الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**جامعة قسنطينة 3**

**كلية العلوم السياسية**

# دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية :

# دراسة حالة النزاع في قبرص

**رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية**

**تخصص: العلاقات الدولية**

**إعداد الطالب:**

**دمدوم رضا**

**تحت إشراف الاستاذ الدكتور**

**حسين بوقارة**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| الأستاذ الدكتور: كيبش عبد الكريم | جامعة قسنطينة 3 | رئيسا |
| الأستاذ الدكتور: بوقارة حسين | جامعة الجزائر 3 | مشرفا |
| الأستاذ الدكتور: بوريش رياض | جامعة قسنطينة 3 | عضوا |
| الأستاذ الدكتور: قادري حسين | جامعة باتنة | عضوا |
| الأستاذ الدكتور:لعجال اعجال محمد الأمين | جامعة بسكرة | عضوا |
| الدكتور: بوروبي عبداللطيف | جامعة قسنطينة3 | عضوا |

السنة الجامعية: 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـداء

إلى من افتقدها في مواجهة الصعاب

ولم تمهلها الدنيا لأرتوي من حنانها.. أمي

إلى روحها الطاهرة رحمها الله.

إلى والدي العزيز ،المجاهد الكبير ، من احمل اسمه بكل فخر ، شفاه الله

إلى زوجتي العزيزة رفيقة دربي ، ينبوع الصبر و التفاؤل

إلى فلذات أكبادي : ولداي العزيزان (أمجد و أروى ) لتحملهما انشغالي عنهما فهما شمعة حياتي أسأل الله أن لا يحرمني من وجودهما في حياتي .

إلى إخوتي وأخواتي

**أهدي هذا العمل المتواضع**

**رضا دمدوم**

# شكر وعرفان

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان ، حمداً يليق بجلاله وعظمته . وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل ، من لا نبي بعده ، صلاةً تقضي لنا بها الحاجات ، وترفعنا بها أعلى الدرجات ، و تبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات ، في الحياة وبعد الممات . ولله الشكر أولاً وأخيراً ،على حسن توفيقه ، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الأطروحة ، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب ،وفرَّج الهم ، وعلى تفضُّله عليَّ بوالدَين كريمين شقّا لي طريق العلم ، وكانا خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء .

ويسرني بأن أخص بالشكر والعرفان بالجميل : أستاذي القدير **الأستاذ الدكتور حسين بوقارة** على إشرافه ودعمه العلمي وصبره ومساعدته لي في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة المرجوة ؛ الذي منحني الكثير من وقته ، وجهده ، وتوجيهاته ، وإرشاداته ، وآرائه القيمة .حيث كان خير عون لي طيلة مسار البحث فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أَدِينُ بعظيم الفضل والشكر والعرفان بعد الله سبحانه وتعالى لرمز التواضع والعطاء ، مثال الأمل والتفاؤل عميد كلية العلوم السياسية: **الأستاذ الدكتور / رياض بوريش** ، و رئيس مجلسها العلمي الموقر الرجل المعطاء **الدكتور / عبد اللطيف بوروبي** على دعمهما العلمي و تشجيعهما اللا محدود . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي الأساتذة **علي بولعبايز**، **محمد البشير زروق** ، **نوفل لعمارة** ، **عبد المؤمن حمودي** إزاء ما أسدوه إلي ووقوفهم بجانبي ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وكذلك أتقدم واخص بالشكر والتقدير لزميلي الأستاذ الأديب **نبيل دحماني** لتحمله عناء المراجعة اللغوية و التدقيق الإملائي لهذه الأطروحة. ومدَّ يد العون لي دون ضجر للسير قدماً بالأطروحة نحو الأفضل سائلا المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر إن شاء الله .

وأتوجه لكل من مد لي يد العون، ممن لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وختاماً أسال الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه ، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة .

# الملخص

**ملخص**

تعتبر ميادين الدبلوماسية و حل النزاعات عادة إحدى وظائف الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.

غير أن نهاية الحرب الباردة كشفت عن أشكال جديدة في هذه الميادين يقوم بها فاعلون آخرون غير الدولة: العلماء و المتخصصون في حل النزاعات، مراكز البحوث، مواطنون خواص، منظمات غير حكومية محلية و دولية ...

يستهدف هذا البحث استكشاف مناهج و أشكال هذه المبادرات غير الرسمية في مجال حل النزاعات الدولية و مدى ملائمة و فاعلية استراتيجياتها في إطار النزاعات الدولية المزمنة بشكل عام و النزاع في قبرص بشكل خاص.

يحاول هذا البحث الكشف عن مظاهر الفروق و التكامل بين الوساطة و الحوار الرسميين و غير الرسميين، مناقشة المظاهر الايجابية و السلبية للوساطة و الحوار غير الرسميين، اقتراح استراتيجيات بديلة لتدعيم المحادثات الرسمية لحل النزاعات و الكشف عن أشكال بديلة من الحوار غير الرسمي انطلاقا من النزاع في جزيرة قبرص.

**Summary**

Diplomacy and conflict resolution are usually seen as functions of the main actor in international relations: the State. However, the end of cold war revealed new features of Conflict Resolution conducted by non-state actors: scholars, private citizens, domestic and international non-governmental organizations….

The purpose of this research is to explore approaches to and formats of unofficial initiatives, and the relevance and effectiveness of these strategies in the context of protracted conflicts, with particular emphasis on the conflict in Cyprus. Differences and complementarities between official and unofficial mediation and dialogue are highlighted. Advantages and deficiencies inherent in unofficial mediation and dialogue are discussed and new creative strategies to enhance official talks are proposed. Innovative formats of unofficial dialogue are illustrated with examples from the conflict in the island of Cyprus.

**Résumé**

La diplomatie et la résolution des conflits sont souvent considérées comme fonctions de l'acteur principal dans les relations internationales : l'État. Cependant, la fin de la guerre froide a révélé de nouvelles formes de résolution des conflits menées par des acteurs non étatiques : experts et centres de recherches,

simples citoyens, des organisations non gouvernementales nationales et internationales...

Le but de cette recherche est d'explorer les approches et les formats des initiatives non officielles et l'adéquation et l'efficacité de ces stratégies dans le contexte des conflits prolongés, avec un accent particulier sur le conflit à Chypre. Différences et complémentarités entre dialogue et médiation officielle et officieuse sont mises en évidence. Avantages et défauts inhérents au dialogue et médiation officieuse sont discutés et des nouvelles stratégies créatives pour renforcer les pourparlers officiels sont proposées. Formats innovants du dialogue officieux sont illustrés par des exemples tirés du conflit dans l'île de Chypre.

# مقدمة البحث

تعتبر دراسة النزاعات الدولية أهم مواضيع تخصص العلاقات الدولية لأنها تعنى بأهم مشكلة يواجهها المجتمع الدولي منذ ظهوره. إذ يبدو النزاع ظاهرة مسيطرة وملازمة للتاريخ الإنساني، فقد حدثت 14500 حرب خلال الـ 5600 سنة الأخيرة من التاريخ الإنساني. وتؤكد دراسة أن السلام لم يستغرق سوى 286 سنة خلال الـ 3400 سنة الأخيرة من التاريخ.

"لقد قام معهد بحوث السلام العالمي بستوكهولم بعدّ واحد وستين صداما مسلحا نشب منذ عام 1990 فقط ... وخلال 2340 أسبوعا مرت مابين عام 1945 و عام 1990، تمتع العالم بثلاثة أسابيع فقط بدون حرب." [1]

أدى استمرار النزاعات وسيطرتها على التفاعلات الدولية إلى هدر الأمم لإمكاناتها الاقتصادية الضرورية لمجابهة التعديات الجديدة: التنمية والتكامل، البيئة، حقوق الإنسان...

فضلا عن التكاليف الاقتصادية، نجد التكاليف الإنسانية والاجتماعية تزداد بشكل ينذر بالخطر. حيث تقدر بعض الدراسات التقليدية أنه ما بين عامي 1945 و 1989 كلفت الحروب مقتل حوالي 21.8 مليون شخص. ويشكل اليوم المدنيون الأغلبية الساحقة من ضحايا الحروب من قتلى ولاجئين ومشردين، فبالنسبة للقتلى، فقد أصبح الجنود يتقاتلون وغيرهم يموتون، إذ قدرت دراسة أخيرة أن نسبة القتلى من المدنيين ارتفعت إلى 85% من عدد قتلى الحروب بعدما كانت 50% في سنوات الخمسينات.

لمواجهة هذا المنحى الخطير في العلاقات الدولية، لم تنجح المنظمات الدولية في تسوية النزاعات الدولية إلا قليلا. بينت دراسة أن منظمة الأمم المتحدة لم تنجح في تسوية النزاعات بين العامين 1945 و2000 سوى ما يعادل 14% من مجموع نزاعات العالم. وتقدر موسوعة العلاقات الدولية لعام 1992 أن عدد المشكلات الدولية على اختلاف أشكالها يصل إلى 10333 مشكلة مما يعني أن العبء على القانون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية هو عبء كبير إلى حد بعيد.[2]

---

[1] ألفين وهايدي توفلر، **الحرب و ضد الحرب**. ترجمة محمد عبد الحليم ابو غزالة (بيروت: دار المعارف، 2000)، ص42.

[2] وليد عبد الحي واخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. ( عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2002)، ص32.

لهذه الأسباب تبقى النزاعات الدولية ظاهرة محيرة تحتاج إلى تكثيف جهود الدراسة والفهم بهدف تحديد أحسن الوسائل لتسويتها وحلها.

وأمام الصعوبات التي تواجهها دبلوماسية الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، ظهر اتجاه بين المتخصصين في دراسة النزاعات الدولية يركز على المبادرات غير الرسمية في مجال تسوية النزاعات التي يقوم بها أفراد، مؤسسات ومنظمات لا يمثلون الدول. وانطلاقا من هذا النمط الجديد من الدبلوماسية، يسعى المتخصصون إلى تطوير وسائل جديدة لتسوية النزاعات الدولية.

**التعريف بموضوع البحث:**

**السياق النظري:**

يمكن إدراج هذا الموضوع في سياق الدراسات النظرية التي تبحث في الأسس السوسيولوجية للعلاقات الدولية والقانون الدولي. تنطلق هذه الدراسات من مسلمة أن تطور "النظام الدولي" أو "المجتمع الدولي" مرتبط بتطور ديناميكية المجتمعات . لذلك فتحليل التغيرات الاجتماعية داخل الوحدات السياسية (الدول) "للنظام الدولي" أو "المجتمع الدولي" يشكل المدخل المنهجي والعلمي الصحيح لتحليل العلاقات الدولية. وقد تمثل هذا الاتجاه، في إطار العلاقات الدولية، في مدرسة علم الاجتماع التاريخي: مايكل مان M. Mann، ستيفن هوبدن S. Hobden، فراد هاليداي F. Halliday و غيرهم.

أما في إطار القانون الدولي، فقد تمثل هذا الاتجاه في النظرية السوسيولوجية (نيكولا بوليتيس N.Politis ، جورج سال G.Scelles و غيرهم)، التي تفسر أسس القانون الدولي بالاستناد إلى العلاقات الاجتماعية الداخلية. بحيث يجد القانون أسسه في العلاقات والتضامن الاجتماعي بين الأفراد.

**أهمية الموضوع:**

تزداد المشاكل الدولية بسبب استمرار النزاعات وسيطرتها على التفاعلات الدولية، بالمقابل لم تنجح الدول والمنظمات الدولية في القضاء عليها. بل إن العديد من النزاعات التي تمت تسويتها عادت لتنفجر من جديد، وهو ما أثار الأسئلة حول فاعلية دبلوماسية الدول والمنظمات الدولية في مجال تسوية النزاعات الدولية.

ويتمثل عادة هذا النوع من النزاعات في ما يطلق عليه بالنزاعات العميقة Deep – rooted Conflicts التي تحتاج إلى تعامل يمتد إلى الشرائح والأوضاع الداخلية للأطراف المتنازعة، الأمر الذي أثار مشكلة

البحث على أسس ومنهج جديدة لإنهاء وحل النزاعات Resolution بدلا من مجرد تسويتها Settlement.

وفي هذا السياق، أخذت العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، تشهد مبادرات يبدو أنها تنافس إحدى الوظائف التقليدية للدول والمنظمات الدولية، الوظيفة الدبلوماسية خاصة في ميدان التسوية السلمية للخلافات، وهي مبادرات غير رسمية يقوم بها أفراد، مؤسسات ومنظمات لا يمثلون الدول والحكومات.

يمكن الرجوع إلى المستجدات الدولية التي تشهدها مرحلة بعد الحرب الباردة لتفسير هذا الاتجاه الجديد:

- التحولات الداخلية العميقة التي تشهدها بعض الدول.
- النزاعات الإثنية.
- نزاعات غير متكافئة Asymetric: أشكال جديدة من النزاعات أطرافها ليست دول فيما بينها وإنما دول في "حالة انهيار" تواجه مجموعات سياسية مسلحة.

تشكل هذه المستجدات وغيرها عوائق وتفرض صعوبات أما نجاح الجهود الدبلوماسية التقليدية (دبلوماسية الدولة والمنظمات الدولية) خاصة عمليات الوساطة.

بالمقابل، تتمتع بعض الجهود الدبلوماسية غير الرسمية في مجال حل النزاعات ببعض الخصائص تجعلها قادرة على التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة.

- معرفة واسعة بميدان النزاع وأطرافه.
- قدرتها على الوصول إلى الأطراف في النزاعات غير المتكافئة التي تضم مجموعات مسلحة غير محددة ومتغيرة وتسهيل الاتصال بين هذه الأطراف.
- قدرتها على التعامل مع مشكلة "التدخل" Intervention على خلاف الدول والمنظمات الحكومية.
- الإمكانيات المادية والتنظيمية التي تتمتع بها هذه الأطراف.

**أهداف البحث:**

إن الهدف الأساسي الذي نسعى إليه من خلال هذا البحث هوالتعرف على قدرة وإمكانيات الدبلوماسية غير الرسمية على تسوية المنازعات الدولية والمساهمات العملية والنظرية في هذا المجال، ومن ثم الاستفادة من تطوير بدائل حلول لنزاعات دولية خاصة تلك التي تقع في منطقتنا العربية والمغاربية: الصحراء الغربية، النزاع العربي – الإسرائيلي... والتي تعرف تعثرات على المستوى الرسمي.

وفي هذا السياق، لا نهدف من خلال هذا البحث النزاع القبرصي في حد ذاته بقدر ما يهمنا منه كونه حالة جيدة لاستخلاص النتائج الخاصة بالدبلوماسية غير الرسمية.

كما نهدف من خلال هذا البحث إلى التوسع في تخصص تحليل النزاعات الدولية والتمكن من المفاهيم والمقتربات الجديدة المرتبطة به خاصة في مجال حل النزاعات الدولية.

**إشكالية البحث:**

تعنى هذه الدراسة بتحليل الجهود الدبلوماسية غير الرسمية خاصة في سياق العملية السلمية في قبرص. نعنى بالدبلوماسية غير الرسمية تلك الجهود التي تجري خارج القنوات الرسمية بين أطراف غير حكوميين سواء كانوا ينتمون إلى مجتمعات أطراف النزاع أو بين هؤلاء وطرف ثالث غير حكومي أيضا. هذه الجهود قد توازي، تتخطى أو تنوب الجهود الرسمية لتسوية النزاع.

فيما كانت العملية السلمية في قبرص تواجه التعثر على المستوى الرسمي إلا أنها كانت تتسع جماهيريا وتزداد بصورة ملحوظة.

إن تعثر العملية السلمية في قبرص مقابل اتساعها على المستوى غير الرسمي يقود إلى ملاحظة أولية أن الدبلوماسية غير الرسمية عندما تستعمل في النزاعات الدولية فإنها يمكن أن تسمح للأطراف بتحقيق اتفاقات عندما تكون القنوات الرسمية مسدودة أو متعثرة. قد ينتج عن هذه الملاحظة قاعدة سياسية: عندما تكون القنوات الرسمية صعبة أو في حالة تعثر لتحقيق اتفاق، فإنه يجب فتح قنوات غير رسمية لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من مزايا قد تفتقر إليها الدبلوماسية الرسمية.

وبصيغة أخرى، عندما تكون هناك مفارقة بين تراجع أو صعوبة تحقيق تسوية للنزاع على المستوى الرسمي ومن خلال الوسائل الدبلوماسية التقليدية وبين اتساع وزيادة جهود التسوية على المستوى غير الرسمي، فهل يمكن الاعتماد على الدبلوماسية غير الرسمية لتحقيق التقدم والاتفاق في مجال تسوية النزاع؟.

ويمكن بلورة هذه الإشكالية في واقع حقل النزاعات الدولية من خلال طرح الأسئلة التالية:

- ما مضمون مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية؟.
- هل هناك إسهامات خاصة بالدبلوماسية غير الرسمية في مجال التعامل مع النزاعات؟.
- هل تنظر للنزاع نظرة موضوعية أم ذاتية؟.
- هل تنطلق من مبادئ خاصة في إدارتها للنزاعات؟، بالمقارنة مع المبادئ التقليدية لإدارة النزاعات؟.
- هل تتميز عن الدبلوماسية الحكومية من حيث وسائل تسوية الخلافات؟.
- ما هي التقنيات والإستراتيجيات التفاوضية عند ممارسي الدبلوماسية غير الرسمية؟.
- هل يتميز الوسيط غير الرسمي عن نظيره الرسمي من حيث الوظائف التي قوم بها، دوافعه وتقنياته؟.

- ما هي العلاقة بين مختلف أشكال الدبلوماسية غير الرسمية (تجمعات ومنظمات الأفراد، وسائل الإعلام، الجامعات، المنظمات الدولية غير الحكومية...)؟.
- هل المنظمات الدولية غير الحكومية مستقلة فعلا في ممارسة نشاطاتها المرتبطة بتسوية الخلافات؟ هل تواجه صعوبات في التدخل في النزاع وتحقيق الاتصال بين أطرافه؟.
- هل هناك علاقة النوعين من الممارسة الدبلوماسية (الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية)؟ ما طبيعتها؟ هل هي علاقة تكامل أم تناقص؟ بمعنى هل يعيق نشاط إحداهما عمل الأخرى؟.
- كيف تتأثر الدبلوماسية غير الرسمية بديناميكية النزاع من حيث تغير عوامله وإستراتيجيات أطرافه؟.

**فرضيات البحث:**

لمحاولة تحليل إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المرتبطة بها، حددنا الفرضيات التالية:

- عندما تتعثر الجهود الدبلوماسية الرسمية، يجب اللجوء إلى القنوات غير الرسمية لتحقيق التقدم من تسوية النزاع.

- كلما كانت العلاقة بين أطراف النزاع جيدة كلما سهل دور مجموعات المواطنين في التعامل مع القضايا النزاعية بين الطرفين، وتربط ذلك بوجود اتصال علاقات تجارية وثقافية، حالة الحدود...، بالمقابل كلما قلت مؤشرات الاتصال بين مجتمعات أطراف النزاع كلما صعبت مهمة الدبلوماسية غير الرسمية.

- كلما كانت العلاقة بين المبادرات غير الرسمية والنشاط الدبلوماسي الحكومي (العلاقة بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية غير الرسمية) تتسم بالتعاون والتنسيق والتكامل كلما انعكس ذلك إيجابا على دور المبادرات غير الرسمية. أما إذا كانت العلاقة تنافسية ومواجهة الجهود غير الرسمية لعراقيل حكومية وعقوبات فإن ذلك يحد من فعاليتها.

- كلما كان موقف وسمعة ممارسي الدبلوماسية غير الرسمية جيد داخل مجتمعهم كلما نجحوا في إقامة علاقات اتصال مع نظرائهم في المجتمع الآخر. ويرتبط ذلك أيضا بمدى قبول المجتمع بفكرة الاتصال مع الطرف الآخر (الصورة النمطية: العدو).

- كلما كان تدريب ممارسي الدبلوماسية غير الرسمية جيدا وإلمامهم بتقنيات حل النزاعات كاف كلما زادت قدرتهم على التعامل مع القضايا النزاعية بشكل جيد.

وهو ما ينعكس إيجابا على فاعلية دور الدبلوماسية غير الرسمية فالوظيفة الدبلوماسية تتطلب توفر كفاءات عالية، وإذا كانت هذه القضية غير مطروحة على المستوى الرسمي لتوفر المؤسسات المهتمة

بتدريب الدبلوماسيين والمفاوضين الأكفاء، إلا أنها على المستوى الجماهيري، تعتبر قضية ملحة بسبب عدم توفر مؤسسات شبيهة بالمؤسسات الدبلوماسية الرسمية.

**منهجية البحث:**

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، كما أشرنا، هو تحديد مدى قدرة الجهود غير الرسمية في تسوية النزاعات الدولية، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها للمساهمة في إيجاد حلول للنزاعات المعقدة ويثير موضوع الدبلوماسية غير الرسمية قضيتين منهجيتين:

**الأولى:** أن محاولة تحديد مدى قدرة أو عدم قدرة الجهود غير الرسمية على تسوية النزاعات (المفاوضات، الوساطة) يكون أولا من خلال مقارنة نتائجها تقنياتها وأنماطها مع نتائج وأنماط الجهود الرسمية.

**الثانية:** أنه منذ السبعينات، أخذت نظرية حل النزاعات تركز على المبادرات غير الرسمية، قد أفرزت الدراسات في هذا المجال (دراسات جوزيف مونتفيل، لويز دياموند، رونالد فيشر، آدم كيرل، جون ماكدونالد...) العديد من المبادئ النظرية حول دور الدبلوماسية غير الرسمية، يمكن اعتبار هذه المبادئ "قانونا عاما" لدور الدبلوماسية غير الرسمية في تسوية النزاعات الدولية. وهو ما يجعلنا ملزمين بملاحظة مدى التوافق بين هذا "القانون العام" والحالة المحددة للدراسة: الدبلوماسية في قبرص.

على هذا الأساس، سنعتمد في هذا البحث بالدرجة الأولى على **منهج دراسة الحالة** التقليدي السائد في دراسات العلوم السياسية والقائم على اختبار الفروض Hypothesis-testing والذي يحدد قانونا عاما يجب أن يفسر نتيجة حالة الدراسة ويقدر بالتالي مدى نجاح القانون العام على تفسير الحالة.

لذلك، وجب علينا اختيار حالة مناسبة للدراسة تمكننا من الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، بعد قراءات متعددة في موضوع الدبلوماسية غير الرسمية، استقر الرأي لدينا بتحديد النزاع في قبرص كحالة للدراسة لتميزه عن حالات أخرى وبرز ذلك في:

- أن هذا النزاع يشهد مبادرات رسمية وغير رسمية للتسوية للحل.
- أن المبادرات غير الرسمية متعددة ومختلفة: الأفراد، وسائل الإعلام، الجامعات ومراكز البحوث، الاتحادات الكنائسية ومنظمات دولية غير حكومية.

وهو ما يجعل الدراسة تشمل جميع أنماط الدبلوماسية غير الرسمية وهو ما لا يتوفر في حالات نزاعية أخرى.

كما سنعتمد على **المنهج المقارن** لإجراء المقارنة الضرورية لتحديد قدرة المبادرات غير الرسمية على تسوية النزاعات والكشف عن نتائجها، تقنياتها، وسائلها وأنماطها التي قد تتميز عن الدبلوماسية الحكومية.

من جهة أخرى، سنعتمد في هذا البحث على **منهجية تحليل الوساطة و دور الطرف الثالث** : شكل الوسيط أو الطرف الثالث، دوافعه، وظائفه، تقنياته. حيث سيتم تحليل المبادرات غير الرسمية باعتبارها شكلا من اشكال تدخل الاطراف الثالثة في حل النزاعات الدولية.

تم تصميم الإطار التحليلي للبحث اعتمادا على **الأدبيات النظرية** المتوفرة حول دور الفاعلين غير الرسميين في حل النزاعات و كذا نظريات الوساطة و تدخل الطرف الثالث في الميدان نفسه.

تتمثل أهم هذه الأدبيات :


- Ramsbotham, Oliver, Tom Woodhouse and Hugh Miall. **Contemporary Conflict Resolution .** Third edition . London : Polity 2011.

- Zartman, William and Saadia Touval. **International Mediation in the Post Cold War.** Washington, DC: UN Institute of Peace, 1996.

- Christopher Moore, **The mediation process, Practical Strategies for Resolving Conflict.** 2nd Ed., San Francisco: Jossey- Basse Publishers, 1996.

- Mc Donald, John W and Louise Diamond. **Multi track Diplomacy : A System Guide And Analysis**. Grinnel, Iowa: Iowa Peace Institute, 1991.

- Ronald Fisher, "Cyprus : The failure of Mediation and the Escalation of an identity- based conflict to an adversial impasse ," **Journal of Peace Research**, (vol, 38 , no. 3, 2001).

- Joseph v. Montville ,“The Arrow and the Olive Branch : a case for Track Two Diplomacy” in, John W Macdonald and Diame Ben Dahmane (eds.), **Conflict Resolution : Track Two Diplomacy**. (Washington, D.C :Foreign Service Institute, 1987).

-Marco Turk. “Rethinking the Cyprus Problem.” **Loyola Los Angeles International and Comparative Law Review**. (Vol, 14, no. 134/2005).

-Kelman, Herbert. The Problem Solving Workshop in Conflict Resolution . in, R.L.Merritt (ed.) , **Communication and International Politics**. Urbana: University of Illinois Press 1972.

-——————. Informal Mediation By The Scholar/ Practitioner. In, Jacob Berkovitch and Jeffrey Rubin (eds.), **Mediation in International Relations.** New York : ST.Martin’s press.1992.

-Jean-Luc Marret, ***La fabrication de la paix, nouveaux conflits, nouveaux acteurs, nouvelles méthodes***. (Paris : F.R.S./Ellipses, mars 2001).

- Gilles Bertrand, " *Les mobilisations des acteurs sociaux en faveur d’une réconciliation à chypre face à l’impasse des négociations officielles*"**.** In, Etienne Copeaux (sous la dir. de) Recherches en cours sur la question chypriote. Cahiers de Recherche (Remo : Group de Recherche et d’Etudes sur la méditerrané et le moyen orient), $N^0$ 9, 2001.

- Fisher, Ronald. **Interactive Conflict Resolution** . Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1996.

إلا أن التوغل في تفاصيل الدراسة وتوفر معلومات ومعطيات جديدة بسبب ديناميكية الموضوع والمستجدات الدولية، قد يدفعنا إلى اللجوء إلى منهج وتقنيات أخرى.

**محاور البحث:**

- مقدمة.

- فصل اول : إطار مفاهيمي و نظري.

* مفهوم النزاع الدولي.

* مفاهيم أساسية في ميدان حل النزاعات.

* حل النزاعات Conflict resolufion.

* بناء السلام، صنع السلام، حفظ السلام.

* الوساطة والمفاوضات.

* مفاهيم الدبلوماسية غير الرسمية في ميدان حل النزاعات.

* دبلوماسية المسار الثاني Track two diplomacy.

* الدبلوماسية المتعددة Multi-track diplomacy.

- فصل ثاني: تحليل جهود التسوية الرسمية للنزاع في قبرص.

* خلفية تاريخية للنزاع.

* دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع.

* من استقلال قبرص في عام 1964: خط أتشيسون، دور قوات الأمم المتحدة في قبرص Unificyp تقرير PLAZA.

* من 1965 حتى أزمة 1974: قرار الجمعية العامة رقم 3212.

* من 1974 حتى 1986: محادثات جنيف، محادثات فيينا، اقتراح الاتفاق المؤقت، مبادرة دي كويلار.

* من عام 1990 – جويلية 2003: تقرير بطرس غالي، خطة كوفي عنان.

* الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث في مفاوضات النزاع القبرصي.

* الوقاية من النزاعات كوسيلة "للسياسة الخارجية الأوروبية".

* التوسيع والشراكة كوسائل للسياسة الأمنية وتسوية النزاعات (مسألة انضمام تركيا وقبرص إلى الاتحاد الأوروبي، اتفاق الشراكة الأورو – قبرصي في 19 ديسمبر 1972).

* الولايات المتحدة كطرف ثالث:

* مبادرة لجنة فولبرايت Fulbright للسلام في قبرص.

* مقارنة و استنتاجات حول وسائل، أهداف، نتائج هذه الجهود.

- فصل ثالث: تحليل دور دبلوماسية المسار الثاني في تسوية النزاع.

نحلل دور المؤسسات الأكاديمية: الجامعات، مراكز البحوث... في التسوية: منها رابطة قبرص Cyprus consortium، جامعة هارفارد، الأستاذ جون بيرتون من خلال الوظائف الثلاث التي يقوم بها هذا النمط من الدبلوماسية غير الرسمية.

* المشاورات في إطار الورشات Workshops.
* تنظيم الحوار بين أفراد غير رسميين من أطراف النزاع.
* التدريب Training.
* استنتاجات.

- فصل رابع: دور الحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام.

نحلل دور المواطنين من أطراف النزاع (المجتمع المدني) منها: المكتب الثنائي للمصلحة وتدعيم المجتمع المدني، حركة المواطنين للوحدة والتعايش، لجنة التقارب بين القبارصة اليونانيين والأتراك والمنظمات الطلابية ، دور وسائل الإعلام غير الرسمية منها: منتدى الصحفيين القبارصة اليونانيين والأتراك.

* تطور مجموعات تدريب على خلفية رابطة قبرص والشبكة الأمريكية.
* بنية مجموعات المواطنين ثنائية الأطراف Bi-communal Groups.
* العوائق والصعوبات التي تواجهها هذه المجموعات.
* وسائل الإعلام وتسوية النزاعات، إمكانيات وأساليب وسائل الإعلام.
* استنتاجات.

- فصل خامس: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تسوية النزاع.

تحليل المبادرات التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية: المعهد الدولي للدبلوماسية المتعددة IMTD الذي يدير برنامج تدريب في قبرص Cyprus training، المنظمة الدولية لإدارة النزاعات CMG...

* المنظمات الدولية غير الحكومية في ميدان النزاعات.
* العوائق التي تواجهها هذه المنظمات.
* استنتاجات.

- خاتمة: تحديد وترتيب نتائج البحث.

# الفصل الأول :

# الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

**المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي.**

نجد في العديد من الدراسات والبحوث في حقل النزاعات الدولية، إستعمال عدة مصطلحات لوصف تلك العلاقات الخلافية بين الدول. فقد يستعمل الباحث لدراسة موضوع واحد عدة مصطلحات. فتارة، يستعمل مصطلح "النزاع"، وتارة آخرى يستعمل مصطلحات: التوتر Tension، الأزمة Crisis والحرب War لوصف نفس الموضوع دون وعي بمدلولات هذه المصطلحات، وهذا ما يثير سلسلة من الإلتباسات ويخل بموضوعية نتائج البحث.

فما هي مضامين هذه المصطلحات؟ وما هو الفرق بينهما؟ وما هو المضمون الذي يصدق أكثر على موضوع بحثنا؟

**المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي.**

تختلف التعريفات التي تحاول تحديد النزاع أساسا حول المعنى الذي يعطيه أطراف النزاع إلى هذا اللفظ ويمكن تقسيمها، حسب وجهة النظر هذه، إلى تصوّرين:

- **تصور موضوعي:** يقوم على إعتبار النزاع مجرد حالة واقعية، وبالتالي لا يهتم سوى بملاحظة سلوك الأطراف المتنازعة. وعلى هذا الأساس، تعرف فئة من الباحثين النزاع بوصفة وضعا تنافسيا يكون فيه الأطراف واعين بتضارب وعدم إنسجام المواقف الممكنة، وبالتالي يسعى كل طرف لإحتلال موقع لا ينسجم مع الذي يريد إحتلاله الطرف الآخر. الأمر الذي يترتب عنه أن ربح طرف واحد يصبح بصورة حتمية مساويا تماما لخسارة الطرف الأخر.

أي أن النزاع في هذه الحالة يكتسي طابعا صفريا Zero – sum.

يقول مايكل نيكلسون M. Nicholson أن النزاع " يوجد عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة...."[1].

ويعرف توماس شيلنغ T. Schelling النزاع بأنه" مواجهة يسعى كل طرف، أثناءها، جاهدا لتحقيق الربح عندئذ، يوصف سلوك الخصوم بواسطة ألفاظ، مثل: واع، سليم، رفيع.... و يتجه الأطراف، في هذه المواجهة، إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح."[2]

[1] Michael Nicholson; **Conflict analysis**. (London. The English universities press LTD. 1970), p2.

[2] Thomas Schelling, **Stratégie du Conflit**. Traduit par Raymond Manicacci. (Paris : Presse Universitaire de France. Première édition.1980), p. 18.

ويعرفه جان ديروزال JP.Duroselle بأنه "...نزاع بين عدة دول أو وحدات سياسية، في بشكل صدام إرادات متناقضة، ويتضمن أن موضوع الخلاف يصبح رهان. ويقبل الأطراف المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان، النزاع يصاحبه بالضرورة وجود أفعال إنفعالية جماعية... ".[1]

- **تصور ذاتي:** يقوم على إعتبار النزاعات كحالة "مرضية" وبالتالي يسعى إلى تحديد أسباب النزاع والبحث عن الحلول الممكنة لها، وعلى هذا الأساس، تعرف فئة من الباحثين النزاع بوصفه إدراكا خاطئا لوضعية موضوعية، لكن يتم فهمها بإعتبارها حالة عدم الإنسجام. يقول جون بيرتون J.Burton أن "نزاعا يبدوا أنه يدور حول إختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على الأطراف بشرط أن يقوموا بإعادة النظر إلى بعضهم البعض بكيفية تجعلهم قادرين على التعاون على أساس وظيفي، ومن أجل إستغلال المورد المتنازع عليه".[2]

ويقول لويس كريسبرغ Louis Kriesberg أن "النزاع يوجد عندما **يعتقد** شخصان أو أكثر أو جماعات أن أهدافهم متناقضة "[3].

كما يعرف دين بروت Dean Pruitt و جيفري روبن Jeffrey Rubin النزاع بانه " إدراك الأطراف بتناقض أهدافهم او اعتقادهم باستحالة تحقيق طموحاتهم بشكل متزامن ." [4]

وبالتالي، فالنزاع، حسب هذا التصور، هو حالة ذاتية ترتبط بادراك الأطراف. وهو نزاع غير صفريNon Zero –Sum، حيث تكون عملية حله وتسويته أكثر سهولة بواسطة تحويل الصور التي ينظر الأطراف من خلالها إلى النزاع ، مما يترتب عنه إنسجام في المصالح.

نتج عن هذا الإختلاف بين تصور موضوعي وأخر ذاتي إلى إنقسام أهداف الدول الأطراف في النزاعات إلى نوعين: أهداف التملك Possession goals، والأهداف الثانوية Milieu Goals.

---

[1] Jean Baptiste Duroselle, « La stratégie des conflits internationaux », **Revue Française des Sciences Politiques** (volume 10, issue 2, 1960), pp. 287- 290.

[2] John Burton, **Deviance, Terrorism, and War**, (Oxford: Martin Robertston Company , 1997), p. 228.

[3] Louis Kriesberg , **Constructive Conflicts: from Escalation to Resolution** , ( Lanham , Maryland: Rowman and Littlefield, 1998) ,p. 02.

[4] Dean G Pruitt and Jeffrey Z Rubin , **Social Conflict: escalation, stalemate and settlement** , ( New York : Random House , 1986) p. 04.

يمتاز النوع الأول بطبيعة التعارض مع الأهداف المتماثلة للدول الأخرى، أما النوع الثاني من الأهداف فيمتاز بأنه لا يتم تحقيقه على حساب الدول الأخرى بل يتم على أساس المنفعة المتبادلة للدول.[1]

في هذا السياق أيضا، يقول لويس كريسبرغ Louis Kriesberg أن أهداف الدول الأطراف في النزاع تنقسم إلى نوعين: أهداف أحادية Unilateral goals وأهداف جماعية Multilateral goals.[2]

رغم هذا الإختلاف في التصور، يبقى النزاع صداما لكنه ليس ماديا أي أنه ليس صداما عسكريا بل صدام إرادات دولتين أو أكثر، بمعنى إختلاف أهداف، مواقف، تصورات ومصالح الأطراف التي تسعى إلى تحقيقها دون اللجوء إلى العنف المادي في حالات عديدة. يقول بيرتون:" أن النزاع ليس حول المصادر المادية فقط، لكن أيضا حول المصادر غير المادية: الهوية، الإعتراف، الأمن،".[3]

**المطلب الثاني: الفرق بين النزاع الدولي ومفاهيم الحرب والتوتر والأزمة**

من الواضح، أن الحرب تتضمن فكرة العنف المادي، على خلاف مفهوم النزاع الذي يُحدد بوصفه، كما أسلفنا، تعارض إرادات الأطراف، تصوراتهم ومصالحهم، دون أن ينطوي ذلك بالضرورة على فكرة العنف المادي، وهذا يعني أن النزاع أشمل من الحرب التي تقتصر على النزاعات العسكرية فحسب. نجد هذا المعنى في بعض من تعريفات الحرب:

---

[1] حسين بوقارة ، **تحليل النزاعات الدولية: مقاربة نظرية** ،( الجزائر : دار هومة ، 2008 )، ص ص. 8 – 9.

[2] Louis Kriesberg , op.cit., p. 18.

[3] John Burton, ,op.cit., p 228.

إعتبر بوتراند راسل B.Russel الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل منهما قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى، للوصول إلى هدف تعمل له. [1]

يعتبر هذا التعريف الحرب نزاعا لكنه عنيف (قتل، تشويه، تعطيل)، معنى هذا أن مفهوم النزاع أشمل من مفهوم الحرب ونجد هذا المعنى أيضا في تعريف مالينوفيكسي M.Merleوبيير Pear، للحرب:" نزاع مسلح بين وحدتين سياستين مستقلتين عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة المنظمة... "، [2] وكذلك في تعريف مارسيل ميرل :M. Merle" الحرب هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين... " . [3]

أما غاسون بوتول G.Bouthoul ، فيقول:" الحرب هي نضال مسلح ودام بين جماعات منظمة... ". [4]

تتفق هذه التعريفات على كون الحرب هي صدام مسلح أي وجود عنصر العنف المادي، كما قدم ديفيد D. Singer، ملفين سمول M. Small تعريفا دقيقا للحرب، يعتمد على معايير كمية، فرأوا أن قيام حرب يستوجب تحقيق ثلاثة شروط:

- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.
- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة واعتماد الخطط للقتال المسلح.
- وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة أو وحدة سياسية تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية عند الدولة. [5]

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الكتاب العربي،1985)، ص294.

[2] Raymond Aron.**Etudes politiques**. (Paris.Editions Gallimard, 1972).P385.

[3] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، الطبعة الأولى، (القاهرة : دار المستقبل العربي،1996)،ص498.

[4] غاسون بوتول، **هذه هي الحرب**، ترجمة محمد قنواتي، الطبعة الأولى،(بيروت : منشورات عويدات،1981)،ص42.

[5] Melvin Small and J.David Singer, **Resort to arms : international and civil war, 1816-1980. (Beverly Hills :**Sage,1982.), p. 295.

أما مصطلح التوتر فحسب مارسيل ميرل هو:" مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة..." [1] ويرى وليد عبد الحي أن النزاع يختلف عن التوتر، إذ يثير الأخير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، والتوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافق إنفجار النزاع ، ولكنه ليس كالنزاع بل إنه ليس مختلفا بالضرورة مع التعاون إلا أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع.

إلى جانب ذلك، فإن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيا لحدوث النزاع طالما أنها تؤثر على عملية صنع القرار. [2]

من خلال هذين التعريفين، نفهم أن التوتر هو أيضا نوع من النزاع لكنه وضع يسبق النزاع وهو أقل درجة وحدّة منه لأن التعاون بين أطراف النزاع يبقى قائما، وقد يكون التوتر مقدمة للنزاع في حالة إستمراره.

أما الأزمات الدولية International Crises فهي، حسب تشارلز ماكليلاند C.Mclelland، " عبارة عن تفجرات قصيرة Short Bursts وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، وتتميز الازمات الدولية بالسلوك المتكرر أي أن الأزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها ". [3]

نستنتج من خلال هذا التعريف أن الأزمة هي وضع نزاعي يحدث بصورة فجائية ويتميز بقصر مدته وتسارع أحداثه مما يجعل أطراف النزاع في وضع حرج ويتطلب منهم إتخاذ قرارات والقيام بردود أفعال سريعة، وهذا على العكس من النزاع الذي يتميز بطول مدته مثل النزاع القبرصي الذي تفجر سنة 1974، ولم ينتهي إلى حد الأن، وقد ينخفض النزاع ويعرف بعض الركود، لكنه يعود ويظهر من جديد في شكل توتر وقد يصل إلى درجة الحرب التي تنهي النزاع وقد لا تنهيه في حالة فشل الأطراف في تحقيق أهدافهم من خلال الحرب.

**المبحث الثاني: تفسير النزاعات الدولية. Explanation of int. conflicts**

---

[1] مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره، ص 499 .

[2] غاسون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] جيمس دورتي وروبرت بفالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت:شركة كاظمة للنشروالتوزيع ،1985)، ص. 122.

تعتبر عملية تفسير النزاع إحدى أهم مراحل دراسة النزاعات الدولية، وهي تهتم بتحليل مختلف الأسباب والعوامل تحرك السلوك النزاعي لدى الأطراف.

وقد إختلفت عمليات تفسير النزاعات الدولية لدى الباحثين تبعا لإختلاف مستويات التحليل التي يعتمدها الباحثون في دراسة هذه الظاهر الدولي، وتوجد عدة تقسيمات لمستويات التحليل هذه، وهو ما يؤثر على عملية التفسير، فمايكل نيكولسون مثلا يقسمها كالتالي:

- **مستوى الفاعل الفردي individual actor** ، يكون فيه التحليل بصيغة خصوصيات الفرد فهو يمس خصوصتي الحدث الفردي، وهذا يعني أن التحليل إنطلاقا من هذا المستوى يتعاطى فقط مع الأسباب والعوامل المرتبطة بالفاعلين الفرديين وهي عادة عوامل سيكولوجية.

- **المستوى الثاني من التحليل** هو الإعتراف بإنفراد الأحداث الخاصة (الفاعل الفردي). لكن يحاول الباحثون ربطهم بتصنيفات أعم وأشمل لأحداث مماثلة، ورغم أن الحدث في هذا المستوى لا يزال ينظر إليه كحدث فريد Unique، إلا أن الاهتمام يدور حول إرتباطه بأحداث متشابهة.

- **المستوى الأخير** هو أكثر عمومية من المستويين السابقين فيه يحاول الباحث فهم السلوك العام لمجموعات الأفراد والأحداث ولا يهتم بالخصائص والمزايا فردية لوحدات منفردة معينة وفي هذا المستوى سوف يتعاطى التحليل مع عوامل أخرى غير سيكولوجية، خاصة الاجتماعية الاقتصادية، السياسية.[1]

وإقترح كينيث والتزk.waltz ثلاثة مستويات لتحليل الظاهر الدولية بصفة عامة والنزاعات بصفة خاصة: الفرد، الوحدة أو الدولة والنظام الدولي،[2] يضم كل مستوى عواملا وأسبابا مختلفة للنزاعات. بينما اقتصر ديفيد سينغر على مستويين تحليلين: النظام الدولي والدولة الوطنية.[3]

عموما، فقد إتخذ الباحثون عدة مستويات وجوانب لتغيير النزاعات الدولية، تفسير من خلال الطبيعة البشرية، من خلال مجتمعات أطراف النزاع، طبيعة الدولة وطبيعة النظام الدولي.

---

[1] Michael Nicholson op.cit.p16.

[2] Barry Buzan. **The level of Analysis Problem Reconsidered**.in.Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory today** (Pensylvania State University Press, 1997), p. 202**.**

[3] J.David singer. "The level of Analysis Problem in International Relations". **World Politics,** (volume 14.issue 1, October 1961). pp. 77- 92.

وقد أنتج هذا التعدد والإختلاف في تحديد مستويات تحليل النزاعات الدولية، تعددا مماثلا في اعتماد مجموعات مختلفة من العوامل والأسباب المفسرة لهذه الظاهرة المعقدة من العلاقات الدولية.

**المطلب الأول: التفسير السيكولوجي للنزاعات الدولية:**

يرجع إليه عادة الباحثون الذين يعتمدون الفاعل الفردي كمستوى للتحليل، ويستمدون منطلقاتهم النظرية من اطروحات بعض الفلاسفة الكلاسيكيين وعلماء النفس ونظرية إحباط عدوان.

يرجع قدماء الفلاسفة النزاعات والحروب إلى "الطبيعة الشريرة للإنسان وإلى غريزة السيطرة والأنانية المتأصلة في روحه وسيطرة الأهواء على عقله".

رأى سانت أغستين ST. Augustin (354-413 م) أن الأهواء تسيطر دائما على العقل وأن الإثم متأصل في الإنسان منذ بدء الخليقة. فالنزاع إذن، ينتج عن طبيعة التركيبة البشرية التي تتسم بالعجز والقصور في العواطف، ويظهر ذلك في مشاعر من نوع العنف، حب الإنتقام، العداء، الرغبة الشديدة في اكتساب القوة. [1]

وينطلق الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز T.Hobbes (1588-1679م) من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى النزاع مع أقرانه من البشر مدفوعا لذلك إما بالبحث عن المنفعة أو الدفاع عن أمنه أو طمعا في المجد. [2]

أما الفيلسوف الهولندي سبينوزا Spinoza (1632-1677م)، فيفسر العنف بإرجاعه إلى ما يعتبر بالنواقص في الشخصية البشرية. حيث تتغلب الأهواء على العقل في أغلب الأحيان وتختفي المصالح الحقيقية للدول والأفراد. [3]

ويجعل الفيلسوف الألماني نيتشه Nietsche (1844-1900م) الإنسان المصدر الوحيد للنزاعات، إذ يرى أن الإنسان هو السلطة الأعلى في إدارة شؤونه ولا يوجد قانون أو عرف أو أي شيء أخر يعلوا فوقه.

---

[1] ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره،ص306.

[2] مارسيل ميرل، مرجع سبق ذكره،ص53.

[3] نفس المرجع،ص54.

يعتقد أن الإضطراب موجود في عقل الإنسان، فالقوة تطبع دائما حياته والأقوى هو الذي يسيطر ولا مكان للعدل والسلام في العالم ويعتبر نيتشه أن الوجود الإنساني هو نزاع دائم ومتواصل. [1]

كذلك يرى الفيلسوف راينهولد نايبور R.Niebuhr أنه لا يمكن إستئصال الإثم والشر من المجتمع نتيجة وجودهما في الطبيعة البشرية، وخاصة نتيجة أنانية الإنسان. لذلك أكد على إستحالة السيطرة على الحروب وإلغائها بالوسائل العقلانية، فكل ما يمكن أن يفعله الإنسان هو محاولة تفادي الدخول في النزاعات. [2]

من جهتها قدمت النظريات السيكولوجية تفسيرا لأسباب النزاعات من خلال الطبيعة البشرية وسلوك الفرد حددت هذه النظريات المنطلقات النظرية للمدرسة السلوكية التي تنطلق من مسلمة أساسية هي أن سلوكية وحدة سياسية أو غير سياسية هي بالنتيجة سلوكية الأفراد، الذين هم صناع القرار في تلك الوحدة.

يفسر علماء النفس النزاع بين الجماعات والدول بإرجاعه إلى النزاع داخل نفس الفرد، وهم يربطون النزاع بمفاهيم نفسية مثل: الضغط النفسي، الكبت، التأنيب، الإحباط...

وبعرف بعض علماء النفس النزاع كغريزة في نفس الإنسان. لذلك نجد سيغموند فرويد S.Freud يقدم تفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على مستوى الدولي في نطاق ما أسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب التسلط وحب السيطرة وفي الدافع نحو الإنتقام والتوسع والمجازفة، وفي توفير النزاعات والحروب، في رأيه الفرصة المثلى لإرضاء وإشباع هذه الغرائز الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية. [3]

ويعتبر كونراد لورنز K. Lorenz أن أكثر أو حتى كل الناس مهما كان وضعهم في المجتمع، يملكون في ذاتيتهم الداخلية دوافع عدوانية تظهر في تصرفاتهم وسلوكياتهم فالعدوانية حسب لورنز، هي نوع من غريزة الحفاظ على الذات، ويرى أن ما ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعة. [4]

---

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،307.

[2] المرجع السابق.ص 307.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، الطبعة الرابعة،( الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985) ص225.

[4] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،309.

هناك إتجاه أخر ،في هذا السياق، يرجع النزاع إلى عامل الإحباط Frustration، خاصة نظرية إحباط بعنوان Frustration-agressionعند جون دولارد John Dollard . ينطلق أصحاب هذا الإتجاه من فرضية مفادها أن العدوان يترتب عن الإحباط ، ووضعت الفرضية على الشكل التالي: «إن حدوث ظاهرة العدوان يدل دائما على وجود الإحباط ،كما أن وجود الإحباط يؤدي دائما إلى عدوان". ويعرفون الإحباط بأنه إضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق إستجابة من هدف يسعى إليه الفرد، بمعنى عندما يكون هناك عائقا بين الفرد ورغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقته، فإذا إستمرت هذه التعبئة دون أن يرفقها نجاح،فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري. [1]

ويعتبر بيركوفيتز Berkowitz أن إدراك الإنسان أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا بتحول دوره إلى العدوانية، فالحروب الأهلية، في رأيه تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوائية أن هناك تفاوت غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها (مستوى حياة إقتصادي، إجتماعي معين، درجة من المشاركة السياسية...)، وبين ما هو قائم بقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبير ومستمر بقدر ما تكون إمكانية اللجوء إلى العنف أكبر وبالتالي إحتمال قيام نزاع يكون كبير. [2]

**المطلب الثاني : التفسير السوسيولوجي لنزاعات الدولية**:

يحاول العديد من الباحثين تفسير أسباب النزاعات بإعتماد مستوى تحليليا أكثر عمومية من مستوى الفاعل الفردي والطبيعة البشرية. فهم يرجعون إلى المجتمعات والإقتصادية، طبيعة النظام السياسي، النخبة الحاكمة والإيديولوجية... . ويستمد دارسوا النزاعات، من خلال هذا المستوى ، منطلقاتهم النظرية من أفكار بعض الفلاسفة القدامى أمثال أفلاطون Platon، أرسطو Aristotle، هوبز Hobbes، كانط E.kant ، بنتام J.Bentham، وكذلك من أطروحات المدرسة الليبرالية، المدرسة الكلاسيكية، نظرية المحور الصناعي العسكري عند رايت ميلز W.Mills، النظرية البنيوية للعدوان عند يوهان غالتونغ J.Galtung .

حسب الليبراليين، يتمثل مصدر النزاعات في البنى السياسية للدول خاصة الدكتاتورية والشمولية بحكم إيدولوجياتهم ، بحكم الدوافع التي تحركها والاهداف التي تدمي إليها والأساليب التي تنتهجها، تعد السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة النزاع في النظام الدولي، وحجج هذه الفرضية:

[1] جيمس دورتي وروبرت بفالتسغراف، مرجع سبق ذكره،207.

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،310.

- أن الدكتاتورية تدعي حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وهي ترفض أي قيد على تصرفاتهم إلا إذا أكرهت عليه بواسطة القوة والضغط.
- الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية من أجل إخضاع الدول الأخرى في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة و ذلك على غرار ما يحدث في الداخل. [1]

يبدوا أن الليبراليين استمدوا أفكارهم من بعض فلاسفة عصر النهضة. خاصة كانط، بنتام، وتوماس باين الذين اعتبروا أن الجمهوريات ذات المؤسسات التمثيلية هي أكثر ميلا للسلم من الملكيات المطلقة والأنظمة الاستبدادية ورأوا أن النخب الأرستقراطية الحاكمة لها ميل للدخول في نزاعات وحروب. [2]

ويقول توماس باين أن الشعوب لها مصلحة في السلام، لكن الحكام لهم مصلحة في الحرب، وتحصل النزاعات ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية ولكن لأنها لا تجد القنوات السياسية الضرورية للكشف عن هذه المصالح وهنا يعتبر باين أن الديموقراطية توفر تلك القنوات مما يؤدي إلى إلغاء النزاعات. [3]

خلاصة القول، ان المدرسة الليبرالية تعتبر السياسة خاصة في الدول الدكتاتورية مصدرا للنزاع. وهنا تتجلى مسلمة كلاوسفيتز Karl Von Clausewitz بأن "الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل لأخرى"، يقول: "الواقع أن الحروب .... إن هي إلا تعبير السياسة أو ظاهراتها ولا معنى لإرادة إناطة وجهة النظر السياسية بوجهة النظر العسكري لان العامل السياسي هو الذي قدر الحرب، فهو الذي يكون القوة المفكرة، والحرب إنما هي ألته وليس العكس، فإناطة وجهة النظر العسكرية بوجهة النظر السياسية هي إذن الممكن الوحيد". [4]

بدورها، تعتبر المدرسة الماركسية الكلاسيكية أن الحروب والنزاعات تنتج عن الصراع الطبقي في مجتمعات ما قبل الرأسمالية وعندما تلغى الطبقية هو الحال في المرحلة الشيوعية من تطور المجتمع، وبالتالي لا تعود هناك حروب.

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص314.

[3] نفس المرجع، ص.314.

[4] غاسون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص.28.

واعتبر الماركسيون أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الرأسمالي قد تدفع بالدولة إلى الحرب عند إزدياد الصراع الطبقي، وذلك بهدف تغليب المشاعر الوطنية على المشاعر الطبقية عند الطبقة العمالية. [1] ويعني ذلك أن القادة السياسيين في المجتمعات الرأسمالية يفتعلون النزاعات الخارجية لإحتواء الحركات العمالية والتخلص من مطالبهم.

إلى جانب مفهوم "الصراع الطبقي" The Class Struggle، يعتمد الماركسيون على مفهوم "الإمبريالية" لتفسير النزاعات، والمقصود بهذا المفهوم بشكل عام التوسع بهدف الهيمنة والسيطرة مما يخلق النزاع مع دول أخرى، ويعد أفلاطون أول من لاحظ هذه الظاهرة السياسية حين رأى أن الدول تضطر للتوسع خارجيا عندما يصبح إنتاجها الاقتصادي غير كاف لمعيشة شعبها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حروب مع الدول الأخرى. [2]

عكس أفلاطون، يرى هوبسون Hobson أنه عندما يتعدى الإنتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستجوابية للمجتمع، يصبح هناك فائض إنتاجي بحيث تضطر الدولة لتصريفه خارجا عبر إيجاد أسواق له، فتعتمد في رأيه سياسة إمبريالية وهو ما يعرف الإمبريالية بأنها سلوك سياسي ناتج عن مصالح طبقات معينة في المجتمع. [3]

يبين هذا التعريف أن الإمبريالية هي نتيجة للصراع الطبقي، وبالتالي فإن المفهوم الأول تابع للمفهوم الثاني.

كما قدمت روزا لكسمبورغ R.Luxembourg نظرية ماركسية للإمبريالية تقوم على مفهوم فائض القيمة الذي يميز الحافز الفعلي في نظام الإنتاج الرأسمالي، تقول إن الفائض القيمة وزيادته لا يمكن أن يحصل في مجتمع رأسمالي صرف بل أن ذلك أطراف أدت لتحقيقه والمقصود بذلك توفير قدرة شرائية وإستهلاكية خارج المجتمع الرأسمالي.

إذن، حسب ليكسمبورغ، فالإمبريالية تحدث من خلال التفاعل الذي يحصل بين مجتمع رأسمالي ومحيط رأسمالي، وتعرف ليكسمبورغ الإمبريالية كتعبير سياسي لتراكم رأسمالي في التنافس للهيمنة على ما تبقى

---

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص.316.

[2] نفس المرجع السابق، ص316.

[3] نفس المرجع السابق، ص316.

من المجتمعات غير رأسمالية الإمبريالية في رأيها تؤدي إلى النزاع والعنف بين الدول الرأسمالية المتنافسة وأيضا بينها وبين الدول غير الرأسمالية. [1]

إلى جانب التصورات النظرية السابقة، يرجع بعض الباحثين في دراستهم وتفسيرهم للنزاعات إلى نظرية النخبة المسيطرة أو محور الصناعي-العسكري، التي وضعها عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز. يرى هذا الأخير ،في نظريته، أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، الذي يسيطر على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية هو تحالف قوي بين رجال الصناعة والعسكريين وبوسائله الخاصة التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الإتصال الجماهيري، ويرى أن سيطرة هذه النخبة تكاد تكون شاملة، إذ تشمل كل القرارات الحيوية وخاصة في شؤون الرخاء والكساد والحرب والسلم ، لذلك يرى أن المصالح الذاتية لتلك النخبة تقتضي تحقيق أكبر إستفادة مادية ومعنوية ممكنة من وراء إستمرار النزاعات بين الشرق والغرب. [2]

سلطت هذه النظرية الأضواء على دور النخب Elits السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية في خلق سلوك نزاعي لدى الدول. تندرج أيضا، في هذا السياق من التفسير السوسيولوجي، النظرية البنيوية للعدوان عند يوهان غالتونغ The Structural Theory of Agression. ترجع هذه النظرية أسباب النزاع إلى السعي الدول الى تصحيح وتعديل بعض المجالات التي تعاني من الاختلال والانخفاض مما يؤدي إلى النزاع مع الدول الأخرى.

إعتمد غالتونغ على مفهوم " إختلال التوازن في المركز" وإنطلق من ثنائية (منخفض – عالي) عند تصنيف المركز في كل المجالات، وإعتبر أن كل وحدة سياسية موضوع تحليل تصنف في مجالات خمس مثلا: الثقافة، الدخل، القوة، السمعة. ويكون إذن التصنيف إما عال أو منخفض وبالتالي يمكن أن تصنف الوحدة عاليا في كل المجالات أو يكون تصنيفا منخفضا في كل مجالات، لكن في معظم الأحيان تكون الوحدات ذات تصنيف مختلط أي عال في بعض المجالات ومنخفض في البعض الأخر، مما يخلق ما أسماه غالتونغ:" إختلال التوازن في المركز"، أمام هذه الإحتمالات الثالث الذي هو الإختلال في المركز، إذ تحاول الوحدة السياسية أن تقضي على الإختلال بالتخلص من التصنيف المنخفض عن طريق محاولة تحويله إلى تصنيف عالي.

ويعبر عن هذه العدوانية حسب غالتونغ، عند الإنسان في إرتكاب الجرائم والعنف وعند الجماعة تأخذ شكل الحرب أو النزاع بالمعنى العام. ويقول غالتونغ أن:"الإختلال في المركز" ليس سببا وحيدا للعدوان،

---

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص317.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص243.

بل قد تحدث هذه الأخيرة لأسباب أخرى، وفي المقابل يرى أن حالات الإختلال في المركز تزيد من إحتمالات السلوك العدواني بشكل كبير. [1]

كما يلجأ بعض الباحثين إلى عامل الديموغرافيا والسكان لإيجاد تغييرات النزاعات الدولية، لذلك نجدهم يقتبسون منطلقاتهم النظرية من النظريات الديموغرافية التي إرتكزت على مسلمة مالتوسMalthus حول عدم التناسب بين السكان وإمكانات الأرض، يعتقد أصحاب النظريات الديموغرافية أن الزيادة السكانية الهائلة تشكل السبب الرئيسي للنزاعات والحروب الدولية ، إذ يرون أن هذه الزيادة تدفع بالدول إلى البحث عن مجال حيوي يمكن أن يستوعبها ، كما أن الدول قليلة السكان تجد نفسها مجبرة على الدفاع عن نفسها ضد الخطر الذي تواجهها به الدول كثيرة السكان. [2]

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الأمريكي بول هاوزر P.Hauser إلى ما يسميه ب "الثورة الديموغرافية" التي يعتقد بأنها سوف تقود إلى أزمة عالمية، ويعلل ذلك بقوله إن الكرة الأرضية محدودة والمجال الحيوي ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل تلك الضغوط والزيادات السكانية العائلة، ويرى هاوزر أنه إذا لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث يمكنها أن ترفع من مستوى معيشة شعوبها، فإن علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة نتيجة لهذه الضغوط السكانية الهائلة.[3]

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي بول ريبو P. Ribot أن الحروب الحديثة عملية بيولوجية في الأساس،

ويقدّر أن عنف هذه الحروب يتناسب بشكل طردي مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في إتجاه وقوع الحرب.

وقد أيد هذا الإتجاه كل من أرلوند توينبي A.Toynbee وبرتراند راسل B.Russel حيث يعتبران المشكلة الديموغرافية خطرا داهما ليس فقط على السلم الدولي وإنما على المجتمع الإنساني كله.[4]

---

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره،ص ص. 311- 312.

[2] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص. 242.

[3] نفس المرجع، ص242.

[4] نفس المرجع ، ص243.

نجد أيضا عالم الاجتماع الفرنسي غاستون بوتول G. Bouthoul يرى أن للحرب وظيفة ديموغرافية تتمثل في دورها في تبطيئ النمو الطبيعي للسكان أو على حد تعبيره " التبطيئ الديموغرافي Relaxation Démographique".[1]

تحتل نظرية الإحتياجات الإنسانية The Human Needs Theory موقعا مميزا في سياق التفسير السوسيولوجي للنزاعات. ساهمت أطروحات جون بيرتون ، بول سايتس Paul Sites، أبراهام ماسلو Abraham Maslow، في تطوير هذه النظرية التي تركز على وجود حاجات تخص الفرد: الطعام ، اللباس، السكن، العدالة، الإحترام، الهوية ، الأمن ...إذا غابت هذه الحاجات تضطرب العلاقات الاجتماعية التنظيمية ، لأن الفرد سيبحث عن نظم أخرى تحقق له هذه الحاجات. على المستوى الدولي ،هناك إحتياجات أساسية للدول : الأمن ، الاستقرار، وإذا كان النظام الدولي القائم لا

يؤخر هذه الإحتياجات الأساسية فإن الدول سوف تسعى لتحقيق إحتياجاتها بطرق فوضوية أو تسعى لإقامة نظم دولية تحقق لها الإحتياجات.

شكلت نظرية الإحتياجات حافزا لظهور نظريات أخرى برزت لتحديث هذه النظرية أهمها نظرية "الحرمان النسبي" Relative Deprivation (Ted Gurr 1970 ) ،التي تقدم تفسيرا يقوم على التناقض بين السلطة وسعي الجماعات المحتمل أو الفعلي لتحقيق النجاح، ويرتبط هذا التفسير تقريبا بنظرية "حق الجماعة"Group Intitlement (D.Horowitz 1985) التي تزيد التركيز على العوامل الإثنية التي تصاحب العوامل الاقتصادية والسياسية.[2]

نشير في النهاية إلى تزايد الانتباه والبحوث حول الروابط بين التدهور والبيئي Environmental Degradation والنزاعات . حيث لم يعد الباحثون يهتمون بتأثير النزاعات والحروب على البيئة بل يدور إهتمامهم في الوقت الحالي، حول تأثير تدهور البيئة على النزاعات، تسعى البحوث الراهنة حول هذه المسألة إلى إستكشاف تأثير بعض الظروف البيئية التي يشهدها عالم اليوم، خاصة التدهور البيئي

---

[1] محمد طه بدوي، **المدخل الى علم العلاقات الدولية (** بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1972 )، ص 150.

[2] Dan Smith, **Trends and Causes of Armed Conflicts** . Berghof handbook for Conflict Transformation . (Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management , 2001) pp. 5-6.

الناتج عن التغييرات المناخية، زيادة سخونة الأرض، تراجع الإحتياطات المائية ، نقص الأراضي والمراعي...، على إتجاه الدول والجماعات إلى النزاع، كما تسعى إلى إستكشاف مختلف قدرات الدول والمجتمعات على التكيف مع تغير الظروف البيئية دون اللجوء إلى العنف.[1]

كشفت هذه البحوث عن وجود "روابط مباشرة ، بسيطة ومهمة تنتقل من التدهور البيئي إلى النزاع العنيف.[2]

**المطلب الثالث : الدولة كوحدة لتفسير النزاعات:**

من الباحثين من يحلل النزاعات الدولية إنطلاقا من الدولة كوحدة لتحليل، فهم يدرسون سلوك كل دولة على حدى، دون الكشف عن شبكة التفاعل بين الدول (كما هو الحال في نظرية النظم) ودون تحليل العوامل الفردية والمجتمعية (كما هو الحال في المستويين التفسيريين السابقين). فالإحتكاك بين الدول في منظورهم، يكون سطحيا ولا يمتد إلى داخل المجتمع. شكلت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية المنطلق النظري الرئيسي للباحثين الذين يتخذون الدولة كوحدة للتحليل، لتفسيرالظواهرالدولية وخاصة النزاعات. حيث يرتكز الواقعيون في تحليل الظواهر الدولية على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية ، وعلى مفاهيم القوة Power، المصلحة الوطنية National Interest ، وتوازن القوى Balance of Power . يفصل الواقعيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لأن المعايير التي تحكم العلاقات بين الدول تختلف جذريا عن المعايير التي تحكم الأفراد داخل المجتمع الوطني وبالتالي أهملوا العوامل الفردية والمجتمعية في تحليلهم للنزاعات، وركزوا على العوامل المرتبطة بالسياسة الخارجية الدولية، واعتبروا أن سلوك الدولة هو مصدر النزاعات.

.

---

[1] Thomas Homer-dixon, « Environmental Scarcities and violent Conflict : Evidence from cases. » International Security, Vol.19, no. 1, pp. 5- 40.

[2] Dan Smith, op.cit, p. 6

ينطلق الواقعيون من اعتبار العلاقات الدولية تتسم بالفوضى نظرا لافتقادها إلى الحكومة عليا قادرة على فرض النظام والإستقرار. ويقصد الواقعيون بالفوضى الدولية وجود دول مستقلة ذات سيادة كاملة تتصرف بحرية مطلقة مما أدى إلى إنعدام تضامن دولي عام.[1] عكس النظام الوطني الذي يتوفر على سلطة تفرض النظام على الافراد في علاقاتهم، أما العلاقات بين الدول فهي "علاقات القوى". وبالتالي، فالدول حسب الواقعيين هي دائما في نزاع من أجل القوة وسعي مستمر نحو حماية وتنمية مصالحها الوطنية. بالنسبة لهانس مورغنثاو H.Morganthan، العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة، فسلوك الدول تحركه الرغبة في الحصول على القوة وزيادتها باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لذلك.[2]

في تحليلهم لمصادر النزاعات الدولية، يهمل الواقعيون المصادر الاقتصادية والإجتماعية والنفسية. فالنزاع في رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة. ويعتقد ريمون آرون أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما تتنافس فيما بينها ما دامت كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها وهذا ما يجعل الدول تسعى إلى الحصول على القوة.[3]

يرفض أرون إرجاع النزاع على عوامل نفسية، حيث يقول إنه حتى الشخص السليم من الناحية النفسية، أي لا يعني من كبت ولا إحباط، يظهر عداءا إتجاه نظرائه لأنه يرفض سلوكهم أو لأنه يجد نفسه في نضال معهم من أجل إمتلاك شيء ما أو لتحقيق قيم ما.[4]

ويرى انه عند الإنتقال من النزاع داخل نفس الفرد إلى النزاعات بين الجماعات سوف نصطدم بصعوبة تحديد النزاع تحديدا دقيقا، فالنزاع بين الجماعات يختلف بطبيعته على النزاع داخل وعي الفرد الذي يكتشفه المحلل النفساني.[5]

ويقول مارتن وايت M.Wight أنه: " عندما نتساءل حول سبب حرب ما، فالإجابة التي نجدها مرضية هي الإجابة التي يعطيها إياها المؤرخون عادة، وهي الدافع المستوحى من علاقات القوى". ويستشهد وايت بتقرير ثيوسيدايدس Thucydides المؤرخ الإغريقي القديم، بأن السببالواقعي للحرب

---

[1] Jean Barréa. **Théories des relations internationales**.(Paris :Ciaco editeur,1978.), p. 02.

2 ملحم قربان، **الواقعية السياسية**، ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1971)،ص 84.

[3] Raymond Aron. **Paix et guerre entre les nations**.6éme édition. (Paris : Calman-levy édition.1968), p. 359.

[4] Raymond Aron. op.cit, p. 383.

[5] Ibid. p .383.

البيلوبونيزية The peloponnesian war كان خوف إسبارطا المتزايد من تنامي قوة أثينا. هذا التقرير الذي واجه إنتقادات كثيرة من طرف العديد من المؤرخين الكلاسيكيين الذين إنتقدوا ثيوسيدايدس لإهماله الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية.[1] من جهته، يعتقد الديبلوماسي الأمريكي جورج كينان أن النزاعات الدولية ناتجة عن الإختلاف الواسع في الثقافات والمستوى الإقتصادي والإجتماعي ، وبسبب ذلك لا يمكن تصفية النزاعات من العلاقات الدولية . فالحرب برأيه :"ليست دائما شريرة ولا السلم دائما خير ما دامت المصالح الوطنية المشروعة مسلوبة"[2]. ويقلل كينان من أهمية دور المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة UNO في تحقيق الأمن الوطني للدول ومنع النزاعات، فالأمن يتحقق حسب إعتقاده بواسطة توازن مستقر بين المصالح والقوى المتعددة والمتناقضة في العالم.[3]

كما يعتقد فريديريك شومان F .schuman أن النظام الدولي يتسم بالفوضى لإنتقاده لحكومة مشتركة وهو يتكون من دول مستقلة ذات سيادة وترفض الإعتراف بسلطة عليا وهي تسعى لضمان امنها إعتمادا على قدراتها الذاتية والشك هو السمة الغالبة في علاقات الدول ببعضها البعض، إذ لا توجد ثقة بين الدول لأن كل دولة لا تستطيع التدخل في سلوك الدول الأخرى، وكل دولة تتوقع سلوكا سيئا ما الدولة الأخرى ولهذا تتنازع فيما بينها وتحاول القضاء على أي تهديد حقيق أو محتمل من الدول الأخرى[4].

**المطلب الرابع: تفسير النزاعات بطبيعة النظام الدولي:**

يمكن تفسير أسباب النزاعات بالرجوع إلى مستوى أكثر عمومية وهو مستوى النظام الدولي، يعود الفضل في إعتماد مفهوم النظام الدولي في تحليل الظواهر الدولية إلى نظرية النظم Theory .Systems في العلاقات الدولية.

تنطلق هذه النظرية من مسلمة انه يجب فحص جميع حقول المعرفة من خلال منظور نسقي Systemic، فعندما يطلب من أحد محللي النظم أن يفسر سلوك وحدة ما ، كمنظمة أو نقابة أو سلوك شاب منحرف أو

---

[1] Martin Wight, **Power politics**. Edited by Hedley Bull and Carsteen Holbroad. (London:Penguin Books, 1978), p. 138.

[2] .James Dougherty and Robert Pfaltsgraff. **American Foreign Policy:FDR to Reagan** . (New York. Harper and Raw.1986),p. 58.

[3] Martin wight. op. cit, p. 138.

[4] Dougherty and Pfaltsqraff, op.cit. p. 58.

الدولة ، فإن التفسير يكون دائما من خلال مستوى أعلى من التحليل بحيث يضع هذه الوحدة في إطار أعم وأشمل، ويفترض أن سلوكها مشروط بطبيعة هذا النظام.[1] على المستوى الدولي، تحدد طبيعة النظام الدولي سلوك وحداته خاصة الدول. وعلى هذا الأساس، نجد بعض الباحثين لا يركزون على دراسة سلوك الوحدات السياسية على إنفراد كما هو الحال بالنسبة للواقعين ، بل ينظرون إلى هذه الوحدات كأجزاء من كل أكبر(النظام الدولي) تقييم علاقات كثيفة ومتشابكة فيما بينها ، وهنا تكون وحدة التحليل هو ذلك المجموع أو الشبكة من الدول المتفاعلة فيما بينها، ولا تشكل كل وحدة سياسية بذاتها وحدة للتحليل.

يقول سينغر D.Singer :" النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح تفسير لماذا وكيف تحاول الأمم التأثير على سلوكات بعضها البعض"[2]. ويرى كنيث والتز k.waltz:" أن للنظام الدولي وجودا حقيقيا ويمارس تأثيرا على الدول الأعضاء فيه، غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام السوي بغض النظر عن خصائص المشتركين فيه، ومن الطبيعي أن ننظر إلى بنية النظام متميزة عن ملامح الدول الأعضاء أو أنماط تفاعلها ...." .[3]

بنية النظام الدولي وخصائصه إذن هي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها. خاصة سلوك الدول وسياستها.

غير أن أصحاب نظرية النظم إختلفوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاع أكثر من غيرها فكانت هناك ثلاثة إتجاهات:

- إتجاه يرى أن نظام تعدد الأقطاب Multipolarity هو الأكثر إستقرارا من النظم الدولية الأخرى، (سينغر ودويتش).

-إتجاه أخر (والتزk.waltz) يرى أن نظام الثنائية القطبية Bipolarity هو الأكثر إستقرارا والأقل وقوعا للنزاعات.

---

[1] Trevor Taylor (ed.), **Approach and Theory in International Relations**. (New York: The Annals of American Academy of Political and Social Science.1972, p. 189.

[2] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** ، الطبعة الأولى، ( الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ،1994) ص 45.

[3] نفس المرجع ، ص 56.

فيما حاول لإتجاه ثالث (روزكرانس R.Rosecrance ) التوفيق بين الإتجاهين السابقين ويقترح نموذجا يجمع بينهما ، وهو نموذج الثنائية القطبية المتعددة. [1] Bi-multipolarity

**جدول(1): تفسير النزاعات.**

| مستوى التحليل | أهم العوامل المفسرة |
|---|---|
| الفرد<br>The individual | - الإحباط.<br>- الضغط النفسي.<br>- الكبت.<br>- الرغبة في الإنتقام.<br>- أمن الفرد. |
| المجتمع<br>Society | - نظام القيم.<br>- التركيبة الإجتماعية والإقتصادية.<br>- طبيعة النظام السياسة الخارجية.<br>- النخب والجماعات.<br>- الإيديولوجيا.<br>- الإحتياجات.<br>- الديموغرافيا. |
| الدولة الوطنية<br>National state | - أهداف وتوجهات السياسة الخارجية<br>- القوة.<br>- المصلحة الوطنية.<br>- توازن القوى. |
| النظام الدولي<br>International System | - هيكل النظام الدولي وتوزيع القوى بين الوحدات.<br>- نوعية الوحدات الاعضاء في النظام.<br>- أنماط التفاعلات بين الدول.<br>- طبيعة التحالفات. |

**- المبحث الثالث : تصنيف النزاعات.**

1 . جيمس دورتي وروبرت نهالتشراف، مرجع سبق ذكره،ص133،135.

يساعد تصنيف النزاعات Conflict Typology في محاولة فهم وإستيعاب وتحديد العوامل التي تؤثر في كل فئة منها وبالتالي يساهم في مجال أخر وهو دراسة نظم إدارة النزاع وحل النزاع، ويساعد تصنيف النزاعات أيضا في فهم الضوابط لسلوكيات الأطراف المختلفة، وكذلك الإمكانيات المتاحة أمام هذه الأطراف وإستشراف سلوكياتها في إطار كل فئة من فئات النزاع.[1]

أدى إنتشار النزاعات المعاصرة خاصة بعد الحرب الباردة إلى زيادة الحاجة إلى إيجاد تصنيفات جديدة لظاهرة النزاعات خاصة المسلحة منها والحروب، فالنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة يشهد انماطا جديدة من السلوك النزاعي ومن الفاعلين، ففي هذا النظام " يرتبط مفهوم النزاع بعالم أكثر تقلبا بمجموعة من الشكوك ترتبط أساسا بإنتقال إحتكار العنف إلى فاعلين غير معروفين، فالمرحلة الراهنة تشهد نوعا جديدا من النزاع يتغذى على رغبات الهوية وعلى عدم التجانس الإثني والثقافي".[2]

فالسمة الأساسية لنزاعات المرحلة الراهنة تتمثل في كونها نزاعات مسلحة داخل الدول على خلاف المراحل السابقة حيث سادت النزاع بين الدول، وبالتالي لم تعد التصنيفات التقليدية مفيدة في دراسة نزاعات هذه المرحلة، (مثلا تصنيفي كوينسي رايت Q. Wright، وإيفان ليورد E.Luard، وغيرهما).

أدى الطابع الداخلي للنزاعات الحالية إلى بروز فواعل وأطراف نزاعية أخرى غير الدول يملكون أهدافا، مواردا وطرق تنظيم مختلفة عما تملكه الدول كما أدى إلى تبلور مواضيع ومصادر جديدة للنزاعات تتمثل خاصة في قضايا الهوية والإثنية، مما يستدعي إعادة النظر في مفهوم النزاع وخاصة إيجاد تصنيفات تعبر بصورة أكثر واقعية عن نزاعات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

سعى العديد من الباحثين إلى وضع تصنيفات جديدة للنزاعات الحالية، وقد إعتمدت عمليات جمع معطيات النزاعات معاييرا مختلفة لتصنيفها:

- خصائص الفاعلين الأطراف في النزاع (توجهاتهم، قدراتهم ومواردهم، طرق تنظيمهم، موقعهم الجغرافي، تركيبتهم الإثنية).
- موضوع النزاع (الهوية، الأمن، الإقليم والحدود، الإستقلال، الإيدولوجيا، الموارد الاقتصادية...).

---

[1] ناصيف يوسف حتي. مرجع سبق ذكره.ص323.

[2] Irnerio Seminatore, « Les relations internationales de l'après-guerre froide : Une mutation globale. » **Revue Etudes Internationnales** . (volume xxvII. no .03. Septembre 1996).p. 613.

- الأسلحة المستعملة (تقليدية، نووية).
- عدد القتلى.

يهدف هذا المبحث إلى فحص أهم التصنيفات الموجودة للنزاعات والحروب، خاصة تصنيف ترابطات الحرب الذي أنجزه ديفيد سينغر وميريديث ساركيس Meredith Reid Sarkees.

وتصنيف مشروع معطيات النزاعات الذي أنجزت إطار جامعة أوبسالا السويدية وتصنيف مشروع بحث النزاعات الإثنية الذي أنجزه كريستيان شيرر.

**تصنيف ترابطات الحرب: ( Correlates of war (C.O.W**

أنجزه ديفيد سينغر وميريديث ساركيس، بناءا على دراسة نزاعات الفترة الممتدة بين سنتي 1816-1997. حدد هذا التصنيف ثلاثة فئات من الحروب:

1. **حروب بين الدول inter- state wars:** وهي صدام ثابت مسلم بين دولتين أو أكثر أعضاء في النظام الدولي يخلف ألف قتيل على الأقل في السنة.
2. **حروب خارج الدولة extra-state war:** صدام ثابت بين دولة عضو في النظام الدولي، وكيانا سياسيا ليس عضوا في النظام خارج حدودها الإقليمية، يخلف ألف تيل على الأقل في السنة:
   - دولة ضد فاعل مستقل غير الدولة.
   - دولة ضد فاعل غير مستقل غير الدولة.
3. **حرب داخل الدولة intra-state war:** صدام بين قوتين مسلمتين داخل الحدود الإقليمية للدولة، يخلف ألف قتيل على الأقل في السنة:
   - **حرب أهلية civil war:** صدام ثابت بين القوات المسلحة للحكومة وقوات كيان أخر.
     - للسيطرة على السلطة.
     - حول قضايا محلية.
   - **حرب بين الطوائف inter-communal war:** صدام ثابت بين جماعات بشرية متميزة (طوائف communities) لا يضم القوات المسلحة للحكومة.[1]

1 Meredith Reid Sarkees and J.David Singer," The Correlates of War Warsets: The fatality of War." Paper Presented at **the Annual Meeting of the International Studies Association.**

إعتمد هذا التصنيف على معيارين: خصائص الفاعلين أي نوعية أطراف النزاع، حيث نجده قد سعى إلى إدراج فواعل أخرى غير الدول كأطراف في النزاعات، كما إعتمد على معيار موضوع النزاع خاصة عند فحصه لمعطيات الحروب الاهلية.

**تصنيف مشروع معطيات النزاع Conflict Data Project (CDP):**

أنجز هذا التصنيف في إطار مشروع بحثي تم إعداده بجامعة أوبسالا UPPSALA السويدية*، كان موضوع البحث: " الدول في النزاعات المسلحة 1945-1999 ".

عرف البحث النزاع المسلح بأنه: «تعارض موضوعه الحكم أو الإقليم أو الاثنان معا، يستعمل فيه طرفان القوة المسلحة، يخلف على الأقل خمسة وعشرون قتيلا مرتبطا بالمعركة Battle- related، أحد الطرفين على الأقل هو حكومة دولة".

يصنف النزاعات ضمن أربع فئات:

- نزاع بين الدول Inter-state .
- نزاع داخلي محض Pure internal.
- نزاع خارج النظام Extra-systemic.
- نزاع داخلي مدول Internationalized internal conflict.

كما يقسم النزاعات إلى ثلاثة فئات على أساس الحد الأدنى من القتلى Fatality Threshold:

- نزاعات مسلحة صغيرة Minor armed conflicts : هي نزاعات التي تؤدي إي مقتل خمسة وعشرين شخصا على الأقل في السنة وأقل من ألف قتيل في أي سنة.

---

( Chicago, 21-24 February 2001) pp 1-21. See also: Meredith Reid Sarkees , J.David Singer and Frank Wayman, " Inter-state, intra-state and extra-state wars: A comprehensive look at their distribution over time, 1816-1997." **International studies quarterly,** ( no. 47, 2003), pp. 49-70.

* www.pcr.uu.se : موقع مركز البحوث حول السلام والنزاع التابع لهذه الجامعة:

- نزاعات مسلحة متوسطة Intermediate armed conflicts : هي النزاعات التي تؤدي إلى مقتل أكثر من ألف شخص خلال مدة النزاع، لكن أقل من ألف قتيل في أي سنة.

- الحروب Wars: أكثر من ألف قتيل في أي سنة.[1]

وقد تم في إطار هذا المشروع ، دراسة مئتين وأربعة نزاعات(204) حدثت خلال الفترة 1945-1999، فكانت مئة وأربعة (104) منها حروبا، ثلاثة عشر (13) كانت نزاعات مسلحة متوسطة، سبعة ثمانون (87) هي نزاعات مسلحة صغرى، مئة وخمسة وأربعون (145) نزاعا داخل الدولة (منها ثمانية عشر نزاعا بمشاركة دولية خارجية) وأربعون (40) نزاعا بين الدول.[2]

حاول مشروع جامعة أوبسالا الجمع بين عدة معايير: نوعية الأطراف، الحد الأدنى من القتلى، وموضوع النزاع. غير انه حصر مواضيع مختلف النزاعات في الحكم والإقليم وأهمل بالتالي النزاعات حول باقي المواضيع.

بالمقابل، نجد عمليات تصنيف أخرى لنزاعات تدور حول مواضيع ذات طبيعة أخرى: الهوية والإنتماء الإثني. وجاءت هذه التصنيفات لتواكب خصائص النزاعات لما بعد الحرب الباردة ، حيث تلعب الاثنية و الهوية دورا اساسيا في اغلب نزاعات هذه المرحلة .

- **تصنيف ايكور للنزاعات الاثنية Ethnic Conflit Research Project (ECOR)**:

أنجزه كريستيان شيرر Cristian P Scherrer عام 1999م، في إطار مشروع بحثي: "النزاعات العنيفة 1985-1996". كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو إدراج عامل الإثنية Ethnicity والعنف الشامل غير الحرب Non-war Mass violence إلى دراسة أنماط النزاعات بعدما كانت هذه العوامل غائبة في التصنيفات الموجودة.

حدد هذا التصنيف سبعة أنواع من العنف الشامل يضم حروبا وأنواع غير عسكرية من العنف الشامل، تؤدي عادة إلى أكثر من ألف ضحية في السنة، وتتمثل هذه الأنواع في:[3]

---

[1] UCDP, 2005. The Uppsala Conflict Database. Web-based dataset, Uppsala Conflict Data Program, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University (http://www pcr.uu.se/database/index.php).

[2] ibid

[3] Christian P. Scherrer, " Toward Comprehensive Analysis of Ethnicity and Mass

- حروب ضد النظام Anti-Regime Wars (أو نزاعات سياسية وإيديولوجية): الدولة ضد تمرد يهدف إلى الإستبدال للحكومة.

- **نزاعات إثنية-قومية Ethno-nationalist conflits:**

هي غالبا نزاعات داخل الدولة حيث تواجه هذه الأخيرة جماعات قومية، ويمكن أن تكون أيضا نزاعات بين الدول.

- نزاعات بين الدول.

- حروب التحرر من الاحتلال الأجنبي، أغلبها ذات طابع إثني –قومي.

- نزاعات بين الجماعات الإثنية inter-ethnic conflits حول مصالح جماعية محددة.

- **حروب العصابات Gang wars:** يقوم بها فاعلون أخرون غير الدولة (تختلط بهم عناصر إجرامية) لتحقيق مصالح خاصة.

- **الإبادة Genocide:** قتل شامل منظم من طرف الدولة.[1]

إعتمد هذا التصنيف كل المعايير تقريبا بهدف توسيع عملية التصنيف لتضم قواعد متعددة (دول، جماعات إثنية، حركات التحرر، عصابات، ....)، مواضيع الهوية والإثنية بالإضافة إلى مواضيع السياسة والإيدولوجية والإقتصادية. وكذلك الأخذ في الحسبان أن العنف الشامل ليس مرتبطا بالنزاعات بين الدول فحسب.

**- المبحث الرابع: مراحل النزاعات**

تعتبر دراسة مراحل تطور النزاعات ، أو ما يسميه بعض المتخصصين بدورة النزاع The Conflict Cycle ، أحد المجالات البحثية المهمة في إطار تحليل النزاعات الدولية .

لا يستهدف الباحثون ، من خلال هذا المجال البحثي، تحديد مراحل للنزاع موضوع الدراسة فحسب ، بل ينشدون تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية:

- تحديد التغيرات في سلوك الأطراف: أشكالهم ، أهدافهم و استراتيجياتهم النزاعية من اجل تحليل أدق لإدارة النزاع Conflict Management التي تتغير حسب مراحل النزاع.

---

Violence: Types, Dynamics and Trends." In Hakan Wiberg and Christian P Scherrer (eds) , **Ethnicity and Interstate Conflict**. (Aldershot: Ashgate Publishing. LTD, 1999).pp. 52-88.

[1] Ibid. pp. 52-88.

- تحديد التغيرات في مواضيع النزاع ، حيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة ، من اجل تحليل أدق لمصادر النزاع Sources of Conflict

- تحديد أفضل استجابة للنزاع أو أحسن بدائل الحل حسب كل مرحلة من مراحل النزاع، من اجل تحليل أدق لحل النزاعات Conflict Resolution.

إذا، ترتبط مسألة المراحل بحقل حل النزاعات ( السياق الذي يندرج فيه هذا البحث) بشكل وثيق. ففي تقسيمهم لمراحل النزاعات، يقترح الباحثون في مجال حل النزاعات أنماط استجابة و بدائل تسوية لكل مرحلة بهدف التعامل بصورة أفضل مع النزاع و نتائجه. نتعرض في هذا المطلب لأهم التقسيمات لمراحل النزاعات و كيفية تحديدها لطرق التعامل مع النزاعات حسب كل مرحلة.

تتم دراسة مراحل النزاعات من خلال ملاحظة مسألة تصعيد و انحسار النزاع Conflict Escalation and De-escalation. ، التي تُعد عملية معقدة و لا يمكن التنبؤ بها بسبب ديناميكية الظواهر النزاعية التي تتطور تتغير بشكل سريع. اذ يمكن ان تظهر مواضيع نزاعية و أطراف جديدة ، كما يمكن ان يغير الأطراف من أهدافهم و استراتيجياتهم.

توجد عدة تقسيمات لمراحل تطور النزاعات ، تتمثل أهمها في:

- **تصنيف بيورن مولر Bjorn Moller** :

- مرحلة النزاع الكامن Latent phase: يكون فيها النزاع كامنا حيث لا يعي الأطراف بوجود اختلاف بين مصالحهم ، لكن توجد بعض المؤشرات الدالة على اقتراب حدوث الصدام مثل تزايد الفقر، اللامساواة و الإحباط. كما يبرز اتجاه بين الأطراف ينظر للمشاكل بصيغة " نحن و هم".
- مرحلة النزاع الظاهر Manifest phase: يعبر فيها الأطراف عن مطالبهم و انشغالاتهم بصراحة و بالطرق السلمية. في هذه المرحلة، يتطور مستوى التعبئة Mobilisation عند الأطراف و تتبلور عوامل و مواضيع النزاع .
- مرحلة النزاع العنيف Violent phase : بروز ملامح النزاع المسلح من خلال عمليات عنف محدودة بين الأطراف.
- مرحلة التصعيد Escalation: تتسم بزيادة نطاق العنف الذي يتخذ منحًى تصاعديا.
- مرحلة الاحتواء Contained phase : يمكن أن يصل التصعيد إلى نقطة نهاية بسبب انتصار احد الأطراف أو استنفاذهم لقدراتهم و مواردهم . يستمر الصراع في هذه المرحلة لكن كثافته تتجه نحو التراجع.

- مرحلة التهدئة Abated phase: في هذه المرحلة، تستمر الأسباب الرئيسية للنزاع لكن السلوك النزاعي يتغير جذريا و يتراجع العنف و التعبئة بشكل كبير. تبدأ ملامح الحل تتضح لدى الأطراف ، ويصبح للأطراف الخارجية تأثير أكبر و القدرة على التدخل لحل النزاع أو على الأقل تقديم المساعدة

مرحلة الحل The Resolution phase : في هذه المرحلة، تستقر العملية السلمية و تتضح معالمها ، تزداد و تتشعب الجهود الرامية لتحقيق السلام . تعتبر مرحلة حاسمة و خطيرة، فإذا تم التعاطي بشكل جيد للأسباب العميقة للنزاع و آثاره، فمن المحتمل حله. أما إذا حدث العكس ، فيمكن أن يتخذ النزاع دورةً جديدة. [1]

---

[1] Bjorn Moller, "Conflict Theory", Working Paper N° 122 ( Denmark: Aalborg University: Research Center on Development and International Relations, 2003), pp. 38- 40.

**شكل رقم (1): دورة النزاع حسب بيورن مولر**

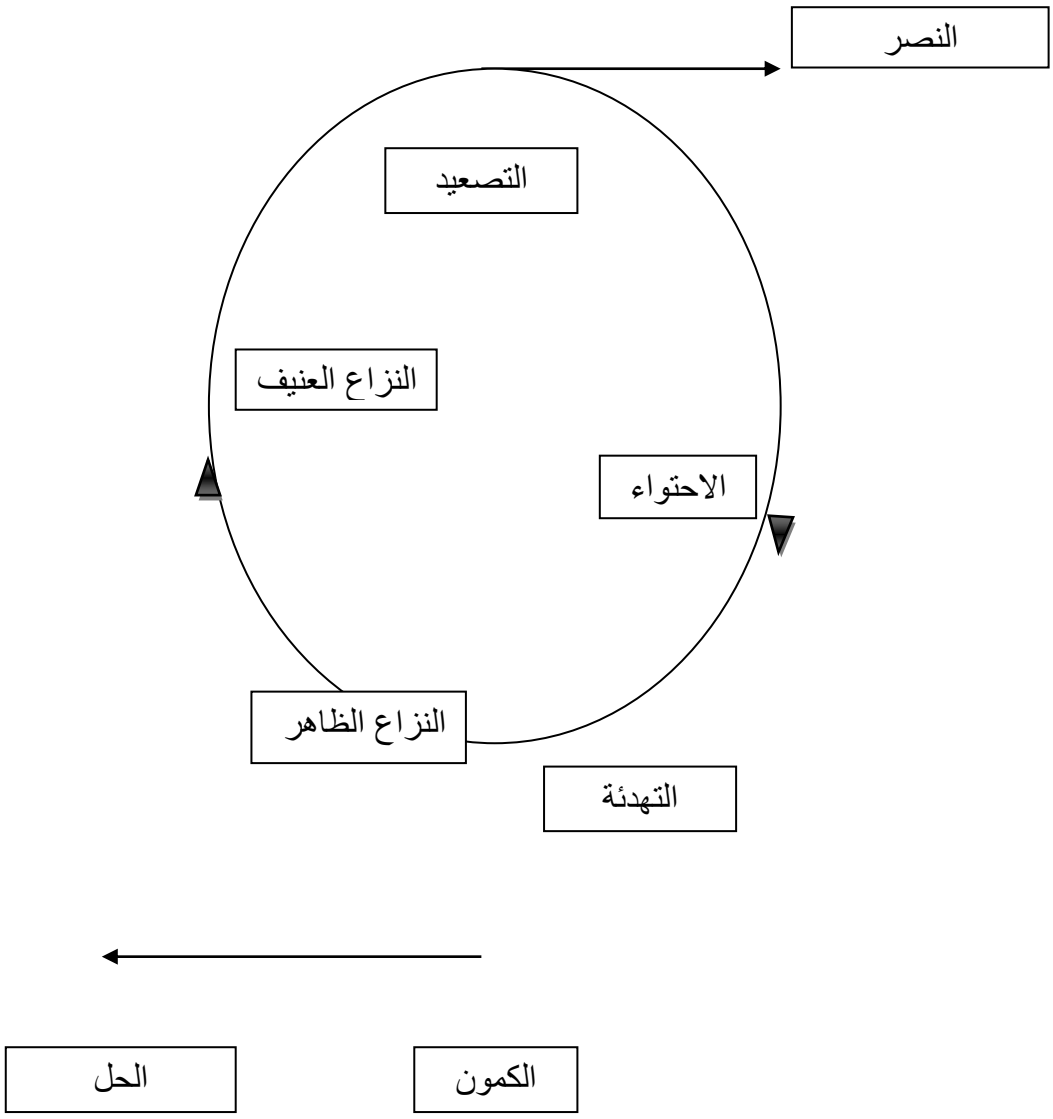


المصدر: Bjorn Moller, op.cit.,p.40

- **تقسيم رامسبوثام، وودهاوس و ميال**

اقترح اولفر رامسبوثام O. Ramsbotham، طوم وودهاوس T. Woudhouse و هيو ميال H. Miall نموذجا لمراحل النزاع يشبه التقسيم الذي اقترحه مولر رغم الاختلاف في تسمية المراحل :

- الاختلاف Difference
- التناقض Contradiction
- الاستقطاب Polarization
- العنف Violence
- الحرب War
- وقف إطلاق النار Ceasefire
- الاتفاق Agreement
- التطبيع Normalisation
- المصالحة Reconciliation[1]

إضافة إلى دراسة دورة النزاع ، طور رامسبوثام و زملاءه نموذج " الساعة الرملية " The Hourglass Model ، من خلال الربط بين أفكار جوهان غالتونغ حول النزاع و العنف ( مثلث غالتونغ) و مراحل التصعيد و التراجع. يحدد النموذج أفضل أنماط الاستجابة لكل مرحلة من مراحل النزاع ، وهو محدد بالشكل التالي:

---

[1]Oliver Ramsbotham, Tom Woudhouse and Hugh Miall, **Contemporary Conflict Resolution** ( London: Polity, 2011), pp. 13-14 .

**شكل رقم(2): نموذج الساعة الرملية**

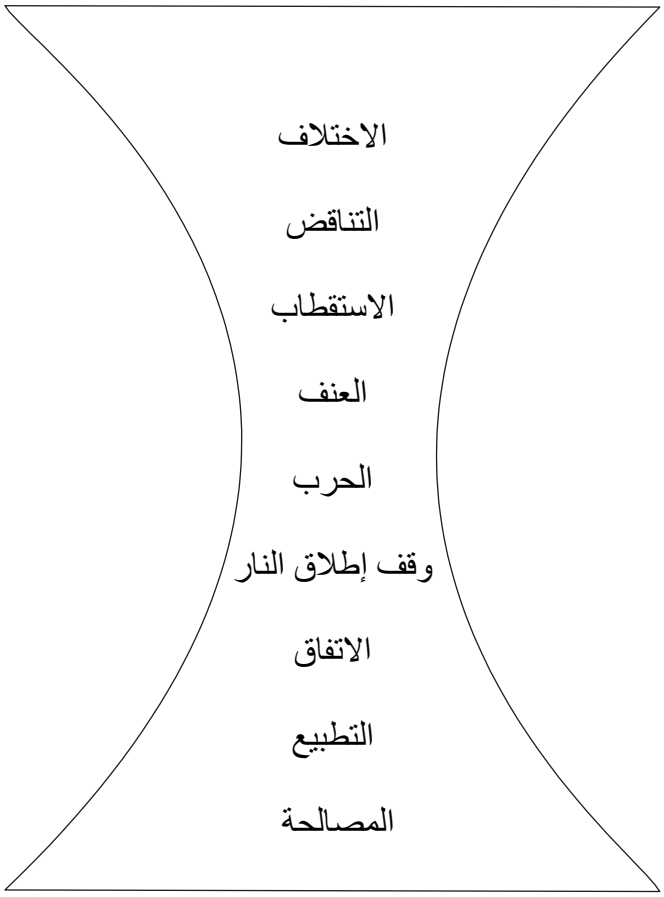


المصدر: نفس المرجع السابق، ص. 14.

**- تقسيم لويس كريسبرغ :**

من جهته، حدّد لويس كريسبرغ Louis Kriesbeg، عام 2010، ستة مراحل لدورة النزاع:

- الظروف العميقة Underlying Conditions
- البروز Emergence
- التصعيد Escalation
- التراجع De-escalation
- الانتهاء Termination
- ما بعد الانتهاء Post- termination[1]

[1] Louis Kriesberg, **Conflict: Stages**. in Nigel Young (ed.), **The Oxford International Encyclopedia of Peace** (Oxford University Press, 2010) pp 399 – 403.

- **المبحث الخامس: مفاهيم أساسية في مجال حل النزاعات**

يعرف حل النزاعات عادة بأنه العملية التي يحاول من خلالها الأطراف المتنازعون إيجاد تسويات لخلافاتهم .

حسب مايكل بافلي Michael Bavly ، تجمع هذه العملية بين الحلول الملموسة للمواضيع الخلافية و التحول الاجتماعي و السيكولوجي لمجتمعات أطراف النزاع . تتمثل الحلول الملموسة في التغيرات اليومية في حياة أفراد المجتمعات، مثل التغيرات الإقليمية، الإجراءات الأمنية، إعادة توزيع الموارد و إعادة إسكان الأهالي.

بينما تتمثل التحولات السيكولوجية في التغير الذي يمس أساسا تصورات أفراد مجتمعات الأطراف و إدراكهم للنزاع القائم ، "الذات" و "الآخر". إنها تضم، على سبيل المثال ، بناء الثقة ، إعادة بناء التصورات ، التصالح في القضايا التي تسبب الآلام و المعاناة لأفراد أطراف النزاع.[1]

إذا، يعتبر بلوغ السلام الهدف الأولي و الأساسي لحل النزاعات. وينطوي السلام Peace على خلق واقع متكافئ لايحتل فيه أي طرف مركزا أفضل من الطرف الآخر. لا يعني ذلك بالضرورة التعادل بين الأطراف من الناحية العسكرية ، الاقتصادية أو السياسية . لكنه بالضرورة يتطلب التحقيق التبادل لحاجيات ، تطلعات و حقوق كل الأطراف .

يعني العمل من اجل السلام تقليل العداء و العنف، أنسنة humanizing الطرف الأخر ، بناء الثقة و الاستجابة للحاجات و المصالح الحقيقية لأطراف النزاع . لا يعني السلام تحقيق رؤية طرف واحد، انه نتاج مجهود تعاوني متبادل بين أطراف النزاع.[2]

---

[1] Michael Bavly , **Second Track diplomacy**.( New York: Harper and Row 1999), p. 3.

[2] Ronald Fisher , **Interactive Conflict Resolution** . (Syracuse , new York: Syracuse University Press, 1996), p. 11.

**المطلب الاول: صنع السلام / حفظ السلام / بناء السلام**

تنقسم مهمة إيجاد السلام إلى ثلاثة حقول:

بناء السلام Peacebuilding، صنع السلام Peacemaking و حفظ السلام Peacekeeping[1]. تمثل كلها الأشكال المتعددة لحل النزاعات **C**onflict **R**esolution.

يشير **بناء السلام** إلى المساعي التي تهدف إلى تحقيق السلام انطلاقا من المستوى القاعدي اي من المستوى الجماهيري و الأفراد إلى مستوى القادة السياسيين. حسب رونالد فيشر R. Fisher يشير بناء السلام إلى " الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين الخصوم نحو ثقة و تعاون اكبر ، مواقف و تصورات أكثر دقة ، مناخ أكثر ايجابية وإرادة سياسية أقوى للتعامل مع اختلافاتهم بصورة بناءة ". [2]

بينما يُعرف **صنع السلام** بأنه الجهود التي تبذلها الدول و الممثلون الرسميون " من خلال النشاطات الدبلوماسية التقليدية من اجل بلوغ تسوية بين الأطراف المتنازعة ".[3]

أما **حفظ السلام** " فيتضمن تدخل طرف ثالث للفصل بين الأطراف المتنازعة و الإبقاء على غياب العنف المباشر". [4] تعتبر عمليات حفظ السلام التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة، في العديد من بؤر النزاعات في العالم، أهم مثال على حفظ السلام.

ان التمييز بين هذه الإشكال لمجال حل النزاعات ، خاصة بين بناء السلام و صنع السلام ، يجعلنا نميز بين نوعين من الجهود الرامية إلى تحقيق السلام :

---

[1] يعتبر جوهان غالتونغ Johan Galtung أول من اقترح هذا التقسيم عام 1976 . انظر:

Johan Galtung, " Three approaches to peace : Peacekeeping, Peacemaking and Peacebuilding." in J.Galtung (ed.) , **Peace, War and Defense : Essay in Peace Research** .( Copenhaguen : Christian Ejlers , 1976) pp 282-304.

[2] Ronald J Fisher, op.cit, p11.

[3] ibid, p 11.

[4] ibid, p12.

- **جهود رسمية:** تقوم بها الدول بواسطة أعوانها أو ممثليها.

- **جهود غير رسمية:** يقوم بها الأفراد الخواص غير الرسميين.

يشير النوع الأول إلى مفهوم صنع السلام. أما النوع الثاني ، فيشير إلى مفهوم بناء السلام.

لقد دلت تجربة حل النزاعات الإثنية ، التي تعتبر الظاهرة المسيطرة على نزاعات ما بعد الحرب الباردة، على أهمية العوامل الفردية و الاجتماعية في تحليل هذا النمط من النزاعات إضافة إلى العوامل الأخرى. وهوما يضفي اهمية بالغة على الدور الذي يلعبه الأفراد غيرالرسميين في الجهود الرامية لحل النزاعات.[1]

اصبح المتخصصون في حل النزاعات يركزون اكثر على هذا النوع من الجهود ، وهو ما جعل نظرية حل النزاعات تنتقل تدريجيا من صنع السلام التقليدي الى بناء السلام اي البحث عن اليات لحل النزاعات انطلاقا من المستوى الجماهيري و المجتمعي.

---

[1] Mohamed Rabie, **Conflict Resolution and Ethnicity.** (Westport, Connecticut : Praeger, 1994),

p.68.

**المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية**

إن اتفاق السلام هو نتاج عملية سلمية، وقد بينا أن عملية السلام يمكن أن تجري من خلال نوعين من الجهود: جهود رسمية و أخرى غير رسمية، فالنوع الأول يقوم به صناع القرار و أعوان الدول و ممثلوها. أما النوع الثاني، فيقوم به العلماء و الباحثون، أفراد غير رسميون، رجال أعمال...

نتيجة تطور الجهود غير الرسمية و زيادة نشاطات الأفراد غير الرسمين في حقل النزاعات، طوّر المختصون في حل النزاعات مجموعة من المفاهيم لوصف هذا النمط من الجهود من أجل المساهمة في البحث عن آليات أفضل لتحليل و حل النزاعات الدولية.

عام 1982، طوّر "جوزيف مونتفيل Joseph Montville " مصطلح دبلوماسية المسار الثنائي Track Two Diplomacy ، وحسب مونتفيل تعني دبلوماسية المسار الثاني :"تفاعلا غير رسمي بين أعضاء الجماعات او الدول المتنازعة يهدف إلى حل النزاع من خلال معالجة العوامل السيكولوجية" .[1]

لم يحدد مونتفيل في هذا التعريف بنية معينة أو شكلا معينا لهذا التفاعل، بل ركز فقط على مسألة البعد السيكولوجي للنزاع، غير أن مونتفيل وسع هذا المصطلح عام 1987 و أصبح يشير إلى ثلاثة "عمليات مترابطة" التي تشكل دبلوماسية المسار الثاني : الورشات التعاونية The Problem – Solving Workshop، تأثير الرأي العام و النشاطات الاقتصادية التعاونية،[2] وبالتالي أصبح التعريف يحدد بعض أشكال التفاعل غير الرسمي و تهدف إلى التأثير على أطراف النزاع و الاستفادة من مكاسب البعد الاقتصادي.

تبعا للتعريف الأولى الذي قدمه مونتفيل ، قدم مختصون آخرون تفسيرات متعددة للمصطلح، فعرف "جون بيرتون John Burton " دبلوماسية المسار الثاني" بأنها :" تفاعل غير رسمي، غير مؤسسي بين أعضاء الجماعات أو الدول المتنازعة، يهدف إلى تطوير استراتيجيات التأثير على الرأي العام، و تنظيم الموارد المادية و البشرية بصورة قد تساهم في حل النزاع"، [3] ركز بيرتون على عنصر غياب الطابع

---

[1] Joseph v. Montville . "The Arrow and the Olive Branch : A Case for Track Two Diplomacy" Diane Ben Dahmane; (Washington; Dc :Foreign Service Institute 1987).pp. 162-163. ***Conflict Resolution: Track Two Diplomacy,*** eds .John W. Mcdonald and

[2] Ibid.p. 163.

[3] Mohamed Rabie, op.cit, p. 95.

الرسمي للاتصال بين أعضاء أطراف النزاع و استطرد مضيفا أهداف العملية الاتصالية و التي تتمثل في التأثير على المجتمع كله، و ركز أيضا على أهمية العوامل الاقتصادية.

بينما اعتقد ماكدونال John W. Macdonald أن التعريف الأولي و الذي قدمه مونتفيل **"**كان وا سعا وبالتالي خلق غموضا حول معناه و استخدامه،" لأنه يشمل على أنماط متعددة و مختلفة من النشاطات". فمثلا حدد Vincent Kavalovski قائمة من النشاطات التي يمكن أن تكون ضمن تعريف الدبلوماسية غير الرسمية، حيث عرف ما يسميه Transnational Citizen Peacemaking (TCP) : " اتصال مباشر أو غير مباشر بين المواطنين الخواص لدولتين أو أكثر تهدف بصورة عامة إلى زيادة التفاهم المتبادل و تحقيق السلام العالمي" .

تتمثل هذه النشاطات في :

- وجود بعثات المواطنين و السياحة الاجتماعية : نوع من السياحة يهدف إلى إقامة اتصالات ثقافية و سياسية بين المواطنين .

- توأمة المدن Sister Cities: توفر إطارا لمواطنيها لإقامة اتصالات مع المواطنين الأجانب من خلال الرسائل و البعثات، المشاريع المشتركة و تبادل المعلومات و الأحداث الثقافية حول مدنهم.

- مشاريع التعاون السلمي: يحقق عندما يسعى مواطنون من دول مختلفة إلى خلق السلام مثلا: المنظمة الدولية للفيزيائيين من أجل حظر الحرب النووية، التي تضم علماء فيزياء من "الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، نالت جائزة نوبل للسلام عام 1985 لقيامها ببحث مشترك و عملية عامة حول الآثار الطبيعية لحربللحرب النووية. كذلك المنظمات غير الحكومية التي تعمل على توفير المعونة و التضامن بين السكان

الذين يعانون من ويلات الحرب و الكوارث الطبيعية.

- الجسور الفضائية Space bridges **:** أنظمة الاتصالات الفضائية تسمح الاتصال المباشر بين الأفراد و تدعم امكانية هدم الهوة الثقافية بين الشعوب.

- التعاون الثقافي و العلمي: المشاريع البحثية المشتركة.

- دبلوماسية الشركات التجارية.

- المنظمات الدولية للشباب.

- المنظمات الدولية غير الحكومية: هناك العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعلن صراحة أن من بين أهدافها تحقيق السلام العالمي و تعمل على عدة مستويات من المستوى الجماهيري ‘إلى المستو الدبلوماسي الأعلى.[1]

لذلك، قام "ماكدونالد" بتصميم نموذج "الدبلوماسية متعددة المسارات"[2] Multi – Track Diplomacy و هو نموذج مركب من عدة مسارات تشير إلى أشكال مختلفة من الجهود الرسمية و غير الرسمية الرامية إلى حل النزاع. حيث حدد ماكدونالد المسار الأول بأنه المجال الذي تمارس فيه الدبلوماسية بين القادة و الممثلين الرسمين للأطراف المتنازعة، بينما حدد المسار الثاني بالجهود التي يقوم بها المواطنون المحترفون و المدربون خاصة الأكاديميون و المختصون في حل النزاعات ، خصص ماكدونالد المسار الثالث للتفاعلات بين الشركات و الأفراد المنتمين إلى عالم الأعمال، فيما يشير المسار الرابع إلى البرامج التبادلية بين المواطنين من أطراف النزاع في مختلف المجالات الثقافية، الاجتماعية، الرياضية، و أخيرا يشير المسار الخامس للمساعي التي تقدم بها وسائل الإعلام في بلدان الأطراف المتنازعة لتوعية الجماهير و تثقيفهم و حدد ماكدونالد أن دور جهود المسار الخامس هو "أَنْسَنَةْ To Humanize العدو و التقليل من الكراهية و العداء كي تستطيع باقي المسارات بناء قاعدة جديدة للتفاهم".[3]

لقد ساهمت أعمال ماكدونالد في تطوير مصطلح "الدبلوماسية المسار الثاني" من خلال مفهومه الجديد :"الدبلوماسية متعددة المسارات" الذي حدد أكثر من المصطلح السابق مختلف أنماط النشاطات و جهود الدبلوماسية غير الرسمية.

لكن ماكدونالد طور أكثر هذا المفهوم بالتعاون مع لويز دايموند Louise Diamond، [4] حيث حدد في هذا العمل تسعة مسارات للجهود الدبلوماسية غير الرسمية. تطابق الأربعة الأولى منها ما قدمه "ماكدونالد" في نموذجه الأول : الدبلوماسية الرسمية، الدبلوماسية غير الرسمية الأكاديمية، عالم الأعمال و دبلوماسية المواطن للمواطن Citizen To Citizen.

---

[1] Vincent Kavalovsky, « Transnational Citizen Peace Making as NonViolent Action. » **Peace and change**; Vol 15 ; N° 2; April 1990. pp. 29-32.

[2] Ronald J.Ficher .op.cit. p. 118.

[3] Ibid. p. 119.

[4] John W Mc Donald and Louise Diamond, **Multi track Diplomacy : A System Guide and Analysis.** (Grinnell, Iowa: Iowa Peace Institute, 1991), pp. 3-39.

أما المسارات من الخامس إلى التاسع، فتم تخصيصها للجهود الرامية لتحقيق السلام من خلال عملية التعليم، الجماعات الناشطة في ميدان حل النزاعات الدولية، الدين، التمويل و أخيرا الاتصالات و وسائل الاعلام . لقد قام ماكدونالد بتحليل كل هذه المسارات لتوسيع شكل كل مجال، الثقافة، النشاطات، المواضيع و موقع و علاقة كل مسار أو مجال بالمسارات أو المجالات الأخرى.

رغم ان "ماكدونالد و دايموند" حددا بنجاح مختلف أبعاد و مجالات النزاع، إلا أنهما تاها في هيكلة نموذجيهما وتحديد المسارات، وبالتالي لم ينجحا في تحديد العلاقة بين مختلف المسارات بشكل كامل و جيد.

في هذا النموذج، يرتبط المسار الأول و الثاني ببغضهما ارتباطا هرميا واضحا، اما باقي المسارات لم يتم تمييزها بنفس المعيار. حيث حدد المؤلفان المسارات من الثالث إلى التاسع كمسارات متوازنة و بالتالي يجب أن تحدد إما بكونهما مسارات فرعية للمسار الثاني أو أمثلة عن الجهود السلمية التي يقوم بها أطراف غير محددين في المسار الثاني، وهذا ما جعل النموذج الذي أقترحه "ماكدونالد و دايموند" يفتقر إلى العمود الظهري الذي قد يسمح بوضع مجالات حل النزاع في الترتيب المناسب.[1]

تتفق التعريفات الموجودة للمسارين عن الدبلوماسية متعددة المسارات على أن الدبلوماسية المسار الثاني تكمل دبلوماسية المسار الأول (الرسمية)، بما أن الاولى تنطوي على فكرة أن الدبلوماسية الرسمية تمتلك بعض النقائص في مجال حل النزاعات، من بين هذه النقائص الانشغالات السياسية ،التي تحدد من فاعلية الدبلوماسية الرسمية مثل : الانتخابات، التحالفات السياسية الداخلية و الرأي العام، فالمصالح السياسية هي التي تحدد غالبا توجهات السياسيين و أهم هذه المصالح هو الرغبة و الحاجة للبقاء في السلطة، وغالبا ما تتصادم هذه المصالح و الأهداف مع مبادرات السلام، إضافة إلى أن المبادرة بالتواصل مع الطرف الآخر قد تؤثر في صورة الطرف المبادر في نظر الآخر، و حسب بعض المختصين يمكن تجاوز هذه النقائص من خلال اللجوء إبى دبلوماسية المسار الثاني ففي هذه الأخيرة يمكن للفواعل الرسمين أن يلعبوا حوارا خلفيا مهما من خلال أشخاص غير رسمين دون الظهور علنا، و هذا يجعل هذه الطريقة مثالية بالنسبة لصناع القرار الذين يواجهون قيودا أساسية و يجعلها أيضا بالنسبة لممارسي المسار الثاني أرضية خصبة لتقديم مبادرة سلام من خلال دعم قوي و مباشر من صناع القرار.

لقد اكتسبت الدبلوماسية غير الرسمية أهميتها من قدرتها على تصحيح النقائص التي تعاني منها الدبلوماسية (المسار الأول) الرسمية و توفيرها لقنوات لتسهيل الاتصال بين صناع القرار من خلال تواصل غير رسمي.

دفعت هذه الأهمية المحتملة العديد من الباحثين إلى دراسة المظاهر الممكنة للتكامل و التعاون بين الدبلوماسية الرسمية و غير الرسمية، و أهم هذه الدراسات تمثلت في أعمال "بيرتون John Burton " و "هربرت

[1] Michael Bavly, op.cit.pp. 7- 8.

كلمان Herbert Kelman" خاصة ما اصطلح عليه ب" الحل التفاعلي للنزاع Interactive Conflict Resolution" (ICR) و هو يشير إلى منهج للدبلوماسية المسار الثاني يتم من خلال تنظيم ورشات Workshops للنقاش بين مجموعة صغيرة من الممثلين غير الرسميين لجماعات أو دول أطراف في النزاع، يقوم فيها طرف ثالث غير منحاز بعملية التسهيل و يتمثل هذا الطرف الثالث في لجنة علماء اجتماع ممارسين.[1]

تتمثل خصائص هذا المنهج في نوعية المشاركين الذين يشغلون تأثيرا كبيرا على دولهم و مجتمعاتهم خاصة السياسيين و الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية مهمة يتم تسهيل الاتصال بينهم بصورة رسمية بعيدا عن الأضواء، كما تتمثل خصائصه في هوية الطرف الثالث المسهل الذي يكون مجموعة من العلماء الممارسين القادرين على توفير المعرفة اللازمة حول النزاع و الخبرة اللازمة لإدارة عمليات التفاعل بين أفراد المجموعة الصغيرة، وبالتالي تكون لجنة الطرف الثالث قادرة على المساهمة في دفع المشاركين نحو تحليل مشترك للنزاع و قادرة فعليا على تسهيل التفاعلات التي عادة ما تكون كثيفة و صعبة داخل المجموعة.[2]

---

[1] Herbert Kelman ; "The Problem-Solving Workshop in Conflict Resolution"

In, R.L. Merritt (Ed.), ***Communication in International Politics*** . (Urbana: University of Illinois Press, 1972).p. 168.

[2] Ronald J.Fisher. "Complementarity between Unofficial And Official Tracks: The potential of transfer From Intractive Conflict Resolution". A paper presented at the Conference of the International Studies Association,( New Orleans, LA, March, 2002).p. 03.

شكل3: نموذج الدبلوماسية متعددة المسارات ( ماكدونالد 1986)

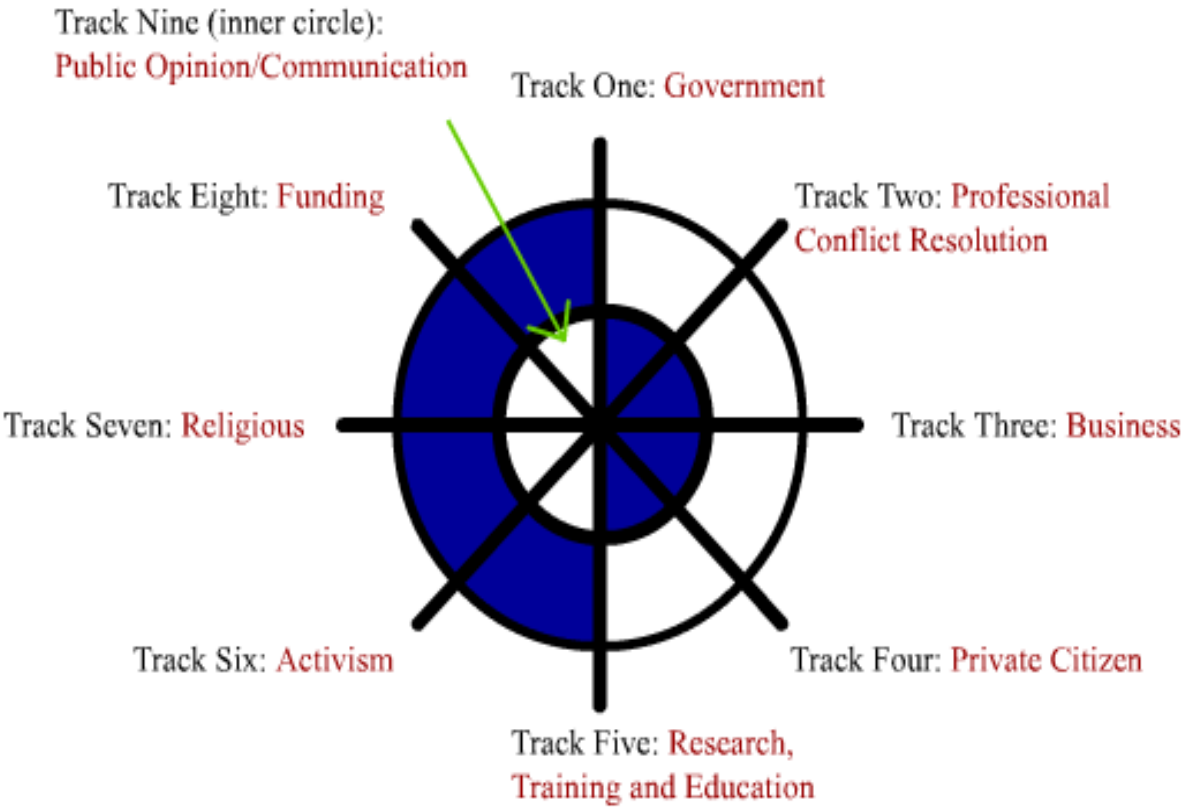


Source: Diamond and McDonald, The Institute for Multi-Track Diplomacy, http://www.imtd.org.

**الفرع الاول : مناهج و نشاطات الدبلوماسية غير الرسمية**

تبين من خلال ما سبق و خاصة من خلال نموذج "ماكدونالد" و "دايموند" للدبلوماسية متعددة المسارات أن دبلوماسية المسار الثاني تعد المسار الأبرز و الأكثر وضوحا، و هو أيضا المسار الذي يعتقد المختصون في حل النزاعات أنه الأكثر قدرة للمساهمة في حل النزاعات من خلال تقديم الدعم اللازم لدبلوماسية المسار الأول.

لذلك تعتبر جزءا لا يتجزأ من حل النزاعات و أحدى الأدوات التي يمكن استعمالها من طرف صناع القرار والأفراد، و في نفس الوقت تمتلك كل المسارات الدبلوماسية أشكالا مختلفة من النشاطات، يستطيع أعضاء كل المسارات المشاركة في ورشات،ملتقيات، الحوارات، و المفاوضات، و من المنطقي ، تختلف أشكال هذه النشاطات، و تعتبر المفاوضات التي تقوم بها دبلوماسية المسار الأول أكثر إلزامية من تلك التي يقوم بها أي

من المسارات الأخرى، مع ذلك يمكن للمفاوضات التي تجرى على مستوى المسار الثاني أن توفر نقطة انطلاق جيدة لمفاوضات المسار الأول، لكنه قبل اللجوء إلى المسار الثاني يجب أولا توضيح متى و كيف يتم اللجوء إليه و تحديد الأهداف المرجوة و كيفية تحقيقها.

تتأثر دبلوماسية المسار الثاني كأحد أشكال التدخل لحل النزاعات بعوامل عديدة مثل : ميزان القوة، التوقيت، والوضع العام للنزاع، تحدد كل هذه المتغيرات إمكانية و شكل دبلوماسية المسار الثاني، و يتخذ التدخل لحل النزاع ما عدة أشكال سياسية / دبلوماسية، إنسانية اقتصادية و عسكرية غير أنه قد يفيد أحد الأطراف دون الأطرف الأخرى و هو ما يؤثر على ميزان القوة بين هذه الأطراف.

و يعتبر توقيت التدخل عاملا حاسما لتحديد نمط التدخل المناسب، فالنزاع يتطور غبر عدة مراحل، و يستحسن التدخل المبكر في المراحل الأولى للنزاع، لأنه يكون أقل تكلفة و أسهل و أكثر فاعلية من عمليات التدخل، التي تتم في المراحل المتقدمة من النزاع، من جهة أخرى يقبل أطراف النزاع تقديم تنازلات و قبول مفاوضات عندما يشعرون بعدم جدوى النزاع و عدم القدرة على تحمل نتائجه و هو ما اصطلح عليه "وليام زرتمان William Zartman" (2000) بالمأزق الضار The Hurting Statemate [1] و عادة ما يجعل هذا المأزق في مراحل متقدمة من النزاع مما يعني أن المراحل المتقدمة قد توفر أيضا أفضل الفرص للتدخل.

من جهة أخرى يؤثر الوضع العام للنزاع على التدخل لحله و على دبلوماسية المسار الثاني بصفة خاصة، يجب فهم مصالح أطراف النزاع و سلوكهم و أهداف الأطراف المتداخلة، حيث تؤثر هذه الفواعل بصورة حاسمة على فاعلية التدخل الدولي.

يمكن أيضا ملاحظة بعض العوامل التي تؤثر في نشاطات دبلوماسية المسار الثاني، تنبع هذه العوامل من صميم الخصائص الأساسية لدبلوماسية المسار الثاني، حيث يحدد هذه الأخيرة من خلال خاصيتين أساسيتين: العلاقة التي يقيمها المشاركون مع صناع القرار، و الطبيعة غير الرسمية و المستقلة لتفاعلات المسار الثاني، فطبيعة علاقة ممارسي المسار الثاني بصناع القرار تؤثر على أداء ة نشاطات المسار الثاني، إذ يجب ان يكون ممارسي هذا القرار أشخاص مدربون على أداء و محترفون و لهم اتصال و تأثيرا كبيرا في علاقاتهم مع صناع القرار، أما الطبيعة غير الرسمية للمسار الثاني فإنها تسمح بالاتصال و التفاعل بين الإطراف المتنازعة بحرية أكثر دون ضغوط أو التزامات.

[1] William I.Zartman . "Ripeness : The Hurting Stalemate and beyond in Conflict Resolution after the cold war". In, Paul Stern and D.Druckman (eds),**International Conflict Resolution After the Cold War**.( Washington DC: National Academy Press 2000).pp.225-250.

إن الهدف النهائي لدبلوماسية المسار الثاني هو اكتشاف و تقديم فرص الحل السلمي للنزاع، المنهج المتبع لبلوغ هذا الهدف يتقسم إلى مرحلتين : مرحلة ورشات العمل Workshops و مرحلة المفاوضات، و تختلف الالتزامات، الاهداف و المحاور تبعا لهذين النمطين المختلفين من التفاعل.

تعتبر الورشة جزءا أساسيا من عملية تدريب ممارسي المسار الثاني، و يصطلح عليها أيضا بورشة حل المشكلات Problem Solving Workshop، حسب "هربرت كلمان H. Kelman للورشة هدفين أساسين، يتمثل الأول في خلق تغيير الطريقة التي ينظر المشاركون من خلالها إلى أنفسهم، إلى نزاعهم،و إلى الحلول من جهة نظرهم، بينما يتمثل الهدف الثاني في زيادة احتمالات دخول المعالم الجديدة التي أنتجتها الو رشات إلى النقاش السياسي وعملية صنع القرارات في مجتمعات أطراف النزاع،[1] يحدد موضوع الورشة تبعا للوضع العام للنزاع و ملامحه، حددت "ايلين بابيت Eileen F .Babbit" أربعة أنماط مواضيع للورشات : الوقائية، إدارة النزاع، ما بعد النزاع، والمواضيع التعاونية.[2]

تهدف مواضيع الوقاية إلى تشجيع و إثارة التفاعل بين أطراف النزاع للتواصل بينهم قبل أي تصعيد عنيف للنزاع، وتناقش مواضيع إدارة النزاع عندما يكون هناك نزاع قائم و يكون التركيز في هذه المواضيع على البحث عن السبل الكفيلة باحتواء النزاع. أما مواضيع ما بعد النزاع، فتهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين أطراف النزاع. ويهدف الصنف الأخير من مواضيع ورشات العمل، المواضيع التعاونية إلى وضع مؤسسات مشتركة يهدف منع النزاع من التصعيد بين الأطراف.

وصف "رونالد فيشر" شكل الو رشات و طريقة عملها : " ينظم الطرف الثالث دورات قبل بدء الورشات تكون منفصلة، تسمح له بفهم اهتمامات كل طرف على حدى و خلق ألفة و علاقات طيبة مع كل طرف. و تبدأ الورشة بقيام المشاركين بالتعبير عن رؤيتهم للنزاع و انشغالاتهم الأساسية المرتبطة بهذا النزاع، ثم يتبع ذلك استكشاف

---

[1] Herbert C. Kelman. **The Problem- Solving Workshop in Conflict Resolution**. op. cit, pp.169-170.

[2] Eileen F.Babbit. " Contribution of Training" In William Zartman and Lewis Rasmussen (eds), **Peace Making in International Conflict**. (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1997).pp. 381-382.

للملامح العامة للحلول المقبولة من قبل كل الأطراف بشكل متبادل، و تنتهي الورشة بمناقشة القيود، التي تعرقل الاتجاه نحو الحل و كيفية تجاوزها".[1]

حدد كلمان القواعد الأساسية التي يجب أن تحكم النقاش في الرشات:

- الخصوصية و السرية.
- تركيز المشاركين على بعضهم البعض ( لا على الحاضرين أو الوسطاء ).
- النقاش التحليلي ( تجنب الجدال ).
- النمط التعاوني.
- عدم توقع إبرام اتفاقات.
- المساواة بين المشاركين
- الدور التسهيلي للطرف الثالث[2].

بصفة عامة، تجمع الورشة بين أعضاء الأطراف المتنازعة لمدة أسبوع من التفاعل المكثف، و تعتقد عادة في أماكن بلدان محايدة من اجل إيجاد مناخ خال من الضغوط التي يواجهها الأطراف في بلدانهم أو وسطاء الذين هم عادة من البلدان المضيفة، إضافة إلى إدارة التفاعل خارج برنامج عمل الورشات: جولات سياحية، حضور حفلات موسيقية، تنظيم مؤدبات غذاء أو عشاء...، تسمح هذه النشاطات للمشاركين بالتفاعل بينهم وخلق علاقات ودية و ألفة بينهم.

تعتبر الو رشات أساسية في عملية التدريب عند ممارسي دبلوماسية المسار الثاني، غير أنهم يلجؤون أيضا إلى أدوات أخرى مثل العمل الأكاديمي، المشاركة في الملتقيات ،المؤتمرات، مجموعات الحوار و العمل الجمعوي.

تهدف عملية التدريب Training إلى تحقيق هدفين أساسين. يتمثل الهدف الأول حسب "مونتفيل" في التأثير في الرأي العام، [1] من خلال استغلال المعرفة المكتسبة للتأثير على أفراد آخرين والبدا في نشاطات على مستوى المسارات الأخرى ،مع أن ممارسي المسار الثاني يركزون على توجيه التأثير إلى السياسيين ومنع القرار فأنهم أيضا مسؤولون على استعمال مواهبهم وخبرتهم لتشجيع النشاطات الجماهيرية والتفاعلات الأخرى التي يمكن أن

[1] Ronald J Fisher. Interactive Conflict Resolution. op.cit. p. 244.

[2] Herbert Kelman, "The Role of The Scholar - Practionner in International Conflict Resolution , " **International Studies Perspectives**", n° 1, 2000. p. 275.

تمس شرائح واسعة من المجتمع، لذلك اعتبر "كلمان" ورشات دبلوماسية المسار الثاني نقطة انطلاق المسارات الأخرى ومحرك التغيير في مجتمعات النزاع. [1]

يتمثل الهدف الثاني لعملية التدريب في تحضير ممارسي المسار الثاني لمرحلة المفاوضات من اجل تتويج مرحلة طويلة من التدريب،الممارسة بمحاولة للتفاوض واقتراح حلول واتفاقات تكون مقبولة لدى صناع القرار،ويعتمد نجاح مفاوضات دبلوماسية المسار الثاني على اشتراك وتبادل الجهود بين ممثلي الأطراف المتنازعة ووجود طرف ثالث للمساعدة والتسهيل من أجل إيجاد صيغة لحل النزاع يقبلها جميع الأطراف.

تشبه العملية التفاوضية في دبلوماسية المسار الثاني النشاطات في إطار الورشات، حيث يجب أن تجرى العملية التفاوضية أيضا في بيئة محايدة وبعيدة عن الضغوط اليومية للنزاع، يجب أن يعزل المشاركون في منتجع أو فندق يسمح لهم بالتركيز على نشاطاتهم ،يجب أن توفر لهم كل الإمكانيات اللازمة للعمل : مصادر معلومات، تجهيزات مكتبية،مساعدات،سكريتاريا...وفي المفاوضات أيضا يجب تكثيف التفاعل بين المشاركين لخلق علاقات شخصية طيبة بينهم . ويعتبر عامل السرية اللقاءات في بعض الحالات والقضايا عندما تنتقل المفاوضات في المسار الثاني إلى المسار الأول ،يجب توفير وسائل آمنة للمشاركين للاتصال بصناع القرار.[2]

يتمثل الاختلاف الأساسي بين ورشة العمل ومرحلة المفاوضات في التركيز على المواضيع في الورشة يتم التركيز على المواضيع المرتبطة بفهم الأطراف وإدراكهم للنزاع و"للآخر" بينما في مرحلة المفاوضات فيتم تناول المواضيع التي لها نتائج سياسية مباشرة[1]، بالإضافة إلى أن المفاوضات تسعى إلى اقتراح صيغ عملية وطرق تنفيذها.

ويتم التفاوض حول هذه المسائل عبر معرفة المصالح والاحتياجات الحقيقية التي تم تعلمها التعرف عليها في إطار الورشات، يأخذ ممارسو المسار الثاني بعين الاعتبار حدودهم في التفاوض وكذلك حدود الطرف الآخر.تكون الأجندة التفاوضية واضحة جدا ومحددة نوعا ما مادام الأطراف يحاولون اختيار مواضيع خاصة

---

[1] Herbert C.Kelman ; The Interactive Problem – Solving Approach, p. 503.

[2] Michael Bavly, op.cit. p. 14.

والتقدم نحو حلول عملية وبناءة ،تسمح العلاقة التي يقيمها المشاركون في دبلوماسية المسار الثاني مع قادة بلدانهم وصناع القرار فيها لهم باقتراح معالم للمفاوضات بطريقة غير ممكنة بالنسبة لصناع لقرار والتفاعل يكون في نفس الوقت جادا وغير ملزم.

يقول كلمان"إن هذه الطبيعة غير الملزمة هي بالتحديد مصدر قدرتهم على جعل فهم جديد ،أفكار جديدة تنتج عن التفاعل "[1] عادة ما يأخذ الناتج عن هذه الظروف شكل حلول بناءة ممكنة تعرض على قادة أطراف النزاع.

إن الهدف النهائي لمرحلة المفاوضات هو نقل الاتفاق الذي توصلت إليه دبلوماسية المسار الثاني إلى المسار الأول قصد ترسميه، ويمكن أن يجري ممارسو المسار الثاني العملية التفاوضية بالنيابة عن صناع القرار لكنهم عندما يعرضون المعالم التي حددها صناع القرار فأنهم يصبحون في الواقع يمارسون المسار الأول ويتطلب ذلك بطبيعة الحال أن يقيم ممارسو المسار الثاني علاقات قوية مع صناع القرار وبالتالي تكشف المفاوضات عن العاملين اللذان يحددان مستوى الدبلوماسية الممارسة : العلاقة مع صناع القرار و درجة الاستقلالية في العمل.

إن الانتقال من المسار الثاني إلى المسار الأول، من شأنه السماح للدبلوماسية الرسمية (المسار الأول) بالاستفادة من العمل الجيد والعلاقة الجيدة التي أنجزت في مرحلة المسار الثاني لأنه كما قال كلمان:

" لا يمكن بلوغ اتفاقات الملزمة سوى من خلال المفاوضات الرسمية" [1]. إلا أن المسار الثاني يمكن أن يلعب دورا مهما في جعل دبلوماسية المسار الأول أكثر فاعلية.

**الفرع الثاني: مراحل التدخل في إطار الدبلوماسية متعددة المسارات**

يشير الباحثون في مجال حل النزاعات الدولية إلى صعوبة و تعقيد عملية الدبلوماسية متعددة المسارات. حيث تتطلب مستويات عالية من الالتزام، التحضير و المواهب. وعلى هذا الأساس، يسعى هؤلاء إلى البحث و تطوير طرق و إجراءات لتسهيل عملية التدخل و نشاطات ممارسي الدبلوماسية متعددة المسارات.

يقترح جون ماكدونالد، على ممارسي هذا النوع من النشاطات، مجموعة من التوجيهات من شأنها مساعدتهم على لعب دور الطرف الثالث في عمليات التدخل في النزاعات. ويمكن، حسب رأيه، تطبيق هذه التوجيهات في جميع المسارات، وعلى أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: استكشاف الذات و الموضوع

[1] Herbert Kelman, "Informal Mediation By The Scholar/ Practitioner" In Jacob Berkovitch and Jeffrey Rubin (eds), ***Mediation in International Relations***, (New York : ST.Martin's Press.1992).p. 65.

اكتساب معرفة واسعة حول مختلف مجالات الدبلوماسية متعددة المسارات و حل النزاعات من خلال القراءة و الحديث إلى المتخصصين و الممارسين. دراسة طرق الاتصال بين الثقافات و معرفة الأسس و الاختلافات الثقافية بين أطراف النزاع. الوعي بإمكانات و حدود هذه المجالات. التمكن من أدبيات إدارة النزاعات، حل النزاعات، الإجماع و تقنيات التفاوض على المستويات المحلية و الدولية. معرفة الخصائص التي يتطلبها دور المُسهّل الجيد Good Facilitator: الرحمة، الصبر، التواضع، النية الحسنة، القدرة على تجنب الأجندات الشخصية، معرفة الذات، و التمتع بالمؤهلات المناسبة: النزاهة، الذكاء و الخبرة في المواضيع المطروحة.

- المرحلة الثانية: التحليل و المشاركة

الأخذ في الحسبان المسائل التالية في تحليل النزاع، ووضع مخطط المشاركة في العملية السلمية. من الأفضل التركيز على نزاع محدد بدل العديد من النزاعات، الحرص على بقاء و استمرار الاتصال بالأطراف المتنازعة، اكتساب معرفة عميقة بتاريخ النزاع. تطوير خطة مكتوبة تحتوي على أهداف و مناهج، على المشارك ان يوضح للجميع انه يتدخل بصفة غير رسمية، محاولة الحصول على نوع من الدعم المؤسساتي مثل الجامعات أو المنظمات غير الحكومية، مراعاة و ضمان المساواة بين المتدخل و نظرائه في البلد الذي سيعمل فيه، لا ينبغي على المشارك أوالمتدخل أن يفرض أجندته لحل النزاع على الأطراف أو الوسطاء الآخرين، لا يجب على المشارك أن يتدخل إذا وجد انه لا يستطيع الالتزام، تحري الفرص المناسبة للتدخل و المشاركة.

- المرحلة الثالثة: الحضور و المتابعة

الالتزام بحضور النشاطات السلمية بجدية و اهتمام. الاتصال بالأطراف في النزاع و الحصول على موافقتهم على المشاركة و التدخل. حرص المشارك على سلامته الشخصية من خلال مراعاة جميع الإجراءات القانونية و القنصلية في البلد المستضيف للنشاطات السلمية. ينبغي على المشارك ألّا يقدم أية وعود إذا لم يكن متأكدا من الوفاء بها. ضمان سرية أشغال النشاطات من خلال الحرص على عدم إدلاء تصريحات فردية لوسائل الإعلام.

- المرحلة الرابعة: نهاية المشاركة و التداعيات

الوعي بقضايا و انشغالات ما بعد المشاركة ، مثل عودة المشاكل بسبب المناخ السياسي العدائي، الاتصالات اللاحقة مع حكومة البلد الأصلي. مشاكل اختلاف المصالح و التكاليف المترتبة عن المشاركة في نشاطات في بلد آخر، و الطبيعة الحساسة للعلاقات بين المسار الرسمي و المسارات غير الرسمية.[1]

---

[1]John W. McDonald, "Further Exploration of Track Two Diplomacy," in **Timing the De-Escalation of International Conflicts,** (Ed.) Louis Kriesberg & Stuart J. Thorson, (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1991), pp. 201-220.

**الفرع الثالث: الأفراد الممارسون لدبلوماسية المسار الثاني:**

بعد التعرض لمفهوم دبلوماسية المسار الثاني ومنهجها، نتطرق للأشخاص الذين يمارسون هذا المسار من الدبلوماسية غير الرسمية.

يجب أولا التمييز بين الأشخاص الذين يقومون بالوساطة في نشاطات المسار الثاني و هؤلاء الذين يمثلون أطراف النزاع، بينما يقيم الصنف الثاني علاقات كبيرة مع صناع القرار، يجب على كلا الصنفين أن يكونا على مستوى عالي من التدريب، محترفون، ملتزمون و يتمتعون بالمصداقية في مجتمعاتهم، غالبا ما يكونون علماء و مختصون يرتبط تخصصهم الأكاديمي بمظهر من مظاهر النزاع القائم بين مجتمعاتهم.

حدد "ماكدونالد" و "دياموند" مميزات المشاركين في دبلوماسية المسار الثاني بأنهم يملكون قدرات فكرية كبيرة ودرجات علمية عالية[1]، و يستطرد "كلمان" واصفا المشاركين في الورشات بأنهم يملكون تأثيرا سياسيا (لكن غير رسمي) و أنهم مختصون لأكاديميون معتادون على تحليل النزاع في مجتمعاتهم.[2] و يرتكز على قدرتهم في امتلاك المصلحة و الرغبة الحقيقية للدخول في العملية التعليمية التي توفرها الورشات، و امتلاكهم للمكانة و المصداقية داخل مجتمعاتهم التي تمكنهم من التأثير في تفكير القادة السياسيين و الرأي العام، وبالتالي يجب تقييم و اختيار ممارسي المسار الثاني، وفقا لخلفياتهم و علاقتهم مع صناع القرار و سمعتهم و مصداقيتهم داخل مجتمعاتهم.

إن العلاقة بين ممارسي المسار الثاني و صناع القرار هي شرط أساسي لنجاح أي مبادرة سلام، لأن الجهود المبذولة في إطار المسارين تكمل بعضها البعض ، يتمتع كل مسار ببعض المزايا لا تتوفر في الآخر: يملك المسار الأول السلطة السياسية و الصلاحية القانونية لكن مع قيود سياسية بينما يفتقد المسار الثاني الختم الرسمي لكنه يتمتع بمجال واسع من الحرية و الاستقلالية، يقول "فيشر:( يجب أن يكونوا قادرين على مناقشة مختلف البدائل دون أن يكونون خائفين من رفض أو قمع سياسي).[3]

إن عملية تدريب المختصين في المسار الثاني هي عملية مستمرة لتحصيل الأدوات اللازمة للنشاط، تسمح هذه الأدوات للمسار بالتعامل مع مختلف الحواجز التي يواجهها حل النزاع، و تتطلب العملية متابعة وخبرة أكاديمية للقضايا المرتبطة مباشرة بالنزاع، يقول "فيشر :( بعد مرحلة التدريب الاولى ينخرط الممارسون أيضا في مرحلة

---

[1] Louise Diamond and John Mcdonald, op.cit, pp. 3-39.

[2] Herbert C Kelman, "Informal Mediation By The Scholar/ Practitioner", op.cit, p. 65.

[3] Ronald Fisher, "Interactive Conflict Resolution", p. 89.

تدريب مستمرة أخرى بصورة أكثر احترافية من أجل الإطلاع المستمر على المفاهيم الجديدة و التطورات الجديدة في المناهج العلمية). لا تكمن المشكلة في ضرورة امتلاك خلفية مفاهيم واسعة فقط بل تكمن أيضا في القدرة على تطبيق هذه المعرفة من خلال ممارسة محترفة إلى مجال اختصاصهم.

أثناء عملية التدريب يقيم المشاركون في ورشات المسار الثاني شبكة واسعة من العلاقات الأكاديمية، أيضا على المستوى الدولي، في مرحلة متقدمة من التدريب يشارك الممارسون في ورشات و نشاطات أخرى تكون فيها العملية التعليمية مشتركة مع ممثلي الأطراف النزاع الآخرون، فتقول "بابيت E. Babbit" :" أن التدريب المشترك يسمح لكل الأطراف بالدخول في عملية تعليمية متبادلة مما يجعل المواهب المكتسبة الجديدة قاعدة التفاعل بين الأطراف عندما يلتقون للتفاوض حول النزاع[1]، يجب أن تركز عملية التدريب على المواضيع و القضايا التي لها صلة مباشرة بالنزاع و بصفة خاصة على المظاهر الشخصية و السوسيو- سيكولوجية للنزاع، تأكد "بابيت" أن عملية التدريب تسعى إلى تعزيز قدرة المشاركين على استخدام مناهج بناءة "[2].

**المطلب الثالث: الوساطة في دبلوماسية المسار الثانـي**

إن الوسيط هو لاعب أساسي في نشاطات دبلوماسية المسار الثاني، إذ يلعب دورا بالغ الأهمية في الشكلان الأساسيان من تفاعلات المسار الثاني: ورشة العمل و المفاوضات.

تتطلب المشاركة في الورشة و المفاوضات من الوسيط أن يكون شديد الإطلاع و الإلمام بقضايا النزاع المعني، ويمكن أن يكون أحد الفاعلين: ممثلا لأحد أطراف النزاع أو طرفا محايدا في النزاع و في كلا الحالتين يمكن أن يكون الوسيط ممثلا رسميا أو ممارسا للمسار الثاني، لكن يبقى العامل المحدد أن يكون المشاركون ينتمون إلى الثاني و لا ينطبق هذا بالضرورة على الوسيط، إذ ليس من المهم أن يكون الأخير شخصا رسميا أو ممارسا للمسار الثاني، لكن من المستحسن أن يكون طرفا محايدا في النزاع "أحسن وساطة هي التي تقوم بها أطراف محايدون مع المشاركة الطوعية لممثلي الأطراف المتنازعة".[3]

يعرف "وليام زرتمان" و "سعدية توفال" الوساطة باعتبارها :" نمط من المفاوضات يساعد فيه طرف ثالث الأطرف لإيجاد الحل الذي لم يستطيعوا إيجاده بأنفسهم"[4]. يقوم الوسيط أساسا بدور تحفيزي في دبلوماسية المسار

[1] Eileen Babbit, op.cit, p. 367.

[2] Ibid. p. 368.

[3] Michael Bavly,.op.cit,p.18.

[4] William Zartman and Saadia Touval, ***International Mediation in the Post Cold War***. (Washington,DC: UN Institute of Peace,1996).p. 446.

الثاني، فهو يقوم كملاحظ محايد لمساعدة الأطراف للجلوس سويا و يقودهم نحو المناقشة المتبادلة و التعاونية لقضايا النزاع من أجل بلوغ الحلول بصورة سلمية.

إن دور الأهداف الدقيقة للوسيط في المسار الثاني ترتبط أساسا بشكل التفاعل و بالمزايا الشخصية للوسيط، إذ تتأثر بنوعية المشاركين و الأطراف الذين ينتمون أليهم، نوعية العلاقات التي تربط الوسيط بأطراف النزاع، مصداقية الوسيط (نظرة الأطراف له)، كما تتأثر الوساطة بشخص الوسيط نفسه : أهدافه من التدخل كطرف ثالث، وقدرته على الإقناع و التهديد و المكافأة و درجة إلمامه بقضايا وظروف النزاع.

إن الهدف الأساسي للوساطة في المسار الثاني هو خلق و الحفاظ على قنوات اتصال بين أطراف النزاع حسب "يراينت وادج Bryant Wedge :" الهدف الجوهري للوساطة هو المساعدة في إقامة اتصال بين الجماعات المتخاصمة بحيث لا يؤثر هذا الاتصال بصورة سلبية على الهوية الثقافية للآخر".[1]

في المفاوضات يصبح دور الوسيط أق ديناميكية بالمقارنة مع دوره في ورشات العمل، ففي هذه الأخيرة تكون واجباته مقتصرة على توفير الموارد و الاتصال، و تقديم الدعم الإداري، و التقني للمشاركين، حيث يشجعهم على القيام بأغلب العمل لكنه يتدخل أحيانا عندما يصل الأطراف إلى مأزق أو طريق مسدودة لتحسين الاتصال بينهم و تذكيرهم بالقواعد.

ما يميز مفاوضات المسار الثاني أن المشاركين قد بلغوا مرحلة متقدمة من التعليم و التدريب لذلك لا يحتاجون كثيرا إلى استشارة الوسيط، لكنهم قد يشعرون أحيانا بالإحباط و الرغبة في مغادرة الحوار في هذه الحالة يجب أن يتدخل الوسيط و يحاول تحسين و العلاقة بين المشاركين و إعادة العملية التفاوضية إلى الطريق السليم، بالإضافة إلى ان المشاركين يضعون ثقتهم في الوسيط من أجل الحفاظ و ضمان سرية المفاوضات التي تجري تحت رعايته".[2]

عندما يكون الوسيط ممثلا رسميا من طرف محايد يمكنه عندئذ المساعدة في تحويل التفاعل من المسار الثاني إلى عملية تفاوضية ملزمة على مستوى المسار الأول عندما يحين الوقت المناسب.

عنصر أخر مفيد و ضروري لتفاعلات المسار الثاني و هو وجوب توفير بيئة محايدة يستحسن أن يعقد كل من الورشة و المفاوضات بعيدا عن ظروف النزاع و عن الضغوط اليومية التي ينتجها المناخ النزاعي. و صف كل

[1] Bryant Wedge, " Mediating Intergroups Conflict" In John Mcdonald and Diane Bendahmane (eds), ***Conflict Resolution: Track two Diplomacy.*** (Washington.DC: Foreign Service Institute,1987).p. 36.

[2] Ronald J Fisher, op.cit, p. 93.

من "جاكوب بركوفيتش Jacob Berkovitch " و " أليسون هيوستون Allison Houston " هذه البيئة المحايدة بأنها بعيدة عن الضغوط و التأثيرات الخارجية للإعلام و الصراع السياسي، مثل هذه البيئة تسمح للوسيط بالسيطرة على العملية و للمشاركين بالتركيز على المسائل الجوهرية، ويستطيع الوسيط خلق وحدة تفاعل حرة و مستقلة من خلال الضمان لكل طرف الحرية والتكافؤ في بلوغ المعلومات و الموارد.[1]

على الوسيط في المسار الثاني أن يركز على تحقيق و تحسين الاتصال بين الأطراف، يعتبر "كلمان" أن دور الوسيط هو الأكثر أهمية في نشاطات المسار الثاني و يتخذ من عمل الورشات كمثال على هذا الدور البالغ الأهمية و الذي يصفه:" يوفر الطرف الثالث الإطار الذي يتعاون فيه الأطراف سويا، فهو الذي يختار و يجمع و يعطي التعليمات للمشاركين، و هو أيضا يقوم بدور موضع ثقة الأطراف..يضع الوسيط و يدعم المعايير التي تسهل المناقشة التحليلية و الاتجاه نحو حل المشكلة، إنه يقترح أجندة واسعة تشجع الأطراف على اكتشاف انشغالات بعضهم البعض.."[2]

بدوره يصف "فيشر" نموذجا عاما لتدخل الوسيط، حيث يحدد خمسة مراحل للعملية: في المرحلة الأولى يسعى الوسيط إلى إقامة اتصال في عملية الحوار، و في المرحلة الثانية يحدد المصالح و حاجيات كل طرف ثم انشغالات وتطلعات، المرحلة الثالثة هي إحضار ممثلي الأطراف إلى الحوار على أسس حيادية، المرحلة الرابعة تقديم المساعدة في صنع البرامج المشتركة، و أخيرا المرحلة الخامسة المساعدة على تنفيذ البرنامج.[3]

يعمل الوصف الذي قدمه كل من "كلمان" و "فيشر" الدور الذي يلعبه الوسيط في المسار الثاني كعامل محوري لنجاح تفاعلات المسار الثاني خاصة في الشكلان الأساسيان: الورشة المفاوضات، و تتضح أهم أنماط وساطة المسار الثاني في نشاطات الورشات و المفاوضات، و يتطلب هذا الشكلان من التفاعل من الوسيط واجبات متشابهة و أخرى مختلفة، تضمن الواجبات المتشابهة في الورشة و المفاوضات ، تدعيم الاتصال، خلق بيئة محايدة للتفاعل و توفير الموارد الضرورية ...

أما الواجبات المختلفة للوسيط فهي تعبر عن الاختلافات بين ورشة العمل و المفاوضات، ففي الورشة يلعب الوسيط الدور المهيمن حيث يرأس فريق التسهيل و هو المسؤول عن قبول المشاركين الملائمين للنشاطات داخل

---

[1] Jacob Berkovitch and Allison Houston, ***The Study of International Mediation in Resolving International Conflicts.*** (United Kingdom: London : Rienner Publishers, 1996). p. 29.

[2] Herbert C. Kelman, "Informal Mediation By The Scholer / Practitioner", p. 65.

[3] Ronald J. Fisher, Interactive Conflict Resolution, p. 101.

الورشة، بالإضافة إلى أنه يحدد القواعد الأولية و مسار عمل الورشة، خلال التفاعل يقود الوسيط المشاركين عبر مختلف النشاطات نحو تحليل النزاع بطريقة موضوعية بعيدا عن النقاش السياسي العقيم. [1]

حدد أيضا "بركوفيتش" و "هيوستن" ثلاثة استراتيجيات يعمل الوسيط من خلالها و هي ترتبط بدرجة كثافة التدخل. تتمثل الإستراتيجية الأولى في إستراتيجية الاتصال – تسهيل التي يقوم الوسيط من خلالها بمجرد تحقيق الاتصال وتحويل المعلومات بين الخصوم، الثانية هي إستراتيجية إجرائية يقوم من خلالها الوسيط بترتيب التفاعل، موقعه، شكله، محاور النقاش ...، الإستراتيجية الثالثة، الأكثر ديناميكية وهي الإستراتيجية التوجيهية Directive Strategy و هي استعمال المصادر المتوفرة للتأثير و تقديم اقتراحات و محفزات و الإقناع من أجل تحقيق التقدم، و تعتبر الإستراتيجية الأخيرة هي الأكثر سيطرة على نشاطات المسار الأول، أما الإستراتيجية الأولى و الثانية فتعتبر الإستراتيجيتان الغالبتان في نشاطات المسار الثاني. [2]

بعد تحديد واجبات و إستراتيجيات الوسيط، يبقى التساؤل حول من يكون الوسيط في دبلوماسية المسار الثاني؟. إن مزايا الوسيط الطرف الثالث هي ذات أهمية بالغة على فاعلية الوساطة، و قد حدد "فيشر" أن الوسطاء يجب أن يكونوا موضوعيين، ذوو معرفة واسعة، موهوبون و يتمتعون بثقة الأطراف و قادرون على إيجاد تفاهم متبادل بينهم. يجب أن يكون الوسطاء واسعو الإطلاع على مصادر النزاع و على عمليات تحليل و حل النزاع، إضافة إلى أن احترافية الوسيط يجب أن توفر نوعا من الاحترام و المصداقية للوسيط في عيون المشاركين. [3]

و يضيف "بركوفيتش"و "هيوست" أنه أساسا لا يمكن للوسطاء التدخل إلا إذا نظر إليهم الأطراف مع أنهم مقتدرون، مقبولون، على قدر كبير من المعرفة و قادرون على تأمين الثقة و التعاون بن الخصوم.[4]

في الأخير، يتضح لنا وجود إعتقاد راسخ لدى العديد من منظّري النزاعات و الدبلوماسية الدولية بأهمية و قدرة المبادرات غير الرسمية ، بمختلف مساراتها ، على المساهمة في تسوية النزاعات الدولية . وهم يرجعون ذلك إلى مجموعة من المزايا التي تتسم بها :

- أن طابعها غير الرسمي يسهّل العملية الإتصالية بين أطراف النزاع .
- قدرتها على احتواء العنف وتخفيض احتمالات تصعيد النزاع من خلال خلق بُنى تحتية للسلام infrastructures for Peace داخل مجتمعات الأطراف أي إيجاد شرائح واسعة من الأفراد

---

[1] Ibid, p. 103.

[2] Berkovitch and Houston, op.cit, pp. 29-30.

[3] Ronald Fisher, Interactive Conflict Resolution, p. 89.

[4] Berkovitch and Houston .op.cit. pp. 2-5.

الناشطين في ميدان السلام ، من الأشخاص المدرَّبين و القادرين على التعاطي مع قضايا النزاع بشكل عقلاني و تعاوني .

- قدرتها على خلق فرص و قنوات جديدة للاتصال عندما تتعثر الجهود السلمية الرسمية .
- تسمح بإيجاد وتبادل وجهات نظر جديدة بين إطراف النزاع ، إكتساب معارف جديدة حول الأسباب و العوامل التي تطيل مدة النزاع و تطوير أفكار جديدة و بدائل خلّاقة لحل النزاع .

# الفصل الثاني:

# الجهود الدبلوماسية الرسمية لحل النزاع في قبرص

**مقدمة الفصل:**

يعتبر النزاع في قبرص أحد أعقد وأطول النزاعات في العلاقات الدولية. لقد شهدت الجزيرة، على امتداد أكثر من أربعين سنة من الصراع، العديد من حوادث العنف المتفرقة بين الطائفتين التركية واليونانية. وهو ما جعل قبرص محل اهتمام المجتمع الدولي منذ استقلالها سنة 1960. فشهدت الجزيرة العديد من محاولات التسوية والحل من طرف أعضاء المجتمع الدولي.

شهد النزاع في قبرص تدخل عدة اطراف دولية استهدفت ايجاد حلول له . تمثلت اهم هذه الاطراف في :

- منظمة الامم المتحدة ،

- الاتحاد الاوربي،

- والولايات المتحدة الامريكية .

نحاول، في هذا الفصل ، تحليل الجهود الدبلوماسية الرسمية لهذه الاطراف التي سعت الى تسوية المشكلة القبرصية بهدف الوقوف على اسباب فشلها ، ثم مقارنتها في الفصول اللاحقة بالجهود الدبلوماسية غير الرسمية.

نقوم بتحليل تدخلات هذه الاطراف كتدخل طرف ثالث من خلال البحث في الاشكال التي اتخذتها ، الوسائل التي اعتمدتها و اهم مبادراتها ، وذلك في سياق مراحل زمنية .

في اخر الفصل ، سنحاول تحديد اسباب فشل مبادرات العملية السلمية الرسمية من اجل مقارنتها لاحقا بالمبادرات غير الرسمية.

**المبحث الأول: المسألة القبرصية: الخلفية التاريخية وأسباب النزاع**

**المطلب الاول: الخلفية التاريخية**

نظرا لموقعها الإستراتيجي على الطرق الرئيسية بين أوربا وآسيا، كانت قبرص، على مر السنين، محل نزاعات سياسية بين العديد من الدول والشعوب خاصة الآشوريون (650-707 ق.م)، المصريون (570-546 ق.م)، الفارسيون (333-546 ق.م)، البطالمة (58-320 ق.م)، الرومان (58ق.م-330م)، البنادقة (1489-1571م).[1]

كما شهدت قبرص، عام 1571م، غزو الأتراك العثمانيين الذين حاولوا تغيير تركيبتها السكانية من خلال توطين ثلاثين ألفاً من الاتراك في الجزيرة التي كان يقطنها، أثناء حكم البنادقة قبيل الحكم العثماني، مائتي ألف نسمة معظمهم من اليونانيين.

خلال فترة الحكم العثماني لقبرص، التي استمرت حتى عام 1878م، لم يحدث أي صدام بين الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة. بل سعت الإدارة العثمانية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقبارصة الأتراك واليونانيين على السواء، من خلال إلغاء النظام الإقطاعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين البسطاء. كما اعترفت الإدارة العثمانية باستقلال الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وحريتها في تسيير شؤون السكان القبرصيين الاجتماعية، التربوية والدينية، وهو ما ساهم في تماسك الطائفة اليونانية ومحافظتها على هويتها المستقلة.[2]

عام 1878، منحت الدولة العثمانية بريطانيا امتيازات واسعة في قبرص مقابل الحصول على مساعدتها في تحسين دفاعها ضد روسيا. غير أن انضمام الدولة العثمانية للقوى المركزية في الحرب العالمية الأولى عام 1914، دفع بريطانيا إلى ضم الجزيرة بشكل أحادي إلى سيادتها. اعترفت الجمهورية التركية رسميا بالحكم البريطاني لقبرص عام 1923 بموجب معاهدة لوزان.[3]

---

[1] Andrew Borowiec, ***Cyprus a troubled island,*** (Westport, Connecticut: Praeger, 2000), p. 11 .

[2] Ibid., p. 14.

[3] Ronald Fisher, "Cyprus : The Failure of Mediation and the Escalation of an Identity- based Conflict to an Adversial Impasse ," ***Journal of Peace Research***, (vol38 , n:3, 2001), p. 309.

أثناء الحكم البريطاني، خاصة في السنوات الثلاثينيات، إزدادت حدّة المشاعر والتطلعات القومية عند الطائفة اليونانية. مما أدّى إلى تأسيس حركة قبرصية يونانية تطالب بالوحدة مع اليونان (ENOSIS) ،التي أصبحت تملك نفوذا واسعا في الحياة السياسية في الجزيرة. كان موقف الطائفة القبرصية التركية تجاه حملة الوحدة اليونانية هو الرفض، فنظمت العديد من المظاهرات الرافضة لوحدة الجزيرة مع دولة

خريطة رقم (1): موقع جزيرة قبرص

المصدر: http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/europe/cy.htm

اليونان. مع إعلان بريطانيا، في سنوات الخمسينات، رحيلها من قبرص، أصبح القبارصة الأتراك يطالبون بتقسيم (TAKSIM) الجزيرة بين الطائفتين.[1]

في منتصف سنوات الخمسينات، هيمنت أحداث العنف في قبرص، بعد تأسيس "المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة (EOKA)"؛ وهي منظمة قبرصية يونانية سعت لتحقيق هدف الوحدة. وهو ما دفع الطائفة التركية لتأسيس منظمة لتحقيق هدف التقسيم وهي منظمة (Volkan) التي عوضت لاحقاً بـ: "منظمة الدفاع التركية (TMT)".[2]

في فيفري 1959، بسبب تزايد أحداث العنف بين الطائفتين والخوف من انزلاق قبرص نحو حرب أهلية في مرحلة اتسمت بالحرب الباردة والصراع مع الإتحاد السوفياتي، سارعت دول تركيا، اليونان، وبريطانيا، وهي كلها أعضاء في حلف الشمال الأطلسي، إلى عقد اجتماع في زيوريخ لإيجاد حل للمسألة القبرصية والتنسيق بينها للحيلولة دون تدخل الإتحاد السوفياتي في الجزيرة. رفضت هذه الدول خياري الوحدة والتقسيم ودعوا إلى صيغة أخرى وهي استقلال قبرص. فظهرت بالتالي جمهورية قبرص المستقلة للوجود سنة 1960 كتسوية بين مطلب الوحدة (ENOSIS) اليوناني، ومطلب التقسيم (TAKSIM) التركي.[3]

إلا أن القوى الدولية لم تراعي إرادة القبارصة، وبالتالي جاءت هذه الدولة الوليدة لتعكس مصالح هذه القوى الخارجية بعيدا عن تطلعات القبارصة اليونانيين والأتراك الذين لم يرغبوا في العيش ضمن دولة مشتركة. لذلك أدى استقلال قبرص وتكوين دولة موحدة إلى تكريس المشكلة بدلا من إيجاد الحلول لها.[4]

وهو ما تجسد، بعد فترة وجيزة من الاستقلال، في انفجار خلافات عميقة بين الطائفتين حول تفسير الدستور الذي حددته، هو أيضا، القوى الخارجية: بريطانيا، اليونان وتركيا.[5]

أدت الأزمات الدستورية المتتالية إلى شل الحكومة وإلى صدامات بين الطائفتين القبرصيتين. عام 1963، بعد ثلاثة سنوات من إقامة الجمهورية، شهدت الجزيرة موجة كبيرة من أعمال العنف بين

---

[1] Andrew Borowiec, op.cit, p. 21.

[2] Evanthis Hatzivassiliou, "The Cyprus question, 1878-1960, the constitutional aspect," ***The Cyprus Review***, (vol 17, spring 2005), p.127.(Hurbert Faustman).

[3] Ibid, p. 131.

[4] Ronald Fisher, The failure of mediation, op,cit, p. 310.

[5] حيث قرر دستور الجمهورية الجديدة أن يكون الرئيس قبرصيا يونانيا ونائبه قبرصيا تركيا، وأن يشكل مجلس وزاري يضم سبعة وزراء يونانيين وثلاثة وزراء أتراك، وغرفة نواب تشكل من 70% يونانيين و30% أتراك.

الطائفتين أدت إلى انهيار الدولة ومؤسساتها وبروز منطقة عازلة Buffer Zone من خلال خط أخضر Green Line بين الطرفين المتنازعين. وفي عام 1964، أرسلت منظمة الأمم المتحدة قوات حفظ السلام UNFICYP ، وهي لا تزال موجودة في الجزيرة إلى اليوم.[1]

في جويلية 1974، قامت منظمة الحرس الوطني للقبارصة اليونانيين، بدعم من النظام العسكري الحاكم في اليونان، بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس مكاريوس Makarios الذي فر إلى لندن. وأعلن نيكوس سامبسون Nikos Sampson (عضو سابق في منظمة EOKA) نفسه رئيسا جديدا للجمهورية القبرصية. كان الهدف المشترك للحكومة اليونانية والانقلابيين هو تحقيق الوحدة مع اليونان. خوفا من تحقيق هذا الهدف، سارعت تركيا إلى التدخل عسكريا في الجزيرة. وبررت هذا التدخل بأنه يقوم على أساس كونها دولة ضامنة وفقا لاتفاقيات زيوريخ 1950 ولندن 1960.[2]

استولت القوات التركية على حوالي 38% من إقليم قبرص. فقسمت بالتالي الجزيرة إلى قسمين: قسم يوناني جنوبي وآخر تركي شمالي، وأصبح هذا الوضع أهم الملامح الجيوسياسية للجزيرة إلى غاية اليوم.

بعد التدخل التركي، قامت العديد من الجهود للتفاوض حول تكوين مؤسسات دولة جديدة بين القبارصة اليونانيين والأتراك بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك " كورت فالدهايم" Kurt Waldheim، لكن باءت كلها بالفشل بسبب اختلاف مطالب الطرفين. فالطرف التركي طالب بإنشاء فدرالية ثنائية بمؤسسات جهوية قوية، بينما فضل الجانب اليوناني تكوين فدرالية متعددة الأقاليم أو المقاطعات مع حكومة فدرالية قوية.[3]

أدى فشل المحادثات بين الجانبين إلى إعلان "الدولة الفيدرالية التركية القبرصية" (TFSC) بتاريخ 13 فيفري 1975 في القسم الشمالي من الجزيرة. الأمر الذي أثار احتجاج اليونان التي ندّدت بهذا الإعلان الأحادي واعتبرته تهديداً للسلام في قبرص، بينما سارعت تركيا إلى الاعتراف بالجمهورية الجديدة. غير أن المحادثات بين الطائفتين استأنفت لاحقا واستمرت طيلة سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، لكنها باءت هي أيضا بالفشل ولم يتم تحقيق أي اتفاق.[4]

---

[1] William Mallinson, "Cyprus: A Modern History," ***The Cyprus Review***, (vol18 n:1, spring 2006), p .172. (Emilios Solomou).

[2] Ibid, p. 173.

[3] Ronald Fisher, The failure of Mediation, op.cit, p. 311.

[4] Andrew Borowiec, op.cit, pp. 146-147.

في 15 نوفمبر 1983، أعلنت "الدولة الفدرالية التركية القبرصية" استقلالها تحت إسم "الجمهورية التركية لشمال قبرص" (TRNC). ولم يعترف بها سوى تركيا التي أقامت معها علاقات ديبلوماسية وثيقة في أفريل 1984.[1]

خارطة رقم (2): تقسيم جزيرة قبرص

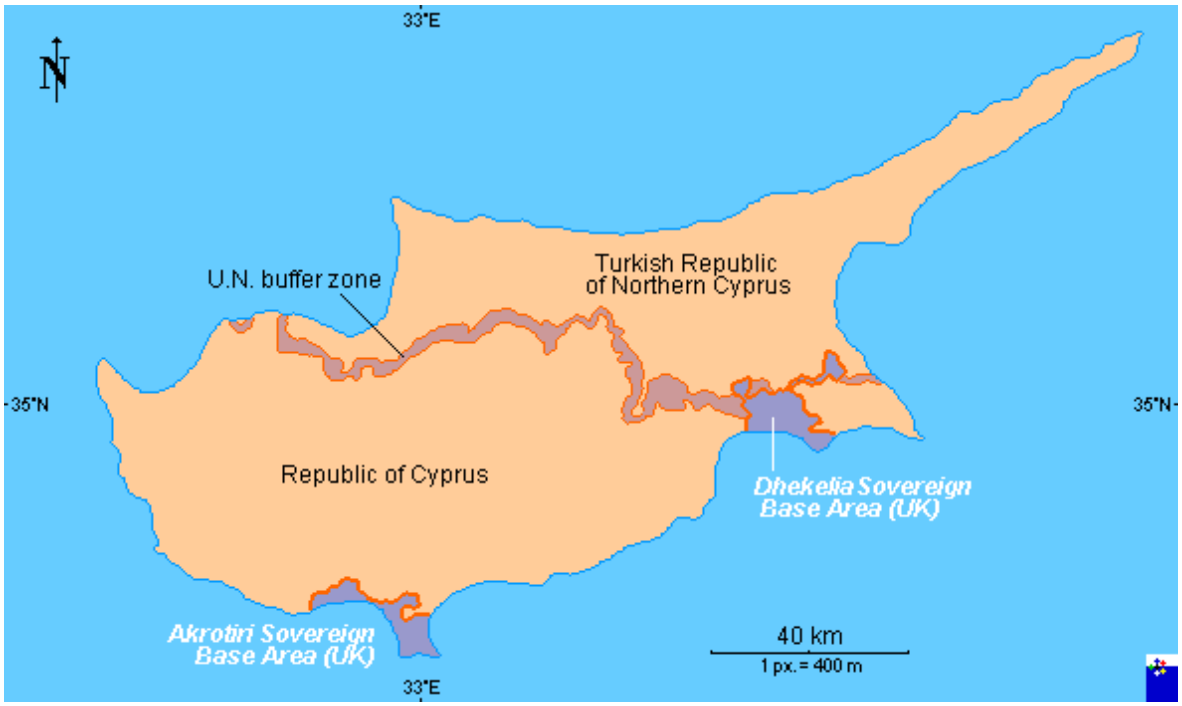


المصدر: http://www.lib.utexas.edu/maps/map_sites/country_sites.html#cyprus.

.

منذ ذلك الحين، إزدادت الجهود السلمية لتسوية الخلاف القبرصي، وكان بعضٌ منها بمساعدة أطرافاً ثالثة (سنتطرق إليها في المباحث اللاحقة)، لعلّ أهمها يتمثل في مبادرة الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة بطرس بطرس غالي: "مجموعة الأفكار" التي ساهمت على الأقل، في تشجيع الأطراف على مباشرة جهود أكثر جدية لبلوغ الحل من خلال العديد من لقاءات القمة التي يتم تنظيمها حاليا بين القادة القبارصة اليونانيين والأتراك.

[1] ibid, p. 151.

كما هو معلوم، فإن أهم جهود السلام في قبرص وأكثرها شعبية يتمثل في خطة السلام التي اقترحها الأمين العام الأممي السابق كوفي عنان عام 2004. جدّدت هذه الخطة الآمال لدى المجتمع الدولي بإمكانية تسوية المشكلة القبرصية، وهو ما تجسّد في الدعم الذي حظيت به الخطة الأممية من طرف الطائفتين القبرصيتين، تركيا واليونان والعديد من أعضاء المجتمع الدولي. كما أنها نجحت في تنظيم استفتاء في 24 أفريل 2004 لأول مرة في الجزيرة. ولكن نتيجة الاستفتاء لم تكن إيجابية لأن الخطة رُفضت من طرف أغلبية القبارصة اليونانيين. ويواجه، حاليا، الوضع في قبرص مأزقاً رغم المفاوضات بشكل متقطع بين القادة القبارصة.

**المطلب الثاني: أسباب النزاع**

اتجهت أغلب الدراسات حول النزاع بين الطائفتين القبرصيتين إلى تفسير هذه المشكلة من خلال سبب واحد ومهيمن. ومن أهم الأسباب التي ركزت عليها هذه الدراسات: عناد قادة الطرفين المتنازعين، اختلاف الرؤى السياسية، الحاجة إلى الحفاظ على ميزان القوة، التدخلات الخارجية أو اتساع الفجوة الاقتصادية بين الطائفتين القبرصيتين.

رغم أن هذه العوامل تلعب دوراً أساسيا في هذا النزاع، إلا أن تعدّد المواضيع الخلافية في المسألة القبرصية وتداخلها تجعل من أي دراسة للمشكلة، بالاعتماد على عامل واحد، غير قادرة على بلوغ وصف شامل وواقعي لها. لذلك يتطلب تحليل المشكلة تحليلا شاملا ورؤية كلية لمختلف العوامل المؤثرة في النزاع. وهو ما يدفعنا إلى فحص الترابط بين الديناميكيات الداخلية والخارجية للمسألة القبرصية.

- **البعد الداخلي:**

تأتي الأسباب الداخلية في المقدمة العوامل المؤثرة في النزاع القبرصي، بما أن المشكلة تدور أساسا حول مواضيع داخلية وبين طائفتين محليتين. وتبرز في هذا السياق العوامل المرتبطة بالهوية والتاريخ كأهم العوامل الداخلية على الإطلاق. "تاريخيا، غياب (هوية قبرصية) مشتركة تجمع سكان الجزيرة، هو القضية المركزية التي أنتجت جميع مظاهر الانقسام بين الجماعتين المتميزتين في قبرص واتخذت أبعاد أساسية، أمنية، اقتصادية..." .[1] ويمكن تفسير انهيار الدولة القبرصية بعد فترة وجيزة من الاستقلال بغياب **"هوية قبرصية"**، فلا يمكن لأي دولة أن تضمن بقاءها دون وجود دعم أو على الأقل

[1] Ronald Fisher, The failure of Mediation, op.cit, p. 310.

قبول من طرف أغلبية مواطنيها. ذلك يعني أن وجود دولة مستقرة يعكس وجود هوية اجتماعية تجمع أغلبية المواطنين، لا نقصد هنا بالهوية الاجتماعية وجود انسجام إثني لكن وجود شعور عام بين أفراد المجتمع بالتضامن وبالتعايش.[1]

غير أنه في حالة قبرص، نجد أن القوى الخارجية، كما ذكرنا سابقا، هي التي أنشأت الدولة دون وجود هوية قبرصية تدعمها. بل "يوجد شعبان مختلفان: الشعب التركي والشعب اليوناني وليس الشعب القبرصي الواحد، حتى أنّ سكان الجزيرة على مرّ التاريخ ينسبون أنفسهم إلى بلدانهم الأصلية تركيا واليونان، وبالتالي كان تأسيس دولة قبرصية هشاً وغير قابل للاستمرار".[2]

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: لماذا غابت "الهوية القبرصية" أثناء الاستقلال رغم أن الطائفتين القبرصيتين مع بعضهما البعض مدة أربعة قرون تقريبا، وهي مدة كافية لبناء هوية مشتركة؟

إجمالا، يمكن تفسير غياب هوية قبرصية من خلال أربعة أسباب:

- يختلف القبارصة اليونانيون والأتراك عن بعضهم البعض في العديد من عناصر الهوية مثل الأصل العرقي، الدين واللغة. إذ يعتنق القبارصة اليونانيون المسيحية الأرثوذكسية ويتحدثون اللغة اليونانية، بينما يدين القبارصة الأتراك بالإسلام ويتحدثون اللغة التركية. ولا يوجد إلا القليل من القبارصة ممن يجمعون بين الثقافتين وقد أدت هذه الحقائق الأساسية إلى ضعف درجة التفاعل بين الطائفتين وساهمت في ترسيخ الإنفصال الإثني لعدة قرون.

- شجع أيضا النظام السياسي أثناء الحكم العثماني الانفصال الإثني بين الطائفتين، فقد تم بموجب "نظام الملل" (Millet) تنظيم الطائفتين التركية واليونانية في جماعتين (Cemaats) متمايزتين تمارسان حقوق منفصلة وتنتخبان مؤسسات قضائية وإدارية مختلفة. وهو ما ساهم أيضا ، على مر السنين، في تبلور هويات و طموحات إثنية مختلفة.[3]

- في إطار نظام الملل أيضا، وضعت كل طائفة نظاما تعليميا خاصا بها وبلغتها. وقد تم اقتباس المناهج التعليمية من الدول الأصلية: تركيا واليونان، أين ينظر كل طرف إلى الآخر بوصفه عدوا تاريخيا. وبالتالي، أدى تحويل واقتباس مناهج تعليمية لدولتين متنازعتين، دون محاولة تكييفهما لخلق

---

[1] Ibid, p. 310.

[2] Evanthis Hatzivassiliou, op,cit, p. 131.

[3] Sophie Chautard, ***L'indispensable des conflits du XXème siècle***, (Paris: Jeunes édition-Studyrama, 2003), p.32.

تضامن بين سكان الجزيرة، إلى تكريس فكرة العداوة التاريخية بين القبارصة. كما فرضت محدودية فرص التعليم العالي في الجزيرة على الشباب القبرصي الالتحاق بالجامعات التركية واليونانية مما جعلهم يتأثرون بالصور النمطية السائدة التي تسيطر على رؤى الأتراك واليونانيين اتجاه بعضهم البعض.[1] في هذا السياق قامت مؤسسة يونانية وأخرى تركية عام 1989 بعملية سبر للآراء بين القبارصة والأتراك واليونانيين، فكانت نتيجة العملية أن الجانبين لا يثقان في بعضهما البعض (81% من اليونانيين و73% أتراك).[2]

●أخيرا، ازدادت حدة الانفصال والاختلاف بين الطائفتين القبرصيتين عُمقاً بسبب الميول التقليدية عند الطائفتين لربط هويتهم بقومية أوسع وهي الأمة التركية والأمة اليونانية. وهو ما جعل إدراك أعضاء الطائفتين لبعضهم البعض يتأثر بالعلاقات العدائية التاريخية بين الأتراك واليونانيين. وبالرغم من عدم انعكاس كل الخلافات التركية اليونانية على العنف بين الطائفتين لبعضهم البعض يتأثرون بالعلاقات العدائية التاريخية بين الأتراك واليونانيين. بالرغم من عدم انعكاس كل الخلافات التركية اليونانية على العنف بين الطائفتين ، إلا أنها ساهمت بقوة في ترسيخ الاختلاف في الإدراك الذاتي عند كل طائفة ومنع تكوين "هوية قبرصية ".[3]

لكنه مع ذلك، بينت معظم الروايات التاريخية أن الأتراك واليونانيين في قبرص قد عاشوا جنبا إلى جنب بسلام نسبيا خلال أغلب فترات الاستعمار. لكن الحدث الذي كانت له نتائج كبيرة على الطائفتين هو تأسيس القبارصة اليونانيين لحركة الوحدة مع دولة الأمم (ENOSIS ). جسد تأسيس هذه الحركة نمو الوعي القومي عند القبارصة اليونانيين، وهذا ما أدى بدوره إلى نمو الوعي القومي عند الطائفة التركية أيضا. وعندما زادت جهود الطائفة اليونانية لتحقيق الوحدة مع اليونان، بدأ القبارصة الأتراك يشعرون أكثر بقومتيهم، وعبروا عن مصالحهم وتطلعاتهم الإثنية. لقد كان القبارصة الأتراك متقبلين للوضع الاستعماري القائم ووجود الإدارة البريطانية، ورفضوا مطلب "الوحدة" اليوناني لأنهم كانوا واثقين بأن البريطانيين مصممين على البقاء في الجزيرة بشكل نهائي. لكنه، عندما اشتدت حركة الوحدة اليونانية واتخذت منعرجا خطيرا في أواخر سنوات الأربعينيات وزادت إمكانيات نجاحها مع تأجيج

[1] Sophie Chautard, ibid, p.32.

[2] Ronald Fisher, The failure of Mediation, op.cit, p. 311.

[3] Sophie Chautard, op.cit, p. 33.

العمل العسكري الذي قادته منظمات يونانية خاصة (EOKA)، اتجه الأتراك إلى المعارضة من خلال إنشاء تنظيمات مسلحة TMT و VOLKAN والقيام بعمليات سرية.[1]

وبالتالي، أدى كفاح القبارصة اليونانيين من أجل الوحدة مع اليونان ومعارضة القبارصة الأتراك لهذا المشروع، إلى خلق توترات، في فترات متعددة، بين الطائفتين تحولت منذ منتصف الخمسينيات إلى صدمات عنيفة بينهما. لقد تم إنشاء جمهورية قبرص في هذه الظروف، لذلك لم تلق استجابة من قبل القبارصة.

ورغم أن تأسيس جمهورية قد أوقف العنف الطائفي مؤقتا، إلا أن العداء استمر بين الطائفتين لان الأتراك استمروا في الاعتقاد بأن اليونانيين لم يتخلوا عن طموحهم في توحيد الجزيرة مع الدولة اليونانية. كما لم يكن في مقدور اليونانيين أن يقتنعوا بأن الأتراك قد تخلوا عن رغبتهم في تقسيم الجزيرة. وقد ساهم الخطاب السياسي بين الجانبين في زيادة تعبئة أفراد الطائفتين وتأجيج العداء بينهم. فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس ماكريوس Makarios في 4 سبتمبر 1962: "إن الوحدة لم تمت، لن ينتهي واجب أبطال EOKA أبدا ما لم تُطرد هذه الطائفة التركية الصغيرة ، التي تشكل جزءا من العرق التركي الذي كان عدوا فظيعا للهلينيين". كما كتبت جريدة Halkin Sesi (قبرصية تركية) قبل شهريين من الأزمة الدستورية سنة 1963: " سيتم تقسيم قبرص يوم ما، شاء اليونانيون أم لا، وسوف يدركون، عندئذ ، من هم الحالمون".[2]

زادت صعوبات تطبيق الدستور حدة التوتر الموجود. وفي عام 1963، انفجرت عمليات عنف واسعة. أما الفترة ما بين 1963-1974، فيمكن وصفها بفترة المعاناة بالنسبة للجانب التركي، فقد فُرض على القبارصة الأتراك البقاء محاصرين داخل أراضيهم. وخلال تلك الفترة لم يسيطروا سوى على 5% من إقليم الجزيرة، في حين كانوا يسيطرون على 38% من الإقليم عند إقامة جمهورية قبرص.

أنهى التدخل التركي في الجزيرة، عام 1974، معاناة القبارصة الأتراك فبدأت معانات الطرف الآخر .فعلى إثر استيلاء الجيش التركي على الجزء الشمالي من الجزيرة، أصبح 180ألف من القبارصة اليونانيين لاجئين، وفرّ معظمهم إلى الجزء الجنوبي. كما أدى التدخل العسكري التركي لمقتل 6000 يوناني و1500 تركي.[3] من المؤكد، أن هذه الأحداث زادت من حدة الحواجز السيكولوجية بين الطائفتين القبرصيتين.

---

[1] William Mallinson, op.cit, p. 189.

[2] Andrew Borowiec, op.cit, p. 37.

[3] Sophie Chautard, op.cit, p. 41.

من الناحية السياسية، لم يتقبل القبارصة اليونانيون الوضع القائم الجديد لأن 20% من السكان يسيطرون على 38% من إقليم الجزيرة، ويمنعون اليونانيون من الدخول، ولأن إعلان الاستقلال من الجانب التركي عام 1983 لم يكن قانونيا. من الناحية القومية، يعتبر الجانب اليوناني قبرص جزيرة "هلينية"hellenic ويجب أن تظل كذلك. وأخيرا من الناحية الاقتصادية، رفض القبارصة اليونانيون الوضع الجديد لأن الجزء الشمالي من الجزيرة يتميز عن الجانب الجنوبي بخصوبة الأراضي وكثرة المصادر المائية. بالنسبة للقبارصة الأتراك، يعني توحيد قبرص هيمنة اليونانيون على الأتراك، إذ لا يرغب هؤلاء أن يكونوا أقلية وسط أكثرية يونانية، بل جماعة منفصلة تملك كل الامتيازات القانونية والسياسية والاقتصادية التي يتمتع بها اليونانيون.[1]

**البعد الدولي:**

تعتبر قبرص مسرح صدام بين الحركات القومية التركية واليونانية. فالنزاع ليس فقط بين الطائفتين القبرصيتين، لكنه صراع بين تركيا واليونان " فقد جلبت الأمتان صراعهما التاريخي إلى جزيرة قبرص وقد أصبحت الجزيرة ببساطة آخر لقاء بينهما".[2]

تعود أصول العداء التركي اليوناني إلى سقوط الإمبراطورية البيزنطية على يد العثمانيين عام 1453، لم يستطع اليونانيون استعادة إمبراطوريتهم الضائعة، لكنهم حافظوا على الرغبة القوية في إحيائها. وقد تحول ذلك إلى إيديولوجية تحريرية وحدوية Irredentism في القرن التاسع عشر عُرفت بـ: "الفكرة العظمى Megali Idea ".

حصلت اليونان على استقلالها عن الدولة العثمانية عام 1830، وبدأت في التوسع نحو الشمال والبلقان. مع نهاية القرن التاسع عشر، استطاعت اليونان مضاعفة مساحة إقليمها، كما استطاعت ضم جزيرة كريت عام 1905 وأغلب جزر البحر إيجه خلال حروب البلقان 1912-1913. بدأ الغزو اليوناني لغرب الاناضول عام 1919، إثر تفكك الإمبراطورية العثمانية، لكنه لم ينجح وإنتهى بالهزيمة عام 1922. على إثر هذه المحاولة الفاشلة، تحولت أنظار اليونانيين إلى قبرص و أرادوا استرجاع هذه

[1] Ibid, p. 42.

[2] Ronald Fisher, The failure of Mediation, op.cit, p. 309.

"الجزيرة الهيلينية التاريخية". وهو ما تجسد من خلال الدعم القوي الذي قدمته اليونان لحركة القبارصة اليونانيين لتحقيق الوحدة خاصة منذ سنوات الخمسينيات.[1]

حرصت اليونان، في البداية، على تجنب أي مواجهة مفتوحة مع بريطانيا. ففي بداية سنوات العشرينات، انتهجت اليونان سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص. لكنه، على المستوى المجتمعي، كانت هناك عدة جمعيات تعمل من أجل الوحدة، مثل الجنة المركزية القبرصية، منظمة الأخوة لطلبة قبرص، جمعية أصدقاء قبرص والمكتب الوطني القبرصي. إلا أنه، عندما بدأت السيطرة البريطانية تضعف عقب الحرب العالمية الثانية، شرعت اليونان في التدخل في الشؤون القبرصية. وأخذت تدريجيا تعوّض سياسة عدم التدخل بالمطالبة بالوحدة بين اليونان وقبرص. وابتداء من عام 1954، أفصحت عن نيتها وقامت بتدويل قضية قبرص ورفعها إلى منظمة الأمم المتحدة من خلال مبدأ "حرية الشعوب في تقرير مصيرها"، غير أنها فشلت في الحصول على نتائج ايجابية. وهو ما أدى إلى إنشاء "المنظمة الوطنية للمحاربين القبارصة" (EOKA) (على يد حورج غريفاس George Grivas، عقيد سابق في الجيش اليوناني) لتحقيق الوحدة (ENOSIS) من خلال الوسائل العسكرية، ومارست العديد من أعمال العنف منذ نهاية الخمسينيات.[2]

استمر التدخل اليوناني أيضا بعد إنشاء جهورية قبرص. فعلى سبيل المثال، عام 1963، أرسلت اليونان اثني عشر ألف جندي إلى قبرص لمساعدة القبارصة اليونانيين لردع ما أطلقوا عليه "العدوان التركي". كذلك، كانت اليونان الجهة التي خططت للانقلاب الناجح عام 1974 من أجل تحقيق الوحدة.

من جهتها، تورطت تركيا أيضا في المشكلة القبرصية. خلال الحكم البريطاني، لم ترفض، في بادئ الأمر، الوضع القائم في الجزيرة. وقبلت بالحكم البريطاني كواقع، لأن اهتمام تركيا الأول كان إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي عقب تفكك الإمبراطورية العثمانية. لكنه، عندما بدأ البريطانيون يستعدون للرحيل في أواخر الخمسينيات، سارعت تركيا للتدخل في المشكلة، وحاولت منع الوحدة اليونانية من خلال دعم المنظمات القبرصية التركية ( Volkan و TMT). ثم قامت فيما بعد بالاستيلاء على شمال قبرص رداً على الانقلاب العسكري عام 1974 الذي خططت له اليونان.[3]

لكن لماذا تهتم تركيا بجزيرة قبرص؟ وفيما تتمثل مصالحها؟

---

[1] Andrew Borowiec, op.cit, pp. 28-29.

[2] Ibid. p. 30.

[3] Sophie Chautard, op.cit, p. 53.

أولا، من وجهة نظر تاريخية وقانونية، تشير تركيا إلى وضع خاص تتمتع به قبرص وفقا للمعاهدة التركية-البريطانية عام 1878، التي بموجبها تخلت تركيا عن إدارتها للجزيرة لبريطانيا، وكذلك معاهدة لوزان عام 1923، التي انتقلت بموجبها السيادة على قبرص كليا إلى بريطانيا، وبالتالي ألحّت تركيا على كون المشكلة القبرصية تنحصر بينها وبين بريطانيا فقط. [1]

إضافة إلى وجهة النظر التاريخية والقانونية، تسعى تركيا لتحقيق مصلحة رئيسية ذات طابع استراتيجي في قبرص. فكون الجزيرة تطل على الموانئ الجنوبية للأناضول جعلها تهيمن على مختلف المقاربات الإستراتيجية التركية وسياستها الأمنية. كما أن تركيا تشعر أنها محاصرة من طرف اليونان من خلال جزرها المنتشرة في بحر إيجه، وبالتالي تخشى استكمال هذا الطوق الأمني من خلال سيطرة

اليونان على الجهة الجنوبية (قبرص) وحرمانها من الاستفادة من موانئها الجنوبية خاصة مرسين Mersin والإسكندرون Iskenderun. [2]

وفي الأخير، تخشى تركيا سوء معاملة الطائفة التركية إذا خضعت الجزيرة إلى حكم يوناني، كما هو حاصل بالنسبة لأتراك إقليم "تراقيا" Thrace في اليونان. لذلك، بالنسبة لتركيا، أفضل بديل للقبارصة الأتراك هو أن يعيشوا في كيان سياسي منفصل تدعمه الدولة الأم. [3]

وبالتالي، أصبحت كل من اليونان وتركيا طرفان أساسيان في النزاع القبرصي، ولا يكمن إذاً الفصل بين الفواعل المحلية (الطائفتين القبرصيتين) والفواعل الإقليمية (تركيا واليونان).

**المبحث الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع:**

يعتبر النزاع في قبرص أحد أعقد وأطول النزاعات في العلاقات الدولية. لقد شهدت الجزيرة، على امتداد أكثر من أربعين سنة من الصراع، العديد من حوادث العنف المتفرقة بين الطائفتين التركية واليونانية. وهو ما جعل قبرص محل اهتمام المجتمع الدولي منذ استقلالها سنة 1960. فشهدت الجزيرة

---

[1] Ronald Fisher, Failure of Mediation. op.cit, p. 309.

[2] Brey Hansjork, " Turkey and the Cyprus question " ***International Spectator***, vol xxxxiv, n 1, 1999. p.111.

[3] Ibid, p. 112.

العديد من محاولات التسوية والحل من طرف أعضاء المجتمع الدولي. في هذا السياق، يندرج دور منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تسعى لتحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي.

بدأ دور منظمة الأمم المتحدة قُبيل استقلال الجزيرة، وقد اتخذ هذا الدور شكلين أساسيين: الوساطة وحفظ السلام. نحاول التركيز، في هذا المبحث، على الشكل الأول أي تحليل دور الأمم المتحدة كطرف ثالث Third Party في مفاوضات حل النزاع القبرصي. لقد تطور الدور الأممي عبر أربعة مراحل زمنية: **من سنة** 1959 إلى سنة 1964، 1965 إلى 1974، 1975 إلى 1989، ومن 1990 حتى شهر مارس 2004.

**المطلب الأول: من الاستقلال حتى عام 1964:**

كما أسلفنا في الخلفية التاريخية للنزاع، فقد شهدت قبرص، ابتداء من منتصف الخمسينات موجة عنف كبيرة بسبب احتدام المشاعر القومية لدى الطائفتين القبرصيتين، وتأسيس كل منهما منظمات عسكرية. لم يؤدي استقلال الجزيرة عن بريطانيا سنة 1960 وتأسيس جمهورية قبرص إلى توقف المواجهات الطائفية، بل إزدادت حوادث العنف بين القبارصة وأدت إلى انهيار الدولة. في هذه المرحلة تدخلت منظمة الأمم المتحدة من خلال إرسال قوات حفظ سلام إلى الجزيرة عام 1964.

لقد أدرجت المسألة القبرصية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة سنوات من سنة 1954 حتى سنة 1958، بطلب من اليونان التي طالبت بتطبيق مبادئ المساواة وتقرير المصير في قبرص،

وقد أوصت الجمعية العامة بإيجاد حل سلمي للمسألة.[1] غير أنه، عندما أصبحت قبرص عضوا في المنظمة سنة 1963، أضحت هذه الأخيرة قادرة على التعاطي مع المسألة دون الرجوع إلى بريطانيا أو اليونان أصبح لقبرص الحق، كعضو في منظمة الأمم المتحدة، في طلب المساعدة عند تعرض سيادتها وإقليمها للتهديد. في سنوات الستينات أصبحت الأمم المتحدة أكثر قدرة على التعاطي مع الملف القبرصي، وهو ما جعل قادة جمهورية قبرص يسعون للتعامل مع المنظمة عوضا عن حلف الشمال الأطلسي NATO. لكن أثناء أزمة 1963، لم يوافق الرئيس مكاريوس على خطة أتشيسون The Acheson plan الأمريكية ولا على خطط حلف الناتو التي عُرضت عليه، لأنه لم يُرد منح تركيا موطئ قدم في قبرص أو تقليص سلطته في الجزيرة.[2]

[1] Andrew Borowiec, op.cit, p. 101.

[2] Ronald Fisher, Failure of mediation, op.cit, p. 311.

وقد صرح مكاريوس، أثناء مؤتمر لندن 15جانفي 1964، أنه سيسمح بوجود منظمة واحدة فقط على الجزيرة وهي منظمة الأمم المتحدة. [1] أصبح يُنظر للمنظمة على أنها البديل الوحيد لتخفيض حدة التوتر والعنف في قبرص، ومنع نشوب حرب تركية-يونانية.

ساهمت الأوضاع السياسية الجديدة في الساحة القبرصية وقدرة الأمم المتحدة في التعاطي مع المسألة القبرصية، في زيادة إهتمام المنظمة بالمشكلة. ورأت ضرورة القيام بعمل فوري لوقف العنف في الجزيرة، من خلال إرسال فترة حفظ سلام أممية في قبرص UNFICYP: United Nations Peace keeping force in Cyprus ، وفقا للقرار 186 الصادر في 4 مارس 1984 ولعهدة تدوم ثلاثة أشهر.[2] قامت القوة بمراقبة الوضع الأمني في الجزيرة، كما قامت بالعديد من محاولات الفصل بين الطرفين المتنازعين مع استشارة اليونان، تركيا، جمهورية قبرص وبريطانيا في هذه المسألة.

تبنى مجلس الأمن في 13 مارس، قراراً ثانيا وهو القرار 187، يدعو فيه الدول الأعضاء للعمل مع الابتعاد من كل ما يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الوضع في قبرص، وقد سمح القرار الجديد بتدعيم عمل قوة حفظ السلام الأممية UNFICYP من خلال قوات جديد وتمديداتها عدة مرّات.[3]

- تقرير بلازا: The Plaza Report

في 25 مارس 1984، تم تنصيب السفير الفنلندي في السويد السيد ساكاري تيوميوجا Sakari Tuomioja وسيطا أمميا دون أي معارضة من أطراف النزاع. قضى الوسيط الجديد شهرين في الجزيرة دون تحقيق نتائج. في 16 سبتمبر، تم تعويض السيد تيوميوجا بالسيد غالو بلازا Galo Plaza الذي كُلف باستكمال عملية البحث عن تسوية للنزاع. قدم بلازا، الذي سبق له العمل في الجزيرة كمبعوث شخص للأمين العام، تقريرا يصف سلوك الطائفتين القبرصيتين، اليونان وتركيا في الجزيرة. تحدث بلازا في هذا التقرير المؤلف من خمسة أجزاء، عن نشاطاته ووظائفه، عن خلفية النزاع، موقف

---

[1] Andrew Borowiec, op.cit,p.103.

[2] حول قوات حف السلام الاممية في قبرص، انظر:

http://www.unficyp.org//histbackground.htm.

[3] James Ker-lindsay. "***From Uthant to Kofi Annan : UN Peacemaking in Cyprus, 1964-2004***," Working paper, (no. 5/05, European Studies Center, St.Anthony's College, University of Oxford, October 2005), p. 03.

كل طرف في النزاع وكل جهود الوساطة، وفي الجزء الخامس تحدث عن ماضي ومستقبل مسار الوساطة في النزاع القبرصي.[1]

غير أنّ التعبئة العسكرية عند القبارصة اليونانيين قد استمرت من بعد وصول قوات السلام الأممية. خاصة بعد عودة نشاطات منظمة الحرس الوطني National Guard، مما أدى إلى زيادة العداء بين الطائفتين، وسعى كل منهما إلى تحقيق نتائج سياسية أو عسكرية. فقد استمر الاعتقاد عند القبارصة اليونانيين بأن توجهاتهم القومية وخاصة هدف الوحدة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تدعيم القوة العسكرية. وهو ما دلّ على وجود عدم الثقة بين الطائفتين في قبرص، ووجود تأثير للقوة العسكرية لكل طرف على موقفه التساومي.[2]

بالنسبة للقبارصة الأتراك، فقد كانوا يعولون على قوات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن والعدالة، لكنهم شعروا بخيبة أمل لعدة أسباب. أولها أن مجلس الأمن، وفقا للقرار186، كان يتعاطى مع القضية من خلال الحكومة القبرصية (التي سيطر عليها اليونان) كحكومة وحيدة في الجزيرة. وهو ما لم يكن يرضى به القبارصة الأتراك الذين اعتبروا ذلك تجاهلا لوجودهم ولمؤسساتهم وممثليهم في الجزيرة. مما ساهم أيضا في تعقيد هذا الوضع هو حالة الانفصال بين الطائفتين منذ أزمة 1963.[3] ذكر الأمين العام يوثانت Uthant ، في تقرير له عام 1965، أن «سياسة العزلة التي يمارسها القبارصة الأتراك قد قادت الطائفة في اتجاه بعيد عن الظروف الطبيعية » .[4]

كان موقف الأتراك من تقرير بلازا سلبيا واعتقدوا أن الوسيط الأممي قد تعرض للتضليل من طرف الدعاية القبرصية اليونانية.[5]

كان من الصعب على الأطراف أن يقبلوا تقرير بلازا. فقد كان القبارصة اليونانيون ينشدون الوحدة التي لم يكن من السهل قبولها من طرف نظرائهم الأتراك، أما هؤلاء فكانوا ينشدون دولة فيدرالية ويُلحون

---

[1] James ker-lindsay, op.cit.p. 05.

[2] Ronald Fisher, Failure of Mediation, op.cit, p. 313.

[3] Ahmet Sozen, "***The Cyprus Negotiations: From the 1963 Inter-communal Conflict to the Annan Plan***", Working paper, The Sixth Global Leadership Forum, (Istanbul, June 24-27, 2004) ,p. 16.

[4] UN DOC.s/6228,11 march 1965, para.17.

[5] Brey Harsjork, op.cit p. 117.

على الانفصال الجغرافي، وهو ما يرفضه القبارصة اليونانيون. اتبعت كل طائفة سياسة الدولة الام تجاه التقرير الذي تم رفضه في نهاية المطاف من الجانبين.[1]

**المطلب الثاني: من 1965 إلى أزمة 1974:**

عام 1965، برزت بعض الخلافات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص المسألة القبرصية. عندما صوّتت الجمعية العامة، في 18 ديسمبر 1965 وبطلب من جمهورية قبرص، على القرار 2077/XV الذي دعا الدول إلى احترام سيادة، الوحدة الإقليمية واستقلال جمهورية قبرص، لم توافق عليه إلا مجموعة قليلة من الدول بقيادة الولايات المتحدة. رُفضت جهود الوساطة الرئيسية من طرف السفير الأممي غالو بالازا من قبل الأطراف عام 1965، وبالتالي قامت الأمم المتحدة برعاية محادثات بين الطائفتين استمرت الى غاية التدخل العسكري التركي سنة 1974، غير أن محاولات صنع السلام الدولية بين عامي 1965 و1974 فشلت ،رغم اعتقاد العديد من المختصين أن هذه المرحلة هي الوقت المناسب لتحقيق التسوية.[2]

لقد قلّت النشاطات السلمية في بداية هذه المرحلة. لكن بعد أزمة 1987، في الفترة من 1968 حتى 1974، انطلقت المحادثات بين الطائفتين وتم تبادل العديد من المقترحات من أجل تسوية النزاع . انقسمت المحادثات إلى أربع مراحل انطلقت في 24 جوان 1968 وانتهت في جويلية 1974. عقدت كلها في العاصمة القبرصية نيقوسيا .غير أن المفاوضات فشلت مرة أخرى في جمع الطائفتين وتحقيق حل مُجدٍ للمسألة القبرصية.[3] خلال هذه الفترة اتسمت سياسة الطرف القبرصي اليوناني اتجاه المحادثات بالارتباك والغموض. حيث كانت العلاقات بين القيادة القبرصية اليونانية و نظيرتها التركية في أسوأ مراحلها ولم يكن بينهما إلا حد أدنى من الاتصال. كما أصيبت علاقتها باليونان بالتدهور الشديد، مما أثار مخاوف الرئيس مكاريوس من إمكانية توقيع اتفاق بين تركيا واليونان بشأن قبرص دون علمه، إضافة إلى اليأس التدريجي الذي أصاب الطائفة اليونانية في تحقيق حلم الوحدة. ساهمت كل هذه العوامل في تضارب مواقف القيادة القبرصية اليونانية.[4]

---

[1] Brey Hansjork, op.cit, p. 117.

[2] Ahmet Sozen, op.cit, p. 63.

[3] Ibid. p.65

[4] James Ker-lindsay, op.cit, p. 13.

من جهتهم رأى القبارصة الأتراك أن تقرير بلازا لا يحقق لهم مطالبهم ومصالحهم، رغم أن الطائفة التركية كانت تعاني من وطأة الحصار الاقتصادي المفروض عليها، إلا ان هذا الحصار لم يدفع القبارصة الأتراك إلى تسوية المشكلة مع الطرف الآخر. كان للطائفة التركية، من الناحية السياسية، إدارة محلية لأن المجتمع الدولي لم يعترف بها كدولة شرعية. وكان اقتصادها تابعا لتركيا بما أن هذه الأخيرة هي الدولة الوحيدة التي اعترفت ب "الفيدرالية التركية لشمال قبرص". وبالتالي كان القبارصة الأتراك بحاجة إلى موافقة تركيا في عملية تسوية النزاع .[1]

أدى التدخل العسكري التركي عام 1974 إلى تقسيم الجزيرة إلى جزئين شمالي وجنوبي، وهو ما زاد في حالة الانقسام وصعوبة التواصل بين الطائفتين القبرصيتين. وازداد التقسيم عمقا مع إعلان الجانب القبرصي التركي، بصورة أحادية، استقلال شمال الجزيرة عام 1983 برعاية تركيا. وصرّح القبارصة الأتراك أنه يجب أن تحصل كل جماعة أثنية على حقها في الحياة وحكم نفسها بنفسها في إقليمها الخاص في سلام وأمن، وعلى حقها في الحفاظ على هويتها القومية.[2]

وقعت أغلب عمليات انتهاك عقدة الإنسان في قبرص بعد التدخل العسكري سنة 1974.[3] من المهم عرض ما قامت به الوساطة الأممية أثناء وقوع هذه الأحداث وفحص مختلف الخطط التي تم اقتراحها في هذه المرحلة. ساهم انسحاب القوات اليونانية بعد عام 1967، انطلاق المفاوضات بين الطائفتين ثم تجددها في صيف 1974 ونجاح حفظ السلام الأممية في تهدئة الأوضاع، في تبلور وضع راهن مريح في الجزيرة. غير أن هذا الوضع لم يوفر حوافز كافية لجعل الطرفين المتنازعين يقدمان التنازلات الضرورية لتسوية المشكلة، وكان من الممكن الاستفادة في هذه الظروف من تقرير بلازا رغم فشله. فقد حاول التقرير الحفاظ على وقف إطلاق النار بين الجانبين وتطرق للمسائل الجوهرية للنزاع. وهو أدى إلى نهاية عملية الوساطة الدولية واستمرار النزاع في الجزيرة.[4]

لم تراع الأمم المتحدة، في تعاملها مع المسألة القبرصية، حقائق النظام الدولي، وحاولت تطبيق خطتها دون التعاطي مع جذور النزاع. كان القبارصة الأتراك يشيرون دائما إلى حق تقرير المصير وحقوق الأقليات المضطهدة. لكن نظرائهم اليونانيين استخدموا مصطلحات "التدخل" و"السيادة" للإشارة بأن

[1] Ibid. p. 14.

[2] Ahmet Sozen, op.cit.p. 67.

[3] Andrew Borowiec, op.cit, p. 123.

[4] Ahmet Sozen, op.cit, p. 68

الجانب التركي يرغب في التدخل والمطالبة بالاستقلال.[1] يعبر هذان الموقفان عن مبدأين متناقضين في القانون الدولي: حق تقرير المصير ومبدأ السيادة، وهما مبدآن، إذا وُجدا في قضية واحدة، يصعب على المنظمات الدولية والوساطة إيجاد الحلول المناسبة. يكمن دور الطرف الثالث في إيجاد أرضية مشتركة A Common Ground بين مطالب ومصالح الأطراف المتنازعة، غير أنه في المحادثات القبرصية، كان من الصعب التوفيق بين مطالبهم. بالتالي لم تؤد هذه المحادثات إلا الى تأجيل انفجار النزاع.

**المطلب الثالث: من سنة 1974 حتى سنة 1986**

من جويلية 1974 حتى سنة 1980، أصبح الأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط مُهددا بسبب الأحداث التي وقعت في قبرص، خاصة بعد أحداث جويلية وأوت 1974. لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا نشيطا في تلك الفترة. وقامت قوى خارجية مثل بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بمبادرة مستقلة مهمة عام 1978، لكنها فشلت في جمع الأطراف المتنازعة حول طاولة المفاوضات، لأن الجانب اليوناني لم يوافق على بعض بنود المبادرة.[2] سنقوم بشرح هذه الفترة مع بعض الأحداث الهامة التي وقعت بينما كانت الوساطة الأممية تحاول إيجاد الحل في الجزيرة.

- **محادثات جنيف**

شكلت أحداث **سنة 1974** منعرجا خطيرا للمسألة القبرصية. بعد النشاطات العسكرية في هذه السنة كان من الضروري البدء في المفاوضات من أجل إحياء السلام والاستقرار في المنطقة. كان الوجود العسكري التركي في شمال الجزيرة يعني أن القبارصة الأتراك مستعدون للحوار والتفاوض مع نظرائهم اليونانيون لأنهم أصبحوا يشعرون بأنهم أكثر قوة. جاءت أول محاولة لصنع السلام بعد التدخل العسكري التركي في محادثات جنيف بين الدول الضامنة. دعا مجلس الأمن بريطانيا، اليونان وتركيا لدخول المفاوضات لتشكيل حكومة دستورية في قبرص، وافقت تركيا واليونان على التفاوض في جنيف. رغم أن هذا الاتفاق مثّل نصرا تفاوضيا وأطلق الآمال بإمكانية إيجاد تسوية للمشكلة القبرصية، إلا أنه سرعان ما اصطدم بواقع عدم القدرة على تطبيقه، حيث اعتبر الأطراف مقترحات الوسيط الأممي مجرد أفكار أو توجيهات.[3]

---

[1] Oliver Richmond, ***Implications for Making peace: Building Negotiating positions during the Cyprus conflict***. http://aspects.duckdns.org/acgta/papers/richmond.htm.

[2] James Ker-lindsay. op.cit,p. 16.

[3] Ahmet Sozen, op.cit.p. 68.

- **مقترح "الاتفاق المؤقت"**

مثّل هذا الاتفاق أول مبادرة للأمم المتحدة في سنوات الثمانيات برعاية الأمين العام كورت فالدهايم في خريف وشتاء عام 1980. تمثلت القضايا، التي طرحت في هذا الاتفاق، في إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي للمدنيين، وضع مدينة فاروشا Varosha تحت إدارة الأمم المتحدة ورفع حوالي 70% في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جمهورية قبرص على القبارصة الأتراك.[1]

ثار خلاف بين الجانبين حول مدلول مصطلح "ثنائي المناطق" Bizonal الذي ورد في نص الاتفاق أراد كل طرف تفسيره على النحو الذي يحقق مصالحه. فالجانب التركي ترجم المصطلح بآخر "ثنائي الأقاليم" Bi-Regional. فأدى هذا الاختلاف في التفسيرات إلى عزوف الأطراف عن توقيع الاتفاق، وبالتالي عدم الوصول إلى تسوية المشكلة، وعودة الاعتقاد بصعوبة إيجاد أمورا مشتركة بين الفرقاء القبارصة.[2]

إلا أن تفاؤل وإيمان الوسيط الأممي بإمكانية إحداث تقارب بين الطائفتين، من خلال هذا الاتفاق، جعله يُطلق مبادرة جديدة [3] صاغها الممثل الخاص للأمين العام هوغو غوبي Hugo Gobbi في 22 أكتوبر 1981. لكنها رُفضت من قبل الأطراف، رغم فشل هذه المبادرة إلا أنها خلقت قاعدة للمفاوضات المستقبلية بين الطائفتين. وتكمن أهمية المبادرة في كونها قد طرحت العديد من القضايا الجديدة ذات الاهتمام المشترك.[4]

- **المبادرة**

في أوت 1983، تم تقديم مقترح آخر مختلف عن السابق، برعاية الأمين العام بيريز دي كويلار Perez de Cuellar والذي قام بمهمة مساعي حميدة من أجل إقامة تسوية جديدة، سميت بـ: "المبادرة"، وقد تعاملت مع بعض القضايا المهمة.

أولا، تحدثت المبادرة في مبدأ تدوير الرئاسة بين الطائفتين مما قد يثير قبول الجانب التركي لفكرة الدولة الموحدة والحكومة المركزية. ثانيا، اقترحت المبادرة أن يكون الجهاز التشريعي ثنائي الغرفة على

---

[1] Ibid.p. 70.

[2] Oliver Richmond.op.cit

[3] للإطلاع على مبادرة غوبي، انظر:

UN DOC, s/15502, 1December 1982, PARA 47 and s/15149, 1june 1982, PARA.45.

[4] James ker-lindsay . op.cit,p 17.

خلاف برلمان الغرفة الواحدة الذي كرسه دستور سنة 1960. تشكل الغرفة السفلى من ممثلين عن الطائفتين حسب عدد السكان. اما الغرفة العليا فتشكل بالتساوي بين الطائفتين. تصوت كل طائفة لفائدة أعضاءها في البرلمان. فيما يخص الجهاز التنفيذي لدولة قبرص الموحدة، اقترحت المبادرة نسبة 60% لصالح القبارصة اليونانيين ، و40% لصالح الأتـراك، على خلاف دستور 1960 الذي حدد نسبة 70% للطائفة اليونانية و30% للطائفة التركية. تنازل القبارصة الأتراك بجزء من الإقليم الذي يسيطرون عليه مقابل تنازل الجانب اليوناني عن بعض الصلاحيات الحكومية. إلا أن الجانب اليوناني لم يوافق على المبادرة، حيث انتقدها لكونها لم تتطرق لقضايا حقوق الإنسان في قبرص وتحديدا لمصير مائة وثمانون ألفا من اللاجئين.[1]

- **إعلان الاستقلال**

في 15 نوفمبر 1983، أعلن القبارصة الأتراك بقيادة رؤوف دكنتاش الاستقلال بصورة منفردة.[2] وتم تغيير تسمية هذه الدولة الجديدة من "الدولة الفدرالية التركية" (TFSC) إلى "الجمهورية التركية لشمال قبرص" (TRNC) . شكل هذا الإعلان خطوة مفاجئة وأثار ردود أفعال من طرف القبارصة اليونانيين ومنظمة الأمم المتحدة في رسالته للأمين العام الأممي، ذكر انتكاس أن الجمهورية التركية في شمال قبرص ستقدم المساعدة لإقامة شراكة بين الطائفتين داخل إطار فيدرالي. وأضاف أن الجمهورية الجديدة ترغب في استمرار الوساطة الأممية.[3] جاء موقف الأمم المتحدة بواسطة القرار 541 الذي صدر في 18 نوفمبر 1983،الذي رفض إعلان الاستقلال.[4] بينما رأى القبارصة اليونانيون أن هذا الإعلان لم ينتهك سيادة، الوحدة الترابية واستقلال قبرص فحسب، انتهك أيضا ميثاق الأمم المتحدة، وثيقة هلنسكي والقانون الدولي.[5]

- **محادثات سبتمبر 1984**

---

[1] Ibid. p. 19.

[2] للإطلاع على نص إعلان الاستقلال الأحادي أنظر:

UN DOC. A/38/586 and s/16148, 16 November 1983, appendicess B and C .

[3] رؤوف دنتكاش، **رسائل قبرص**، ترجمة عدنان قطيط،( بيروت: مكتبة الإسكندرية، 1999)، ص82.

[4] انظر: UN DOC . 16 November 1983, appendix 4

[5] James Ker-lindsay . op.cit,p. 22.

أصبح من الصعب، بعد إعلان الاستقلال، على الوسيط الأممي دي كويلار أن يجعل الأطراف يقبلون مبادرته. طالب مجلس الأمن باستمرار العمليات التفاوضية[1] في 16 مارس 1984، قدم دي كويلار للطرفين تقريرا من خمسة نقاط أهمها إجراءات بناء الثقة، أفكار من اجل تطوير البنية الحكومية وتعديلات إقليمية. انطلقت، بالتالي محادثات بين زعيمي الطائفتين كيبريا نو Kyprianou ودنتكاش في سبتمبر 1984 بمدينة نيويورك. أدرج دي كويلار مجموعة من القضايا منها: تخفيض الإقليم القبرصي التركي إلى أقل من 29% من مساحة الجزيرة (كان يشكل 38% بعد التدخل التركي)، إقامة فدرالية ثنائية مع انسحاب القوات التركية، جهاز تشريعي بغرفتين ورئيس جمهورية قبرصي يوناني.[2]

عمل دي كويلار على إنجاح خطته وجعل الطرفين قادرين على تحقيق التسوية، كما حظيت المحادثات بدعم بريطانيا، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إلا أن القمة بين قائدي الطائفتين فشلت مرة أخرى بسبب عدم قدرة الطرفين على تقديم التنازلات اللازمة لتحقيق التقدم في المحادثات رغم أهمية القضايا المطروحة للتفاوض.[3]

- **مسودّة الاتفاق الإطار**

تعتبر مسودّة الاتفاق الإطار من أهم الاتفاقات في سنوات الثمانينات، عُقدت محادثات هذا الاتفاق في مارس 1986، بحضور دي كويلار. كان الهدف منها تحضير إجتماع قمة بين القائد القبرصي اليوناني الجديد جورج فاسيليو G.vassiliou ورؤوف دنكتاش. وقد عقد هذا الإجتماع في جنيف سنة 1988 .[4]

إلا أنه فشل في إحداث اتفاق بين الطرفين وتم تمت مناقشة بعض القضايا مثل تطبيق حرية التنقل والاستقرار والملكية، انسحاب القوات التركية وإيجاد ضمانات دولية فعلية.[5]

**-المطلب الرابع: من 1990 حتى جويلية 2003**

[1] قرار مجلس الأمن 15/510 جوان 1982.

[2] Oliver Richmond.op.cit, p :

[3] Ahmet Sozen, op.cit. p. 75.

[4] James Ker –Lindsay, op.cit,p :29

[5] Nathalie Tocci, « Towards Peace in Cyprus : Incentives and disincentives » ***Brown Journal of World Affairs***, Summer/ Fall 2003, Vol x, issue 1), p. 199.

بعد نهاية الحرب الباردة، تغيرت بعض المعطيات التي قد تؤثر على النزاع في جزيرة قبرص، فعلى المستوى الخارجي: بروز لاعبين جدد على الساحة الدولية تبلور مواضيع جديدة وزيادة قدرة مجلس الامن مع التعاطي مع النزاعات بسبب انخفاض تأثير القوتين العظيمتين على قدراتها ونشاطاته، أما على المستوى الداخلي: فقد تغيرت الأوضاع السياسية في الجزيرة، كما قدمت جمهورية قبرص،في جويلية 1990، طلبا للمفوضية الأوروبية من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما شجع على تحقيق التقدم في جهود صنع السلام وحفظ السلام. وبرزت بالتالي ضرورة تدعيم العملية السلمية والتفاوضية بمواضيع جديدة، وهو ما تجسّد عام 1992 في القرار 774، أثناء عهدة بطرس بطرس غالي كأمين عام لمنظمة الأمم المتحدة، الذي قدم أفكارا جديدة أخرى لإحياء محادثات السلام وتحقيق التسوية.[1]

**- تقرير بطرس بطرس غالي**

اشتمل تقرير بطرس بطرس غالي، في جويلية 1993، مجموعة من الأفكار أهمها: إعادة تهيئة منطقة فاروشا كمنطقة خاصة للإتصال والتجارة بين الطائفتين (التركيتين) القبرصيتين، إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي للاستعمال المدني من طرف الجانبين تحت مراقبة الأمم المتحدة، التعاون بين الطرفين في القضايا المائية في قبرص، التربية لتحقيق الانسجام الطائفي والنشاطات الرياضية والثقافية المشتركة.[2]

كما اقترح التقرير القيام بإجراءات تسوية واقعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك العالمي ومنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO). [3]

رغم أهمية هذه الأفكار وجدّتها وتفاؤل بطرس غالي بتحقيق نتائج جيدة لفائدة الطائفتين، إلا أن طرفا النزاع رفضا هذه الأفكار.[4] أرجع بطرس غالي أسباب هذا الرفض في تقريره السنوي قائلا: " يرجع غياب الاتفاق أساسا إلى انعدام الارادة السياسية لدى الجانب القبرصي التركي."[5] كما أن الوساطة

---

[1] Ibid. p. 204.

[2] Tashin Ertugruloglu. «Recent Developments in the Cyprus issue: A Realistic Appraisal" , ***The Brown Journal of World Affairs.*** (Summer/ Fall 2003, vol x, issue 1), p:225.

[3] Ibid. p :225.

[4] Nathalie Tocci, op.cit, p. 209.

[5] Henri Barker, ¨Cyprus between Ankara and a hard place ¨ ***The Brown Journal of World Affairs***. (Summer/ Fall 2003, vol x, issue 1), p. 237.

الأممية افتقدت القوة اللازمة لدفع الأطراف نحو تحقيق التقدم وقبول الاقتراحات، لأن أعضاء مجلس الأمن لم يقوموا بضغوط كافية على طرفي النزاع لقبول الاتفاق.[1]

لكن، مع انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، برزت إلى السطح عناصر جديدة وتبلورت ضرورة التعامل مع المشكلة القبرصية بحذر من أجل السماح للجزيرة بالحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد.

- **خطة كوفي عنان:**

من بين جهود الأمم المتحدة لتسوية المسألة القبرصية، نجد خطة الأمين العام كوفي عنان kofi Annan. كان هذا الأخير مُصمما إيجاد حل للمشكلة التي طال أمدها. قدّم عنان الخطة الأصلية في 11 نوفمبر 2002، وتم تعديلها ثلاثة مرات باتفاق مع الأطراف في سنتي 2003 و2004. كما تم طرح صيغة نهائية للخطة للاستفتاء في 24 أفريل 2004 لأن الوسيط الأممي أراد الأخذ في الحسبان رأي شعوب أطراف النزاع أولا ثم آراء السياسيين لتحديد مستقبل قبرص. غير أنه، غلى خلاف التوقعات، لم تكن نتائج الاستفتاء ايجابية، حيث قبل الجانب القبرصي التركي الخطة ورفضها الجانب اليوناني، وهو ما شكل صدمة للمجتمع الدولي.[2]

لكن لماذا فشلت هذه الخطة، رغم أنها اعتبرت أفضل الخطط التي تم اقتراحها لتسوية المسألة القبرصية؟. يمكن إرجاع هذا الفشل إلى كون الخطة قد أغفلت بعض القضايا المهمة التي تؤثر على فعالية أي عملية وساطة:

أولا، لم يقم الأمين العام كطرف ثالث بإشراك أطراف النزاع في صياغة الخطة، قد تكون نوايا الطرف الثالث حسنة والقضايا التي يطرحها مهمة، لكنه يبقى طرفا خارجيا ولن يطمئن الأطراف الأساسيون لاتفاق لم يشاركوا في إعداده، وهم يحرصون على لعب دور أساسي في تحديد المواضيع التفاوضية.[3]

---

[1] Ibid. p. 240.

[2] Niels Kadritzk, "Le plan des Nations Unies rejeté au sud, occasion perdue pour les chypriotes," ***Le Monde Diplomatique***, mai 2004, p. 20.

[3] Ahmet Sozen and Kudret Ozersay, "The Annan plan: state succession or continuity? " ***Middle Eastern Studies***, (vol 43, n:1, Jannuary 2007), p. 138.

**ثانيا:** اعتمد عنان في مسعاه لتسوية المشكلة على الأطراف المحليين، وأغفل الدور الأساسي الذي تلعبه القوة الإقليمية: تركيا واليونان وذلك الترابط الشديد بين المستويين المحلي والإقليمي، وبالتالي استحالة تحقيق سلام في قبرص دون دعم كبير من تركيا واليونان. رغم أن الدولتين قد تعاملتا بشكل ايجابي مع خطة عنان، إلا أنه في الواقع كانت كل دولة لا ترغب في حصول الدولة الأخرى على نتائج مطلقة.[1]

**ثالثا:** ما يُعاب أيضا على الخطة أنها أغفلت الدور الأساسي الذي تلعبه العوامل السيكولوجية في النزاع بين الطائفتين.[2] كما ذكرنا سابقا فقد أُنشئت دولة قبرص سنة 1960 من طرف القوى الخارجية بعيدا عن آمال وتطلعات الطائفتين القبرصيتين. ولم تأخذ خطة عنان بعين الاعتبار هذا البعد القومي-السيكولوجي، رغم أنها اشتملت على مواضيع متعددة ومختلفة.

**جدول 1: المواقف التفاوضية الرسمية لأطراف النزاع في قبرص**

| مواضيع المفاوضات | الموقف القبرصي اليوناني | الموقف القبرصي التركي |
|---|---|---|
| **النظام السياسي** | تفضيل نظام الدولة الموحدة. امكانية"حكم ذاتي" للقبارصة الاتراك في إطار نظام فدرالي. يمكن قبول فدرالية بشعبين، ومنطقتين bi-communal, bi-zonal دون مساواة مع القبارصة الاتراك. | تفضيل "دولتان ذات سيادة" أو "كونفدرالية دولتان ذات سيادة " بشعبين، ومنطقتين مع مبدأ المساواة. |
| **الصلاحيات الفدرالية** | نظام فدرالي قوي (مركزي). | نظام فدرالي/كونفدرالي ضعيف جدا |
| **صلاحيات الدولة** | صلاحيات ضعيفة ومحدودة جدا | صلاحيات موسعة و قوية جدا |
| **السيادة** | سيادة واحدة لكل الجزيرة | سيادة مستقلة لكل شعب تقوم على مبدأ الحق في تقرير المصير. |

[1] Claire Palley "Au dela du plan Annan." ***Politique Internationale***, (Hiver 2007-2008), p. 372.

[2] Zeliha Khashman, " Creating conditions for peacemaking : The Cyprus case, " ***Perceptions,*** Journal of International Affairs(Turkish Ministry of Foreign Affairs) available at: http://sam.gov.tr/tr/wp-content/uploads/2012/01/Zeliha-Sezgin-Khashman.pdf

| | | |
|---|---|---|
| **التمثيل** | يجب ان يكون رئيس الجمهورية قبرصيا يونانيا دون تداول على الرئاسة ، يمكن ان يكون نائبه قبرصي تركي. توزيع المناصب في النظام الفدرالي يكون وفقا لنسب السكان اليونانيين و الاتراك. | التداول على منصب الرئيس. توزيع المناصب الفدرالية بالتساوي. |
| **الجانب العسكري** | نزع السلاح في الجزيرة ، تكفل قوة اممية بحفظ الامن. | جيش و قوى امنية منفصلة لكل دولة. تحتفظ تركيا بقوة عسكرية في الجزيرة . |
| **الاشخاص المُهجّرون** | يحق لكل المهجرين العودة الى ممتلكاتهم . | تقييد عودتهم و تعويضهم حفاظا على مبدأ ثنائية المنطقة. |
| **عضوية الاتحاد الاوربي** | دعم قوي | دعم فقط بعد تحقيق حل نهائي، اجراء استفتاءات منفصلة لكل طائفة<br>الحفاظ على علاقات متميزة مع تركيا. |

المصدر: James Ker-lindsay, op.cit., pp. 10-11.

**المبحث الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاع القبرصي**

أصبح الاتحاد الأوروبي في السنوات الاخيرة، فاعلا في العلاقات الدولية بسبب تطوّر مؤسساته واتساعها بعد عمليات التوسيع العديدة التي شهدتها المنظمة الإقليمية. أدّى هذا الاتساع إلى زيادة الحاجة إلى إيجاد سياسة خارجية موحدة خاصة تجاه النزاعات التي تقع في منطقته أو في محيطه. واجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات التي فرضتها بعض النزاعات على غرار نزاعات يوغسلافيا سابقا. النزاع في إقليم الباسك الإسباني، مشكلة ايرلندا الشمالية، الصراع العربي الإسرائيلي، بعض الصراعات القوقازية كالشيشان وناغونو كارباخ والمسألة القبرصية، أثارت هذه التحديات قضية قدرة الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية على تسوية النزاعات.

في هذا السياق، يكتسي النزاع في قبرص أهمية خاصة نظرا لوجود علاقات وطيدة بين الإتحاد الأوروبي وأطراف النزاع، فاليونان عضو في الاتحاد منذ سنة1981، وترتبط تركيا بعلاقات خاصة مع الاتحاد بسبب دورها في حلف الناتو، وكذلك سعيها للعضوية في الإتحاد. وهو ما يجعل للمشكلة القبرصية تأثيرا مهما على سياسات الاتحاد الأوروبي. ازداد هذا التأثير مع انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحـــاد فـــي 1 ماي 2004، فقد يؤدي تصعيد النزاع في قبرص إلى حدوث اختلال أمني في منطقة جنوب شرق المتوسط، إلى تدهور العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا، إلى تهديد الاستقرار في الناتو وقد يؤدي إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية للعب دور الوسيط بين الاتحاد الأوروبي وتركيا واليونان.[1]

بعد انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبيين ظهرت العديد من الدراسات جول دور وتأثير الاتحاد الأوروبي على النزاع في قبرص، أكّد بعض من هذه الدراسات أن الاتحاد الأوروبي وعملية توسيعه أصبح أهم العوامل التي تؤثر على عملية صنع السلام في الجزيرة، فتوسيع الاتحاد إلى دول أطراف في نزاعات قد يكون له" تأثيرًا تحفيزيا" Catalytic effect لاتجاه الأطراف نحو تسوية خلافاتهم.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل دور الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاع القبرصي في سياق مفاوضات الانضمام، باعتبار أن الاتحاد قد اعتمد عملية التوسع كميكانيزيم لتسوية النزاعات من خلال التهديد وتقديم المكافآت والجوائز لتغيير مواقف الأطراف المتنازعة.

منذ تأسيسه، قام الاتحاد الأوروبي بأربعة عمليات توسيع متتالية، مسّت آخرها بلدان وسط وشرق أوروبا العشرة إضافة إلى جزيرة مالطا وقبرص، يعتبر الإتحاد عملية التوسيع فرصة لتوحيد أوروبا بعد أجيال من الصراعات والحروب في أوروبا، والمساهمة في استقرار وازدهار كل الدول الأوروبية ودعم أمنها، وبالتالي أُعتبر التوسيع مشروع سلام وتسوية النزاعات.

عرفت مفاوضات انضمام جمهورية قبرص (R.O.C) إلى الاتحاد الأوروبي عدّة مراحل. يمكن تحديد كل مرحلة حسب موقف الإتحاد الأوروبي في المسألة القبرصية في سياق أهم المصطلحات التفاوضية. على هذا الأساس، مرّت مفاوضات الانضمام عبر سبعة مراحل:

**المطلب الأول: جويلية 1990- جوان 1994.**

---

[1] Meltem Muftuler-Bac and Aylin Guney, "The European Union and the Cyprus problem 1961-2003". ***Middle Eastern Studies*** ,( vol41, n:2, march 2005), p. 281.

في جويلية 1990، قدّمت جمهورية قبرص طلبا إلى المجلس الأوروبي للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، قبل المجلس هذا الطلب وأحاله في 17 سبتمبر إلى المفوضية الأوروبية لفحصه، إعتبرت المفوضية، في رأيها حول الطلب الصادر في 30 جوان 1993 والمدعم من طرف المجلس في أكتوبر، جمهورية قبرص مؤهلة لعضوية الاتحاد، وأكدت استعداد هذا الأخير لبدء العملية مع قبرص في انتظار التقدم في الجبهة السياسية . ثم أكدت قمتي الإتحاد الاوروبي في كورفو Corfu جوان 1994 وإيسن ESSEN في ديسمبر في نفس السنة أن الدورة اللاحقة من توسيع الاتحاد قد تشمل قبرص ومالطا.[1]

كان هناك ربط شديد بين مسألة العضوية في الإتحاد وإمكانية إيجاد حل للمشكلة القبرصية، يزداد هذا الارتباط بمدى اهتمام أطراف المشكلة به، لذلك كان على المجموعة الأوروبية أن تتخذ مجموعة من القرارات المهمة حول هذه النقطة.[2]

تتمثل أهم القرارات في قبول الطلب الذي قدمته السلطات اليونانية باسم كل الجزيرة بما فيها الجزء التركي، وهو ما جعل الجانب القبرصي يتساءل حول شرعية هذا المطلب على أساس كون الحكومة اليونانية لا تمثل سوى جمهورية قبرص.[3] بعد ثلاثة سنوات في 30 جوان 1993، أعلنت المفوضية الأوروبية قبول الطلب القبرصي اليوناني، حيث اقترحت أن: "اندماج قبرص مع المجموعة ينطوي على تسوية سلمية متوازنة ودائمة للنزاع القبرصي، وهي تسوية قد تجعل المصالحة بين الطائفتين ممكنة، وتبعث الثقة بينهما من جديد وتدفع قادتهما للعمل سويا ".[4]

من جهة أخرى، أبدت المفوضية بعض التحفظات إزاء انطلاق مفاوضات الانضمام، حيث طالبت بمباشرتها عندما تصبح العملية السلمية في قبرص أكثر أمانا. في هذه النقطة، رغم ترحيب المفوضية بانضمام قبرص مستقبلا إلا أنها بقيت متمسكة بتطور المواقف النزاعية للأطراف في إطار عملية الانضمام، وهو ما جعل الجهاز الإداري للإتحاد يحدد تاريخا لإعادة النظر في مسألة انضمام قبرص في جانفي 1995، وهو ما سمح بتحديد مواعيد للمفاوضات القبرصية.[5]

---

[1] Meltem Muftuler-Bac and Aylin Guney, op.cit, p. 285.

[2] Ibid. p. 287.

[3] Niels Kadritzke, ¨Avant l'élargissement de l'Union Européenne, ultimes tractations à Chypre " ***Le Monde Diplomatique***. (avril 2002), p. 23.

[4] EEC opinion paper, 30 june 1993, para 47.

[5] Meltem Muftuler-Bac and Aylin Guney, op.cit, p. 289.

اتسم دور الاتحاد الأوروبي في المشكلة القبرصية، في تلك المرحلة، بضعف الاهتمام بسبب اعتبار مسألة انضمام قبرص للإتحاد الأوروبي مرتبطة بتسوية النزاع التي تواجه التعثر. وبالتالي في تلك الفترة حافظ الإتحاد الأوروبي على مكانة متكافئة بينه وبين أطراف النزاع وتصرف كطرف ثالث غير مهتم بالنزاع.

**المطلب الثاني: جوان 1994- جويلية 1997**

في قمة كورفو، أعلن الإتحاد الأوروبي أن المرحلة المقبلة من عملية التوسيع ستشمل قبرص ومالطا. في هذه القمة، كانت ضرورة إيجاد تسوية للنزاع القبرصي وعملية الانضمام مسألتان منفصلتان فنتائج التي تتوصل إليها في ختام القمة لم تُشر إلى ضرورة بلوغ تسوية قبل الانضمام في أثناء ذلك، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكما، في جويلية 1994، ضد استيراد البطاطا والليمون دون شهادات الصحة والنقل من طرف جمهورية قبرص(ROC).[1] في أوت 1994، ألغى مجلس الجهورية شمال قبرص التركية (TRNC) كل الالتزامات السابقة بالحل الفدرالي الذي كانت تطالب به في المفاوضات.[2]

في قمة إيسن ديسمبر 1994. كرّر المجلس الأوروبي القرار المتخذ في كورفو بشأن الانطلاق في المحادثات مع جمهورية قبرص، في 6 مارس 1995، أكّد مجلس الشؤون العامة للإتحاد أهلية جمهورية قبرص في الإتحاد وحدّد موعد بدء المفاوضات بعد ستة أشهر من انعقاد مؤتمر الحكومات سنة 1996.[3]

في جوان 1995، تبنى مجلس الشراكة بين قبرص والمجموعة الأوربية قرارا مشتركا لإقامة حوار بين الإتحاد الأوروبي وجمهورية قبرص، وإعداد خارطة طريق حول كيفية البدء في مفاوضات الانضمام. أضاف مجلس الشراكة أن عضوية جمهورية قبرص في الإتحاد تهدف إلى تحقيق مكاسب إلى كلا الطائفتين القبرصيتين والمساهمة في إقامة السلم بالمصالحة. ردّا على ذلك، قدمت قيادة جمهورية شمال قبرص التركية شروطا مسبقة لإجراء مفاوضات مباشرة، وفقا لقرار مارس 1995، أعلنت تركيا وجمهورية شمال قبرص نيتهما في الاندماج الجزئي في ديسمبر 1995، ثم أعقبه إعلان آخر مشترك بين تركيا وجمهورية شمال قبرص وتم توقيعه في جانفي 1997.[4]

---

[1] Georges Lillikas, "Chypre et l'éxemple européen", ***Politique Internationale***, (Hiver 2007-2008), p. 348.

[2] Niels Kadritzke, ¨Avant l'élargissement de l'Union Européenne, op.cit, p. 23.

[3] Meltem Muftuler-Bac and Aylin Guney, op.cit, p. 291.

[4] Ibid, p. 292.

في جويلية 1997، حددت أجندة 2000 معا لمستقبل الإتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، اعتبرت الأجندة ان قرار بدء مفاوضات الانضمام مع جمهورية قبرص هو باسم كل الجزيرة. ردا على هذا القرار، جسّد رؤوف دنتكتاش رئيس جمهورية شمال قبرص المحادثات التي كانت تجري في غليون Glion وطالب بوقف فوري لمفاوضات الانضمام بين جمهورية قبرص والإتحاد الأوروبي.[1]

من خلال قرار كورفو في جوان 1994، أبدى الإتحاد لأول مرة، عزمه على إدراج قبرص في المرحلة المقبلة من عملية التوسيع دون جعل تسوية النزاع شرطا مسبقا للبدء في مفاوضات الانضمام، وبالتالي فك الارتباط بين المسألتين، لقد حثت المبادئ العليا للإتحاد المفوضية الأوربية على الحفاظ على إجماع بين أعضائها حول مواضيع التوسيع، غير أن اليونان، بصفتها عضوا في الإتحاد هددت التوسيع نحو البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى من خلال ربط عضوية جمهورية قبرص وحق الفيتو الذي تتمتع به.[2] في هذه الفترة، انتقل موقف الإتحاد الأوروبي من طرف ثالث غير مهتم إلى طرف مهتم بنتائج النزاع لكنه فضل دعم أحد الأطراف بدلا من تبني دور الطرف الثالث.

**المطلب الثالث: جويلية 1997-ديسمبر 1999**

كانت سنة 1997 مهمة في النزاع القبرصي فيما يخص عملية الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. في صيف تلك السنة، قامت الأمم المتحدة برعاية محادثات سلام لكنها فشلت عندما أوصت المفوضية الأوروبية في لائحتها إلى البرلمان الأوروبي والمجلس دول التطوّر المستقبلي للإتحاد، أجندة 2000 ببدء مفاوضات الانضمام مع جمهورية قبرص حتى في غياب تقدم في تسوية النزاع، رأت الأجندة أن هدف الانضمام قد يوفر حافزا للسلام في الجزيرة، وأوضحت أنه إذا لم يتم بلوغ تسوية قبل بدء مفاوضات الانضمام، فإنه يجدر إجراء هذه المفاوضات مع القبارصة اليونانيين، لأن جمهورية قبرص (R.O.C)هي السلطة الوحيدة في الجزيرة المعترف بها على المستوى الدولي.[3]

بعد إعلان أجندة 2000، رفض القبارصة اليونانيون مناقشة المواضيع المتعلقة بالإتحاد الأوروبي في المفاوضات الجارية برعاية الأمم المتحدة، بحجة أن هذه القضية هي شأن خاص بالحكومة القبرصية،

---

[1] أحمد محمود ماهر، "قبرص بين عضوية الإتحاد الأوروبي وفشل الوحدة"، ***السياسية الدولية***،( العدد 152، أفريل 2003)، ص 61.

[2] Joseph s Joseph, ***"Can the EU succeed where the UNO failed? The continuing search for a Settlement on Cyprus***". Working paper, International Studies Association, 41st annual convention, Los Angeles, C.A. March 14-18,2000. p. 8. http://www.ciaonet.org/isa/isa.

[3] أحمد محمود ماهر، مرجع سبق ذكره، ص61.

كان ردّ القبارصة الأتراك الانسحاب من المفاوضات الأممية المطالبة باعتراف المجتمع الدولي بجمهورية شمال قبرص التركية وتعليق محادثات الانضمام للإتحاد مع القبارصة اليونانيون.[1] كل التعثر النهائي لعملية السلام عندما قررّت تركيا، على أثر قمة المجلس الأوروبي في لكسمبورغ في ديسمبر 1997، تجميد الحوار السياسي مع الإتحاد وشرعت في اتخاذ إجراءات تهدف لبناء اندماج اقتصادي مع جمهورية شمال قبرص كرد فعل على تطور الإدماج بين جمهورية قبرص والاتحاد الأوروبي. عندما بدأت مفاوضات الانضمام في مارس 1998، أعلنت تركيا وشمال قبرص أن الإتحاد الأوروبي قد انتهك القانون الدولي واتفاقات 1959-1960 جول قبرص من خلال قراره إجراء مفاوضات مع الحكومة القبرصية اليونانية وفشلت الجهود نحو إيجاد الحل، كما أكدت الحكومتان أن أي عملية تفاوضية لحل المشكلة القبرصية لا يمكن أن تنجح إلا إذا أُجريت مع الدولتين القبرصيتين بصورة متكافئة. [2]

أوصت أجندة 2000 بالبدء في مفاوضات الانضمام حتى في غياب التقدم في الجهود الرامية إلى بلوغ تسوية النزاع، مع التعبير عن أملها أن يكون لعامل الإتحاد الأوروبي أثرا ايجابيا على النزاع. من الممكن أن نستنتج أنه مع قمة لوكسبورغ، صادفت سياسة الاتحاد تجاه قبرص مشروع التوسيع، في السنوات السبع اللاحقة، إستمر الاتحاد في مفاوضات الانضمام مع القبارصة اليونانيين.[3]

وفرض الإتحاد على شمال قبرص حصارا على تصدير الليمون، وبالتالي أزمة اقتصادية في منتصف سنة 1997، فعانى القبارصة الأتراك من عدم استقرار اقتصادي وحرمان اقتصادي نسبي مع تزايد الاندماج مع تركيا. تم رفض وضع تركيا كدولة مرشحة للانضمام للإتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبورغ.[4]

في هذه المرحلة استمر الإتحاد يلعب دور الطرف الثانوي المهتم في النزاع، من خلال عدم الربط بين مسألة الانضمام وقضية بلوغ حل سلمي للنزاع في الجزيرة.

**المطلب الرابع: ديسمبر 1990- ديسمبر2001**

شكلت قمة هيلنسكي Helinski في ديسمبر 1999 منعرجا مهما في العلاقات الاورو- قبرصية وكان لها تأثير مهم على النزاع في الجزيرة. فقد كرست مبدأ الفصل بين قضية الانضمام إلى الإتحاد وشرط

---

[1] نفس المرجع، ص 62.

[2] Peter A. Zervakis, "Cyprus in Europe¨: Solving the Cyprus problem by europeanizing it?.", ***The Quarterly Journal,*** (vol III, n:1, march 2004), p. 107.

[3] أحمد محمود ماهر، مرجع سبق ذكره، ص62.

[4] Meltem Muftuler-Bac and Aylin Guney, op.cit, p. 294.

تحقيق التقدم في العملية السلمية كما وعد الإتحاد في تلك القمة تركيا بمنحها عضوية مشروطة في الإتحاد مستقبلا واقترح تطوير سبل الإتصال وتدعيم العلاقات بين الجانبين كشفت قرارات قمة هيلنسكي أن المجلس الأوروبي كان يحاول خلق أرضية جديدة مع تركيا والقبارصة الأتراك.[1]

إن منح تركيا وضع المرشح لعضوية الإتحاد يهدف إلى وضع الاتصال المتوقف بين الجانبين، وسمح أيضا بإيجاد صفحة جديدة في العلاقات الأورو- تركية. وتم اعتبار الإعلان الخاص بالنزاع القبرصي وانضمام جمهورية قبرص إلى الإتحاد عنصرا حيويا في هذه الأرصدة الجديدة. وُصفت الجهود الجديدة لتسوية النزاع بأنها أهم القنوات لإعادة بناء الثقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي. [2]

بينما كانت جمهورية قبرص تحقق تقدما في مفاوضات الانضمام، لم تكن جهود تسوية النزاع تحقق أي تقدم. رد الإتحاد الأوروبي سلبيا على المطالب القبرصية التركية مثل الاعتراف من طرف المجتمع الدولي ورفع الحصار التجاري على شمال قبرص، وعد الاتحاد الأوروبي بتقديم حوافز تشمل مبالغ من المعونات المالية السنوية للحكومة القبرصية التركية مقابل تسوية تُلائم مشروع التوسيع عند الإتحاد الأوروبي. في عملية المفاوضات الأُممية أنسحب قائد الطائفة التركية رؤوف دنتكاش مرتين من المحادثات في نوفمبر 2001. هدّدت تركيا عضو جمهورية شمال قبرص إذا أنشئت جمهورية قبرص (ROC) إلى الإتحاد في هذه المرحلة ساهم الإتحاد الأوربي أيضا في تصعيد التوتر بين أطراف النزاع من خلال دفع تركيا وجمهورية شمال قبرص إلى التمسك بطالبها والرّد على هذه المطالب بالتهديد.[3]

خلال العام 2000، فشلت المحادثات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والتي هدفت إلى إعادة إطلاق المفاوضات بين الطائفتين. وصل النزاع إلى مرحلة الجمود فيما يخص القرار النهائي حوا إمكانية انضمام جمهورية قبرص إلى الإتحاد الأوروبي، استمر الجمود إلى غاية إنطلاق المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين. خلال هذه المرحلة، استمر الإتحاد الأوروبي في لعب دور الطرف الثانوي المهتم، واعتمدت سياسته في تسوية النزاع على تقديم الجوائز والمساعدات وفرض العقوبات. لكن دون أن يكون لها تأثيرا كبيرا على الأطراف. [4]

**المطلب الخامس: ديسمبر 2001-أفريل 2003.**

---

[1] Joseph S. Joseph, op.cit. p. 19

[2] Ibid. p. 20.

[3] Peter A. Zervakis,op.cit, p. 112.

[4] Ibid, p. 113.

في أواخر ديسمبر 2001، قدم القائد القبرصي التركي رؤوف دنكتاش عرضا إلى رئيس جمهورية قبرص غلافكوس كليريدس Glafkos Klerides لإعادة إطلاق مفاوضات ثنائية بين الطائفتين. بدأ تنظيم لقاءات بين القائدين. مرتين على الأقل في الأسبوع، لمناقشة المشكلة القبرصية بمشاركة منظمة الامم المتحدة. بعد عدّة جولات من المحادثات، قدّم كوفي عنان في نوفمبر 2002، خطة للطائفتين وللدول الضامنة: اليونان، تركيا والمملكة المتحدة، مُطالبا إياهم توقيعها قبل انعقاد اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن 12-13 ديسمبر 2002، وأن يتم توقيع الإتفاق النهائي من طرف قادة الطائفتين قبل 28 فيفري2003، وطرح الوثيقتين للاستفتاء من طرف كلا الجانبين في 30 مارس 2003.[1]

وفي هذه الفترة أعطى غونتر فيروغن Günter Verheugen المسؤول عن مشروع التوسيع في المفوضية الأوروبية، ضمانات جديدة بأن جمهورية قبرصستُقبل عضويتها في الإتحاد في غضون شهر ماي 2004 حتى ولو لم يتم تحقيق تسوية للنزاع. وأضاف أن الإتحاد الأوربي دعّم خطة عنان.[2] اقترح جدول أعمال للإتحاد أن يكون توقيع معاهدة الانضمام بين الإتحاد وجمهورية قبرص في 16 أفريل في حالة تحقيق تسوية النزاع أو عدمها. في 16 أفريل 2003، وقعت قبرص مع الدول التسعة الأخرى معاهدة الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي في أثينا بموجب هذه المعاهدة التي وقعها الرئيس الجديد لجمهورية قبرص تاسوس بابادوبولوس Tassos Papadopoulos أصبحت جمهورية قبرص (ROC) عضوا كاملا في الاتحاد الأوربي إبتداءًا من أول ماي 2004، اعتبر الاتحاد أن تسوية النزاع لا تزال ممكنة بعد انضمام قبرص إليه، جاء في برتوكول حول قبرص بند مفاده أنه إذا تم الوصول إلى حل سوف يتم إنهاء تعليق طلب جمهورية شمال قبرص الانضمام إلى الإتحاد ، ذلك يعني أن هذا الأخير اعترف بدولة واحدة فقط ويقبل انضمام كل الجزيرة شرط إيجاد تسوية للنزاع. [3] من المفيد ملاحظة أن ضغوط الوقت التي خلقها جدول الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ساعدت منظمة الأمم المتحدة في جهودها السلمية وفي قدرتها على وضع خطة وافق عليها مبدئيا قادة الطائفتين ورأوا أنها "عملية" [4] غير ان الإتحاد الأوروبي لم يُبد أي مرونة تجاه الخطة الأممية، بل فضل تقديم المساعدات المالية لجمهورية شمال قبرص في حالة الوحدة مع جمهورية قبرص. يمكن ان نستنتج أن الإتحاد الأوروبي استمر في لعب دور الطرف الثانوي المهتم بالنزاع وحافظ على سياسة تقديم الحوافز.

---

[1] Tashin Ertugruloglu.op.cit, p. 232.

[2] Ibid. p. 233.

[3] Meltem Muftuler-Bac and Aylin Guney, op.cit, p. 298.

[4] Thomas Diez, "***Last exit to paradise? The E.U, the Cyprus conflict and the problematic of catalytic effect.*** " Working Paper N 4, Copenhaguen Peace research Institute (COPRI), 2000.

**المطلب السادس: أفريل 2003- ماي 2004.**

خلال هذه الفترة ومع استمرار العد التنازلي لانضمام جمهورية قبرص، حدثت تغيرات مهمة في الشؤون الداخلية للطرفين الأساسيين، في فيفري 2003، فاز بابادوبولوس بالانتخابات الرئاسية وأصبح رئيسا جديدا لجمهورية قبرص على إثر قرار جمهورية شمال قبرص تخفيف القيود على الحدود وتسهيل تنقل الأشخاص من الطائفتين. وعد الاتحاد الأوربي بمنح خمسة عشر مليون أورو لشمال قبرص لتسهيل التبادل التجاري بين الإتحاد وقبرص الشمالية وتدعيم المشاريع المشتركة بين الطائفتين.[1]

كما حدث تغير مهم آخر في السياسة الداخلية في تركيا، حيث فاز حزب العدالة والتنمية في ديسمبر 2003 بالانتخابات البرلمانية وشكل حكومة أغلبية. كما بينت نتائج 14 ديسمبر في جمهورية شمال قبرص نهاية هيمنة الأطراف المؤيدة لبقاء الوشع الراهن في شمال قبرص وتشكيل حكومة ائتلاف بقيادة محمد علي طلعت Mehmet Ali Talat وهو شخصية مؤيدة ومطالبة للتغيير.[2]

اتسمت هذه المرحلة أيضا بالضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي على جمهورية قبرص وتركيا من أجل لعب دور بنّاء في تسوية النزاع. في فيفري 2004، عُقدت قمة بين الجمهوريتين القبرصيتين (ROC, TRNC) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. في هذه القمة وافق الأطراف على إحياء محادثات لتبني نص نهائي وتنظيم استفتاء آخر على خطة كوفي عنان المعدلة قبل 1 ماي 2004 (تاريخ انضمام جمهورية قبرص للاتحاد الأوربي). تم إعداد النص النهائي لخطة عنان في مارس 2004. في نفس الشهر حث البرلمان الأوروبي القبارصة على قبول الخطة وتبني نص يجعل التقدم في العملية السلمية في قبرص شرطا لقبول طلب تركيا الانضمام إل الى إتحاد الأوربي.[3]

أُجري الاستفتاء في 24 أفريل 2004، قبلت جمهورية شمال قبرص الخطة بنسبة 65% بينما لم يوافق عليها سوى 24% من القبارصة اليونانيين، في أول شهر ماي، أصبحت جمهوربة قبرص (ROC) عضوا في الإتحاد الأوربي، مما يعني أن انضمامها دون الجمهورية الشمالية هو تكريس للتقسيم الذي تعاني منه الجزيرة، فقد عوّضت الحدود الأوربية الجديدة الخط الأخضر Green line الذي يقسم قبرص منذ 1994.[4] يدفعنا ذلك للقول إن الإتحاد قد ساهم في تكريس المشكلة بدل حلها.

---

[1] Tashin Ertugruloglu.op.cit, p. 235.

[2] Georges Lillikas, op.cit, p. 354.

[3] Peter A. Zervakis,op.cit, p . 116.

[4] Niels Kadritzke, "Avant l'élargissement de l'Union Européenne, op.cit, p. 20.

كان رد فعل المفوضية الأوربية على النتائج الاستفتاء من خلال إبداء أسفها على النتائج السلبية وعلى احترامها لقرار ديمقراطي لسكان الجزيرة.[1]

وعد الإتحاد بمنح مائتين وتسعة وخمسون مليون أورو كمساعدات اقتصادية لجمهورية شمال قبرص التركية بعد ما أطاحت جمهورية قبرص بخطة عنان.[2] وفي هذه المرحلة أصبح الإتحاد الأوربي طرفا في النزاع القبرصي وأدرج النزاع ضمن صلاحياته.

**المطلب السابع: ماي 2004 إلى الان.**

في 17 ديسمبر 2004، أثناء قمة المجلس الأوربي في بروكسل، أُعلن أن تركيا قد تباشر مفاوضات لانضمام لإتحاد الأوربي في نهاية أكتوبر2005، ذكر الإعلان أن المحادثات للانضمام بين أنقرة وبروكسل قد تكون مفتوحة ودون ضمانات للعضوية، وجه المجلس الأوربي مذكرة لتركيا يطالبها بتوسيع اتفاقية أنقرة لضم الأعضاء العشرة الجدد في الإتحاد بما فيها قبرص إلى اتحادها الجمركي، أعلن المسؤولون الأتراك ان ذلك لا يعني باعتراف تركيا بجمهورية قبرص، خلال هذه الفترة برزت فرصة أخيرة لتسوية النزاع حيث أعلن الإتحاد الأوربي عن تاريخ 3 أكتوبر2005 كتاريخ جديد لحل المسألة القبرصية. كرر رئيس الوزراء التركي طيب رجب آردوغان دعم حكومته المستمر للخطة الأممية.[3]

في 25 جانفي 2005 صرح قائد الجيش التركي ياسر بويوكانيت Yasser Buyukanit أن تركيا لن تسحب أي جندي من قبرص ما لم يتم بلوغ حل دائم.[4] في هذه المرحلة استمر الإتحاد الأوربي في لعب دور أساسي في المشكلة القبرصية.

في الأخير، رغم تطور دور الإتحاد الأوربي في النزاع القبرصي من طرف ثالث غير مهتم desinterested third party إلى طرف ثالث أساسي، إلا أنه لم ينجح إلى حد الآن في إيجاد تسوية لهذا النزاع. فقد اتضحت عدم جدوى إستراتيجية التحفيز التي اعتمد عليها الإتحاد كثيرا حتى لم تؤدي الوسائل التي اتبعها الإتحاد في إطار هذه الاستراتيجة خاصة فرض العقوبات وتقديم المكافآت إلا إلى زيادة تصلب مواقف تفاوضية لدى الأطراف مما أثر بصورة سلبية على جهود التسوية التي ترعاها

---

[1] Ibid. p. 22.

[2] Jean François Drevet,"Chypre et la pratique européenne", ***Politique Internationale***, (Hiver 2007-2008),p. 357.

[3] Ibid. p. 365.

[4] Ibid. p. 365.

منظمة الأمم المتحدة بالجزيرة مما يجعل النزاع القبرصي صعب التسوية كونه صراع ليس حول مواضيع مادية مثل الإقليم، اللاجئين، الموارد الإقتصادية، السلطة...الخ، لكنه بالأساس صراع عدم الثقة، الخوف والشكوك المتجذرة في العداء التاريخي وهو ما أغفلته الاستراتيجة الأوربية التي ركزت على القضايا المادية وقامت على فرض عقوبات وتقديم المكافآت الإقتصادية.

مما يجعل النزاع القبرصي صعب التسوية أيضا انه نزاع قديم ومعقد يشمل أطراف متعددة، سلسلة من جهود التسوية المختلفة ومواضيع مهمة متعددة: انضمام جمهورية قبرص للاتحاد الأوربي، مفاوضات انضمام تركيا، مفاوضات داخل الإتحاد للتوسيع نحو الشرق، العلاقات اليونانية، التركية، والعلاقات الأوربية الأمريكية. رغم التأثير الكبير الذي تمارسه هذه المواضيع على النزاع إلا أن للجهود أهمية ركزت اهتمامها على قاعدة طائفتين قبرصيتين.

**المبحث الرابع : دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية النزاع**

إضافة إلى منظمتي الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في جهود تسوية المشكلة القبرصية، من خلال لعب دور طرف ثالث مهم في هذا النزاع.

إن دور الولايات المتحدة، كوسيط في هذا النزاع يثير بعض المسائل النظرية، فإذا كانت الوساطة تعني نمطاً من المفاوضات يساعد فيه طرف ثالث أطراف النزاع لإيجاد الحل الذي لم يستطيعوا إيجاده بأنفسهم.[1] فإن قدرة الطرف الثالث على إيجاد الحل تعتمد على نوعيته، إمكانياته ووسائله. فالدول الكبرى عادة ما يكون لها تأثير في الوساطة في العديد من النزاعات الدولية نظرا لامتلاك هذه الدول الإمكانيات والوسائل اللازمة للضغط على الأطراف المتنازعة من أجل دفعهم إلى الاتفاق، كما« يرتبط مدى قوة الوسيط تماما بالأطراف الذين يتعلق قبولهم لوسيط بقدرته على تحقيق نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف [2].»

من جهة أخرى، حسب نظريات الوساطة، تختلف دوافع الوسطاء باختلاف أشكالهم. فدوافع المنظمات الدولية كوسطاء تختلف عن دوافع الدول، حيث يمكن اعتبار الوساطة إحدى وسائل السياسة الخارجية، تستعملها الدول لتحقيق مصالحها الوطنية الخارجية. فالدول عادة ما تحركها، في آن واحد، مصالح دفاعية defensive Interests وأخرى هجومية offensive Interests . تشمل الأولى تدعيم الاستقرار الدولي وحماية المصالح الخارجية للدول التي تقوم بالوساطة، تحاول الدول عادة التوسط في نزاع بهدف منع القوى المنافسة من التدخل ومدً نفوذها أو التقليل من الآثار السلبية للنزاع عليها، أو قد

[1] William Zartman and Saadia Touval, op.cit, p. 446.

[2] Ibid., p. 445.

تخشى من جرّها إلى تصعيد النزاع. عندما تحركها المصالح الدفاعية، كثيرا ما تواجه الدول التي تقوم بالوساطة صعوبات في تحقيق نتائج معينة، لكن الحلول التي تنتج عن الوساطة الدفاعية عادة ما تكون أفضل من حلول الوساطة الهجومية، بالنسبة للمصالح الهجومية، فقد تتوسط الدول بهدف مد و زيادة نفوذها. فالوساطة الناجحة قد تكسب الوسيط امتنان الدول الاخرى، في مثل هذه الحالات تكون للدول مصلحة أقل في محتوى الحل.[1] هل ساهم وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة في دفع العملية السلمية في قبرص؟ كيف أثرت نوعية مصالحها وإمكانياتها، بالمقارنة مع مصالح وإمكانيات الإتحاد الأوربي والأمم المتحدة، عبى تطور هذه العملية السلمية؟

نحاول في هذا المبحث، تقييم دور الذي لعبته الولايات المتحدة في جهود الوساطة في نزاع قبرص، وذلك في سياق المراحل التاريخية في تطور النزاع.

**المطلب الأول: الولايات المتحدة وأزمة الوساطة في قبرص خلال الحرب الباردة**

كان للقوى الكبرى تأثير كبير على النزاع القبرصي منذ نشأته، حيث كانت قبرص دوما منطقة استراتيجية مهمة بالنظر إلى موقعها الذي يتوسط القارات الثلاث: أوربا، إفريقيا وآسيا ومعظم الطرق التي تربط بين الغرب والشرق، كما أنها الجزيرة الوحيدة التي تقع في أقصى الركن الجنوبي في البحر المتوسط، تتسم الجزيرة بقربها من المناطق الغنية بالنفط ومن شمال قناة السويس، وبالتالي توفر قاعدة للعمليات في هذه المناطق.

قبل الحرب الباردة، لم تتدخل الولايات المتحدة في شؤون قبرص، التي كانت مستعمرة بريطانية إلى غاية منتصف سنوات الخمسينات. غبر ان نظام الحرب الباردة حدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية بشكل كبير، حيث ازداد الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بجزيرة قبرص مع تبلور استراتيجية الإحتواء Containment Strategy التي اقترحها جورج ف. كينان George F. Kennan التي هدفت إلى منع انتشار الشيوعية خاصة في المناطق التي كانت حيوية استراتيجيا للمصالح الأمريكية.[2]

خلال سنوات الحرب الباردة، قامت سياسة الولايات المتحدة تجاه قبرص على أربعة أهداف عكست مجمل المصالح الأمريكية في منطقة شرق البحر المتوسط:

[1] Ibid, p. 459.

[2] James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, op.cit, p. 207.

- يجب أن تحقق قبرص استقرار سياسيا وأن تنضم مع بريطانيا، اليونان وتركيا لتشكيل حصن متين في وجه الشيوعية.

- يجب أن تركز قبرص على التنمية الاقتصادية، المؤسسات الديمقراطية الحرة وتوجه موالي للغرب؛

- يجب أن تتمتع الولايات المتحدة باستغلال غير محدود لتسهيلات الاتصال في الجزيرة؛

- يجب ان تظل المناطق والقواعد البريطانية في الجزيرة تحت تصرف أي دولة غربية لتحقيق أي هدف تسعى إليه.[1]

رغم أن الولايات المتحدة كانت تأخذ في الحسبان احتمال اندلاع العنف الطائفي في الشهور الأولى من عام 1955، إلا أنها اعتبرت ذلك يندرج في نطاق مسؤولية بريطانيا، وبالتالي لم تلعب الولايات المتحدة دورا مهما، على غرار بريطانيا، في الوساطة في أحداث العنف الطائفي سنة 1955، الذي أدى إلى إقامة جمهورية قبرص وإصدار دستور 1960.[2]

- **أزمة 1963-1964:**

أدى اندلاع العنف بين الطائفتين القبرصيتين عام 1963 إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المشكلة القبرصية لأول مرة بما أن قبرص "كانت مجرد خطوة أخرى في الانهيار المؤلم لإمبراطورية بريطانيا ولم تعد لبريطانيا الارادة أو الموارد لإدارة هذا النزاع".[3]

لذلك أشعرت الحكومة البريطانية الولايات المتحدة في 25 جانفي 1964 بضرورة تقديم المساعدة للحفاظ على السلام في قبرص، كما أن الولايات المتحدة خشيت إذا لم تقم بالخطوة اللازمة أن تتدخل تركيا عسكريا في الجزيرة وفقا لاتفاقيات لندن وزيوريخ الموقعة عام 1959، وهو ما يؤدي إلى تصعيد التوتر وتهديد الاستقرار والمصالح الأمريكية في المنطقة. كما خشيت الولايات المتحدة من تزايد الدعم الذي كان يستفيد منه الحزب الشيوعي القبرص (AKEL) وتأسيس منظمة المحاربين القبارصة (EOKA) بينما كانت منظمة المحاربين تقوم بأعمال عنف ضد الأهداف العسكرية البريطانية لإخراج بريطانيا من قبرص، كان الحزب الشيوعي من بين أقوى الأحزاب الشيوعية في المنطقة، وكان يملك

---

[1] Ibid, p. 208.

[2] Cengiz Basak, "The policies of the major powers towards Cyprus crisis and United Nations operations in Cyprus between the years of 1964-1974", ***Foreing Policy,*** **(** n2, 1998), p. 110.

[3] Ibid., p. 113.

تمثيلا جيدا في البرلمان. كات هذا الحزب دائما مواليا للاتحاد السوفياتي ، ولم يعاني أبدا من أي انقسام أيديولوجي، بل كانت الهيمنة السياسية التي كان يتمتع بها الرئيس مكاريوس تقوم على دعم قوي من طرف الحزب الشيوعي.[1]

كانت الولايات المتحدة شديدة الاهتمام بتنامي النفوذ السوفياتي في المنطقة، بما أنه اتضح، خلال الأزمة، أن علاقات مكاريوس مع الإتحاد السوفياتي وكتلة عدم الانحياز قد أصبحت أكثر قوة. دعا مكاريوس مرارا إلى تدخل عسكري سوفياتي في حالة تدخل تركيا. زادت هذه العوامل من مخاوف الإدارة الأمريكية وعززت صورة قبرص كـ: "كوبا البحر الأبيض المتوسط". [2] بصيغة أخرى، لا يمكن فهم الاهتمام الأمريكي بقبرص دون الأخذ في الحسبان التهديد الذي يفرضه الحزب الشيوعي (AKEL) على المصالح الإستراتيجية الأمريكية التي ذكرناها، فقد كان الحزب وارتباطه بماكريوس العوامل الأساسية التي ساهمت في تطور السياسة الأمريكية تجاه قبرص خلال سنوات الستينات حتى سنة 1974.[3]

كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قبرص، في بداية سنة 1964، ضمان ألا يتحول الصراع بين الطائفتين إلى سبب لاندلاع حرب كبرى، وألا يؤثر النزاع المزمن على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا واليونان. بالنسبة للولايات المتحدة، كان للدولتين (تركيا واليونان) دور مهم في استراتيجية الاحتواء وفي قوة حلف الناتو. وبالتالي، كان إحياء السلام، بالنسبة للولايات المتحدة، ضروريا لتجنب حرب تركية- يونانية، لضمان تقدم المفاوضات بين أطراف النزاع من أجل تسوية المشاكل ولإنهاء وضعية قد تستغل من طرف الإتحاد السوفياتي.[4]

غير ان الجهود الدبلوماسية المتعددة التي قام بها جورج بول George Ball والسيناتور وليام فولبرايت William fulbright فشلت جميعها. قررت تركيا التدخل في الجزيرة، مما دفع الولايات المتحدة إلى

---

[1] James Dougherty and Robert Pfaltsgraff, op.cit, p. 209.

[2] Cengiz Basak, op,cit, p. 118.

[3] Claude Nicolet, " United States Policy towards Cyprus, 1954 -1974, Removing the Greek-turkishbone of contention," ***The Cyprus Review***,( vol14, n 4, spring, 2002), p. 182. (Peter Loisos).

[4] Aylin Guney, The USA's role in Mediating the Cyprus Conflict, A story of success or failure? " ***Security Dialogue***, (vol 25, n:1, march, 2004), p. 310.

حظر استعمال السلاح الأمريكي في أي عمل عسكري في الجزيرة. وهو ما جعل تركيا تتراجع في قرارها.[1]

أدت الضغوط الأمريكية على تركيا إلى خلق وضعية غير متوازنة في صالح القبارصة اليونانيين، وبالتالي جعلت مهمة الأمم المتحدة أكثر صعوبة بما أن الطرف القبرصي اليوناني اعتبر الضغط الأمريكي على تركيا دعما له وأن اي تهديد تركي مستقبلي قد يواجه ضغوطا أمريكية بعد رفض خطة اتشيسون the Acheson plan الأمريكية التي وضعت أسس المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، فقررت الولايات المتحدة التخلي عن القضية القبرصية وتركها للأطراف المعنيين.

كانت الأزمة القبرصية عام 1964 إمتحانا قاسيا للولايات المتحدة .لكن تم تجاوزها، في منظور الولايات المتحدة، طالما تم تحقيق الهدف الأولي المتمثل في منع نشوب حرب بين تركيا واليونان دون الحاجة إلى نشر قوات أمريكية أو بذل موارد مالية.[2]

في هذا الصدد، يمكن اعتبار الوساطة الأمريكية ناجحة بما أن الولايات المتحدة قد استعملت نفوذها ضد تركيا، وأبعدت إمكانية قيام حرب بين حليفين والإتحاد السوفياتي. غير أن منع نشوب حرب لم يعن ان الأزمة قد تم إنهائها إيجابيا. لم تكن الولايات المتحدة فاعلة دبلوماسيا في ممارسة نفوذها على الأطراف في الجزيرة بداعي الخوف من تدخل سوفياتي محتمل، رغم الجهود التي قام بها المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، الذي دافع عن اتفاقيات لندن وزيوريخ وطالب بالحق الشرعي للقوى الغربية الضامنة الثلاث في التدخل في قبرص بصورة مشتركة أو أحادية، إلا أن الرئيس القبرصي، بدعم من الإتحاد السوفياتي، لم يوافق على هذا الخيار.[3]

بالتالي، تم رفع النزاع إلى الأمم المتحدة. وطالب قرار مجلس الأمن رقم 04/186 مارس 1964 كل الدول بالامتناع عن التدخل في المسألة القبرصية. كما أوصى القرار بأن قوة سلام أممية وتنصيب وسيط أممي في "جمهورية قبرص". سيكون استعمال كلمة "جمهورية" مصدر الخلاف الأساسي بين الطائفتين لاحقا. كذلك، شكلت هذه الظروف منعرجا مهما في تاريخ قبرص طالما تم تدويل القضية لأول مرة، وقد يعني ذلك تدخلا غير مباشر للإتحاد السوفياتي في قرارات مجلس الأمن بخصوص قبرص مستقبلا.[4]

---

[1] Claude Nicolet, op.cit, p. 189.

[2] Cengiz Basak, op.cit, p. 120.

[3] Aylin Guney, op,cit, p. 34.

[4] Ibid, p. 35.

**- أزمة 1967.**

كان لتجدد العنف الطائفي في قبرص سنة 1967 أبعادا خطيرة على غرار أحداث 1964، ردّا على الأزمة الجديدة، أعلنت تركيا فورا التعبئة التامة لقواتها استعدادا لتدخل محتمل في الجزيرة. أثناء ذلك، وجهت الحكومة التركية إنذارا للسفير الأمريكي مفاده أن تركيا لن تتساهل مع احتمال تدخل الولايات المتحدة لمنع تركيا من تقديم المساعدة للقبارصة الأتراك كما فعلت سنة 1964. استمر التدخل السوفياتي، على منوال سنة 1964، لكنه في هذه المرة كانت اليونان هي المستهدفة من طرف السوفيات بدلا من تركيا. كان هناك سببان لهذا التغير: التقارب التركي-السوفياتي الذي بدأ عقب أزمة 1964 نتيجة السياسة الخارجية "المتعددة" التي انتهجتها حكومة سليمان ديميرال Suleiman Demirel. وثانيا، الإنقلاب العسكري في اليونان من طرف مجموعة عسكرية مناوئة للشيوعيين ومدعومة من طرف الولايات المتحدة. سعى النظام العسكري الجديد في اليونان إلى ربط الجزيرة بحلف الناتو من خلال الوحدة مع اليونان.[1]

استعدت الولايات المتحدة، من جديد، للقيام بجهود دبلوماسية أخرى لإقناع الأطراف بتجنب اللجوء إلى السلاح. إلا أنها لم تستطع احتواء الأزمة بسبب تدخلها الدبلوماسي ضد تركيا عام 1964. فاختارت تجنب القيام بأي جهد قد يزيد من تدهور علاقاتها مع الحكومة التركية خوفا من توجه هذه الأخيرة أكثر نحو الإتحاد السوفياتي. وهو ما أدى إلى عقد اجتماع بين السفير الأمريكي ووزير الخارجية التركي آنذاك إحسان صبري سالايانجيل Ihsan Sabri çaglayangil أسفر عن مذكرة تفاهم إقترحت:

- أن تؤكد الحكومة التركية التزاماتها باحترام الوحدة الترابية وسيادة جمهورية قبرص؛
- سحب كل القوات التركية واليونانية التي تزيد عما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات لندن وزيوريخ؛
- مراقبة قوات حفظ السلام الأممية (UNFICYP) لعمليات الانسحاب وقيامها بجمع الأسلحة من الميلشيات والأفراد، وأن يتم تعزيز دورها على الجزيرة من خلال عهدة موسعة من طرف الأمم المتحدة؛
- تعويض القبارصة الأتراك المتضررين من أحداث العنف ووضع إجراءات أمنية خاصة لحمايتهم.[2]

تبعا لهذه التطورات، استطاعت الدبلوماسية الأمريكية العمل في ظروف آمنة ومستقرة، فحافظت على قنوات الإتصال مفتوحة مع أطراف النزاع. كما قررت إرسال وزير الدفاع سايروس فانس Cyrus

[1] Cengiz Basak, op,cit, p. 121.

[2] Aylin Guney, op,cit, p. 38.

Vance إلى الجزيرة من أجل منع نشوب حرب وإمكانية تدخل الإتحاد السوفياتي في النزاع. قام فانس بعملية وساطة ناجحة بين تركيا واليونان وتم وضع تسوية للنزاع نالت قبول الطرفين.[1]

**- أزمة 1974 وفشل الوساطة الامريكية**

في بداية سنوات السبعينات، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه قبرص تركز أكثر على هدف إزاحة مكاريوس من السلطة، تصادف ذلك إلى حد كبير مع السياسة النظام العسكري اليوناني، الذي نفذ انقلابا عسكريا ضد ماكاريوس في 15 جويلية 1974.

كان رد الفعل الأولي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذه الأزمة الناتجة عن الانقلاب غامضا. فعلى خلاف المجتمع الدولي، رفضت الولايات المتحدة إدانة الانقلاب والنظام العسكري في نيقوسيا، وبررت موقفها بان دورها ينحصر فقط في منع تفاقم الوضع في قبرص. كما استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد قرار لمجلس الأمن يدين اليونان بسبب دورها في الإنقلاب. كان واضحا ان الإنقلاب جاء لتحقيق الأهداف الأمريكية خاصة إبعاد مكاريوس من الساحة السياسية القبرصية.[2]

خلال هذه الأزمة، لم تخشى الولايات المتحدة إحتمال تدخل سوفياتي في النزاع أو قيام مواجهة مباشرة بين القوتين العظمتين. مع ذلك، راهنت الولايات المتحدة على مصالح أخرى مثل قوة وتلاحم حلف الناتو والوضعية السياسية والإستراتيجية في المنطقة. أدت العلاقات الوثيقة بينها وبين تركيا واليونان وإهتمامها بالإستقرار في المنطقة إلى لعب الولايات المتحدة دور أساسي في أزمة أخرى في قبرص. غير أنه في هذه المرة، كان التهديد الأساسي، بالنسبة للولايات المتحدة، هو تركيا وإمكانية تدخلها العسكري في الجزيرة لحماية حقوق القبارصة الأتراك وفقا لمبادئ التسوية لسنة 1960.[3]

وعلى غرار أزمات 1964-1983 و1967، استمر هدف الولايات المتحدة الأساسي في منع مواجهة كبرى بين تركيا واليونان حول قبرص قد تؤدي إلى تدخل سوفياتي.

إلا أن تركيا سارعت إلى التدخل عسكريا في الجزيرة ردّا على الإنقلاب العسكري اليوناني، وهو ما أظهر محدودية التأثير الأمريكي على تركيا نتيجة تدهور العلاقات بينهما وخوف الولايات المتحدة من أن أي رد فعل قوي من جانبها قد يدفع تركيا إلى التحالف مع الإتحاد السوفياتي. لذلك واجهت الدبلوماسية الأمريكية صعوبات كبيرة في التعاطي مع المسألة القبرصية وإيجاد تسوية سلمية لها.[4]

---

[1] Ibid, p. 38.

[2] Claude Nicolet, op.cit, p. 187.

[3] James Dougherty and Robert Pfaltzraff , op.cit, p. 216.

[4] Sophie Chautard, op.cit, p. 56.

**المطلب الثاني: الولايات المتحدة والمأزق القبرصي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة**

أدت نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي إلى بعض التغيرات المهمة في الإدراك الأمريكي لمكامن التهديد. لم تعد استراتيجية الاحتواء مناسبة في هذه الفترة، بما ان التهديد الشيوعي قد انحسر وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة وحيدة. غير أن نهاية الحرب الباردة لم تؤدي إلى نهاية سياسة القوة، حيث برزت مصادر تهديد وعدم استقرار أخرى نتيجة للنزاعات الإثنية في البلقان. كما أظهرت الأزمات في الشرق الأوسط أن منطقة البحر لا تزال ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

أن للمصالح الإستراتيجية الأمريكية، في منطقة البحر المتوسط، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بُعدين: إقليمي وعالمي. يركز البعد الإقليمي على جنوب أوربا والشرق الأوسط. بينما يهتم البعد العالمي بالإدارة العامة للأزمات. فبالإضافة إلى أمن إسرائيل، شكلت مواضيع أخرى اهتماما للولايات المتحدة مثل: النفط، الهجرة وانتشار الأسلحة النووية نحو دول غير ديمقراطية في المنطقة، وهو ما يفسره التواجد العسكري الأمريكي في البحر المتوسط. وبالتالي، بسبب موقعها الإستراتيجي، لم تفقد قبرص وزنها في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. مع ذلك، لم تستطع الحكومات الأمريكية المتعاقبة إيجاد تسوية سلمية للمسألة القبرصية بسبب تضارب أهداف وسياسات أطراف النزاع خاصة تركيا واليونان.

- **أزمة صواريخ s-300 والوساطة الأمريكية**

في هذه الفترة، أصبحت قدرة الولايات المتحدة على الوساطة في الأزمة مرة أخرى محل اختبار عندما تفجرت أزمة على إثر إعلان الحكومة القبرصية اليونانية، في 4 جانفي 1997، عزمها شراء صواريخ s-300المضادة للطائرات من روسيا. أعلن الجانب القبرصي اليوناني أن هذه الصواريخ هي لأغراض دفاعية لحماية مواطنيها من أي توسع تركي مستقبلي. في نفس الاتجاه، صرّحت روسيا أن بيعها للصواريخ كان صفقة تجارية محضة وليس لها علاقة بالتوترات المزمنة في قبرص. عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن رأيها بأن القرار "يُدرج عنصرا جديدا مُخلا بالاستقرار".[1]

وأن هذا النظام الصاروخي الجديد يهدد بانطلاق سباق تسلح في الجزيرة، ويصعُب بالتالي من جهود الوساطة. ازدادت المخاوف الأمريكية عندما صرح المسؤولون الأتراك بأنهم لن يسمحوا بنشر هذه الصواريخ على الجزيرة وهددوا بمهاجمة قبرص إذا لزم الأمر. سارعت الخارجية الأمريكية إلى إعلان

[1] John Brademas, " The Cyprus problem : US Foreign Policy and the Congress" ***Greek-American***, (issue 18 October 1997), http://www.mjourney.com/news/nat/wac/amcyp.htm.

أن أي استعمال للقوة هو امر غير مقبول، وأنه لا يحق لتركيا تهديد اليونان، ودعت الأطراف إلى الالتزام بعدم استلام الصواريخ إلا بعد مرور فترة ستة عشر شهرا أخرى.[1]

ردّا على القرار القبرصي اليوناني، وقّع الرئيس التركي سليمان ديميرال ورئيس جمهورية قبرص الشمالية رؤوف دنكتاش، في 20 جانفي 1997، إعلانا دفاعيا مشتركا، مؤكدين أنه لا معنى للضمانات التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني لأنه لن يتم نشر الصواريخ لبعض الوقت. وأضاف الرئيسان أن اي هجوم على شمال قبرص سيتم اعتباره هجوما على تركيا.[2]

حسب وجهة النظر الأمريكية، قد يُعرض نشر الصواريخ أمن قبرص للانهيار ويدفع تركيا لغزو جمهورية قبرص، فضلا عن أن السبب وراء بيع روسيا لهذه الصواريخ هو مد نفوذها إلى البحر المتوسط وإثارة المشاكل لحلف الناتو من خلال تشجيع التوترات بين عضويه: تركيا واليونان. كذلك اتضح أن روسيا لا تزال تهتم بالمنطقة، وأن عملية بيع الصواريخ ليست مجرد صفقة تجارية لجلب العملة الصعبة للاقتصاد الروسي، فلدى روسيا مصالح استراتيجية في شرق المتوسط. فقد كانت قبرص مكانا ملائما للمصالح التجسسية بما أنها كانت مفترق طرق استخباراتي في شرق المتوسط. فنصب الصواريخ قد يعني إقامة العديد من الخبراء الروس في الجزيرة بشكل شرعي ودائم. وتوجد مصلحة استراتيجية أخرى لروسيا تتمثل في رغبتها في توسيع التوتر التركي-اليوناني إلى البلقان بهدف فصل وعزل الجناح الجنوبي لحلف الناتو.[3]

رغم نهاية الحرب الباردة، إلا أن أزمة الصواريخ كان مصدر حذر وقلق بالنسبة للولايات المتحدة. فإضافة إلى ممارستها لنفوذها على القبارصة اليونانيين، حاولت الولايات المتحدة أيضا جاهدة ألا تثير استيائهم. فقد كانت تكتفي بالقول بأن هذه الصواريخ تؤثر على دورها كوسيط و على عملية السلام دون أن تجعل الطرف القبرصي اليوناني يشعر أن ذلك تدخل في خياراته الدفاعية.

لعب الموقف التركي، وليس صفقة الأسلحة في حد ذاتها، دورا حاسما في جعل الولايات المتحدة أكثر تورطا في المسألة القبرصية وفي قرارها، في شهر جوان 1997، تعيين ريتشارد هولبروك R. Holbrooke كمبعوث خاص للرئيس كلينتون إلى قبرص بهدف بلوغ تسوية دائمة للمسألة.[4]

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Aylin Guney, op.cit, p. 41.

[4] Ibid., p. 41.

**المطلب الثالث: عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي والوساطة الأمريكية**

أصبحت جمهورية قبرص عضوا كاملا في الإتحاد الأوروبي في أول ماي 2004. يعتبر هذا التاريخ منعرجا مهما في تاريخ النزاع القبرصي. فبروز قضية الانضمام زاد من تعقيد الأمور في المسألة القبرصية. حيث حددت المفوضية الأوربية أنه إذا لم يتم بلوغ الحل قبل هذا التاريخ، فسيعتبر الإتحاد الأوربي تركيا دولة محتلة لإقليم أحد أعضاءه. وكذلك يمكن أن تصبح قبرص أكبر قضية تواجهها علاقات تركيا مع الغرب.

من جهة أخرى، جاءت مسألة الانضمام ببعض الأمل يتبلور بعض أشكال التعاون الإقليمي في المنطقة والمساهمة في ايجاد تسوية المشكلة القبرصية.[1]

غير أنه، مع دخول "العامل الأوربي" إلى الساحة القبرصية، أثبتت جهود هولبروك الدبلوماسية عدم جدواها، لأن حكومة شمال قبرص أوردت مجموعة من الشروط للعودة للمفاوضات، أهمها تخلي جمهورية قبرص عن طلب الانضمام والإعتراف بشرعية حكومة شمال قبرص من طرف القبارصة اليونانيين. بدا الموقف الأمريكي متناقضا أحيانا، فمن جهة طالبت الولايات المتحدة أطراف النزاع بتبادل التنازلات لتحقيق التقدم الإيجابي لكنها، من جهة أخرى، عبّر موقفها من قضية الإنضمام عن وجهة النظر القبرصية اليونانية فقط دون الأخذ بعين الإعتبار وجهة نظر ومصالح القبارصة الأتراك.[2]

من المهم ملاحظة أن الولايات المتحدة تعتبر أن أهم لاعب في مثلث الإتحاد الأوربي-تركيا-اليونان هو تركيا بسب موقعها الاستراتيجي وتاريخها كحليف موثوق للولايات المتحدة. تقع تركيا بجوار ثلاثة مناطق ذات أهمية استراتيجية متزايدة تتعلق بالمصادر الطاقوية والسياسية الخارجية للولايات المتحدة وأروبا: البلقان، بحر القزوين، والشرق الأوسط.[3]

أظهر التوتر بين تركيا واليونان حول بعض الجزر في بحر إيجه وأزمة صواريخ S-300أن تركيا قد تلجأ بسهولة إلى السلاح عندما يتعلق الامر بمصالحها القومية. ومن الواضح أن إستقرار المنطقة هو هدف حيوي للولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي، لم تعارض هذه الأخيرة إنضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها إحتجت على إقصاء تركيا من العملية. يمكن فهم التعاطف الأمريكي مع تركيا بالرجوع إلى نتائج قرارات المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ 1997 التي شكلت "صفعة" بالنسبة لتركيا، حيث

---

[1] George Vassiliou, « Cypriot accession to the EU and the solution to the Cyprus problem », ***The* Brown Journal of World affairs**, (issue1,Summer/Fall, 2003), p. 216.

[2] Ibid, p. 218.

[3] Cengiz Basak, op.cit. p. 129.

لم يترك إدراج تركيا في قائمو الدول المرشحة للانضمام للاتحاد، بينما بدأت المفاوضات مع قبرص سنة 1998. دفع الإستياء التركي الولايات المتحدة إلى إنتقاد القرار الأوربي إقصاء تركيا من الترشح للانضمام. كما حاولت الولايات المتحدة إقناع الإتحاد الأوروبي بإعادة النظر في الطلب التركي، كما حاولت الولايات المتحدة إقناع الإتحادالأروبي بإعادة النظر في الطلب التركي، ونجح الضغط الأمريكي على اليونان التي رفعت الفيتو على قرار ترشح تركيا في قمة هلسنكي سنة 1999. أدت هذه التحركات الأمريكية إلى تخفيض التوتر بين أطراف النزاع.[1]

غير أنه، على خلاف المقاربة التعددية التي إنتهجتها إدارة كلينتون من خلال الحفاظ على علاقات وثيقة مع الإتحاد الأوربي والدفاع عن التطلعات الأوروبية لتركيا، إتسمت مرحلة إدارة جورج بوش بالنزعة الأحادية وتدهور العلاقات مع الإتحاد بسبب الحرب على العراق. لعبت هذه العوامل، بصورة غير مباشرة، دورا مهما في المسألة القبرصية عند بداية سنة 2003، برز خلاف شديد بين طرفي المحيط الأطلنطي عندما قررت إدارة بوش إعلان الحرب على العراق، وواجهت الولايات المتحدة صعوبة كبيرة في الحصول على الدعم اللازم للقيام بهذه الخطوة. كان أيضا للتوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد أثارا هامة على تركيا ، حيث فشلت محاولات إدارة بوش الضغط على أعضاء الإتحاد في اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن سنة 2002، لمنح تركيا تاريخا محددا لبدء مفاوضات الإنضمام على خلاف قمة هلسنكي سنة1999.[2]

كذلك، أدت الحرب على العراق إلى تدهور العلاقات الامريكية –التركية بسبب رفض تركيا دعم التدخل العسكري الأمريكي الذي إعتبرته غير شرعي.

في الأخير، حاولنا من خلال هذا المبحث، تقييم الوساطة الأمريكية في النزاع القبرصي خلال فترتي الحرب الباردة وما بعدها.

إتضح أن الولايات المتحدة الامريكية، كطرف ثالث في العملية السلمية لهذا النزاع، كانت تحركها مصالح هجومية. حيث سعت جاهدة إلى مد نفوذها في منطقة ذات أهمية إستراتيجية إقتصادية لتحقيق مصالحها القومية.

كما إتضح أن الوساطة الأمريكية نجحت في أزمتي سنة 1967 وسنة 1998، إلا أنها فشلت إلى حد ما سنة 1963 عندما كان مكاريوس قادرا على تدويل المشكلة. وفشلت كليا سنة 1974 عندما تم تقسيم

[1] Aylin Guney, op.cit, p. 42.

[2] Ibid, p. 42.

قبرص بواسطة "خط أخضر" إثر التدخل العسكري التركي. مع ذلك، كان هذا الفشل سنة 1963 ثم سنة 1974 مهما جدا في تطور النزاع القبرصي وساهم بشكل كبير في المأزق الذي تشهده قبرص.

**إستنتاجات الفصل:**

إتضح لنا، من خلال تحليل مختلف الجهود الرسمية لتسوية النزاع، ان هذه الجهود قد فشلت في بلوغ الهدف الذي حددته وهو إيجاد حل للمشكلة القبرصية، رغم أهمية وقوة الوساطات الدولية: منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت في إدراج مقترحات مهمة وخطط للتسوية النزاع ،ومارست ضغوطا وتأثيرا قويا على الأطراف لدفعهم لقبول هذه المقترحات والخطط. و قد تمثل هذا التأثير في المكافات والمساعدات التي قدمها الوسطاء الدوليون وكذلك التهديد والعقوبات الاقتصادية خاصة الإتحاد الأوروبي من خلال سياسته التحفيزية في إطار عملية الإنضمام، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساعدات الاقتصادية أحيانا والعقوبات الاقتصادية أحيانا أخرى.

يمكن إجمال أسباب فشل الوساطة الدولية في:

- **طبيعة النزاع:** ما يجعل النزاع القبرصي صعب الحل كونه ليس نزاعا حول مواضيع مادية لكنه نزاع هوية يتسم بانعدام الثقة، الخوف والشكوك المتجذرة في العداء التاريخي.

إلا أن الوساطة الدولية أغفلت هذه الأسباب العميقة للنزاع وتعاطت مع القضايا الاقتصادية والسياسية للمشكلة، فابتعدت بذلك عن المواضيع الجوهرية للنزاع، بل عمقت الفجوة الفاصلة بين الجاليتين من خلال بعض السياسات المتبعة من طرف بعض الأفراد (عملية، عملية إنضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي).

- **التركيز على صنع السلام التقليدي:** نتج عن إغفال الأسباب العميقة للنزاع تركيز الوساطة الدولية على وسائل صنع السلام التقليدي، خاصة المفاوضات الرسمية بين الأطراف من أجل تحقيق التسوية. ما يعاب على عمليات صنع السلام أنها تسعى لتحقيق إتفاقات بين ممثلي الدول، لكنه عادة ما تتعرض هذه الإتفاقات إلى الفشل بسبب رفضها من طرف مجتمعات أطراف النزاع (المعارضة السياسية)، عدم توقيع الأطراف عليها، عدم إلتزام الحكومات المتعاقبة بها ...الخ. لذلك، حسب المختصين في حل النزاعات ليست المشكلة الأن في تحقيق الإتفاقات بل أيضا الحفاظ عليها.

يقول هامبسون Hampson أن صعوبة الحفاظ على الإتفاقات " ترتبط بطبيعة النزاعات الأهلية في عالم اليوم، على خلاف صراعات الكتل ذات الطابع الأيديولوجي في زمن الحرب الباردة، نجد هذه النزاعات الاجتماعية المزمنة Protracted Social Conflict تتميز بكثافة الإنقسام بين تجمعات

متنافسة تدفعها أيضا عوامل غير أيديولوجية. تتجذر هذه النزاعات في مجموعة من التوترات المتناقضة الناتجة عن الإثنية ،الدين، القومية، صراع الجماعات، الحساسية الجهوية وما إلى ذلك".[1]

[1] Fen Osler Hampson, ***Nurturing Peace***, (Washington DC : United States Institute for Peace Press, 1996), p. 04.

**جدول03 : تطور التدخلات الرسمية لحل النزاع في قبرص**

| التاريخ | التدخلات الرسمية |
|---|---|
| - فبفري 1964 | - مؤتمر لندن |
| - جويلية 1964 | - خطة أتشيسون |
| - مارس 1965 | - تقرير غالو بلازا |
| - 1968-1971 | - المحادثات الطائفية |
| - 1972 -1974 | - المحادثات الطائفية |
| - جويلية- أوت 1974 | - محادثات جنيف |
| - فيفري 1977 | - لقاء مكاريوس- دنكتاش |
| - مارس 1977 | - محادثات فيينا |
| - نوفمبر 1978 | - خطة ABC |
| - ماي 1979 | - إتفاق النقاط العشر |
| - 1979- 1983 | - المحادثات الطائفية |
| - جانفي 1981 | - اتفاق ورقة التقييم |
| - أوت 1983 | - مذكرة السلام في قبرص |
| - 1984- 1986 | - المحادثات الجوارية |
| - 1988- 1999 | - الوساطة الأممية |
| - 1991- 1992 | - مجموعة الأفكار |
| - 1993-1995 | - إجراءات بناء الثقة |
| - 1997 | - الوساطة الأممية |
| - 1999- 2000 | - المحادثات الأممية |
| - 2002 | - مفاوضات كليريدس – دنكتاش |
| - 2004 | - خطة كوفي عنان |

# الفصل الثالث:

# " دبلوماسية المسار الثاني " و المشكلة القبرصية

**مقدمة الفصل:**

إن النقائص التي تعاني منها الجهود الدبلوماسية الرسمية في سعيها لحل نزاعات المرحلة الراهنة، جعلت المختصين في حل النزاعات يؤكدون أنه لا يتم تحقيق السلام من طرف القادة وحدهم. فتوقيع إتفاق سلام والحفاظ عليه يمكن تحقيقه فقط عبر تكاثف الجهود على كل مستويات المجتمع. لذلك يفترضون أن عملية حل النزاعات يجب أن تتجه أكثر نحو المستويات الاجتماعية القاعدية، وأن الاتصالات بين الأطراف غير الرسمية تسهل بعض التقدم الذي فشلت المحادثات الرسمية للدبلوماسية الكلاسيكية في تحقيقه. فالدبلوماسية غير الرسمية تسمح بتناول الصعوبات الأكثر عمقا وحساسية، والتعامل مع جذور المشكلة واستكشاف الحلول الممكنة بعيدا عن الحلول الحكومية، من خلال دعم المحادثات المباشرة، كما تسمح بالخروج من الإطار الرسمي جدا والصارم وترك حيز للعفوية وبروز شكل من التعاون والثقة.[1]

نقـــوم، في هـذا الفصل، بتحليل الجهـود غــير الرسمية التي حاولت إيجاد حل للنزاع القـبرصي، ونركز فيه عــلى الجهــود والنشاطات التي يمكــن إدراجــها ضمــن مـفهـــوم" دبلوماسية المسار الثـاني" Track two Diplomcy . كما حدده جون ماكدونالد في نموذجه الدبلوماسي متعددة المسارات The Multi – track Diplomacy Model. ويضم المسار الثاني، حسب هذا النموذج، نشاطات المواطنين المحترفين والمدربين خاصة الأكاديميين والجامعات ومراكز البحوث، تفحص هذه النشاطات من خلال الوظائف الثلاث التي يقوم بها هذا النمط من الدبلوماسية غير الرسمية:

- المشاورات في إطار الورشات.
- تنظيم الحوار بين أفراد غير رسميين ينتمون إلى أطراف النزاع.
- التدريب.

وفي الأخير نقوم بتقييم دور دبلوماسية المسار الثاني في تسوية النزاع القبرصي.

بسبب خطورته وتعقيده، نال النزاع في قبرص بعض الاهتمام من قبل المختصين في تحليل وحل النزاعات منذ سنوات الستينات. وقد قام هؤلاء بالعديد من الجهود غير الرسمية بهدف دفع العملية السلمية في الجزيرة خصوصا في الفترات التي تشهد فيها العملية الفشل أو الجمود. ومن المفيد تحديد منهج دبلوماسية المسار الثاني قبل التطرق لهذه الجهود.

---

[1] Jean-Luc Marret, op.cit, p. 39.

**المبحث الأول: منهج دبلوماسية المسار الثاني:**

يعتبر منهـــج دبلوماسية المسار الثاني أحـــد التطورات المهمة في مناهـج حـل النزاعات Conflict Resolution ، ويتمثل فيما أصطلح عليه بـ: "الحل التفاعلي للنزاعات" Interactive Conflict Resolution الذي يعود الفضل في تطوره إلى أعمال "جون بيرتون John Burton"، "هيربرت كلمان Herbert Kelman"، و"رونالد فيشر Ronald Fisher". وصف كلمان هذا المنهج بأنه: "منهج طرف ثالث أكاديمي غير رسمي لحل النزاع ،إنه يجمع أعضاء من الأطراف المتنازعة مؤثرين في الحياة السياسية للقيام باتصال مباشر تسهله لجنة من علماء يملكون كفاءات في مجال العمل الجماعي والنزاع الدولي ومعرفة بالمنطقة التي يقع فيها النزاع، ويتمثل الهدف الأساسي للعمل التفاعلي للنزاع في تشجيع التغيير عند الأفراد من خلال التفاعل بين مجموعة صغيرة من الأفراد كمحرك للتغيير في السياسات الوطنية، وفي النظام النزاعي ككل".[1]

يتضح ،من خلال هذا الوصف ،أن دبلوماسية المسار الثاني هي تدخل غير رسمي لحل النزاع يقوم به طرف ثالث ذو طابع معرفي أكاديمي لتقديم المساعدة وتسهيل الاتصال بين أطراف النزاع.

تتمثل خصائص هذا المنهج في نوعية المشاركين الذين يملكون تأثيرا كبيرا على دولهم ومجتمعاتهم، وفي هوية الطرف الثالث المُسهّل الذي يتكون من مجموعة من العلماء الممارسين القادرين على توفير المعرفة اللازمة حول النزاع،والخبرة الضرورية لإدارة عمليات التفاعل بين أفراد المجموعة الصغيرة. وبالتالي، تكون لجنة الطرف الثالث قادرة على المساهمة في دفع المشاركين نحو تحليل مشترك للنزاع، وقادرة فعليا على تسهيل التفاعلات التي عادة ما تكون كثيفة وصعبة داخل المجموعة.[2]

يعتمد منهج هذا النمط من التدخل غير الرسمي على القيام بثلاثة نشاطات مترابطة:

**- المطلب الأول: المشاورات:**

يمكن اعتبار المشاورات أكثر أشكال الدبلوماسية غير الرسمية انتشارا، وهي تضم مجموعات متعارضة من الأشخاص الذين يعملون بصفة شخصية على تسهيل النقاش، على إثارة أفكار جديدة بهدف حل مشاكلهم. عندما يمارس هؤلاء المشاركين غير الرسميين تأثيرا سياسيا، يمكن بالتالي أن تصبح لهذه الأفكار الفرصة في أن تدخل إلى العملية الرسمية لحل النزاعات.

---

[1] Herbert C Kelman, " Evaluating the Contributions of interactive problem solving to the Resolution of Ethnonational Conflicts." ***Peace and Conflict*** (14.2008), p. 30.

[2] Ronald Fisher. " Completementarity between Unofficial and Official Tracks" .op.cit, p. 03.

غالبا، نأخذ المشاورات شكل الورشات **Workshops** التي تجمع بصفة غير الرسمية أفرادا ينتمون إلى أطراف النزاع (حوالي عشرين شخصا) لإجراء مع بعضهم البعض تحليلا للنزاع بمساعدة مجموعة من علماء ومختصين في تحليل النزاعات، علم الاجتماع وعلم النفس. تنظم عادة هذه الاجتماعات في مكان محايد يوفر إطارا مريحا وبعيدا عن الأجواء الرسمية وعن وسائل الإعلام ودون تقديم مذكرات إعلامية. وتجرى كل المحادثات بصورة سرية، وهو ما يشجع المشاركين على دراسة الأفكار المعروضة دون أن يكونوا ملزمين بتبنيها. يحلل المشاركون أسباب النزاعات وكذلك المصالح والحاجات التي تعود إليها صلابة مواقف الأطراف المتنازعة.

في الواقع، تحقق المشاورات الحالية النجاح. لكن في سنوات الستينات والسبعينات، اصطدمت العديد منها بصعوبات، فقد أعطت مشاورات أولية نتائج ملحوظة خلال ورشات أقام فيها المشاركون علاقات شخصية، لكن عند عودتهم إلى بلدانهم تم تهميش هؤلاء الأشخاص في مجتمعاتهم لأنهم تقربوا من "العدو". وبالتالي، أثرت هذه النتائج السلبية إلى حد ما على مصداقية جهود الدبلوماسية غير الرسمية.

أخذت المشاورات الحالية بعين الاعتبار هذه الظاهرة من خلال إدراج في برنامجها إجراءات وضعت من أجل ضمان تحويل المعارف المكتسبة إلى مجموع المجتمع من طرف المشاركين وليس تهميشهم. يتم مساعدة هؤلاء المشاركين على تحضير مشاريع تسمح لهم بتطبيق معارفهم ومتابعة تفاعلهم مع أعضاء المجموعة الأخرى بفعالية عندما يرجعون إلى دولهم.

عندما يتعلق الأمر بنزاع إثني، قد يتم تكوين مجموعات تضم أعضاء من الإثنيتين المتنازعتين بهدف تحقيق مشاريع مشتركة مثل: المعارض الفنية او النشاطات الثقافية أو كذلك دراسة مسائل مهمة مثل الأمن، التنمية الاقتصادية أو حقوق الإنسان. تُشرك بعض برامج دبلوماسية المسار الثاني قطاعات من الوسط التعليمي. ويمكن للمشاركين في هذه الورشات، عند العودة إلى بلدانهم، تشكيل لجان متعددة الأعراق التي ستعمل على تحسين صورة الأخر. من خلال إعطاء المشاركين إمكانية تطبيق ما تعلموه، فانه بالامكان زيادة فعالية جهود الدبلوماسية غير الرسمية بصورة كبيرة.

يتضح مما سبق أن هناك تركيز على إشراك الأفراد الذين يمكن أن يساهموا بفعالية في أعمال الورشات والتأثير على باقي شرائح مجتمعات أطراف النزاع. غير أن منهج ورشات الحل التفاعلي يركز أكثر على نوعية محددة من المشاركين وهم الأفراد المتنفذون الذين يملكون تأثيرا وعلاقات سياسية مما يسمح بانتقال أفكار،مشاريع وتجارب النشاط غير الرسمي إلى العملية السلمية الرسمية.[1]

[1] Herbert c Kelman, op.cit, p. 44.

فعلى سبيل المثال، شارك العديد من المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين في بعض الورشات التي ينظمها الأستاذ هيربرت كلمان منذ سنة 1971، بجامعة هارفرد الأمريكية.

**- المطلب الثاني: الحوار Dialogue**

في إطار دبلوماسية المسار الثاني، يسهل الحوار الاتصال بين أطراف النزاع عندما يكون الاتصال ليس هدفه الإقناع بل الكشف عن الدلالة التي يعطيها المشاركون لوجودهم أو لظروف معينة. يسعى المتحاورون إلى فهم بعضهم البعض بطريقة متبادلة وإيجاد رابط أو وسيلة لتقريب الجماعات المتخاصمة.

عندما تنقطع الاتصالات الرسمية أو تصل إلى مأزق قد يصبح الحوار أحسن وسيلة للخروج من المأزق خاصة إذا استعمل على المستوى المحلي.

يتخذ الحوار عادة شكل الملتقيات المستقلة تنظمها شخصيات علمية ومختصون في تحليل وحل النزاعات وظيفتهم تسهيل وتحسين الاتصال بين المتحاورين. تنظم الملتقيات بالتناوب في بلدان أطراف النزاع، وتضع المشاركين في اتصال مع أشخاص من الطرف الأخر وتشجعهم على خلق في مدنهم أو مؤسساتهم فروع لتسوية النزاعات. ويمكن أن يكون الحوار مفيدا أيضا داخل مجتمعات أطراف النزاع أيضا.

**- المطلب الثالث: التدريب Training**

التدريب هو النشاط الثالث الذي يقوم عليه منهج ورشات الحل التفاعلي، يستعمله المتخصصون في حل النزاعات بهدف جعل الأطراف المتنازعة يكتسبون التقنيات التي يمكنهم من خلالها حل النزاع. غالبا، يمكن تطبيق هذه التقنيات على العديد من الأوضاع من الخلافات الشخصية إلى النزاعات الوطنية والاثنية المتجذرة بعمق.

يمكن أن يشمل التدريب عناصر من جميع الطبقات الاجتماعية من المواطن العادي إلى الشخصيات السياسية، لكنهم يشاركون بصفة شخصية وغير رسمية. تركز البرامج النموذجية للتدريب على التقنيات المستعملة لحل النزاعات مثل الاتصال، تحليل النزاع، المصالحة، التعاون والمفاوضات. على غرار أغلب مبادرات الدبلوماسية غير الرسمية، تم وضع برامج التدريب لاستثمار قدر الإمكان تأثير التدريب على عملية حل النزاع على المستويين الرسمي وغير الرسمي. كما تسمح هذه البرامج بدفع السكان المحليين لدعم والمساهمة في حل النزاع داخل المجتمعات التي تنتمي إليها الأطراف المتنازعة.

يمكن أن تستعمل وظائف ونشاطات الدبلوماسية غير الرسمية (التدريب، الحوار، المشاورات) في نفس الوقت في كل تدخل، فمبادرات الحوار تضم تدريبا على تقنيات الاتصال لجعل الحوار أكثر فائدة، وتستعمل برامج التدريب عادة في نفس وقت الحوار والإجراءات التحليلية لحل المشاكل ولإعطاء المشاركين الفرصة لتطبيق التقنيات التي تعلموها.

بعد تحديد منهج الدبلوماسية المسار الثاني، نقوم فيما يلي بفحص عددا من الجهود التي سعت إلى حل النزاع القبرصي والتي تندرج ضمن هذا النمط من التدخل غير الرسمي، وذلك في سياق منهج ونشاطات دبلوماسية المسار الثاني، مع مقارنتها مع الجهود الرسمية بهدف الوقوف على مدى قدرتها ومساهمتها في تسوية النزاعات الدولية.

ويتم التحليل من خلال البحث في العناصر الأساسية التي تحدد تدخلات الأطراف الثالثة:

- توقيت التدخل Timing.
- دوافع الطرف الثالث Motivations .
- وظائف وتقنيات الطرف الثالث Functions.

سنرتب هذه الجهود غير الرسمية ترتيب كرونولوجيا.

**المبحث الثاني : جهود دبلوماسية المسار الثاني ما بين 1966-1974**

على إثر فشل تقرير "بلازا"، رفض طرفا النزاع الاستمرار في عملية الوساطة الأممية، إلا أن المشكلة القبرصية أثارت اهتمام الأستاذ جون بيرتون وزملاءه في مركز تحليل النزاعات بجامعة لندن Centre for the Analysis of Conflict University College London، الذين كانوا منشغلين في تطبيق منهج حل المشكل على نزاعات أخرى على إثر نجاح تدخلهم في الخلاف الماليزي-الاندونيسي.

تجاهل مسؤولو منظمة الأمم المتحدة فكرة جون بيرتون، وأكدوا أن الطرفين القبرصيين قد لا يلتقيان لكنهم أبدوا موافقتهم إذا قبل الطرفان اللقاء. بعد عدة رسائل إلى قادة الأطراف وزيارة بيرتون إلى الجزيرة، وافق الطرفان على إرسال ممثلين عاليي المستوى إلى لندن للمشاركة في اجتماع يدوم خمسة أيام في أكتوبر 1966.

حسب نظرية النضوج Ripeness Theory في تفسير توقيت المفاوضات وتدخلات الأطراف الثالثة، يصبح الأطراف راغبين في تسوية النزاع عندما يعتقدون أنهم غير قادرين على تحقيق التفوق

عبر صراع القوة، وعندما يبلغون المأزق الذي يكلف الكثير ويحقق القليل. في هذه الحالة، تكون الأطراف عادة إرادة للجلوس والتفاوض حول تسوية أو حل رغم أنهم لم يكونوا يريدون التفاوض قبل هذا الوقت. فأفضل الأوقات لإجراء المفاوضات وتدخل طرف ثالث هو "الوقت الذي يصل فيه الأطراف أثناء النزاع إلى طريق مسدود، وتبرز عندئذ المفاوضات كأحسن حل وبديلا جذابا للأطراف من أجل الخروج من المأزق".[1]

لقد فشلت مبادرة بلازا الأممية لأنها جاءت في مرحلة اتسمت باستمرار التعبئة العسكرية عند طرفي النزاع ووقوع صدامات طائفية، مما يدل على أن طرفي النزاع لم يصبحا بعد مقتنعين باهمية التسوية السلمية للنزاع ، و انهما قادران على تحقيق النتائج من خلال الاستمرار في النزاع و دون اللجوء إلى مفاوضات أو إلى مساعدة طرف ثالث. فجاءت، بالتالي، مبادرة بيرتون على إثر فشل المبادرة الأممية. مما يعني أن توقيت تدخل الطرف الثالث غير الرسمي هو نفس التوقيت الذي تنطلق فيه التدخلات الرسمية، وأن المبادرات غير الرسمية تأتي بعد فشل نظيرتها الرسمية.

كانت دوافع بيرتون وزملاءه للتدخل في النزاع القبرصي نابعة من اهتمامات أكاديمية بحتة تتمثل في الرغبة في تطبيق مناهجهم وتقنياتهم على النزاع، على خلاف دوافع التدخلات الرسمية التي تعبر عادة عن مصالح سياسية وإستراتيجية.

بما أن منهج بيرتون كان لا يزال في طور النمو، فقد كانت هناك بعض الصعوبات وفترات إحباط قبل وضع الإطار التحليلي للورشة، ويعود ذلك إلى ظروف المرحلة التي أتينا على ذكرها من حيث عدم استعداد الأطراف لدخول عملية سلمية. لكنه مع مرور بعض الوقت، استطاع بيرتون دفع الورشة نحو العمل. وضمّت الورشة عددا من الأفراد من الطائفتين. وبعد تحديد برنامج عملها وإطارها التحليلي، انطلقت الأعمال وفقا لمنهج ورشات الحل التفاعلي. في البداية، اكتسب أعضاء الورشة معارف جديدة حول طرق النقاش وتحليل النزاعات وحلها بمساعدة بيرتون وزملاءه، ثم باشروا مشاورات ناقشوا خلالها إدراكاتهم المختلفة للنزاع، أسبابه وتقديراتهم المختلفة لاحتمالات الحل.

كما استكشف الجانبان احتمالات العودة إلى المفاوضات الرسمية. في هذا المرحلة من أعمال الورشة، قام بيرتون وزملاءه بالتركيز على تسهيل الاتصال وتحسينه بين المشاركين من أجل دفع المشاورات. ففي المراحل الأولى من العملية حسب الأدبيات النظرية للوساطة، يحاول الطرف الثالث التركيز على تحقيق الاتصال بين الأطراف من خلال حمل الرسائل المبلغة و مساعدتهم على فهمها.

---

[1] William Zartman, Solving Regional Conflicts.***Topics,*** Issue N 203: U.S. Information Agency,( Washington, D.C. 1994), p. 14.

عندما تنطلق المفاوضات، يتصرف الوسيط بصفته الجهة التي تصوغ المفاوضات وتحديد إطار للحوار. فالأطراف تعتمد على الوسيط لتوفير صياغة أو إطار للمفاوضات.[1]

وفي مرحلة لاحقة، دفع بيرتون أعضاء الورشة إلى فتح حوار أكثر عمق لمواضيع محددة من النزاع ومناقشة مختلف بدائل الحل. وهنا، قام بيرتون بمساعدة المشاركين على تحديد إطار لمواضيع المفاوضات وحدودها.

انتهت المفاوضات والحوار بقرار الجانبين للقيام بعمليات تفاوضية أخرى.

بينت عملية تقييم لاحقة أن ورشة لندن كان لها تأثيرا مهما في استئناف الوساطة الأممية.

يتضح لنا مما سبق، أن وظائف الطرف الثالث غير الرسمي قد لا تختلف عن وظائف الطرف الرسمي، إلا أن وظائف الأول ترتبط أكثر بنشاطات ورشات الحل التفاعلي أما فيما يخص تقنيات الطرف الثالث فالوساطة غير الرسمية، كما أوضحت ورشة بيرتون لا تلجأ إلى إلى الضغط والتهديد وفرض العقوبات لتحقيق نتيجة مقبولة لدى الأطراف، ويعود ذلك إلى:

- طبيعة دوافع الوسيط غير الرسمي المختلفة عن دوافع الوسيط الرسمي من حيث أنها ذات طبيعة أكاديمية في دبلوماسية المسار الثاني أو إنسانية أو نفعية في أنماط أخرى من التدخل غير الرسمي.
- عدم إمتلاك الطرف الثالث غير الرسمي للإمكانيات اللازمة للقيام بالضغط، التهديد وفرض العقوبات على الأطراف على خلاف الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

للأسف تعرضت مجموعة بيرتون إلى جملة من الظروف أعاقت استمرار تدخلها:

- ظروف واقع النزاع و استمرار الصدام والعداء بين الطائفين، جعل المجموعة بعيدة عن مجتمعات الأطراف، مما حال دون تحقيق التأثير الذي ينشده منهج الورشات.
- أدى استئناف الوساطة الأممية إلى حدوث تداخل بين المسارين الرسمي وغير الرسمي وتركيز الاهتمام على المسار الأول.
- بروز صعوبات عملية في دفع عمليات أخرى أعاقت استمرار تدخل مجموعة بيرتون.

[1] William Zartman and Saadia Touval , op.cit, p. 455.

مع ذلك، نجحت الورشة في تحقيق الاتصال بين طرفي النزاع بعدما انقطع بسبب فشل المبادرة الأممية. مما ساهم في استئناف العملية السلمية برعاية الأمم المتحدة، كما نجحت في زرع أولى بذور السلام في

جزيرة قبرص من خلال تكوين أولى المجموعات من الأفراد الذين يؤمنون بالحل السلمي للمشكلة القبرصية.

عام 1973، أدى التقدم البطيء للمحادثات بين الطائفتين القبرصيتين إلى تنظيم ملتقى غير رسمي في روما من طرف مركز الدراسات المتوسطية التابع للجامعات الأمريكية. جمع هذا اللقاء بين زعيمي الطائفتين القبرصيتين غلافكوس كليريدس ورؤوف دنكتاش، مجموعة من الخبراء الأمريكيين بالشأن القبرصي، الدول الضامنة وبعض الدول الأوربية الأخرى.[1]

جاءت هذه المبادرة غير الرسمية في وقت شهدت فيه العملية السلمية الرسمية في قبرص صعوبات كبيرة، فقد كانت المفاوضات بين الجماعتين القبرصيتين برعاية الأمم المتحدة تتقدم ببطيء شديد بسبب تبلور مظاهر أخرى للاختلاف بين الطرفين حول بعض القضايا النزاعية على إثر الأحداث و الصدامات الطائفية التي شهدها العام 1973. لذلك ،كان من الضروري دفع هذه العملية من خلال مبادرة جديدة بعيدة عن المناخ السياسي المتدهور من أجل تحسين الاتصال وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة. نلاحظ أن هذه المبادرة غير الرسمية قد جاءت أيضا، على غرار مبادرة بيرتون السابقة، بعد فشل المبادرات الرسمية أو مواجهتها لصعوبات، مما يبدي جليا أهمية الجهود غير الرسمية ودورها في إعادة فتح قنوات الاتصال بين أطراف النزاع وإحياء الثقة بينهم.

على غرار بيرتون وزملاءه تمثلت دوافع خبراء مركز الدراسات المتوسطية للتدخل في هذا النزاع في إجراء بحوث أكثر عمق حول المسألة القبرصية وتقديم المساعدة لإيجاد حل للمشكلة من خلال تدريب أطراف النزاع على مختلف طرق وتقنيات حل النزاعات. وهي الدوافع التي تحرك عادة تدخلات دبلوماسية المسار الثاني بعيدا عن المصالح السياسية و الاستراتيجية التي تحرك المبادرات الرسمية للدول.

قام دور مركز الدراسات المتوسطية على وظيفة اساسية لدبلوماسية المسار الثاني وهي الحوار الذي تم اللجوء إليه، كما هو معروف عند هذا النمط من التدخل غير رسمي، عندما بلغت الاتصالات الرسمية طريقا مسدودا.

[1] Ronald Fisher. Failure of Mediation, op. cit.p. 318.

تم تنظيم هذا الحوار في إطار ملتقى مستقل تحت إشراف خبراء المركز واستمر مدة خمسة أيام، وقد شارك فيه أفراد من الطائفتين القبرصيتين يملكون علاقات مباشرة مع الدوائر السياسية والعملية السلمية الرسمية في قبرص. [1]

بسبب الظروف التي تحيط بالملتقى، ركز الخبراء عند انطلاق الحوار على تحسين الاتصال بين الأفراد وإيجاد روابط أو وسائل للتقريب بينهم. ثم التركيز على مناقشة القضايا الخلافية في المفاوضات. وعندما شهدت النقاشات بعض النجاح، دفع الخبراء المشاركين إلى البحث عن مختلف سبل التغلب على هذه القضايا الخلافية، وفي هذه المرحلة من أعمال الملتقى سعى الخبراء إلى توفير وجهات نظر وخيارات جديدة، وأصبح المفاوضون قادرين على الاتجاه نحو الاتفاق حول بعض القضايا الخلافية.

في مرحلة لاحقة من الملتقى، دفع المشرفون الأفراد المشاركين في الحوار نحو إبرام إتفاق شامل غير رسمي ويبدو أنهم قد توصلوا إلى إتفاق مفترض. [2]

المثير للملاحظة في هذه العملية، أن النجاح الذي شهدته أدى إلى استئناف المحادثات الرسمية بين الطائفتين وهو ما يؤكد الفرضية التي مفادها أنه إذا واجهت العملية السلمية التعثر فيجب إنعاشها بمبادرات غير رسمية، وما يثير أيضا الملاحظة في هذه العملية، أنه رغم طابعها غير الرسمي إلا أن المشاركين كانوا يستشيرون الأطراف الرسميين خاصة الحكومتين التركية واليونانية مما يدل على أهمية وجود علاقة تكامل وتنسيق بين المستويين الرسمي وغير الرسمي.

غير أن التغير المفاجئ في الواقع الميداني ،على إثر أحداث سنة 1974 المأسوية، حال دون الاستفادة من أي مكتسبات محتملة من الملتقى والمحادثات. فأدى هذا التغير إلى تعويض المرونة النسبية وقبول الأطراف بتدخل طرف ثالث قبل سنة 1974 بصدمة السلوك العدائي لدى الأطراف وزاد بالتالي التصعيد الخطير للنزاع من تعقده وصعوبة حله.

بعد ملتقى روما، شهد النزاع في قبرص تدخلا غير رسمي أخر تمثل في تنظيم ورشة حل المشكلات من طرف عالم السيكولوجيا الاجتماعية الأمريكي ليونارد دوب Leonard Doob، الذي شارك في مؤتمر روما وقام بشرح مناهجه للمشاركين.

يعتبر هذا التدخل غير الرسمي الجديد استمرارا لملتقى روما و جاء بهدف تدعيم النجاح الذي حققه الملتقى و الحفاظ على مكتسباته . سعى دوب ، من خلال تدخله في النزاع، إلى تطبيق نماذج العلاقات

[1] ibid, p. 318.

[2].Ibid, p. 318.

الإنسانية في الأوضاع النزاعية. وقد سبق أن قام بذلك في نزاعات القرن الإفريقي وإيرلندا الشمالية، وبالتالي لم تخرج دوافعه عن الاهتمامات المعروفة عند ممارسي دبلوماسية المسار الثاني.

ضمت ورشة دوب حوالي عشرين شخصية مهمة من طرفي النزاع بصفة غير رسمية. كانت خطة العمل تقتضي البدء ببناء الثقة والتفاهم بين المشاركين من خلال مناهج سيكولوجية وإجتماعية. وهنا استفاد دوب من مشاركته في ملتقى روما، ثم الانتقال للاهتمام بالأفكار البناءة ومناقشتها، فتم التركيز على أهم القضايا التي كانت مطروحة في بداية السبعينات والتي شكلت مصادرا للصدامات المتكررة بين الطائفتين القبرصيتين في تلك الفترة كقضايا الحدود، الاختلاف الإثني، ثنائية الدولة. وتم طرح أفكارا حول قضايا جديدة مثل التبادل الثقافي والسياحي بين الجانبين من أجل تمكين كل طرف على التعرف على الطرف الأخر والوقوف على معاناته واهتماماته.

وفي الأخير، انتقل المشاركون إلى مناقشة مختلف احتمالات حل الخلاف والاتجاه نحو بلوغ الاتفاق.

رغم النجاح الذي حققته الورشة، إلا أنها لم تستطع تحقيق الهدف المنشود وهو بلوغ الاتفاق حيث تم وقفها في آخر لحظة بسبب الانقلاب سنة 1974، وبالتالي تسببت أحداث سنة 1974 مرة أخرى في فشل تدخل غير الرسمي، لكن دوب حافظ على اهتمامه بالمشكلة القبرصية منتظرا الوقت الذي يصبح فيه الأطراف مهتمين بتدخل غير الرسمي أخر.

### المبحث الثالث: جهود ديبلوماسية المسار الثاني ما بين 1974-1990

شهدت هذه المرحلة من النزاع في قبرص تدخلات رسمية متعددة لدفع العملية التفاوضية بين طرفي النزاع أهمها:

- المحادثات الطائفية (1979-1983).Inter-communal Talks
- مفاوضات الورقة التقييمية (جانفي 1981).The Evaluation Paper Talks
- مذكرة أوت 1983.
- المحادثات الجوارية (1984-1986) The Proximity Talks .
- وساطة منظمة الأمم المتحدة (1988-1990).

إلا أن عمليات تصعيد النزاع التي أدت إلى وقوع أحداث مأسوية ومواجهات دامية في الجزيرة منذ

بداية سنوات السبعينات، كانت لها أثارا سلبية على هذه الجهود الرسمية، وبالتالي شهدت العملية السلمية في قبرص بعض الركود.

فعلى إثر الأحداث المفاجئة لعام 1974، اتضح أن الأطراف قد إتجهوا إلى مرحلة أصبحوا فيها غير متقبلين للوساطة وتدخل طرف ثالث. غير أنه عام 1979 ثم في عام 1984، نظّم هيربرت كلمان وزملاءه في جامعة هارفرد الامريكية ورشتين جمعت شخصيات ذات تأثير سياسي من كلا الطائفتين القبرصيتين. تم تمويل دورة عام 1984 من طرف معهد الشرق الأوسط (MEI) The Middle East Institute، أملا في أن تثبت المناهج الجديدة فائدتها في حل مشكلة مزمنة فشلت المناهج الرسمية مرارا في تسويتها.[1]

في هذا السياق الذي اتسم بركود العمل السلمي في الجزيرة، جاءت مبادرة كلمان الجديدة لفتح قنوات اتصال جديدة بين اطراف النزاع من اجل بعث و تنشيط العملية السلمية الرسمية، وهو ما يجسد التوقيت الذي تنطلق فيه عادة المبادرات غير الرسمية.

كان الدافع الاساسي لمبادرة كلمان هو تجنب اسباب تعثر الجهود الرسمية و غيرالرسمية السابقة ، خاصة التأثير السلبي الذي تمارسه الظروف النزاعية على العمليات التفاوضية و الذي ظهر جليا في هذه المرحلة من النزاع في قبرص. و على هذا الاساس ، تمثلت اهداف المبادرة في تقييم مواقف الاطراف و كيفية تغييرها و اقتراح اجراءات للتقليل من تأثير المواقف السلبية على النزاع.

وفقا لمنهج الحل التفاعلي للمشكل، كانت المهمة الأولى للورشة وضع أسس جديدة لتحسين الاتصال بين المشاركين من أجل الحد من تأثير الظروف النزاعية المحيطة، وهو ما يعكس محاولة لتحسين المنهج بغرض تكييفه مع المؤثرات الخارجية. واستطاع الطرف الثالث، كلمان وزملاءه، مساعدة الأطراف على إعادة إدراك النزاع من زاوية الاهتمامات الأساسية ومجالات التوافق. فركزوا، في مرحلة لاحقة، على مناقشة هذه الاهتمامات الأساسية والشرعية لكل طائفة، والبحث في المجالات المشتركة التي تجمع الطائفتين القبرصيتين، جاعلين منها أرضية مشتركة للتفاوض حول العديد من القضايا النزاعية الأخرى. فالمهمة الأساسية للطرف الثالث، حسب نظريات الوساطة والمفاوضات، تتمثل في البحث عن مجالات التوافق وتحقيق إدراك لدى أطراف النزاع بوجود أرضية مشتركة بينهم (PCG) Perceived Common Ground.[2]

---

[1] Ronald Fisher. op.cit, p. 319.

[2] Moore, Christopher. **The Mediation Process, Practical Strategies for Resolving Conflict.** 2nd Ed., (San Francisco: Jossey- Basse Publishers, 1996), p. 132.

وقد حققت المناقشات حول الاهتمامات الأساسية ومجالات التوافق نجاحا كبيرا، حيث سمحت ورشة 1984 للمشاركين بإقامة الثقة بينهم وفهم المواضيع المفتاحية. فاستطاعت بالتالي، تأكيد مبادئ لتسوية محتملة.

إضافة إلى أن الفائدة المحتملة للمنهج قد اتضحت جليا من خلال ورشة سنة 1974، فقد ساهمت هذه الأخيرة في تنشيط العملية السلمية الرسمية في الجزيرة خاصة انطلاق محادثات رسمية في نفس العام عرفت بالمحادثات الجوارية التي استمرت مدة عامين، وقد طرحت فيها نفس مواضيع ورشة كلمان ونفس مبادئ التسوية.

مرة أخرى، أكدت مبادرة سنة 1984 الفرضية التي مفادها انه اذا فشلت الجهود السلمية الرسمية او اذا كانت تواجه التعثر او الجمود ، فانه يجب الاسراع الى فتح قنوات اتصال جديدة من خلال مبادرات غير رسمية.

رغم وقف ورشته سنة 1974، حافظ ليونارد دوب عالم السيكولوجيا الاجتماعية الأمريكي على تدخله في الشأن القبرصي، وزار الجزيرة عدة مرات في العشرية الموالية للانقلاب.

في مارس 1986، تم الإعلان رسميا عن فشل مبادرة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار التي جسدتها المحادثات الجوارية. ووصلت، بالتالي، الجهود السلمية الرسمية وبخاصة الأممية منها إلى طريق مسدود، فبرزت حاجة شديدة لإيجاد قنوات جديدة بعيدة عن الأجواء الرسمية الصعبة لدفع العملية السلمية. فأظهرت ،عندئذ، الحكومتان القبرصيتان دعمها لأي تدخل غير رسمي.

بمساعدة جيمس هولغر James Holger ممثل منظمة الأمم المتحدة في الجزيرة، استطاع دوب جمع ثمانية أفراد متنفذين من كل طائفة قبرصية للمشاركة في سلسلة من اللقاءات في المنطقة العازلة بين شطري الجزيرة. وقد نظمت هذه اللقاءات من طرف القبارصة أنفسهم وتمثلت أساسا في عمليات نقاش مفتوحة لمدة ثلاثة أشهر، مرة أو مرتين في الأسبوع.

سعى دوب ، في المراحل الأولى من عمليات النقاش، إلى تجنب تناول القضايا الخلافية الشائكة التي طرحت في هذه الفترة والتي كانت موضع خلاف شديد بين الجانبين أثناء المحادثات الجوارية. وتم تأجيلها إلى المراحل اللاحقة، فاكتفى الطرف الثالث بالتركيز على تحسين الاتصال وبناء الثقة بين المشاركين من أجل احتواء شدة الاختلافات التي تبلورت على إثر فشل العملية الرسمية.

في مرحلة لاحقة من النقاش، بعدما اتضح توفر مستوى مناسب من الثقة بين الجانبين، دفع الطرف الثالث المشاركين إلى مناقشة وتبادل المعلومات ووجهات النظر حول العديد من القضايا الخلافية غير الأساسية، فنجحت العملية ومهدت الطريق نحو تحقيق التقدم في المسائل الشائكة.

في الأخير، شجع الطرف الثالث المشاركين على مناقشة القضايا التي شهدت اختلافا شديدا في هذه الفترة من النزاع مستفيدا من حالة الرضا والتفاؤل التي تبلورت عقب نجاح المرحلة السابقة، فاستطاع المشاركون اجراء تبادل مفيد لوجهات النظر حول هذه القضايا ومواضيع مختلفة أخرى.[1]

من أجل تدعيم هذه النتائج، شجع الطرف الثالث أيضا المشاركين على التخطيط للقيام بإجراءات واقعية وتجسيد الاقتراحات ميدانيا. حسب نظريات المفاوضات والوساطة، يعتبر تدعيم المفاوضات Sustaining Negotiation أحد الشروط الضرورية لنجاح العملية التفاوضية، وهو يعني وجوب قيام الأطراف أثناء المفاوضات بإجراءات واقعية لزيادة الثقة بينهم.[2] تمثلت أهم الإجراءات التي خطط لها المشاركون في القيام بزيارات عبر الحدود من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تم التوصل إليها أثناء النقاشات:

- الاتصال مع الطرف الأخر للوقوف على معاناته واهتماماته.
- الوقوف على إمكانيات تحقيق بعض الاقتراحات على أرض الواقع.
- البحث عن فرص أخرى لإقامة مشاريع حوار وتدريب داخل كل طائفة.[3]

غير أن الإدارة القبرصية التركية قامت بسحب ترخيصها لعقد اللقاءات وحظرت على الأفراد التنقل عبر الحدود، مما أدى إلى ردود أفعال سلبية من طرف الصحافة القبرصية اليونانية، و الى صدور بيان عام من طرف المشاركين القبارصة اليونانيين أشار إلى وجود جو من الثقة والإرادة، وأنه كان هناك تبادل مفيد لوجهات النظر حول مواضيع مختلفة من النزاع تشمل الاهتمامات الأساسية لكل طائفة.

بما أن هذه اللقاءات قد انتهت في جو من التوتر، من الصعب بالتالي التأكيد أنه كان لها أثارا إيجابية على التفاعل الرسمي والعملية السلمية الرسمية.

**المبحث الرابع : جهود "دبلوماسية المسار الثاني" 1990-2000:**

[1] Ronald Fisher, op.cit.p. 319.

[2] Christopher Moore , op.cit. p. 134.

[3] Ronald Fisher, op.cit.p. 319.

تركت نتائج لقاءات دوب مناخا سلبيا عرقل التدخلات غير الرسمية لبعض الوقت رغم أنه كانت هناك اتصالات غير رسمية بين الطائفتين القبرصيتين لعبت فيها القوى الخارجي،ة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ، دورا تسهيليا.

عام 1988-1989، تكفل مركز بحوث حول إدارة النزاعات الدولية هو المعهد الكندي للسلم الدولي (CIIS) The Canadian Institute for International Peace بسلسلة من الملتقيات الأكاديمية، التي وفرت العديد من التحليلات للنزاع، وتبادلا للرؤى بين القبارصة المشاركين. جعلت هذه المبادرة المؤسسة تقوم بتدخل غير رسمي قاده رونالد فيشر وأفرزت تنظيم أربعة ورشات تحليل وحل النزاع في بداية سنوات التسعينات.

نظم فيشر الورشة الأولى في شهر ديسمبر من عام 1990، في فترة شهدت فشل الوساطة الأممية 1988-1990، مما وضع العملية السلمية، مرة أخرى، في طريق مسدود. وازداد الوضع سوءًا عقب إنفجار التوتر بين طرفي النزاع بسبب تقديم جمهورية قبرص، بشكل أحادي، لطلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في شهر ماي 1990. وهو ما يمثل التوقيت المناسب الذي تقترح فيه عادة التدخلات غير الرسمية خاصة مبادرات دبلوماسية المسار الثاني.

اندرجت مبادرة فيشر والمركز الكندي في إطار اهتمامات بحثية وعلمية تعكس البحوث التي يجريها فيشر حول إدارة النزاعات الدولية والبحث عن سبل تكريس السلام العالمي.

جمعت ورشة ديسمبر 1990 مجموعة من الكنديين المتنفذين ذوي الأصول القبرصية اليونانية والتركية الذين ولدوا وعاشوا سنواتهم الأولى في قبرص. ساهمت الظروف، التي جاءت في سياقها هذه الورشة، في بلورة الاهتمام الأساسي لهذه الأخيرة وهو البحث عن أفكار وسبل لتخفيض من التوتر.

لذلك ركز فيشر، بعد تحسين الاتصال بين المشاركين وتلقينهم تقنيات تحليل النزاعات وفهم ظروف تصعيدها، على إقامة حوار يهدف إلى خلق أفكار بناءة حول تخفيض التوتر وحل النزاع. إضافة إلى آليات حل النزاع، لجأ الطرف الثالث إلى استخدام مناهج سيكولوجية لتغيير الصورة النمطية Stereotypes التي تميز إدراكات المشاركين حول بعضهم البعض، ثم لجعلهم يدركون أبعادا أخرى للمسائل الخلافية بعيدا عن الأحقاد والمخلفات التاريخية للنزاع.

لذلك، استطاع المشاركون فيما بعد تبادل إدراكات مفيدة وتطرقوا لبعض الإنجازات المشتركة وأجمعوا على ضرورة ايجاد فهم جديد لحل النزاع.

كانت لورشة ديسمبر 1990 أثارا إيجابية على العملية السلمية الرسمية، حيث ساهمت الأفكار الجديدة، التي تم خلقها في إطار هذه الورشة ، في إيجاد أرضية لتدخل رسمي لمنظمة الأمم المتحدة تمثل مبادرة

"مجموعة الأفكار" 1991-1992 " Set of Ideas" التي أحيت الآمال بتحقيق السلام في جزيرة قبرص. وهو ما أكد إمكانية انتقال التفاعل بين أطراف النزاع من المستوى غير الرسمي إلى المستوى الرسمي.

غير أن رفض الأطراف لمبادرة "مجموعة الأفكار" الأممية، دفع فيشر، بدعم من المركز الكندي، إلى عقد ورشة ثانية في جوان 1991. جمعت أعضاء مؤثرين يملكون علاقات مع قادة الطائفتين القبرصيتين.

إنتقلت أجندة الورشة من تحليل الاهتمامات الأساسية للجانبين إلى البحث في أفضل الصفات للعلاقة الجديدة المحتملة وسمات نشاطات بناء السلام المحتمل. بعد انتهاء الورشة، استطاع المشاركون إقامة معرض سنوي لفنون الطائفتين القبرصيتين، القيام بسلسلة من اللقاءات بين رجال الأعمال وإنشاء لجنة توجيهية مشتركة لتدعيم التفاعلات بين الطائفتين بدعم من مشروع تدريب أمريكي. وبالتالي، وصل التدخل إلى مرحلة متقدمة من بناء السلام، إلا أنه لم يكن له تأثيرا على صنع السلام الرسمي.

إلا أن الورشة استطاعت لفت الانتباه إلى أهمية القيام بإجراءات ونشاطات واقعية لتدعيم العملية السلمية. وهو ما أدى إلى تنشيط العملية السلمية الرسمية من جديد تمثلت في مبادرة أممية جديدة عرفت بـ: "إجراءات بناء الثقة"، 1993- 1995 Confidence-Building Measures ، التي تبنت مجموعة من الإجراءات شبيهة بإجراءات ورشة جوان 1991، ودعت إلى القيام بعدة نشاطات ميدانية بغرض تحسين الاتصال وتنمية الثقة بين الأطراف المتنازعة.

أثناء جهود منظمة الأمم المتحدة لتطبيق إجراءات بناء الثقة، تم تخطيط ورشات أخرى اعتبرت فيها التربية مجالا ذا أولوية يتطلب تعاونا بين الطائفتين القبرصيتين. أضف إلى ذلك، بروز اهتمام شديد لدى الطائفتين القبرصيتين أدى إلى تنظيم ورشتين لتحليل النزاع حول دور التربية في تخفيض التوتر ومساهمتها الممكنة في بناء السلام.

مهّد الحوار والتحليل بين المربين، المشاركين في الورشتين، الطريق نحو تطوير أفكار حول مشاريع بناء السلام في الميدان التربوي، الذي قدمت فيه المجموعات الطائفية اقتراحات مقبولة من الجانبين.

أصبحت أفكار هذه المشاريع حول تطوير البرامج الدراسية، المبادلات الطلابية والنشاطات المشتركة بين الأساتذة، مواضيعا أساسية في الملتقيات خاصة أعمال اللجنة التوجيهية وتناولتها العديد من

المبادرات الرسمية وغير الرسمية في السنوات الموالية. غير أنها واجهت مقاومة من طرف القوميين المتطرفين خاصة من جانب الطائفة القبرصية اليونانية.[1]

كذلك، في عام 1994، انطلقت مبادرة غير رسمية أخرى بتمويل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مع استقرار مجموعة من العلماء المنتسبين إلى لجنة فولبرايت في قبرص والذي استمر لعدة سنوات.

كان بنجمين بروم أول عالم عمل مع رابطة قبرص في ورشات سنة 1994، [2] نظم بروم سلسلة من الورشات باستعمال منهجية الإدارة التفاعلية للنزاعات. ضمت هذه الورشات مجموعات من المواطنين ينتمون إلى كلتا الطائفتين. بعد فترة تسعة أشهر من المشاورات والنقاشات، سبقتها عملية تدريب حول تقنيات حل النزاعات، أصدر المشاركون في الورشات تحليلا للوضع في قبرص، رؤية حول مستقبل بناء السلام في الجزيرة ومجموعة متكاملة من النشاطات المقترحة. ولم تكن هذه الدورات موجهة للتعامل مع القضايا السياسية الوطنية بل لتقديم التوجيهات والدعم لحركة بناء السلام النامية التي يقودها المواطنون.

قام بروم بتمديد وجوده في قبرص إلى سنة 1996، وقام بعمليات تدريب أخرى ودعم مجموعات متزايدة من بُناة السلام بالتنسيق مع النشاطات المستمرة لرابطة قبرص التي قامت، عام 1996، بتدريب حولي خمسمائة شخص. فقد تطورت المجموعة الأولى التي دربها بروم من مجموعة صغيرة تضم اثنين وثلاثين شخصا إلى خمسة عشر مجموعة مختلفة (المربين، رجال الأعمال، الرياضيين...) تضم حوالي ثلاثمائة شخص مشارك. بالتالي تطور العمل التدريبي الأول ليصبح وسائلا أساسية لتوفير الحوار بين الطائفتين، واستمرت المشاركة في التوسع لتضم حوالي ألف وخمسمائة شخص في عدة نشاطات ثنائية خلال سنة 1997.[3]

بعد عمل بروم، قام العديد من العلماء التابعين للجنة فولبرايت بالعمل مع المجموعات الموجودة وتوفير التدريب والتسهيل اللازمين للمجموعات الجديدة. وفي نفس الوقت، انتقلت وظيفة التدريب على حل النزاعات وبناء السلام إلى المدربين محليين الذين نظموا ورشات داخل وبين الطائفتين القبرصيتين.[4]

---

[1] Ronald Fisher, op.cit. p. 321.

[2] Benjamin Broom, " Overview of Conflict Resolution activities in Cyprus: their Contributions to Peace Process." ***The Cyprus Review,*** (10.1998), pp. 47- 67.

[3] Benjamin Broome, op.cit, pp. 51-52.

[4] Ibid, pp. 51-52.

غير أنه، في شهر ديسمبر 1997، أوقفت السلطات القبرصية الشمالية منح تراخيص للقبارصة الأتراك لعبور الخط الأخضر نحو المنطقة العازلة الأممية أين عقدت أغلب الأحداث والنشاطات الثنائية وهو ما عرقل التفاعل بين أفراد الطائفتين.[1]

عام1998، شهدت العملية السلمية في قبرص تدخلا غير رسمي أخر تمثل في تنظيم ورشة حل للنزاع من طرف جاي روثمان Jay Rothman في فندق Ledra Palace في المنطقة العازلة الأممية. ضمّت هذه الورشة أربعين ممثلا عن الطائفتين ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة (أساتذة، محامون، إداريون، فنانون، ونشطاء سلام،) وقد جرى اختيارهم من بين الأشخاص الذين لم يسبق لهم الاتصال مع أفراد الطائفة الأخرى منذ تقسيم الجزيرة بعد حرب 1974. [2]

استغرقت هذه الورشة أسبوعا، وشكلت جزءا من مشروع أوسع سعى إلى تقديم المساعدة إلى الطائفتين والقادة السياسيين لإيجاد سبل تجاوز خلافاتهم.

إضافة إلى منهج ورشات الحل التفاعلي للنزاع، طور روثمان إستراتيجية لتقييم الأفعال لدى المشاركين Strategy of Action-Evaluation، فقام ،خلال مرحلة الحوار، بجمع معطيات حول أفكار وأهداف المشاركين وقسمها إلى ثلاثة مجموعات:

- الأهداف المشتركة Shared Goals
- الأهداف الفردية Unique Goals
- والأهداف المتناقضة Contrasting Goals

ثم قام بتحليلها أولا في سياق كل فئة إجتماعية مشاركة ثم مقارنتها بين كل فئة. وفي الأخير، قام بتقييم هذه الأفكار والأهداف.

أثناء قيام المشاركين بمناقشة مختلف بدائل النزاع، استخدم روثمان هذه المعطيات لمساعدتهم على النجاح في صياغة مبادرات سلام، ثم مقارنتها، ضبطها وفي الأخير تقييم هذه المبادرات.[3]

---

[1] Ronald Fisher, op.cit, p. 321.

[2] Jay Rothman," Articulating goals and Monitoring Progress in a Cyprus Conflict Resolution Training Workshop". In, Marc Ross and Jay Rothman (eds.), **Theory and Practice in Ethnic Conflict Management, Theorizing Success and Failure**.( London: MacMillan Press, 1999), p. 196.

[3] Ibid, p. 198.

على غرار المناهج السيكولوجية عند ليونارد دوب، هيربرت كلمان، رونالد فيشر، ساهمت طريقة روثمان في تطوير منهج ورشات الحل التفاعلي للنزاع ووفرت وسائلا أكثر دقة من الأكاديميين والممارسين لتطوير أفضل بدائل ومبادرات لحل النزاعات.[1]

غير أن انطلاق مفاوضات انضمام جمهورية قبرص إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1998، وكذلك ظروف أزمة الصواريخ 1997-1998 أثرت سلبا على هذا التدخل غير الرسمي وحالت دون أن يلقى استجابة على المستوى الرسمي.[2]

**المبحث الخامس : جهود دبلوماسية المسار الثاني 2000-2004.**

إبتداءا من سنة 2000، شهد النزاع في قبرص عدة تدخلات غير رسمية تمثلت في تنظيم عدة ورشات أهمها ورشة وساطة عقدت في نيقوسيا عام 2003 ، والورشة الثنائية للأكاديميين Bi-Communal Academic Workshop، التي عقدت في سان دييغو-كاليفورنيا عام 2004، والتي أدارها جون وينسلايد John Winslade، جبرالد مونك Gerald Monk، وماركو تورك Marco Turk، بدعم مالي من معهد فراد هانسون للسلام العالمي The Fred Hanson World Peace Institute، في جامعة سان دييغو الحكومية بالإضافة إلى مشروع الحوار بين الشباب (YDP) Youth Dialoge Project، الذي نظمه معهد روكروز The Rockrose institute، ما بين سنتي 2003-2004 والذي ضم شبابا تبلغ أعمارهم ما بين الثمانية عشر وأربعة وعشرين سنة، ينتمون إلى خمسة بلدان بينها قبرص ." يقوم الحوار على دورهم كصناع التغيير والتزامهم المستمر بنبذ العنف". جرى تلقين الشباب المشاركين مهارات البحث ، الحوار وحل النزاعات.

منذ نوفمبر 2003، حضر المشاركون سلسلة من الملتقيات لتعلم وممارسة الحوار باستخدام المناهج المختلفة ، التي يلجأ إليها عادة ممارسو المسار الثاني من أجل البحث عن أرضية مشتركة تمكنهم من إيجاد بدائل حل النزاع. انتهى المشروع في شهر ماي سنة 2004.

خلال لقاء البحث عن أرضية مشتركة الذي انعقد في 5 جانفي 2004، في مكتبة جامعة الشرق الأدنى في نيقوسيا الشمالية، ركز الشباب القبرصي على البحث عن عناصر و قواسم مشتركة تمكنهم من إيجاد بدائل حل النزاع. حيث ناقشوا:" ما هي الأمور التي يمكن أن تكون أرضية مشتركة بيننا؟، هل يمكن أن تكون الهوية القبرصية أرضيتنا المشتركة؟، هل نحن أتراك، يونان، قبارصة، قبارصة أتراك أم قبارصة

---

[1] Maria Hadjipavlou, ***"Developments in the Cyprus Conflict: A Conflict Resolution Perspective."***. Published by Buro Fur Sicheitspolitik, (working paper series, No.13, 2002.) p.31.

[2] Ronald Fisher, op.cit, p. 322.

يونانيون؟". في نهاية النقاش، خلص المشاركون إلى نتيجة وهي اعتبار الهوية القبرصية هي الأرضية المشتركة وأنه يمكن استغلالها لإعادة توحيد الجزيرة واعتبار أن أهل قبرص هم "قبارصة ناطقون بالتركية" و "قبارصة ناطقون باليونانية". قاد لقاء البحث عن أرضية مشتركة فريق من الأساتذة الجامعيين القبارصة المنتمين إلى الطائفتين، حيث قاموا بدور تسهيلي أثناء الحوار، منهم د.ديـــلاك لطيف Dilek latif، ود. بيدوغـــــلو Mehves Beyidoglu ، من الجـــانب التـــركي القـــبرصـــي، ود. ستافـــرولو فيليبيو Stavroulo Philippou، ود. ميراندا كريستو Miranda Christou، من الجانب القبرصي اليوناني.[1]

بين عامي 2002-2004، قام ماركو تورك Marco Turk ،الأستاذ بجامعة كاليفورنيا الحكومية، بعملية تدريب واسعة حول مواهب الاتصال وطرق حل النزاعات لفائدة حوالي 600 شخص، ينتمون إلى الطائفتين القبرصيتين. ويمثلون فئات اجتماعية مختلفة: طلبة، أساتذة، إداريون،أطباء، محامون، قضاة، موظفون حكوميون، وضباط عسكريون.

بين شهري جوان وجويلية 2003، نظم تورك ورشة تدريب حول بناء السلام في قبرص. ضمت الورشة 52 قبرصيا (26 شخص من كل طائفة)، وعقدت في مدينة أوسلو بالنرويج لأن الأوضاع السياسية في قبرص لم تسمح بتنظيم لقاءات ثنائية مفتوحة في الجزيرة.

استغرقت أعمال الورشة ثلاثة أيام ثم يومين للمداولات وتحليل البدائل لحل المشكلة القبرصية. خلال المداولات، حدد المشاركون حوالي ثلاثين قضية كأهم مواضيع النزاع وقرروا أن ستة منها تحتاج إلى عناية فورية: تنقل الأفراد عبر الحدود، بنية الحكومة، الأمن، حقوق الإنسان، القضايا الاجتماعية و القضايا الاقتصادية. بعد عملية اختيار القضايا، انتقل المشاركون إلى انتخاب لجنة توجيهية تضم خمسة أعضاء من كل طائفة، إضافة إلى ممثل عن لجنة فولبرايت. انتهت ورشة أوسلو بإعلان المشاركين عن رؤيتهم وتحليلهم للمشكلة القبرصية وعن طرق المساهمة في تحقيق حل سلمي للنزاع.

بعد رجوعهم إلى قبرص، انقسم المشاركون في لقاء أوسلو إلى ستة مجموعات فرعية تضم كل واحدة فرعين يمثل كل فرع إحدى الطائفتين، ويرأسه عضو من اللجنة التوجيهية وينتمي إلى نفس الطائفة.

تكفلت كل مجموعة فرعية بدراسة إحدى القضايا الستة، التي حددها المشاركون في ورشة أوسلو، وعُهد لكل فرع مهمة تحضير مسودة عمل حول القضية المعنية.

[1] Marco turk. "Rethining the Cyprus problem".op. cit. pp. 502.

بين جويلية – ديسمبر 2003، اجتمعت اللجنة التوجيهية في الجزيرة من اجل تبادل مسودات العمل بين فروع المجموعة ودراستها ، ثم تبادل الوثائق النهائية عرضت على المجموعة الكبيرة التي عقدت ورشة ثانية في أوسلو في ديسمبر 2003 لمناقشة وتقييم مسودات الفروع.

وانتهت أعمالها بتبني وثيقة نهائية مفصلة حول الاجتماعات المشتركة بين الطائفيتن بخصوص القضايا الستة.[1]

- **استنتاجات الفصل:**

- **نمط جديد من التفاعل.**

في ورشات الحل التفاعلي للنزاع، دخل المشاركون القبارصة الذين يمثلون شرائح اجتماعية مختلفة، في نمط جديد من التفاعل بعيدا عن الأجواء الرسمية. وهو ما يشجعهم على إيجاد وتبادل وجهات نظر جديدة، تطوير رؤى مختلفة عن العدو واكتساب معارف جديدة حول الأسباب والعوامل التي تطيل مدة النزاع. وكذلك تطوير المشاركين، بشكل تعاوني، لأفكار جديدة وبدائل خلاقة لحل النزاع. وبالتالي، يمكن إيجاد تصور جديد يعكس تطلعات، آمال وحاجات كلا الطائفتين القبرصيتين والتي يمكن إيصالها إلى المفاوضين الرسميين مما يخلق لديهم أجندة تفاوضية وسلوكا تفاوضيا مرنين يعكسان تطلعات وأهداف الطرفين المتنازعين.

وفقا لتقرير قدم للجنة فولبرايت في قبرص [2] ، أفاد مشاركون ومدربون محليون (أُجري الحوار مع حوالي مائتي شخص من الطائفتين) أن أهدافهم المباشرة تمثلت في:

1- تطوير علاقات إيجابية بين أعضاء الطائفتين من خلال:

-كسر الصور النمطية وسوء الفهم حول الطائفة الأخرى.

-زيادة فهم وجهات نظر الآخرين.

-وبناء الثقة بين أعضاء الطائفتين.

---

[1] Marco Turk. "Cyprus Reunification is long overdue : The time is right for trak III diplomacy as the best approach for successful negotiation of this ethnic conflict". ***Loyola Los Angeles international and Comparative Law Review***. Vol, 28. N205/2006. p. 223-226.

[2]Angelica. Marion Peters. ***Evaluation of conflict resolution training efforts sponsored by the Cyprus Fulbright Commission*** (1993-1998).1999. available at: http://www.cyprus-conflict.net/angelina%20rpt%20-%202.html

2- توفير فرص لتطوير مواهب الاتصال وحل النزاع كي يتسنى للمشاركين استغلالها في أعمالهم، في شؤون طائفتهم وفي حياتهم الشخصية.

3- تقديم الدعم للمصالحة الطائفية بالموازاة مع الحل السياسي للنزاع من خلال:

-تسهيل تطور علاقات صداقة وروابط مهنية بين أعضاء الطائفتين.

-تشجيع نسيان الأحداث النزاعية السابقة والتركيز على المستقبل.

-تطوير مشاريع مشتركة للتعامل مع الاهتمامات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية المشتركة في الجزيرة.

4- جعل المشاركين يفهمون المشكلة القبرصية من خلال وسائل جديدة وإيجاد أفكار بناءة لحل النزاع من اجل استغلالها من طرف صناع القرار والوسطاء.

تمثل الهدف العام في تعبئة أفراد الطائفتين القبرصيتين للعمل سويا وبنشاط لتحقيق المصالحة والسلم في الجزيرة. وبالتالي، خلق ثقافة سياسية جديدة تقدم على قيم التسامح، احترام الاختلافات، إنهاء عدم التكافؤ في القدرات وتهدف على المدى البعيد إلى التعايش السلمي بين أفراد الطائفتين. وبالتالي، قد تجعل هذه الرؤية الجديدة للطائفة الأخرى من السهل دعم الأفكار التي تدفع العملية السلمية إلى التقدم بدلا من التمسك بالمطالب غير الواقعية.[1]

يختلف هذا الشكل الجديد من النشاط والتفاعل عن سلوك الدبلوماسية الرسمية التي عادة ما تُنتقد بسبب صرامتها، ميلها إلى الحصرية والنخبوية، الإفراط في استعمال السلطة. فعيبها الأساسي يكمن في كونها تتعامل حصريا مع أطراف مؤسسية مثلها، كما تعمل من خلال اتصالات بروتوكولية ذات مستوى عالي وتتجاهل الميادين أو مستويات الوسيطية مما يخلق، أثناء المفاوضات الرسمية، أجندة تفاوضية غير مرنة تضم مواضيعا وأهدافا غير متكافئة لدى المفاوضين مما يجعلهم ينتهجون سلوكا تفاوضيا تنافسيا وغير مرن. غير أن ديبلوماسية المسار الأول الرسمية، بالمقابل، قادرة على استغلال مصادر وإمكانات مهمة لفائدة السياسات الموضوعة وتكريس الاتفاقات. وهو رهان مهم تواجهه ورشات الحل التفاعلي للنزاعات ، حيث تعاني تدخلات المسار الثاني من قلة الموارد والتمويل، لذلك تسعى لتجاوزه من خلال ربط علاقات مع المسار الرسمي.

- **توقيت تدخلات المسار الثاني:**

[1] Ibid.

من خلال تحليلنا لمبادرات ديبلوماسية المسار الثاني، لاحظنا ان توقيت إجراءها قد لا يتعارض مع توقيت المبادرات الرسمية. فحالة "المأزق الضار" والطريق المسدود الذي يصل إليه الأطراف يدفعهم إلى قبول مبادرات سلمية رسمية وغير رسمية .إلا أنه في سياق هذا التوقيت، عادة ما تحدث التدخلات غير الرسمية بعد فشل العمليات السلمية الرسمية من اجل الحفاظ على استمرار العملية السلمية بين الأطراف المتنازعة وتوفير قنوات اتصال جديدة بينهم. كما لاحظنا انه عندما تنجح المحادثات غير الرسمية قد تؤدي إلى استئناف المحادثات الرسمية كما دلت على ذلك نتائج ملتقى روما سنة 1973. في هذا السياق أيضا وجدنا ان التدخلات غير الرسمية تحاول الاستفادة من التجارب الرسمية التي تسبقها من أجل تجنب أساب فشلها ولتحقيق النجاح ( ورشة كلمان 1984 كمثال).

- **دور الطرف الثالث في إطار دبلوماسية المسار الثاني:**

عند تحليلنا لأدوار ونشاطات وسطاء المسار الثاني في النزاع القبرصي، توصلنا إلى مجموعة من الملاحظات:

- دوافع الطرف الثالث غير الرسمي:

أن وسيط المسار الثاني تدفعه عادة اهتمامات أكاديمية وبحثية للتدخل في النزاع تتمثل في الرغبة في تطبيق مناهجه وتقنياته على النزاع وكذلك في المساهمة في إيجاد حلول للمشكلة. فقد جعلت التدخلات المتعددة والمستمرة لعلماء وخبراء حل النزاعات في المشكلة القبرصية هذه الأخيرة أرضية خصبة لاختبار مختلف مناهج وتقنيات حل النزاعات . **A testing ground for Conflict Resolution**
وتختلف هذه الدوافع عن الاهتمامات السياسية والإستراتيجية التي تحرك عادة تدخلات وسطاء المسار الأول.

- وظائف الطرف الثالث غير الرسمي:

حسب نظريات الوساطة الدولية، يقوم الوسطاء الرسميون عادة بثلاثة وظائف أساسية. ففي المراحل الأولى من المفاوضات، يحاول الوسيط التركيز على مساعدة الاتصال بين الأطراف من خلال نقل الرسائل ومساعدة الأطراف على فهم الرسائل المبلغة، ثم يسعى لتحسين العملية الاتصالية من خلال تنقية خطاب الأطراف من الرواسب النزاعية والعدائية.

عندما تنطلق المفاوضات، قد يتصرف الوسيط بصفته الجهة التي تصوغ العملية التفاوضية وإطارها بمعنى تحقيق «فهم مشترك للمشكلة وحلولها أو تصور مشترك للعدالة لتحقيق النتيجة".[1]

[1] William Zartman and Saadia Touval, op.cit, p. 454.

وأخيرا، يتلاعب الوسيط بالأطراف من خلال استعمال الضغط بهدف دفعهم إلى الاتفاق. ترتبط قوة الوسيط أو الضغط بمدى قبول الأطراف، يشرح زرتمان وتوفال ذلك: "ترتبط قوة الوسيط تماما بالأطراف الذين يتعلق قبولهم لوسيط بقدرته المحتملة على تحقيق نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف".[1]

للوسطاء الرسميين أربعة مصادر للضغط:

- المصدر الأكثر انتشارا هو الإقناع، القدرة على جعل الأطراف يراجعون تصوراتهم لمخاطرة وتكاليف النزاع والتوضيح لهم أن الحل مرغوب وسهل البلوغ.
- القدرة على إعطاء اقتراح جذاب.
- قد يهدد الوسيط بالانسحاب من المفاوضات، تفترض مثل هذه التهديدات أن الأطراف لا يزالون يعتقدون بأهمية دور الطرف الثالث لتحقيق النتائج المناسبة.
- قد يلجأ الوسيط الى العقوبات لجعل وضعية أحد الأطراف أو كلهم تتدهور وبالتالي تزيد رغبتهم في حل المشكلة. أو عندما تتوفر مصادر ملائمة، قد يعرض الوسيط حوافز، مساعدات أو مكافئات لأحد الأطراف أو كلهم.[2]

بالنسبة لوسطاء المسار الثاني، لاحظنا أن وظيفة تحقيق الاتصال وتحسينه تشكل أهم نشاطاتهم. ففي إطار ورشات حل المشكل، يركز الوسطاء في بداية الأعمال على تحسين الاتصال بين الأفراد المشاركين وبناء الثقة بينهم. كما يلعبون دورا أساسيا في صياغة المفاوضات ومساعدة المشاركين على تحديد قضايا الحوار.

غير أن طبيعة وسطاء المسار الثاني من حيث كونهم أفرادا غير رسميين لا يمثلون مؤسسات رسمية تجعلهم يفتقرون إلى المصادر والإمكانيات اللازمة للضغط على الأطراف من أجل تحقيق الاتفاق، لذلك يكتفون بوظائف تحقيق الاتصال، التسهيل وصياغة مواضيع الحوار.

يميز الباحثون في ميدان الوساطة الدولية بين الوسطاء الذين يستعملون مصادر قوتهم والوسطاء الذين ينحصر دورهم في تحقيق الاتصال والتسهيل. «تضم ديبلوماسية المسار الأول ممثلين حكوميين رسميين يمكنهم أن يستعملوا مساعي حميدة، وساطة وعصي وجزر لاحداث النتائج من خلال مقترب ربح/

---

[2] Ibid, P. 455.

[3] Ibid, P. 456.

خسارة أو خط مساومة. على النقيض من ذلك، تضم ديبلوماسية المسار الثاني وسطاء غير رسميين لا يملكون عصيا ولا جزر...". [1]

تشكل مسألة مصادر قوة الوسيط مشكلة أخرى يواجهها وسطاء المسار الثاني الذين يسعون إلى تجاوزها من خلال ربط علاقات مع المستوى الرسمي للحصول على تمويل والمساعدات وكذلك مناشدة رعاية وتمويل المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية. إضافة إلى وظائف تحقيق الاتصال والتسهيل، يتسم دور وسطاء المسار الثاني بالقيام بنشاطات أخرى تميز تدخلهم عن التدخل الرسمي تتمثل أساسا في وظيفة التدريب التي تعد نشاطا أساسيا في إطار ورشات الحل التعاوني للنزاع وكذلك تنظيم مشاورات في إطار هذه الورشات وعمليات حوار في إطار ملتقيات.

**●التدريب وخلق شرائح واسعة من نشطاء السلام:**

تهدف أيضا ورشات التدريب إلى تلقين المشاركين مواهب الحوار، تقنيات تحليل النزاعات وبناء نماذج تعاونية لحل المشكلات. فاستطاعت بالتالي إيجاد شرائح واسعة من نشطاء السلام، من الأشخاص المدربين القادرين على التعاطي مع قضايا النزاع بشكل عقلاني وتعاوني من اجل التقليل من أثار الأحقاد التاريخية والانقسام الإثني. حيث اتسعت الحركة السلمية في قبرص من دور العلماء والجامعات ومراكز البحوث إلى حركة اجتماعية عميقة تضم الآلاف من الأفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة (سنتطرق لدور الحركة الاجتماعية في الفصل اللاحق). وقد تحدث كلمان على هذا " التأثير الانتشاري" Spill over effect الذي قد يساعد على إيجاد بيئة ملائمة للمفاوضات والحل التعاوني في النزاع.[2]

في هذا السياق أيضا، يقول المتخصصون في مجال الحل التفاعلي للنزاعات، أن تطوير بنية تحتية للسلام Infrastructure for peace هو عملية بالغة الأهمية سواءا في مرحلة ما قبل المفاوضات The pre-negotiation phase للتعامل مع أسباب إستعصاء النزاع، او في مرحلة ما بعد التسوية The Post-settlement phase لتكريس الاتفاق و بناء السلام عاى المستوى المجتمعي لان النزاعات المستعصية Intractable Conflicts تضم افرادا ينتمون إلى كل فئات المجتمع من أدناها إلى فئة النخبة، ومن المهم إيجاد بيئة سياسية (دائرة سلام Peace Constituency) في كل المستويات الاجتماعية.[3]

---

[1] Oliver Ramsbotham. op. cit. p20-21.

[1] Herbert c. kelman. "Social Psychological Dimensions of International Conflict ." op.cit, p. 67.

[3] Diana Chigas, "Track III( Citizen ) Diplomacy". http:/www.beyond intractability.org/essay/track 2_diplomacy.html.

لقد إنعكس الإتساع الجماهيري للنشاط السلمي على الحياة السياسية في قبرص وعلى قضايا تصعيد النزاع، فقد لعبت الطبقة الجديدة الواسعة من نشطاء السلام دور "دروع السلام" Peace Shields حيث ساهمت في التقليل من حوادث العنف والصدامات الطائفية ،والاهتمام بالمقابل بقضايا ربحية مشتركة بين طرفي النزاع خاصة القضايا الاقتصادية والتنمية.

**●الاعتماد على مناهج اجتماعية سيكولوجية:**

على خلاف الوسطاء الرسميين، الذين يلجأون إلى وسائل التلاعب والضغط من أجل تحقيق النتائج، يلجأ وسطاء المسار الثاني إلى تطبيق مناهج علمية لتحقيق أهدافهم. حيث قامت العديد من أهداف عمل ونشاط ديبلوماسية المسار الثاني في قبرص على فهم اجتماعي–سيكولوجي للنزاعات الدولية كما حدده هيربرت كلمان ومعاونوه، والذي يُرجع النزاع إلى "مشكلة الاتصال". حيث يفتقد الأفراد في النزاع إلى المعرفة الصحيحة حول "الآخر"، فيحتاجون بالتالي إلى الحصول على فرص للتعرف على بعضهم البعض." عندما يحدث الاتصال، يكتشف الأفراد الجانب الإنساني المشترك بينهم وبين الآخرين، بعد الورشة عادة ما يقول المشاركون:"إذًا ليس كل الأتراك سيئون"، أو"لم أكن أعلم أبدا أننا نشترك في العديد من الاهتمامات" أو"إنهم لا يختلفون كثيرا عنا".[1]

عندما يبدأ أفراد الطائفتين في الاتصال، تسقط الصورة النمطية والأحكام المسبقة عن "الأخر" تدريجيا لتحل محلها ثقة متبادلة وعلاقات جديدة تتخطى الانقسام الإثني وتقوم على الاشتراك في الاهتمامات والرؤى.

وقد جرى استعمال عدة نماذج في نزاع قبرص تعكس هذا الفهم الاجتماعي السيكولوجي مثل نموذج ديبلوماسية المتعددة المسارات (ماكدونالد، دايموند).، نموذج ورشات الحل التفاعلي (كلمان، فيشر)، نموذج الإدارة التفاعلية ( بروم).

**●التأثر بالظروف النزاعية :**

غير أن تأثر العملية السلمية غير الرسمية ،على غرار العملية الرسمية، بالظروف النزاعية المحيطة بها عادة ما ينعكس بصورة سلبية على العملية الاتصالية. وهو ما بينته أعمال الورشات التي سبق ذكرها،

---

[1] Maria Hadjipavlou, ***"Developments in the Cyprus Conflict*: *A Conflict Resolution Perspective."*.** Published by Buro Fur Sicheitspolitik, (working paper series, No.13, 2002.) p. 28.

لذلك فإن أهم رهان تواجهه الورشات هو كيفية دعم والحفاظ على هذه التجارب الإيجابية عندما يشهد المحيط الخارجي تدهورا وتصعيدا للنزاع. "لا يمكن للعملية الاتصالية أن تُحدث أثارا إيجابية مستقرة على المواقف المشتركة للأطراف إلا عندما تتم يتوفر بعض الشروط المحددة مثل: الوضع المتكافئ للأطراف، وجود الاعتماد المتبادل بينهم، سعيهم لتحقيق أهداف مشتركة وتوفر دعم مؤسساتي" .[1]

**جدول رقم (4): دور الطرف الثالث في النزاع. المسار الأول / المسار الثاني**

| | المسار الأول | المسار الثاني |
|---|---|---|
| **توقيت التدخل Timing** | - المأزق الضار. | - المأزق الضار، فشل أو جمود التدخلات الرسمية. |
| **الدوافع Motivations** | - تكريس أهداف السياسة الخارجية. | - إهتمامات أكاديمية بحثية، المساهمة في حل النزاع. |
| **الوظائف Fonctions** | - تحقيق الاتصال وتحسينه.<br>- صياغة المفاوضات.<br>- التلاعب. | - تحقيق الاتصال وتحسينه.<br>- صياغة المفاوضات.<br>- التسهيل.<br>- التدريب.<br>- الحوار. |
| **المناهج Methods** | - الضغط.<br>- العقوبات/ المساعدات الاقتصادية.<br>- المكافآت.<br>- التهديد بالانسحاب. | - الإدارة التفاعلية.<br>- تحويل العلاقات النزاعية.<br>-ورشات الحل التفاعلي. |

Ibid., p. 69.

# الفصل الرابع:

# الحركة الاجتماعية، وسائل الإعلام والسلام في قبرص

**مقدمة الفصل:**

منذ نهاية الحرب الباردة، تغيرت طبيعة الصراع الدولي. إذ أصبحت النزاعات بين الدول Inter-state أقل عددا،بينما ازدادت النزاعات حول السلطة والهيمنة داخل الدولةIntra-state.

تنتج النزاعات الداخلية، عادة، عن الانقسامات الدينية والاثنية التي يتم ادراكها بأنها "متجذرة في أهوال الماضي، تنتقل من جيل لآخر، فكل نزاع يقوم على آخر يسبقه".[1] كما تنتج أيضا عن انهيار الحكم والمجتمع المدني الذي يزيد من حدة الانقسام داخل المجتمعات.

تفرض الطبيعة الجديدة للنزعات، خاصة في ظروف انهيار الحكم وتصاعد العنف، تدخل الفاعلين غير الحكوميين Non-Govermental Actors (NGAS) لإحياء الأمن، تقديم المساعدات وتنظيم الشؤون العامة. حسب باميلا أول Pamela Aall، يملك هؤلاء الفاعلين غير الحكوميين الإمكانيات الضرورية للعب أدوار مفتاحية في احياء المجتمع المدني وتحقيق الأمن. كما لا يقتصر عملها، في مجال المساعدات والتنمية، على مستوى المعيشي الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المستهدفة فحسب، لكنه يمس أيضا كل الوضع السياسي.[2]

يتدخل الفاعلون غير الحكوميين أيضا من أجل العمل على بعث عملية سلمية داخل المجتمع، "فمنذ عام 1990 تحولت العديد من وظائف بناء السلام إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني."[3]

حسب هارولد ساوندرز Harold Saunders، "بعض الأمور لا يمكن أن يقوم بها سوى الحكومات مثل التفاوض لإلزام الأطراف. بعض الأمور يمكن أن يقوم بها المواطنون خارج الحكومة بشكل أفضل مثل استكشاف الأبعاد الإنسانية للنزاع وتغيير العلاقات بين الجماعات بشكل كاف يسمح للوساطة الرسمية أو المفاوضات بحل النزاع بطرق أخرى".[4]

تبرز أهمية الفاعلين الاجتماعيين أو ما يسميها مارشيتي وتوتشي بـــ"منظمات مجتمع النزاع" Conflict Society Organisations (CSoS) في مناهج حل النزاع Conflict Resolution

---

[1] Pamela Aall, "Non Governmental Organizations and Peacemaking." In **Managing Global Chaos**, eds. Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall., (Washington, D.C: United States Institute of Peace Press,1996.) p. 434.

[2] Ibid., p. 436.

[3] Rafaele Marchetti and Nathalie Tocci, « Conflict Society, Understanding the role of Civil Society in Conflict. » **Global Change, Peace and Security**, Vol 21, N02, June 2009. p. 2009.

[4] Maria Hadjipavlou, Developments in Cyprus Conflict, op.cit., p. 21.

أكثر من مناهج إدارة النزاع Conflict Mangement. فعلى خلاف دورها الثانوي في صنع السلام Peace making تمثل "منظمات مجتمع النزاع" فواعلا ضرورية تسمح بالانتقال من مجرد إدارة وتسوية النزاع (المستوى الأعلى ) إلى بناء السلام والمصالحة الاجتماعية (المستويات السفلى).[1]

على خلاف وساطة القوة Power Mediation التي تشكل أهم ملامح مناهج إدارة النزاعات التقليدية، تفضل المدرسة الليبرالية في حل النزاعات الاعتماد على الوسائل غير القهرية القائمة على الحوار،الإقناع وحل المشكلات. فتركز بالتالي على الفاعلين الاجتماعيين غير النخبة، وتعتبر ذلك ضروريا للحل الحقيقي للنزاعات الذي يتعدى مجرد توقيع الاتفاقيات (صنع السلام وإدارة النزاعات).

حسب هذه المدرسة، تتخذ العمليات السلمية مسارا طويلا يمس جميع مراحل النزاع العنيف والمصالحة في مرحلة ما بعد التسوية.[2]

---

[1] Rafaele Marchetti and Nathalie Tocci, op.cit ., p. 212.

[2] Ibid., p. 212.

بعد تحليل الجهود السلمية غير الرسمية التي يقوم بها العملاء ومراكز البحوث، نحاول في هذا الفصل تحليل نمط آخر من الجهود غير الرسمية الرامية لإيجاد حل للمسألة القبرصية، وهي الجهود التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون غير الحكوميون بعيدا عن المسار الرسمي.

من خلال نموذج "الدبلوماسية متعددة المسارات" الذي طوّره جون ماكدونالد ولويز دايموند، يمكن صياغة قائمة لأهم الفواعل والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية التي يمكن أن تقوم بمبادرات تهدف إلى حل النزاع انطلاقا من المسار الثالث Track Three من النموذج الذي يمتثل في الجماعات المحلية والدولية التي تشارك بنشاط في العملية السلمية، وهي تشمل المواطنين الخواص،رجال أعمال،نشطاء السلام،الطلبة،الجماعات الدينية ،المؤسسات ووسائل الإعلام.

يُطلق عادةً على هذه الجماعات مصطلح " المجتمع المدني" الذي يشير إلى دور الفاعلين الاجتماعيين خارج السلطة السياسية،وهو ما يقترب من مضمون "المسار الثالث" الذي يحدده النموذج السابق.حيث يشمل مفهوم المجتمع المدني مجموعة متعددة من الفاعلين على المستوى المحلي والدولي الذين يعملون بشكل مستقل عن المسار الرسمي.

كما يمكن استعمال، في هذا السياق، المصطلح الذي استخدمه مارشيتي وتوتشي R. Marchetti, N. Tocci "مجتمع النزاع" الذي "يشمل كل المنظمات المدنية المحلية التي تنشط في سياق نزاعي، إضافة إلى المنظمات الدولية والعابرة للقومية المرتبطة بالسياق النزاعي نفسه".[1]

الملاحظ أن النشاطات التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون تمس قطاعات واسعة من المجتمع، وهو ما تنشده مناهج حل النزاعات (CR) التي تفضل الفواعل المنخرطة في نشاطات تستهدف قطاعات أوسع من المجتمع أكثر من نشاطات المحترفين والمراكز المتخصصة في البحث والتدريب. وقد لاحظنا أيضا هذا الاتجاه عند ممارسي المسار الثاني ( الفصل السابق) الذين يستهدفون شرائح واسعة من المجتمع من خلال وظيفة التدريب من أجل إدماجها في عملية بناء السلام.

نركز، في هذا الفصل، على مبادرات المنظمات غير الحكومية المحلية (NGOS) ونخصص فصلا لاحقا لتحليل مبادرات المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOS).

- **المبحث الاول : وظائف المنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام**

تهدف اغلب التدخلات "دبلوماسية المسار الثالث" إلى إعادة بناء "رأسمال اجتماعي" في الأوساط

---

[1] Rafaele Marchetti and Nathalie Tocci, op.cit ., p. 206.

المحلية التي تعاني وطأة النزاع. حيث يعمل الفاعلون غير الرسميين مع الناس من جميع الشرائح و قطاعات مجتمعهم بهدف إيجاد طرق لترقية السلام في أوضاع النزاع العنيف. يهدف هذا العمل إلى بناء أو إعادة بناء العلاقات التي تدهورت بسبب وجود خطوط تقسيم بين المواطنين العاديين في المجتمعات، في مجموعة من القطاعات.

تقوم "دبلوماسية المسار الثالث" على فكرة أساسية مفادها أنه يمكن و يجب أن يُبنى السلام انطلاقا من القاعدة نحو الأعلى، وكذلك من المستوى الأعلى نحو القاعدة. لتحقيق مفاوضات أو تسوية، يجب إيجاد "دائرة سلام" Peace Constituency وكذلك لتحقيق تسوية، يجب إيجاد دعم و قدرة على تنفيذها. [1]

تشمل تدخلات "دبلوماسية المسار الثالث" عملا سيكو- اجتماعيا لمساعدة الجماعات المحلية على التعامل مع الخلافات والصدمات الناتجة عن النزاع العنيف. كما تشمل التظاهرات الاجتماعية و الفنية التي تجمع الأفراد من كل أطراف النزاع، والمشاريع التجارية المشتركة، الحوار بين الأديان و تربية السلام. [2]

لقد ساهمت العديد من الدراسات النظرية في تصنيف أدوار منظمات المجتمع المدني أو" مجتمع النزاع" في عملية النزاع. فمثلا حسب مارشيتي و توتشي ، تلعب منظمات مجتمع النزاع ادوارا مختلفة في مراحل مختلفة من النزاع. في فترات العنف، تحضّر هذه المنظمات الأرضية و الجمهور من أجل وقف إطلاق النار و توقيع اتفاقات السلام. في النزاعات الانفصالية، نظرا لمخاوف الاعتراف الرسمي بالكيانات الانفصالية، تكون الاتصالات بين الجماعات المتنازعة اتصالات شعبية " People to People" غير رسمية. يتم تنظيم ورشات حل مشكل بين منظمات غير حكومية محلية أو دولية . يمكن أن تحل مبادرات المواطنين الخواص المشاكل القاعدية المرتبطة بالجريمة أو البيئة داخل الأحياء المختلطة، حيث تكون هذه الجهود عادة أكثر فاعلية من المستويات الرسمية.

قد تنخرط المدارس في مشاريع تربية سلمية تضم شرائح اجتماعية واسعة فضلا عن أطراف النزاع. [3]

---

[1] Diana Chigas, "Track III( citizen ) Diplomacy". http:/www.beyond intractability.org/essay/track 2_diplomacy.html.

[2] Ibid.

[3] Rafaele Marchetti and Nathalie Tocci, op.cit, p. 213.

و بالتالي بناء "دوائر سلام" لإعادة النظر في الوسائل التي يسعى أطراف النزاع من خلالها لتحقيق احتياجاتهم الأساسية. كما تُطور منظمات أخرى برامج تأهيل و تدريب بغرض تكوين ناشطين اجتماعيين الذين يزيدون و يحسّنون من تأثير تربية السلام Peace Education.

في فترات النزاع ، يمكن أن تساهم المنظمات أيضا في عملية الحل من خلال خدمات التموين خاصة الخدمات الأساسية التي تحقق الحد الأدنى من الحاجات الانسانية الأساسية كالصحة و التربية. قد تقوم المنظمات بذلك أيضا في الفترات التي يحتدم فيها العنف و يشتد الدمار و تعجز فيها الدول و المجتمع الدولي.

بعد توقيع اتفاق سلام، تعمل هذه المنظمات على المستوى المجتمعي لتشجيع الإتصال و المصالحة بين أطراف النزاع، و تشجيع المبادلات التجارية و الثقافية بينهم. إلى جانب المنظمات غير الحكومية و المؤسسات، يمكن لوسائل الإعلام ان تلعب هذا الدور من خلال تشجيع "صحافة السلام Peace Journalism " بواسطة الصحافيين المحليين او الدوليين في بلدان النزاع، بث اعلام بديل و معلومات بديلة و اعادة صياغة روايات النزاع. يمكن أيضا للمواطنين المساهمة في ارساء الثقة من خلال مبادرات المصالحة الإجتماعية.[1]

حسب تشيستر كروكر Chester Crocker ، تستطيع المنظمات غير الحكومية أيضا القيام بالعديد من وظائف حل النزاعات : - تأهيل الأطراف Capacity –Building ،من خلال وسائل التربية و التدريب في مناطق النزاع. - ادراج مواضيع النزاع في اجندة السياسة العامة للدولة من خلال وسائل الدفاع عن هذه المواضيع و تحاليل خبراء .

- ابراز صوت الفاعليين الاجتماعيين و تفعيل دورهم وقت النزاع.

- تعبئة قاعدة المجتمع المدني لتقديم مبادرات السلام و الضغط من أجل ايقاف العنف .

- النشاط البحثي الذي يطور مقترحات لتمريرها إلى النخب السياسية و صناع الرأي العام من اجل خلق مناخ ايجابي للمفاوضات الرسمية.[2]

---

[1] Rafaele Marchetti and Nathalie Tocci, op.cit, p. 213.

[2] Chester Crocker, «Peacemaking and Mediation : Dynamics of a changing field ». International Peace Academy (IPA) Workingpaper , March 2007. p. 13.

تقترح أيضا باميلا أُول أربعة أدوار يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعبها في عملية بناء السلام :

- على المنظمات أن تستمر في عملها التقليدي في تقديم المساعدة و إعادة التهيئة .

- عليها الاستمرار في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان.

- يجب عليها ان تتكفل بالمهمات الجديدة: توفير إنذار مبكر باحتمالات النزاعات العنيفة .

- أن تستمر في نشاطات حل النزاع.

حسب أُول، يجب على المنظمات غير الحكومية ان تتبنى منظورا بعيد المدى حول نشاطاتها. حيث تقترح انه "يجب ربط مهمة الانقاذ و تقديم مساعدات بمجموعة من النشاطات التي تؤدي إلى تحويل تلك النزاعات بشكل يسمح بترقية مصالحة دائمة و شاملة بين الأطراف المتنازعة ".[1]

تعمل العديد من المنظمات في المستويات الوسيطة و الشعبية للمجتمع . فهي بالتالي تتمركز بشكل جيد لتطوير مثل هذه الروابط و النشاطات السلمية.

عند قيامها بمهمة المساعدة و إعادة التهيئة، يجب أن تسعى المنظمات غير الحكومية إلى الاعتماد على الموارد المحلية. فتطوير موارد و إمكانيات محلية يزيد من قدرات المواطنين. أما اللجوء المفرط للموارد الخارجية، فقد يزيد من تبعية الفاعلين المحليين للدوليين واعتماد العملية السلمية المحلية على دور الأطراف الخارجيين بشكل سلبي. يمكن أيضا أن تكون الموارد الخارجية موضوع خلاف مما يؤدي إلى إثارة النزاع . يجب أيضا على المنظمات أن تسعى إلى جذب مشاركين جُدد إلى نشاطاتها .

حددت أُول مجموعة من الشروط التي تسمح بتسهيل نشاطات المنظمات غير الحكومية في مجال حل النزاعات :

- يجب أن ترتبط المنظمات بعلاقة طيبة مع البلد، المواضيع و المشاركين في النزاع.
- يجب أن يكون لها شركاء من الأهالي .
- يجب ان يكون طاقم المنظمات متمتعا بمواهب و معرفة واسعة في مجال حل النزاعات .
- يجب أن يدرك و يقبل العاملون في المنظمات غير الحكومية بالمخاطر الشخصية التي يمكن أن يواجهونها عند محاولة التدخل بشكل مباشر في النزاع.[2]

---

[1] Pamela Aall, op.cit, p. 439.

[2] Ibid, p. 440.

من أجل فهم أفضل لطبيعة وتطور مبادرات الفاعلين المحليين في السلام ، قسّم كل من ماريا حاجيبافلو M. Hadjipavlou و بولنت كانول Bülent Kanol هذه المبادرات إلى اثنتي عشر فئة نشاطات:

1- التربية**:** برامج/مبادرات من طرف أكاديميين لفائدة أكاديميين و مربين تركز على النظام التربوي، محاضرات أكاديمية حول مواضيع ذات اهتمام مشترك بين القبارصة اليونانيين و الأتراك ، التدريب و مخيمات و تجارب تربوية أخرى لفائدة الشباب و الطلبة.

2- حل النزاع: برامج/مبادرات تشمل التدريب، الحوار، البحوث و النشاطات. تركز بشكل خاص على اكتساب أفضل فهم للمعارف المرتبطة بميدان حل النزاعات، و التحكم في تقنياته خاصة في السياق القبرصي.

3- مناقشة الأحداث: الحوار المباشر، المناقشات، و حل المشكلات بين القبارصة اليونانيين و الأتراك، سواء حول القضايا المرتبطة بالمسألة القبرصية أو القضايا الأخرى ( مثل البيئة ) ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين.

4- الإدارة و التسيير: برامج للعمل مع مسيّري المؤسسات حول مسائل الادارة و التسيير.

5- قادة الأعمال و الشباب: العمل مع الشباب الرائدين في مجالات: المدارس، السياسة و الأعمال.

6- مجموعات النساء: مجموعات النساء العاملات في مجال السلام أو المجموعات المشتركة التي تهتم بالقضايا المرتبطة بالنوع و حقوق النساء.

7- الأحداث الثقافية: التظاهرات الثقافية بين الطائفتين : المهرجانات، المعارض الفنية، الاحتفال بالبيئة ، حقوق الإنسان و أحداث عمومية أخرى.

8- مجموعات المفاوضات و الوساطة**:** التدريب و العمل على مواهب المفاوضات و الوساطة.

9- المجموعات الفدرالية: مجموعات و ورشات تسعى لاستكشاف النظام الفدرالي في السياق القبرصي من خلال منظور مقارن.

10- المجموعات المختلطة: المجموعات المختلطة بين المواطنين القبارصة اليونانيين و الأتراك الذين يقومون بنشاطات مشتركة.

11- النشاطات/ عمليات التدريب للقطاعات المهنية: نشاطات و عمليات تدريب تستهدف مهنا محددة ( المحامون، الأطباء...).

12- برامج للمنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني: برامج دعم و ترقية المجتمع المدني.[1]

---

[1] Maria Hadjipavlou and Bülent Kanol, « ***The Impacts of Peacebuilding Work on the Cyprus Conflict.*** » http://www.cdacollaborative.org/media/53258/The-Impacts-of-Peacebuilding-Work-on-the-Cyprus-Conflict.pdf

- **المبحث الثاني : الحوار في إطار جهود المسار الثالث:**

يعتبر الحوار Dialogue أهم النشاطات التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون. إنه السمة الرئيسة التي تحدد ملامح تدخل أطراف "المسار الثالث" في عملية بناء السلام.

زاد الاهتمام بمبادرات الحوار غير الرسمي بسبب زيادة النزاعات المسلحة خاصة النزاعات المستعصية التي تكثر داخل المجتمعات.

يتفق أغلب المتخصصين و الممارسين أن النزاعات المزمنة Protracted Conflict لا يمكن حلها

فعليا إلا من خلال الجهود التي تتعرض للأسباب البنيوية و المظاهر السياسية المهمة للنزاع، إضافة إلى الأبعاد السيكولوجية، المآسي و مواضيع العلاقات بين الأطراف. من الواضح، أن عمليات الحوار تُستخدم أساسا كوسيلة في سياق المنظور السيكولوجي لحل النزاعات بسبب تركيزها على الاتصال و التفاعل الشخصي بين الأفراد. [1] تأخذ اغلب الحوارات شكل لقاءات بين مجموعات منظمة ذات حجم يسمح باتصال مباشر بين أعضائها. يتم إجراؤها عادة مع أشخاص دون مستوى القيادة العليا، فالحوارات غير الرسمية هي نوع من التحضير السياسي للمفاوضات الرسمية.

كقاعدة عامة، يتولى طرف ثالث مسؤولية مشروع الحوار، تنظيم و ادارة اللقاءات. لا يستوجب أن يكون هذا الطرف الثالث من خارج البلاد، يمكن ان يكون أفرادا معتدلين من داخل منطقة النزاع. [2]

ترتبط مشاريع الحوار عادة بالمستوى المحلي و الجواري. تجمع أفرادا ينتمون إلى قطاعات متماثلة و لهم مصالح متشابهة، ( الشباب، النساء، أعضاء الاتحادات التجارية، الناشطون الدينيون...) أو الأشخاص الذين يشتركون في نفس المصير بسبب معايشتهم لماضٍ عنيف ( أرامل و أيتام الحرب، أطفال الضحايا...). [3]

تقوم مشاريع الحوار على عناصر مركزية تتمثل في : اللقاءات الشخصية و إنهاء حواجز الاتصال، يسودها منهج حوار العلاقات الإنسانية و تستهدف، على المدى الطويل، تنظيم لقاءات من هذا النوع من

---

[1] Norbert Ropers, "From Resolution to Transformation : The Role of Dialogue Projects. » in, Austin, Alex, Martina Fischer and Norbert Ropers (eds.). **Transforming Ethnopolitical Conflict.** The Berghof Handbook. (Wiesbaden: VS Verlag, 2004.) p. 256.

[2] Ibid, p. 258.

[3] Herbert Kelman, The Problem Solving Workshop in Conflict Resolution, op.cit, p. 187.

اجل تقديم أفضل دعم للسلام انطلاقا من المستوى الأسفل الجماهيري. [1]

تركز الأدبيات الحالية في ميدان بناء السلام على طريقتين في تصنيف الحوارات. تتمثل الطريقة الأولى في تحديد الأنواع المثلى للحوار ، و الثانية في تمييز مراحلها وفقا للخطوات النموذجية للتفاعل و الاتصال التي تشكل عملية بناءة للحوار.

اقترح جاي روثمان تصنيف مناهج الحوار في النزاعات بين الجماعات الى أربعة انواع :

- الحوار التنافسي (التموقعي) Positional Dialogue ، يجعل الأطراف من وجهات نظرهم و آرائهم كمواقف تتطلب الاعتراف فقط، بالتالي، يُستخدم الاتصال للإقناع و تحقيق المكاسب الأحادية و تستعمل الحجج ضد الآخر.

- حوار العلاقات الإنساني، Human Relations Dialogue يتم فيه تأجيل الخلاف في وجهات النظر حول المسائل الجوهرية، و يتم العمل على مستوى العلاقات بين الأفراد المشاركين، حيث يركز على أسباب سوء الفهم والصور النمطية الموجودة بين الأطراف. عادة ما تسبق هذا النوع من الحوارات دورات تدريب تحضيرية حول الميكانيزمات الأساسية للإدراك و التفاعل في الجماعات. تتمثل أهداف هذا النوع في تحقيق الاعتراف المتبادل و زيادة الاحترام بين الأطراف. يسعى منهج الحل التفاعلي للنزاعات ( ICR ) الى تحقيق هذا النوع من الحوارات .

- حوار عملي Activist Dialogue، يتم فيه تحليل المواضيع و تكيفها بهدف تحديد أرضية مشتركة و استكشاف مختلف الطرق التي تمكن الأطراف من احتواء اختلافاتهم بواسطة عمل مشترك.

- حوار حل المشكلات Problem Solving Dialogue، وهو النوع الأكثر طموحا، ينظم فيه الأطراف المتنازعون اتصالاتهم بطريقة تمكنهم من التعاطي منهجيا مع اختلافاتهم. في حالة تصعيد النزاع بشدة، عادة ما يتطلب هذا النوع من الحوارات وجود طرف ثالث كفاعل مساعد او فاعل مبادر. [2]

---

[1] Herbert Kelman, The Problem Solving Workshop in Conflict Resolution, op.cit, p. 187.

[2] Jay Rothman, " Dialogue in Conflict: Past and Future". in, Eugene Weiner ( ed.), The Handbook of interethnic Coexistence,( New York, NY: Continuum, 1998), p. 216.

يحدد المتخصصون في حل النزاعات أربعة مراحل في عمليات الحوار :

- تهتم المرحلة الأولى بصياغة وجهات النظر المتضاربة لمختلف الأطراف بشكل أوضح قدر الإمكان، ضمان الاعتراف المتبادل لوجهات النظر هذه، و كذلك تحديد جوهر النزاع.

- في المرحلة الثانية، يتم التركيز على التفكير حول الحاجات الأساسية و مخاوف الأطراف المشاركين ، قيمهم، تجاربهم في النزاع و آمالهم.

- في المرحلة الثالثة:يتم تحديد المصالح المشتركة،الحاجات،والمخاوف المتشابهة.ويمكن أن تستهدف هذه المرحلة البدء في تعاون عملي في القضايا الأقل خلافا.

- تتطلب المرحلة الرابعة مدة طويلة لتحضيرها وأيضا بناء الثقة الشخصية بين المشاركين.تشمل هذه المرحلة مناقشة المناهج والأفكار اللازمة للتعامل مع المواضيع الجوهرية للنزاع،التفكير في كيفية تطبيق هذه المناهج والأفكار،وبالتالي،الشروع في إجراءات عملية لحل هذه المواضيع الجوهرية.[1]

في حالة النزاعات التي تشهد تصعيدا كبيرا، يكون من الصعب تنظيم لقاءات سلمية تجمع أطراف النزاع،ويجد المتدخلون أنفسهم عاجزين حتى عن تجاوز المرحلة الأولى بنجاح.في حالة النزاع المزمن Protracted Conflict ،يكون من الضروري تنظيم العديد من اللقاءات،ويجب على المتدخلين أن يسمحوا دائما بإمكانية العودة إلى مراحل سابقة.

من الواضح أنه،على غرار الدبلوماسية الرسمية/المسار الأول،تتأثر أيضا أدوار الفاعلين الاجتماعين بظروف إدارة النزاع.فعندما تتم هذه الأخيرة بشكل غير عقلاني،بمعنى الحفاظ على حد أدنى من الاتصال والاستعمال المفرط للقوة، يصبح من الصعب تحقيق اتصال مباشر بين الأطراف من خلال تنظيم مفاوضات مباشرة أو بمساعدة طرف ثالث.

من الممكن أن يتم التنسيق بين مشاريع الحوار والمؤسسات،الشبكات والمشاريع العملية،ولا يتسنى ذلك إلا بعد ختام عملية طويلة من بناء الثقة والعمل على مراحل الحوار التي قمنا بوضعها سابقا.يمكن أن يتم تجسيد هذا التنسيق من خلال مأسسة الحوار في شكل أجهزة استشارية متعددة الإثنيات،لجان مصالحة أو شبكات منظمات غير حكومية.

---

[1] Norbert Ropers, op.cit, p. 258.

.

في حالات أخرى، توفر مشاريع الحوار نقطة الانطلاق لمحاولات عملية مثل وضع خطط لتحسين معيشة السكان الأكثر تضررا من النزاع.[1]

يهدف منهج حل النزاعات إلى جعل مشاريع الحوار كعمليات لتحضير المفاوضات الرسمية Dialogue Projects as a Pre-Negotiation. حيث يجري تصميمها لممارسة تأثير على إدارة النزاع على مستوى القيادات السياسية.وهو نفس الهدف الذي تنشده مناهج الحل التفاعلي للنزاعات (ICR) وحل المشكلات Problem-solving من خلال تنظيم ورشات يقوم فيها طرف ثالث بتلقين أعضاء مؤثرين من أطراف النزاع كيفية تطوير أفكار أملا أن يسهل ذلك،لاحقا،المفاوضات الرسمية،[2] حيث يعتقد أن هذا النوع من اللقاءات غير الرسمية من شأنه تسهيل تحقيق بعض التقدم الذي لا تسمح به المفاوضات الرسمية.إذ تسمح هذه المدونة،نظريا،بتناول الصعوبات الأكثر عمقا وحساسية ،جذور المشكلة واستكشاف الحلول الممكنة بعيدا عن الرؤى الرسمية ومن خلال الحوار المباشر[3]. تساهم الحوارات، إذا، في إثراء وتغطية الفجوات في الأجندات التفاوضية الرسمية.

فيما يخص مدى فاعلية مشاريع الحوار،أقترح كريستوفر ميتشل Christopher Mitchell أن نجاح مشاريع الحوار، كعملية تحضيرية للمفاوضات الرسمية، يمكن تقييمه على ثلاثة مستويات:

- أثرها على الأشخاص المشاركين(التغيرات في المواقف،أنماط سلوك جديدة).
- تحقيقها للناتج Outcome،خاصة فيما يتعلق بالأفكار،المقترحات،الإجراءات العملية،...التي يمكن أن تدرج،بالتالي،في عملية تكوين الأهداف السياسية.
- أثرها بعيد المدى على النزاع ككل.[4]

[1] Jay Rothman, Dialogue in Conflict, op.cit, p. 219.

[2] Jay Rothman, Dialogue in Conflict, op.cit, p. 223.

[3] Jean Luc Marret, op.cit, p. 39.

[4] Norbert Ropers, op.cit, p. 261.

**جدول رقم(5)**

**تصنيف بول ليدراك Paul Lederach لفواعل العملية السلمية**

| أنواع الفواعل | مناهج بناء السلام |
|---|---|
| – القيادات العليا<br>Top leadership<br>( المستوى الكليMacro-level ) | - مفاوضات المستوى العالي. |
| – قيادات المستوى المتوسط<br>Middle range leadership<br>(المستوى الوسيط Meso-level ) | – ورشات حل المشكل<br>التدريب حول تقنيات حل النزاعات |
| – القيادات الجماهيرية.<br>Grass-Root Leadership<br>( المستوى الجزئيMicro-level ) | – لجان السلام المحلية<br>التدريب الشعبي الجماهيري. |

المصدر: Jean Paul Lederach, Building Peace: ***Sustainable Reconciliation in Divided Societies.*** ( Washington, D.C: United States Institute of Peace Press, 1997), p. 39.

- **المبحث الثالث : تبلور الحركة الاجتماعية من أجل السلام في قبرص:**

بسبب فشل جهود الدبلوماسية الرسمية في حل المسألة القبرصية، سواء المفاوضات الرسمية المباشرة التي جمعت طرفي النزاع أو الجهود التي بذلتها الأطراف الخارجية: منظمة الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي (أنظر الفصل الثاني)، "فقد العديد من المواطنين القبارصة الثقة

في قدرة القادة السياسيين في تسوية المشكلة القبرصية. كما إقتنعوا بعدم جدوى ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي لضغوط على تركيا من أجل بلوغ التسوية".[1]

حيث شرع عدد متزايد من المواطنين والمنظمات غير الحكومية في الحوار والبحث عن المصالحة. وفي غياب حرية التنقل بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، كانت اللقاءات بين الطائفتين تعقد أولا في لندن خاصة منذ عام 1981 بمبادرة من منظمة "أصدقاء قبرص" غير الحكومية. منذ ذلك الحين، أصبح يطلق على هذا النوع من اللقاءات ب"الحركة الثنائية الطائفة " Bi-communal Movement التي تطورت خاصة إبتداءا من عام 1989 حينما تم تأسيس " الحركة من أجل قبرص مستقلة وفدرالية".[2]

غير أن الحركة الاجتماعية السلمية في قبرص شهدت منعرجا حاسما أدى إلى تطورها وإنتشارها بشكل سريع. تجسد هذا المنعرج في بروز" مجموعة التدريب ثنائية الطائفة" Bi-communal Trainer Group عام 1993 وإستغرقت عملية تأسيسها فترة سنتين. نشأت هذه المجموعة كنتيجة للتعاون بين نشطاء سلام قبارصة ولدور الفاعلين الخارجيين. لقد عمل هؤلاء الناشطون في إطار مجموعات بشكل منفصل داخل طوائفهم، ثم تطورت إلى مجموعة واحدة على أساس ثنائي الطائفة.[3]

ابتداءا من عام 1995، شرع حوالي ثلاثون شخصا ينتمون إلى مجموعة التدريب في إطلاق مشاريع حوار خاصة بهم وتأسيس مجموعات ثنائية فرعية. مع نهاية عام 1997، شهدت الحركة الاجتماعية السلمية في قبرص نشاط خمسة وعشرين مجموعة ثنائية تابعة لمجموعة التدريب ضمت ألفا وخمسمائة شخص شاركوا في نشاطات إجتماعية ثنائية.[4]

تأثر تطور مجموعة التدريب الثنائية والمجموعات الفرعية التابعة لها بالعمل الذي قام به الفاعلون الخارجيون: أفراد، مؤسسات، ومنظمات دولية غير حكومية. فقد كان تأسيس وتطور هذه المجموعة ثمرة للجهود التي قام بها بعض الأكاديميين ( الفصل السابق ) على غرار بيرتون، بروم و فيشر. فقد كانت نشاطات هؤلاء الاكاديميين تستهدف من خلال التدريب على تقنيات حل النزاعات، خلق

---

[1] Gilles Bertrand،" ***Les mobilisations des acteurs sociaux en faveur d'une réconciliation à Chypre face à l'impasse des négotiations officielles***،" in, Etienne Copeaux (sous la dire de) Recherches en cours sur la question chypriote. Cahiers de Recherches (Gremo : Groupe de Recherche et d'études sur la Méditerranée et le Moyen Orient), N$^0$ 9, 2001, p. 68.

[2] ibid , p. 68.

[3] Maria Hadjipavlou, op. cit. p. 6.

[4] Ibid, p. 7.

مجموعات سلام داخل مجتمعات النزاع بالإعتماد على أشخاص غير رسميين ينتمون إلى الأطراف. النزاع.

كما تأثر تطور مجموعة التدريب وفروعها بنشاطات بعض المنظمات الخارجية مثل معهد الدبلوماسية متعددة المسارات (IMTD). منظمة مخابر التدريب الوطنية (NTL) ولجنة فولبرايت The Fulbright Commission ومجموعة إدارة النزاعات (CMG).( سنتطرق لدور المنظمات غير الحكومية في الفصل اللاحق). فقد أدت زيادة نشاطات هذه المنظمات الخارجية الى بروز ضرورة التنسيق بينها وتبادل الخبرات والإمكانيات. فتم تأسيس " رابطة قبرص" The Cyprus Consortium التي كانت نشاطاتها مهمة لتطور " مجموعة التدريب" كفاعل محلي، حيث ساهمت في خلق شريحة واسعة من المدربين المؤهلين في مجال حل النزاعات وورشاتها و"تدريب المدرّبين " Training for Trainers.[1]

إضافة إلى نشاطات مجموعة التدريب، سهلت محاضرات ولقاءات أخرى تطور مجموعات مدنية ثنائية كمشاركين مهتمين. رغم أن برنامج التدريب لم يكن عملية مهيكلة، إلا أنه أثار إهتماما عاما بحل النزاع وبالنشاطات الثنائية.

**المبحث الرابع : تطور وإنتشار التنظيمات الاجتماعية كفاعلين محليين في قبرص**

بين عامي 1994 و1995، شارك ثلاثة عشر شخصا ينتمون إلى الطائفتين القبرصيتين في ورشة تحت إشراف " مجموعة التدريب" التي قامت بمهمة تسهيل الإتصال بين المشاركين. إستهدفت الوشة تطوير مفاهيم حول الإجراءات المستقبلية لبناء السلام في قبرص. في هذه الورشة، تم تطبيق منهج الإدارة التفاعلية الذي طوره ليونارد دوب (أنظر الفصل السابق)، وهو منهج تعاوني مكن الجماعات من بلوغ إتفاق في العديد من القضايا الخلافية وفي القضايا المعقدة.

جسدت الورشة عملية سلمية دامت تسعة أشهر. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

خلال المرحلة الأولى، توصل المشاركون إلى تحقيق فهم مشترك حول طبيعة الحواجز التي تعيق مشاريع السلام في جزيرة قبرص. كانت مهمة المرحلة الثانية تطوير رؤى بشأن أهداف عملية بناء السلام وإصدار بيان حولها.[2] في الرحلة الثالثة، تم تطوير مشاريع، مفاهيم وأفكار لتعزيز تحقيق بيان الرؤى الذي تم إصداره في المرحلة السابقة.

---

[1] Jay Rothman , op.cit, p. 220.

[2] Oliver Wolleh, ***Citizen's Rapprochement by the local Peace Constituencies, Bicommunal***

سمح المنهج المطبق في هذه الورشة بتبلور "حوار العلاقات الإنسانية" بين الأفراد المشاركين حيث تم التركيز على العلاقات بينهم وعلى أسباب سوء الفهم والصور النمطية الموجودة بين المشاركين. كما سمح المنهج المطبق أيضا بتحويل النقاش إلى "حوار عملي" تمت فيه دراسة المواضيع وتطوير مقترحات ومشاريع عملية.

بعد نهاية الورشة، سرعان ما بدأت المجموعة في لعب دور" مجموعة التدريب" لحل النزاع مستفيدة من التجربة والتدريب الذي تلقته في الورشة. وخلال تسعة أشهر التالية، تطورت إلى مجموعة دائمة من المدربين التي أصبحت مصدر سلسلة من إجراءات بناء السلام.

في إطار ورشة 1994-1995، أفضت اعمال "مجموعة التدريب" إلى صياغة مائتين وواحد وأربعين (241) مشروعا محتملا لبناء السلام في قبرص، اعتُمدت خمسة عشر منها كمشاريع قابلة للتنفيذ. تم إختيار هذه المشاريع وفقا لمعايير الجدوى المرتقبة بمعنى مدى إمكانية تطبيقها من منظور المجموعة وكذلك في ضوء الظروف الاجتماعية في الجزيرة.

في منتصف عام 1995، عرضت المجموعة مشاريعها الخمسة عشر علنا في مركز تجاري Agora Bazar بهدف تدعيم المجموعة بمنخرطين جدد.[1]

كان العمل الذي قامت به مجموعة التدريب الثنائية بواسطة ورشة 1994-1995 نقطة انطلاق إنتشار حركة إجتماعية سلمية عمت ربوع جزيرة قبرص من خلال تأسيس العديد من مجموعات الحوار الثنائية وإطلاق مشاريع سلام متعددة.

شهدت عملية تطور وإنتشار الحركة الاجتماعية السلمية مرحلتين:

-مرحلة الإنتشار الأولى: كان تدعيم مجموعة التدريب الثنائية حول حل النزاع بداية المرحلة الأولى من المشاريع والإنتشار التي دامت إلى غاية الحوادث الطائفية العنيفة في صيف عام 1996.

كان تخطيط المشاريع الخمسة عشر، التي ذكرناها، من طرف المجموعة نقطة إنطلاق مرحلة جديدة في تشكيل البعد الاجتماعي المحلي للعلاقات بين الطائفتين القبرصيتين، رغم أن بعضا من النشاطات الثنائية كانت بمساعدة مسهّلين أجانب. إبتداءا من جوان1995، أصبحت مجموعة التدريب فاعلا مبادرا

---

***Conflict Resolution Trainer Group in Cyprus***. (Berghof Report n$^{0}$8, Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management, March 2001), p. 12. http://www.berghof-centre.de/

[1] Ibid, p. 13.

ومستقلا عن الفواعل الدوليين. وفي هذا السياق، كان تكوين مجموعات جديدة تابعة لمجموعة التدريب تقدما كبيرا في هذا الإتجاه.

في بداية نشاطاتهم ورغم تلقيهم تدريبا ليصبحوا بدورهم مدربين، كان المشاركون متخوفين من تنظيم ورشات بين الطائفتين قبرصيتين والإشراف على جماعات ثنائية.

فقد عُقدت أول ورشتين من طرف مجموعة من المدربين من الطائفتين تحت إشراف وملاحظة رابطة قبرص. إلا ان نجاح هاتين الورشتين جعل المشاركين يقررون اللقاء كمجموعة بصور منتظمة في المنطقة العازلة. وهو ما رفع من ثقتهم في قدراتهم، وبالتالي، عقدت الورشات اللاحقة وتم تكوين مجموعات جديدة دون مشاركة الرابطة.[1]

كما لم تخطط مجموعة التدريب لإشراك الجماعات المقربة من السلطات السياسية في العملية الثنائية على خلاف جهود " المسار الثاني" (الفصل السابق). ربما يعود ذلك لتوجهاتها اليمينية. وكان هذا الإتجاه سائدا أكثر عند الجماعات التي تم تدريبها من طرف لجنة فولبرايت التي تركز على البعد الأكاديمي لدورها وعلى كونها فاعل "محايد" بالمقارنة مع الجماعات القبرصية.[2] عادة، ما تجتمع المجموعات الثنائية التابعة كل أسبوعين أو ثلاث أسابيع. شهدت المرحلة الأولى من إنتشار نشاطات العديد من المجموعات الثنائية الطائفة التي كونتها «مجموعة التدريب لحل النزاع". أهمها: مجموعة المربين، مجموعة المواطنين، المجموعة الدراسية للفدرالية والاتحاد الأوروبي، الوفاق السلمي، مجموعة التخطيط الثقافي، مجموعة " رسائل إلى الجانب الأخر"، مجموعة " مشروع تكنولوجية من أجل السلام"، مجموعة إدارة النزاع، مجموعة النساء، مجموعة القادة السياسيين الشباب، مجموعة رجال الأعمال الشباب، مجموعة الطلبة ومجموعة المحامين. ضمت هذه المجموعات حوالي مائتي عضو تقريبا.

سنقوم بوصف أهم نشاطات المجموعات الثنائية في هذه المرحلة الأولى من الإنتشار (وكذلك المرحلة الثانية لاحقا)، غير أنه لا يمكننا أن نتعرض بالتحليل المفصل لنشاطات كل مجموعة على حدى بل سنقوم بذلك بصورة شاملة في المباحث اللاحقة، تمثلت أهم نشاطات المجموعات التي برزت في المرحلة الأولى في:

-تم تنظيم العديد من الورشات خارج قبرص لمجموعات القادة السياسيين تضم منتخبين من الطائفتين وقادة طائفيين أخرين. فمثلا، شارك عشرة قبارصة أتراك وعشر قبارصة يونانيين في ورشة عقدت في

[1] Oliver Wolleh, op.cit,p. 14.

[2] Diana Francis and Norbert Ropers,op.cit, p. 6.

شهر جويلية1994 في فندق "Coolfont Resort" بفرجينيا الغربية في الولايات المتحدة الامريكية. إستمرت هذه المجموعة في تنظيم اللقاءات بعد العودة إلى قبرص. بنفس الشكل، شارك العديد من المنتخبين والمستشارين السياسيين القبارصة من الطائفتين في العديد من الورشات والملتقيات خلال فترة التسعينات. رغم أن هذه اللقاءات لم تكن تعقد بهدف التفاوض على قضايا معينة، فإنها سمحت بجمع وتحقيق الإتصال بين أفراد مؤثرين من كل طائفة.[1]

-شاركت مجموعة من أهم رجال الأعمال القبارصة اليونانيين والأتراك في لقاء في Ledra palace عام 1995، ثم نظموا سلسلة من اللقاءات خارج قبرص. في نفس الفترة نظمت مجموعة من رجال الاعمال الشبان من الطائفتين لقاءات دامت حتى سنة1997، قامت كلا المجموعتين بإستكشاف فرص تأسيس مشاريع أعمال مشتركة.[2]

-نظمت العديد من المجموعات المهنية لقاءات ثنائية ،ضمت هذه المجموعات المحامين، المدربين، الصحفيين، الناشطين في مجال حماية البيئة ، الأطباء، العمال... في بعض الحالات، إلتقت المجموعات المهنية خارج قبرص من اجل إكتساب تكوين وتدريب خاص . على سبيل المثال، إلتقت مجموعة من المربين في بوسطن الأمريكية سنة 1996، وحضرت مجموعة من كبار ناشري الصحف عملية تدريب في واشطن في نفس السنة. في أغلب الحالات ركزت المجموعات المهنية على مشاريع خاصة في قبرص مرتبطة بمجالات إهتماماتهم.[3]

-بدأت مجموعة من المحامين من الطائفتين في تنظيم لقاءات سنة 1995 إمتدت في نهاية سنة 1997. كانت مهمتهم الرئيسية مراجعة التغيرات القانونية التي طرأت داخل الطائفتين منذ سنة 1974 عندما كان النظام القانوني موحدا بهدف تسهيل إندماج النظامين القانونيين المختلفين في حالة بلوغ تسوية سياسية.

- عملت مجموعة من المربين مدة سنة كاملة لتحديد الطرق التي تصور فيها كل طائفة في كتب التاريخ والأدب الموجهة للأطفال في المدارس. إقترحوا إلغاء صور "العدو" من هذه الكتب.[4]

- أنشئت مجموعة من المربين الثنائية خلال ورشة حل النزاع إستغرقت ثلاثة أيام في شهر أكتوبر سنة1995. تبعتها ورشة ثانية للمربين في ماي 1996. كان أغلب أعضاء هذه المجموعة قد شاركوا في

---

[1] Benjamin J Broome , ***Building Bridges Across the Green line , A Guide to intercultural Communication in Cyprus***, (Nicosia : UNPA , 2005), p. 17.

[2] Ibid, p. 19.

[3] Ibid, p. 19.

[4] Ibid, p. 20.

سلسلة من الورشات في بداية التسعينات. بعد سبعة أيام من أشغال ورشة إنعقدت في بوسطن شهر أوت سنة 1996، إجتمع عدد ممن شارك في العديد من الورشات لتأسيس مجموعة مركزية تضم الأفراد المعنيين أساسا بالقضايا المرتبطة بطلبة المدارس والجامعات العامة والخاصة في قبرص. قامت هذه المجموعة بعدد من المشاريع شملت دراسة معمقة للنظم التربوية في قبرص وتأثيرها على إدراكات الناس للنزاع. كانت هذه المجموعة وراء إنطلاق نشاطات مجموعة " اللقاء الشباني من أجل السلام".[1]

- بدأ نشاط مجموعة النساء الثنائية بورشة تفاعلية في شهر ماي 1996. ركزت أعمال الورشة على العوامل التي تخلق الألم والمعاناة في قبرص حسب وجهة نظر النساء. جعلت هذه الورشة، التي إستمرت عدة شهور، المجموعات الأخرى تتعاطى مع قضايا النساء. كما شاركت مجموعة من النساء القبرصيات من الطائفتين في مؤتمر الأمم المتحدة للنساء الذي إنعقد في بكين عام 1995. رغم أن العديد من المشاريع قد ضمت عددا كبيرا من النساء، فقد إستمرت المجموعة المركزية التي بدأت سنة 1996 في الاجتماع وقيادة النساء في العديد من هذه المحاولات. ساهمت نشاطات النساء في تسليط الضوء على العديد من القضايا التي تم تجاهلها لمدة طويلة في قبرص.[2]

في شهر أوت 1996، أدى وقوع أحداث عنيفة في المنظمة العازلة إلى وضع حد لكل النشاطات الثنائية. فقد قام المتظاهرون القبارصة اليونانيون بتجاوز حواجز الشرطة وجنود حفظ السلام الاميين وإجتاحوا المنطقة العازلة قرب بلدة درينيا Derinya بهدف دخول الجزء الشمالي من الجزيرة. الأمر الذي دفع القبارصة الأتراك إلى تنظيم مظاهرات مضادة. خلال هذه الأحداث، تعرض مواطن قبرصي يوناني إلى الضرب حتى الموت من طرف القبارصة الأتراك، كما أطلق الجنود والقبارصة الأتراك النار على مواطن قبرصي يوناني أخر حاول نزع العلم القبرصي التركي من إحدى البنايات.

تسببت الأحداث في إثارة سخط وإستياء الطائفة القبرصية اليونانية، فأدت المظاهرات في الجانب اليوناني إلى حظر كل لقاءات المجموعات الثنائية. من جانبها، أغلقت الحكومة الشمالية كل المعابر المؤدية إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة.

رغم محاولة " مجموعة التدريب لحل النزاع " إحتواء أثار الأزمة، إلا أن الإتصال المباشر بين الأعضاء كان مستحيلا طوال هذه الأحداث ولم يكن في الإمكان تحقيق الإتصال إلا من خلال ممثلي لجنة فولبرايت. إلا أن المجتمع الدولي خاصة منظمة الأمم المتحدة في قبرص حافظ على قناعته بأنه

---

[1] Maria Hadjipavlou , op,cit. p. 15.

[2] Benjamin Broom, op.cit. p. 33.

يوجد داخل كل طائفة شريحة واسعة من الأشخاص المستعدين لإعلان بيان تصالحي ضد العنف.[1] ففي 30 سبتمبر 1996 وبمقرها في نيقوسيا، أقامت منظمة الأمم المتحدة حفل إستقبال حضره ما يقارب الأربعمئة شخص من الجانبين القبرصيين، ينتمون إلى الجماعات الناشطة في مجال السلام والجماعات الثنائية التي ذكرناها تحديدا. إعتبر المشاركون هذا اللقاء، الذي جرى في جو طيب وهادئ، دليلا قويا على إمكانية تحقيق تقارب سلمي، كما أثار دهشة وإعجاب الدبلوماسيين وممثلي الأمم المتحدة الحاضرين.[2]

وفي 24 أكتوبر 1996، قررت تمثيلية قوات منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إحياء ذكرى تأسيس منظمة الأمم المتحدة من خلال تنظيم حفل إستقبال للألاف من الأشخاص الذين ينتمون إلى الطائفتين.

رغم نجاح هذين الحدثين الثنائيين ومحاولتها إنهاء الجمود الذي أصاب العلاقات بين الطائفتين القبرصيتين، إلا أنه كان من الصعب تنظيم لقاءات أو نشاطات ثنائية على المستوى المدني لأن السلطات الشمالية إستمرت في عدم منح التراخيص للناشطين القبارصة الأتراك للعبور إلى المنطقة العازلة مكان عقد اللقاءات الثنائية.[3]

بينت المرحلة الأولى من إنتشار النشاطات الثنائية مدى تأثر جهود "المسار الثالث" بالظروف السياسية المحيطة وذلك على غرار جهود "المسار الثاني" (الفصل السابق).

-بدأت **المرحلة الثانية** من المشاريع والإنتشار في شهر مارس سنة 1997 عندما رفعت السلطات شمال قبرص الحصار عن النشاطات الثنائية وسمحت مجددا بدخول المنطقة العازلة. نتج تحول موقف السلطات القبرصية التركية عن زيادة التدخل السياسي للحكومة الأمريكية في النزاع القبرصي حيث مارست ضغوطا أكثر على كلا الحكومتين القبرصيتين خاصة بعد إعلان الرئيس القبرصي اليوناني **غلافكوس كليريدس** نصب صواريخ روسية **(S-300)** في الجزيرة في شهر جانفي عام 1997.[4]

فتحت الظروف الجديدة المجال لعقد وتنظيم جملة من المشاريع وتكوين العديد من المجموعات الجديدة. فخلال المرحلة الثنائية من الإنتشار، تم تأسيس المجموعات الثنائية التالية:

---

[1] Jay Rothman, op.cit, p. 23.

[2] Ibid, p. 25.

[3] Benjamin Broom, op.cit, p.42.

[4] Ibid, p. 44.

مجموعة ال مواطنين2 و3، مجموعة نساء بروكسل، مجموعة الطلبة2، المشروع القروي المشترك، مجموعة لقاءات الشباب من اجل السلام ، مجموعة الناشطين البيئويين الشباب ، مجموعة الفنانين ، مجموعة الفدرالية ومجموعة حماية البيئة. إضافة إلى القيام بأشكال جديدة من الزيارات عبر الحدود بين شطري الجزيرة.[1]

تمثلت أهم نشاطات المجموعات التي ظهرت في المرحلة الثانية في:

-شهر أكتوبر 1996، بدأت مجموعة طلاب ثنائية تضم طلبة يدرسون بجامعات حكومية وخاصة في العمل من خلال سلسلة من الاجتماعات . وضعت المجموعة تقريرا ممتازا حول لقاءهم الأول بعد سلسلة من اللقاءات التي ناقشوا فيها مواضيع ذات إهتمام مشترك. إجتمع أعضاء المجموعة مع زعيمي الطائفتين كليريدس ودنكتاش بصورة منفصلة، ثم قاموا فيما بعد بتنظيم ملتقى دام أسبوع في بودابست (هنغاريا) وبعد رجوعهم شرعوا في توسيع مجموعتهم. تم تأسيس مجموعة طلابية ثنائية جديدة وقد تكفلت المجموعة السابقة بتنظيم ورشة حل نزاع لتدريب أعضاء المجموعة الجديدة تقنيات حل النزاعات.[2]

-في نوفمبر وديسمبر1996، تم تنظيم عدة تظاهرات موسيقية مشتركة، بعض المعارض الخاصة حول الفنون، التصوير الفوتوغرافي وأعمال أخرى من طرف أفراد من كلا الطائفتين. نظم معرض رسوم متحركة تتعرض للمشهد السياسي في الجزيرة أنجزها أفراد من كلا الطائفتين. نظم مركز السلام في الجانب اليوناني معرضا للشعر القبرصي التركي . لم تجمع هذه المعارض عددا كبيرا من الناس لكنها وفرت مؤشرات لإمكانية التعايش السلمي بين أفراد الطائفتين.[3]

-ابتداءا من سنة 1997، زاد عدد مبادرات المواطنين للمصالحة، حيث تم تشكيل أكثر من ستين مجموعة ثنائية (مربون، طلبة، محامون، نساء، رجال أعمال، فنانون، مهندسون، قادة الإتحادات الشبانية...) وتدريبها على حل النزاعات، الإتصال وتصميم مشاريع الحوار.[4]

-في مارس 1997، عقد ممثلو أكثر من ستة عشر اتحادا تجاريا من الطائفتين لقاءين تاريخيين في جانبي المنطقة العازلة. نظم اللقاءين بعد شهور من الاجتماعات بين أعضاء لحنة توجيهية أنشئت لهذا الغرض. ناقش أعضاء الاتحادات عدة قضايا مشتركة تهم الطائفتين، وفي سبتمبر من نفس السنة،

---

[1] Maria Hadjipavlou, op.cit, p. 19.

[2] Benjamin Broome, op,cit, p. 31.

[3] .Ibid, p. 22.

[4] .Maria Hadji pavlou,op.cit, p. 8.

بمناسبة يوم السلام العالمي، سلمت الاتحادات التجارية من كلا الجانبين لمكتب الأمم المتحدة في قبرص إعلانا مشتركا يحث المجتمع الدولي والحكومتين القبرصيتين على " الإستماع إلى صوت أغلبية الشعب والعمل بإتجاه حل يحقق السلام في الجزيرة". لا تزال مثل هذه اللقاءات مستمرة إلى الأن.[1]

-عام 1997، بدأت مجموعة "لقاءات الشباب من أجل السلام" (YEP) العمل لغاية عام 2002. توجد أربعة عشر مجموعة على هذا المنوال تضم شبابا تبلغ أعمارهم ما بين ستة عشر وثلاثون سنة، ويبلغ عددهم أكثر من أربعمائة شاب قبرصي تلقوا تدريبا على مواهب حل النزاعات بمساعدة مدربين محليين قبارصة أتراك ويونانيين. بفضل هؤلاء الشباب مع بعضهم البعض من خلال البريد الإلكتروني وصفحات الواب.[2]

بدأ مشروع المجموعة في شهر جويلية1997 وإستهدف جمع الشباب من الطائفتين القبرصيتين من أجل خلق " ثقة بدل الشك، معرفة الأخر بدل جهله، الأمل بدل اليأس". جاءت المرحلة الثانية من نشاطات المجموعة ما بين عامي1998 و2000، عندما قام الاعضاء بوضع نسخة الكترونية للمشروع تضم قاعدة بيانات حول الشباب الراغبين في لقاء شباب أخرين من الجانب الأخر. نجحت النسخة الإلكترونية في جمع حوالي ثلاثمائة مشارك جديد. وفي مرحلة ثالثة إنطلقت في سبتمبر 2000، قام أعضاء مجموعة لقاءات الشباب بعدة مشاريع حوار أهمها جمع السكان الأصليين لقرى مختلفة مثل Paphos,Larnaca,Pyla ,Louroutsine.[3]

-ألهم مشروع مجموعة لقاءات الشباب عددا من الشباب القبرصي فأسسوا برنامجا شبانيا أخر سمي:" شباب ترقية السلام" Youth Promoting Peace (Y2P) . إستهدفت أعضاء هذا المشروع تعزيز التعاون الوثيق بين الطائفتين. نظموا عدة محاضرات حول مواضيع مثل التربية في قبرص، الأثر السوسيوإقتصادي للاتحاد الأروبي، كما نظموا عدة ورشات حول مواضيع مثل مواهب المفاوضات، مستقبل خطة عنان وحل النزاعات.

ساعدت هذه المجموعات الشبانية في تنظيم سنة 2000،"يوم قبرص للسلام" الذي يتم الإحتفال به في 30 سبتمبر من كل سنة.[4]

---

[1] Benjamin Broome,op.cit, p. 18.

[2] Maria Hadji pavlou,op.cit, p. 8.

[3] Ibid, p. 9.

[4] Benjamin Broome, op.cit, p. 33.

-سبتمبر 2000، ساعدت المنظمات الشبانية الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها على تنظيم" مهرجان التفاهم المتبادل" الذي عقد في Ledra Palace في المنطقة العازلة. حضر هذه التظاهرة حوالي سبعة ألاف مواطن قبرصي من كلا الطائفتين، الأحزاب القبرصية اليونانية المشاركة: Kisos, Akel, Disy وإتحاد الديموقراطيين، الأحزاب القبرصية التركية: حركة الوحدة القومية، الحزب الجمهوري التركي وحزب التحرير الطائفي. تضمنت التظاهرة برنامجا ثقافيا ثنائيا يشمل فنون الموسيقى، الرقص، الشعر.[1]

- وفي مارس 2001، نظم شباب الأحزاب السياسية من كلا الجانبين القبرصيين "مهرجان السلام للشباب" في Ledra Palace في المنطقة العازلة في نيقوسيا المقسمة. أصبح هذا الفندق السابق الذي تستغله قوات الأمم المتحدة والذي يقع خلف أسوار المدينة القديمة في العاصمة نيقوسيا، مكانا رمزيا للتقارب بين الطائفتين. ألقى قادة الأحزاب السياسة خطابات يدعون فيها الشباب إلى بناء الثقة في بعضهم البعض لتجنب الأخطاء التي وقعت فيها الأجيال السابقة. ساهم الإتصال المباشر في تسهيل عملية الإعتراف بأخطاء الماضي وفتح المجال للحديث عن المستقبل خاصة في مكان بعيد عن الرعاية الرسمية.[2]

- في مارس 2001 أيضا، جرى نشاط ثنائي أخر ضم حوالي أربعين امرأة قبرصية اللائي نظمن مؤتمرا تحت إشراف " مجموعة النساء" التي تأسست قبل أزمة 1996. كان عنوان المؤتمر:" الإتصال في المجتمعات المنقسمة: ما يمكن أن تفعله النساء". ودعت المشاركات إلى العيش في وطن مشترك بعيدا عن الخلافات. كان المؤتمر مفيدا جدا لأنه خرج بقرارات عملية مثل إنشاء منظمة نسائية غير حكومية تلتزم بالعمل الثنائي، كما دعا إلى أهمية العمل على مستوى كل طائفة من خلال فروع. تمثلت نتائج المؤتمر في تنظيم مظاهرات نسائية في كلا شطري الجزيرة للمطالبة بإحياء المحادثات الرسمية بين الحكومتين القبرصيتين ولإعلان دعمهن لإستمرار المحادثات الرسمية بين كليريدس ودنكتاش.[3]

- سنة 2002، وقّعت ستة وثمانون منظمة محلية غير حكومية " وثيقة الرؤية المشتركة" دعت فيها قادة الطرفين القبرصيين إلى إجراء مفاوضات لحل النزاع وإقترحت خيارات وإجراءات لهذه المفاوضات. في نفس السنة، نظمت "تحالف 91" ، وهي منظمة محلية غير حكومية تضم أحزاب سياسية، غرفة

[1] Gilles Bertrand, op.cit, p. 73.

[2] Diana Francis and Norbert Ropers, op.cit, p. 11.

[3] Linda Lomngvist, op.cit, p. 15.

التجارة وإتحادات التجار ، مظاهرات تحت شعار "هذا البلد لنا" شارك فيها ما بين ستين وثمانين ألف مواطن قبرصي لتأييد خطة كوفي عنان.[1]

- في مارس 2007، نظمت " مجموعة مشروع حوار المجتمع المدني" The Civil Society Dialogue Project ورشة حوار تحت إشراف مجموعة من الخبراء من الطائفتين ضمت ثلاثة وعشرون مشاركا من الجانبين. إستهدفت الورشة تبادل الأفكار وإستكشاف الأسباب الأساسية للنزاع. وتم تحديد ثلاثة وثمانون عاملا مؤثرا في النزاع. قسمت هذه العوامل إلى ثلاثة عشر مجموعة . ثم أجريت مناقشات حول كل مجموعة أسباب وترجيح المجموعات من خلال التصويت. بعد ذلك جرى تقسيم نتائج التصويت، وفي النهاية،إستطاع المشاركون تحديد عاملين أساسيين:" دور وسائل الإعلام" و" الوضع السياسي العام في الجزيرة".[2]

- في نفس السنة ، تم إطلاق مشروع مبدع أخر سمي "التكنولوجيا من اجل السلام" إستغل شبكة الإنترنت لجعل الأفراد يلتقون في المنطقة العازلة. إضافة إلى دعوة الأفراد المشاركين في النشاطات

الثنائية ، سعى المشروع إلى توفير قاعدة بيانات لكل المجموعات الثنائية على شبكة الانترنت(*) لتنسيق نشاطاتها من خلال نشر إعلانات ومعلومات حول اللقاءات والإجتماعات، كما توفر منتديات نقاش ومدونات (Blogs) للمجموعات.[3]

**المبحث الخامس : الحوار في المجموعات الثنائية:**

طورت "مجموعة التدريب لحل النزاعات" شبكة تضم خمسة وعشرين مجموعة من المواطنين القبارصة اليونانيين والأتراك. كان من بين أهدافها التدريب على تقنيات حل النزاع والشروع في "حوار عميق" بين الأعضاء.

يقوم" الحوار العميق" على خطوات "الإستماع-الفهم- الإعتراف" . بالنسبة للعديد من القبارصة ، يشكل أول لقاء وما يتبعه من تعامل مع أشخاص من الطائفة الأخرى حدثا فكريا ونفسيا بالغ الأهمية . لأول مرة في إطار حوار يخضع لعملية تسهيل، تتوفر فرصة الإستماع لوجهة نظر الطائفة الأخرى في سياق

---

[1] Gilles Bertrand, op.cit, p. 73.

[2] Diana Francis and Norbert Ropers, op.cit, p. 11.

* www. tech4peace.org

[3] Linda lomngvist, op.cit, p. 15.

الاحداث التاريخية وكذلك المسائل المعاصرة. في نفس الوقت، يوفر الحوار الفرصة لكل مجموعة لتبليغ أراءها ومواقفها للمجموعة الأخرى.[1]

يمكن إجمالا القول بأن "مجموعة التدريب" لم يكن لها منهجا عاما وموحدا ومستقلا للتدريب والتسهيل على غرار منهج" دبلوماسية المسار الثاني"، بل نجد أن أعضاء المجموعات الثنائية قد طوروا أساليب خاصة بهم ثم إقتباسها من مناهج الفواعل الدوليين مثل رابطة قبرص، لجنة فولبرايت والعلماء والمتخصصين في حل النزاعات.

يكشف فحص مختلف نشاطات المجموعات الثنائية ومشاريع الحوار التي قامت بها عن التأثر الشديد لهذه المشاريع بمناهج وأساليب الأكاديميين المتخصصين في ميدان حل النزاعات ( المسار الثاني)، خاصة ليوناردو دوب، جاي روتمان، هربرت كلمان، ورونالد فيشر ( أنظر الفصل السابق). يتضح هذا التأثر في التشابه مع أساليب " المسار الثاني" خاصة التفاعل الشخصي ، الإتصال الشخصي والتسهيل التي تعتبر أساس منهج الحل التفاعلي للنزاعات(ICR) عند الأكاديميين. غير أنه يمكن ملاحظة أن مشاريع الحوار في إطار " المسار الثالث" قلّ ما تستهدف الأشخاص المؤثرين سياسيا على خلاف ورشات وحوارات "المسار الثاني". يرجع هذا التشابه المنهجي بين المسارين إلى كون الفاعلين الإجتماعيين قد تلقوا تدريبا على تقنيات حل النزاعات من طرف الفاعلين الأكاديميين.

رغم ذلك، فقد تم تطوير بعض القواعد الأساسية التي طبقت في كل المجموعات الثنائية، وهي المشاركة على أساس شخصي بحيث يتكلم كل مشارك بإسمه الخاص، الطابع غير الرسمي للإجتماعات الذي يعني أنه لا يمكن لأي عضو أن يشارك في اللقاء بصفة رسمية، السرية، التصويت بالإجماع والإحترام المتبادل.[2]

لقد أظهرت هذه المجموعات الثنائية قدرتها على إجراء حوار عميق بين المشاركين. توجد عدة مؤشرات على ذلك: تدعيمها لمجال عملها وتطور عدد المشاركين فيها، محافظتها على بقائها وقت الأزمات وتصاعد العنف مثل أزمة صيف 1996.

ترتبط نوعية الحوار ومدى عمقه بمقدار إرادة المشاركين على التعاون. لا يمكن للمجموعات أن تقوم بتنفيذ بعض المشاريع إلا بعد إتمام خطوات الاستماع، الفهم والاعتراف.[3]

---

[1] Diana Francis and Norbert Ropers, op.cit, p. 11.

[2] Diana Francis and Norbert Ropers, op.cit, p. 11.

[3] Gilles Bertrand, op.cit, p. 69.

- **المبحث السادس : بنية وصعوبات المجموعات الثنائية:**

أثناء قيامها بنشاطاتها، تواجه المجموعات الثنائية مجموعة من العوائق التي تؤثر على بنيتها وعلى سعيها لدفع الحركة الاجتماعية الثنائية والمساهمة في ترقية السلام في قبرص.

ترتبط طبيعة المجموعات و القواعد التي تعمل بواسطتها ببنية النزاع القبرصي. بصيغة أخرى، تعكس المجموعات إلى حد كبير، بعض المعايير السائدة في النزاع : الثنائية الطائفية، التمثيل المتكافئ للطائفتين القبرصيتين، الطابع غير الرسمي، ادماج التوجهات السياسية اليمينية و اليسارية، الانجليزية كلغة عمل والمشاركة المتساوية للرجال و النساء.[1]

رغم ان قبول هذه المعايير يسهل عملية بناء السلام، فانه مع ذلك قد يؤثر بصورة سلبية على بنية النزاع ودور المجموعات الثنائية. فمبدأ التمثيل المتكافئ للطائفتين، بمعنى أن تُمثل كل طائفة بعدد متساوي في المجموعة، و ان تحظى كل طائفة بمعاملة متكافئة، قد يستغل سياسيا من قبل أطراف النزاع. قد تعتبر السلطات القبرصية الشمالية هذا التكافؤ العددي اعترافا من قبل الجنوبيين بالقبارصة الأتراك كطائفة مكافئة و ليس كأقلية. و هو ما يؤثر على مشاركة القبارصة اليونانيين. و في حالة عدم التمثيل المتساوي، قد تعتبر السلطات الشمالية ذلك خرقا لمطالبها، مما يثير تخوف المشاركين القبارصة الأتراك من تعرضهم لنقد حكومتهم.

من جهة أخرى، قد يعيق مبدأ " العدد المتساوي" نشاطات بعض المجموعات الثنائية. ففي بعض المجالات، قد يصعب جمع العدد المطلوب من إحدى الطائفتين. فمثلا، بسبب اختلاف العادات و القيم بين الطائفتين، نجد النساء في الجنوب هن أكثر تنظيما من نظيراتهن في الشمال، و بالتالي يعتبرن هذا المبدأ عائقا في سبيل نشاطاتهن.[2]

كذلك، يؤثر معيار "الثنائية الطائفية" Bi-communality على البنية النزاعية. فهو قد يعني أيضا الاعتراف بوضع القبارصة الأتراك كطائفة قبرصية مستقلة عن تأثير دولة تركيا التي تعتبر طرفا أساسيا في النزاع (كما ذكرنا في الفصل الأول). و يمكنها بالتالي، ممارسة ضغوط كبيرة على اي عملية سلمية في قبرص.

في السياق ذاته، فان قبول مشاركة الأشخاص الذين تعود أصولهم الى دولة تركيا (لا ينتمون إلى أتراك قبرص) يثير رفض يونانيي الجزيرة. فالسياسة التوطينية التي تمارسها تركيا و السلطات الشمالية في

---

[1] Oliver Wolleh, op.cit, p. 13.

[2] Diana Francis and Norbert Ropers, op.cit, p. 11.

قبرص تعد من بين أصعب القضايا الخلافية في النزاع القبرصي. كذلك، فمشاركة المهاجرين الأتراك في النشاطات الثنائية قد يفسر من طرف السلطات الشمالية كقبول مباشر من جانب الجنوبيين بسياستها التوطينية. تؤثر هذه المسالة، بشكل كبير، على عمل و تشكيل المجموعات الثنائية، خاصة إذا علمنا أن نصف المواطنين الذين يعيشون في الشمال هم من المهاجرين الذين شجعتهم تركيا والجمهورية التركية في شمال قبرص على الاستيطان في شمال الجزيرة.[1]

من جهة أخرى، فان اعتماد اللغة الانجليزية كلغة عمل في نشاطات الجماعات الثنائية قد يقصي بعض الشرائح الاجتماعية و يقلص بالتالي، من الامتداد الاجتماعي للجماعات الثنائية.[2]

[1] Gilles Bertrand, op.cit, p. 73.

[2] Linda Lomngvist, op.cit, p. 15.

**شكل رقم(5)**

**مواقف المواطنين القبارصة من الاتصالات الثنائية**

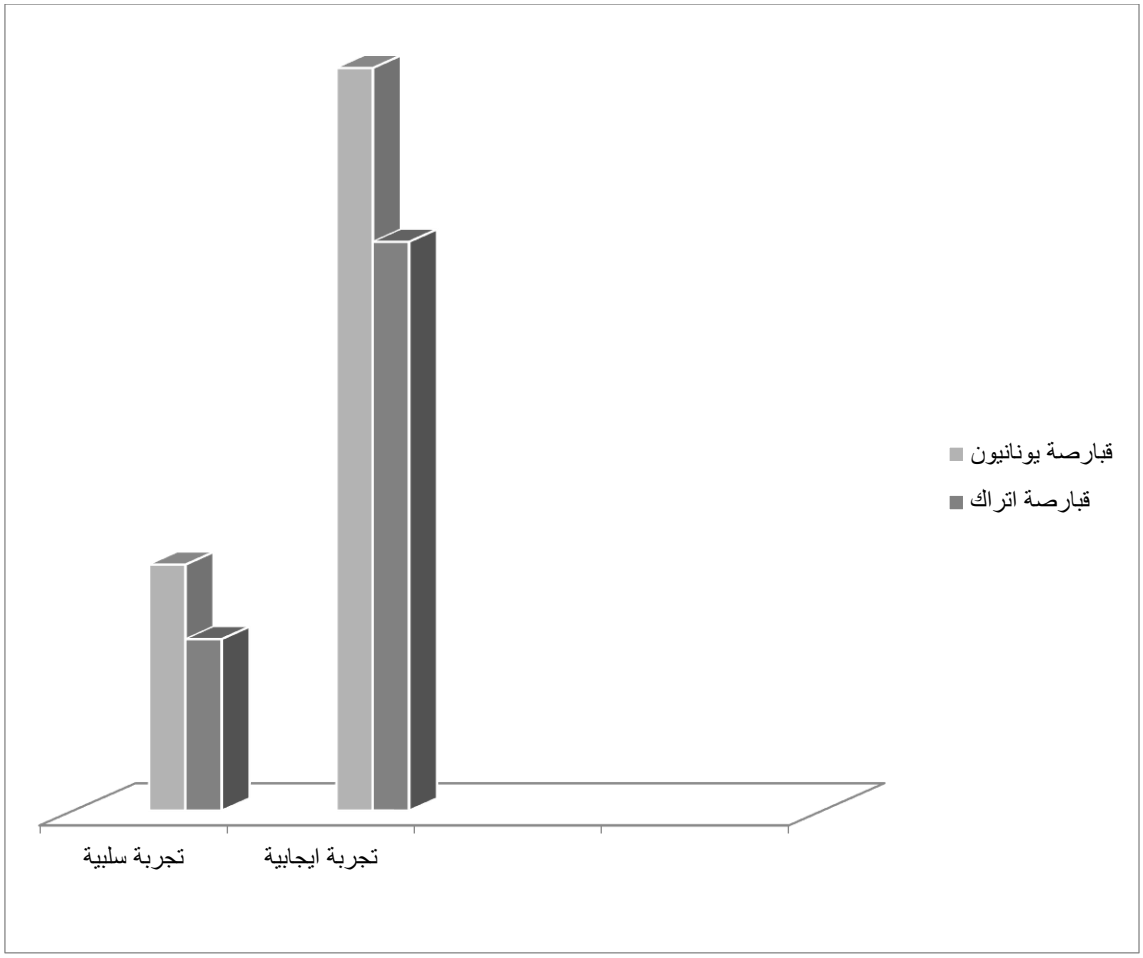

- **المبحث السابع : دور وسائل الإعلام في حل النزاع القبرصي :**

وفقا لنموذج "الدبلوماسية متعددة المسارات" الذي طوره جون ماكدونالد و لويز دياموند، تشكل وسائل الإعلام احد الفاعلين في "المسار الثالث" الى جانب المنظمات غير الحكومية المحلية و الدولية.

بعد تحليل دور المواطنين في إطار مجموعات السلام غير الحكومية (الحركة الاجتماعية من اجل السلام في قبرص)، نسعى في هذا الفصل الى تحليل دور وسائل الإعلام في العملية السلمية غير الرسمية التي تشهدها قبرص. إلا انه، قبل القيام بذلك، من المفيد مراجعة الجوانب النظرية لموضوع دور وسائل الإعلام في حل النزاعات بهدف توفير بعض الأدوات النظرية اللازمة للتحليل.

يوجد حوار، في إطار نظريات حل النزاعات، حول علاقة النزاعات بوسائل الإعلام. يجري النقاش حول دور وسائل الإعلام في إدارة النزاع و حله. يقرر اغلب المختصين أن تأثير وسائل الإعلام على النزاع و تصعيده هو مسالة معروفة في تحليل النزاعات أكثر من مسالة تأثيرها على حل النزاعات/بناء السلام.

إذ يكشف التاريخ عن دور خطير لوسائل الإعلام في النزاعات و الحروب . فكثيرا ما استعملت الدول هذه الوسائل في حروبها.

نركز في هذا الفصل، على الشق الثاني من النقاش المتعلق بدور وسائل الإعلام في حل النزاع.

يتحدث بعض المختصين عن أهمية وسائل الإعلام في بناء السلام بما أنها تملك أثرا قويا على النزاع. لكن هذه العلاقة البسيطة لا يجب ان نسلم بها بل يجب فحصها بهدف الوقوف على الدور الفعلي لوسائل الإعلام في حل النزاع/ بناء السلام.

- **المطلب الاول : وسائل الإعلام و حل النزاع/بناء السلام :**

ساهمت ثورة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي يشهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في تطور البحث حول تأثير وسائل الإعلام على العلاقات بين الدول بصفة عامة و النزاعات الدولية بشكل خاص. فتزايد تأثير وسائل لإعلام يحتم مناقشة قدرتها على المساعدة على حل النزاعات.

تقليديا، ركزت البحوث حول العلاقة بين وسائل الإعلام و النزاعات على مسالة تأثير هذه الوسائل على إدارة و تصعيد النزاع. في هذا السياق، أكدت العديد من الدراسات (نعتمد على بعض منها في هذا الفصل) أن اثر وسائل الإعلام على النزاع هو اكبر من تأثيرها على حل النزاعات. حيث كانت الوظيفة

التقليدية لرجال الإعلام تتمثل في نقل الأخبار حول النزاعات و الحروب و سلوك الأطراف المتنازعة دون محاولة فحص بدائل النزاع و الحرب و أثارها الايجابية على أطراف النزاع.

في هذا السياق، برز اتجاه جديد من الباحثين الذين يسعون الى استكشاف دور "ايجابي" لوسائل الإعلام في النزاعات الدولية من خلال تحمل مسؤوليتها في حل النزاعات.

يلاحظ غادي و ولفسفلد Gadi Wolfsfeld انه يوجد تناقض أساسي بين طبيعة العملية السلمية و قيم الأخبار، عادة ما تلعب وسائل الإعلام دورا تدميريا لمحاولات تحقيق السلام.[1] فهؤلاء الذين يتحكمون في وسائل الإعلام يسعون إلى تغليب أربعة قيم : الفورية، الدراما، البساطة و المركزية الاثنية. و هي القيم التي تصعّب عملية استغلال وسائل الإعلام من اجل السلام لأنها تدفع للعنف أكثر من السلام.[2]

حسب هذا الاتجاه، لا يمكن لوسائل الإعلام ان تكون محايدة تجاه السلام و لا يجب أن يقتصر دور الاعلاميين على نقل اخبار العمليات السلمية بل عليهم ايضا ان يدافعوا عن قضايا السلام، العدالة و حقوق الانسان. قد يحتج الصحفيون بقوة على هذه المقولة متحدثين عن "الموضوعية المهنية" لكن عليهم ان يعوا ان الطريقة التي ينقلون بواسطتها الاخبار حول نزاع ما قد تؤثر بشكل سلبي على ادراك المتلقين للوضعية و بالتالي قد تؤثر على تطورات اخرى.[3] يعتقد هؤلاء الباحثين ايضا ان وسائل الاعلام يمكنها ان تلعب ادوارا ايجابية في الوقاية من النزاعات و بناء السلام. اوضح روبرت مانوف Robert Manoff ان افضل منهج لتطوير تدخل ايجابي وفعال لوسائل الاعلام في النزاع الدولي ليس التساؤل "ماذا يمكن ان تقوم به وسائل الاعلام؟ " ، بل تعلّم ما توصلت اليه نظريات و ممارسات حل النزاعات حول الحاجات، و بالتالي تحديد طرق استجابة وسائل الاعلام لها.[4]

---

[1] Gadi Wolfsfeld, ***Media and the Path to Peace***. (NewYork :Cambrodge University Press, 2004).p. 15.

[2] Vladimir Bratic and Lisa Schirch. ***Why and when to use Media for Conflict Prevention and Peacebuilding*** . (Issue Paper 6, European Center for Conflict Prevention,December 2007.), p. 9.

[3] Sandra Melone, Georgios Terzis, and Ozsel Beleli. "***Using the Media for Conflict Transformation: The Common Ground Experience.***" In *Berghoff Handbook for Conflict Transformation,* edited by Martina Fischer. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management 2003. , p. 2.

[4] Robert Manoff, "Potential Media Roles in Conflict Prevention and Management". In ***Track Two***.vol7.n°4, (1998), p. 42.

تعتقد ايضا مجموعة من الباحثين ان وسائل الاعلام يمكنها القيام بوظائف متعددة في حل النزاعات، و هو ما يطلق عليه البعض ب "دبلوماسية وسائل الاعلام". حيث يرون ان الساسة وضاع القرار يمكنهم استخدام هذه الوسائل لدفع المفاوضات، بناء الثقة و حشد الدعم و التاييد الشعبي للمفاوضات و الاتفاقات. تعمل ايضا وسائل الاعلام كفاعل مستقل للشروع في المفاوضات، تسهيلها و القيام بالوساطة. يمكن ان تساعد نظريات المفاوضات الدولية في تحديد ادوار الوساطة التي يقوم بها الصحفيون من خلال التركيز على اهمية مراحل " ما قبل المفاوضات" في دور الطرف الثالث في دبلوماسية " المسار الثالث" (نموذج ماكدونالد و دايموند). [1]

حسب ساندرا ميلون و اخرون، تملك وسائل الاعلام قدرة كبيرة على خلق قاعدة مشتركة بين اطراف النزاع، و بالتالي توفير الظروف لحل النزاع عبر مجموعة متعددة من النشاطات :

- يمكن ان تقوم بوظيفة اعلامية و تربوية من خلال تامين تدفق حر للاخبار الدقيقة و البناءة، الكشف عن مظاهر سوء الادراك بين اطراف النزاع. تحديد المصالح المشتركة التي تختفي خلف مشاكل النزاع.[2] و المساعدة على بناء الانسجام. قد يشمل ذلك توفير الاخبار حول حقوق الانسان، مباديء الحكم الصالح، الديمقراطية البرلمانية و الانتخابات.

- يمكنها ان تقوم ببناء الثقة و الوساطة بين اطراف النزاع من خلال تدعيم الاتصال، اقتراح خيارات بديلة للنزاع العنيف، ان تعكس رغبة الفرد العادي و حاجته للسلام، نقل احداث و اخبار عملية المفاوضات لاطراف النزاع و توفير منتديات للنقاش حول العمليات السلمية.

- يمكن ان تقوم وسائل الاعلام بوظيفة رقابة على القادة للمساعدة على ضمان تحقيق مساءلة على المدى الطويل، مراقبة انتهاكات حقوق الانسان. بصيغة اخرى، توفير انذارا مبكرا حول احتمالات تصعيد النزاع.[3]

يضيف كذلك روبرت مانوف ان لوسائل الاعلام ادوارا محتملة في ادارة و حل النزاعات :

- **تحقيق الاتصال :** بين الاطراف و تسهيل الحوار بينهم

---

[1] Eythan Gilboa, "***Media and International Conflict*** ». The Sage Handbook of Conflict Communication.2006. Sage Publications.16 APR.2010.<http://www.sage-ereference.com/hdb-conflict comm/article_N22 html>

[2] Sandra Melone and others,op.cit,p. 3.

[3] Ibid, p. 4.

- **التربية :** تغيير البيئة التي ينشط في اطارها الاطراف و هو ما قد يؤثر بشكل كبير على ديناميكية النزاع، تحديد العوامل التي تؤثر سلبا على النزاع و التركيز على العوامل التي تزيد من التسامح و تؤدي الى تفضيل العملية السلمية.[1]
- **بناء الثقة :** يعد انعدام الثقة بين الافراد عاملا اساسيا في النزاعات. يمكن ان تساعد وسائل الاعلام على تخفيف الشكوك و زيادة الثقة من خلال التقارير و التحقيقات حول الروايات و المواضيع التي تسلط الضوء على امكانية التعايش.
- **تصحيح مظاهر سوء الادراك :** يرتبط بوظيفة بناء الثقة ، يحدد الصحفيون هذه المظاهر بين اطراف النزاع. و من خلال التقارير و التحقيقات، يمكنهم تشجيع الاطراف على مراجعة مثل هذه الرؤى و الاتجاه نحو حل النزاع.
- **تحليل النزاع :** يختلف ذلك عن الوظيفة الاعلامية التقليدية. يجب على وسائل الاعلام تطبيق الاطر التحليلية التي توفرها نظريات حل النزاعات لتحسين فهم الناس للمظاهر الاساسية للنزاع و طرق حله. [2]

للقيام بهذه الوظائف، تحدد ميلون و اخرون النشاطات التي يقوم بها الصحفيون في مجال حل النزاعات :

- تسهيل الحوار، بناء الاجماع، التعاون و التفاهم الثقافي (كما حدث في انغولا، بورندي، العلاقات التركية اليونانية).
- تنظيم ورشات حول اساليب تغطية احداث النزاعات و الحروب (مقدونيا، الشرق الاوسط، وسريلانكا).
- تدريب صحفيين محليين و طلبة على مواهب و تقنيات حل النزاعات (انغولا، العلاقات التركية اليونانية، بورندي، الكونغو الديمقراطية، سيراليون و ليبيريا).
- تاسيس مشاريع اعلامية مشتركة (النزاع التركي اليوناني و الشرق الاوسط).
- تسهيل اللقاءات بين ملاك وسائل الاعلام (النزاع التركي اليوناني).[3]

[1] Robert Manoff, op.cit, p. 49.

[2] Ibid, p. 47.

[3] Sandra Melone and others , op.cit, p. 4.

- برامج اذاعية لدعم الحوار و التعاون بين صحفيين ينتمون الى اطراف النزاع (رواندا، ليبيريا).
- انتاج افلام وثائقية حول التعايش و التعاون بين اشخاص ينتمون الى اطراف النزاع (البوسنة).
- القيام بتحقيقات حول الاثار النفسية و المآسي و المعاناة التي تلحق بالاشخاص العاديين جراء النزاع (البوسنة، بورندي).
- تاسيس جرائد و مجلات ثنائية لنقل الاخبار عن المشاريع المشتركة في مجالات الاعلام، التربية، البيئة (مقدونيا).[1]

وفقا لهذه الوظائف، نلاحظ ان وسائل الاعلام، على غرار الفاعلين غير الرسميين في المسارين الثاني و الثالث، تقوم كذلك بوظائف التسهيل، الحوار، تنظيم الورشات و التدريب على تقنيات حل النزاعات.

اضافة الى دورها في حل النزاعات من دعم الاتفاقات و المفاوضات و لعب ادوار الوساطة، يرى بعض الباحثين (Breck, Long 2003) ان وسائل الاعلام يمكن ان تقوم بوظيفة المصالحة Reconciliation. تتجاوز هذه الاخيرة حل النزاعات و اتفاقات السلام، فهي تتعامل مع الجواجز النفسية و الثقافية للسلام. تنتقل المصالحة من اتفاقات السلام الرسمية نحو تغيير الدوافع، الاهداف، الافكار، المواقف و طبيعة العلاقات بين الافراد. في هذا الاطار، يرى بعض الباحثين ان وسائل الاعلام المحلية و الدولية كانت مفيدة جدا في تغيير المعايير الثقافية و سياسات الاطراف في العديد من النزاعات الدولية.[2]

يشير اصحاب هذا الاتجاه الى الدور الايجابي الذي لعبته وسائل الاعلام في نزاع بورندي، خاصة الدراسة التي قام بها HAGOS عام 2001 حول تأثير ستوديو IJAMBO ، اذاعة برامج تاسست سنة 1998، على المصالحة في بورندي، وجدت هذه الدراسة تاثيرا ايجابيا على خمسة مجالات محددة للمصالحة : العلاقات الاثنية، التعبئة الاجتماعية و السياسية، مفاوضات النخبة السياسية، السلوك السياسي الجماهيري و سلوك النخب. بينت دراسة قام بها Gidron ، Katz و Hasenfeld عام 2002 ان منظمات السلام المحلية، في ثلاثة مناطق : ايرلندا الشمالية، بورندي و جنوب افريقيا، قد

[1] Ibid, p. 5.

[2] Eytan Gilboa, op.cit.

استطاعت تغيير المعايير الثقافية في النزاعات الثلاث و ارجعت هذا النجاح بدرجة كبيرة الى الدور الايجابي الذي لعبته وسائل الاعلام في هذه المناطق.[1]

نستنتج في ختام هذا المطلب، ان نجاح الحركة الاجتماعية السلمية يرتبط بالدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه وسائل الاعلام.

ادى هذا الاتجاه الجديد، في دراسة دور وسائل الاعلام و تطور البحوث حول علاقتها بالسلام و دورها في بنائه، الى تبلور مفهوم "صحافة السلام" Peace Journalism في اطار بحوث السلام وميدان الاتصال الجماهيري في بداية التسعينات من القرن الماضي .

يُعد غالتونغ J. Galtung اول من استعمل هذا المصطلح من اجل استكشاف العلاقة بين الصحافة و السلام. منذ حرب الخليج عام 1991، بدا بعض اهم مراسلي الحروب مثل Annabel Mc Goldrick و Jake Lynch في تطوير افكار قالتونغ.[2]

يتم حاليا تطوير هذا المفهوم من طرف الصحفيين، الباحثين الجامعيين و اخرون في العديد من البلدان انطلاقا من التعريف الاصلي الذي قدمه غالتونغ " لصحافة السلام". حيث اصبح حاليا هذا المفهوم هو الاطار المنهجي الذي يتعاطى من خلاله رجال الاعلام مع قضايا السلام و العمليات السلمية.

لا يعني مفهوم "صحافة السلام" اصدار التقارير و الاخبار على السلام فقط بل يتضمن في جوهره، تطبيق نتائج دراسات النزاع و السلام على ما تمت ملاحظته حول النزاع و ديناميكيته في العمل الصحفي اليومي من نشر و اصدار للتقارير و الاخبار.لذلك يقدم هذا المفهوم من جهة، شكلا من التحليل النقدي لتقارير الحروب المتوفرة و مجموعة من الخطط العملية و الخيارات للصحفيين.[3]

يقترح هذا المفهوم انه، فيما يخص النزاع، يمكن تقييم الاجابات الموجودة في التقارير الاخبارية بشكل مفيد من خلال مقارنتها بالاجابات التي يزودنا بها الباحثون في ميدان دراسات السلام و النزاع. تقوم

---

[1] Ibid.

[2] Thomas Hanitzsch, " Journalists as Peace keeping force?: Peace Journalism and Mass Communication Theory". In, ***Journalism Studies***, (vol5,N°,2004), p. 484.

[3] Jack lynch and Annabel Mc Goldrick, ***" Peace Journalism ."*** In Charles Webel and Johan Galtung (eds). Hand book of Peace and Conflict Studies, (London: Routledge, 2007), p. 248.

"صحافة السلام" على قيم " الصحافة الجيدة " Good Journalism مثل العدالة، الموضوعية، والتوازن في التغطية و التقارير.[1]

عرف غالتون " صحافة السلام" بانها الاعلام الذي يسعى الى الحقيقة بعيدا عن الدعاية و الاكاذيب. وقد ذهب بعض الاكاديميين في نفس الاتجاه على غرار Shinar الذي عرف " صحافة السلام" بانها "الصحافة الجيدة"، بينما وصفها كل من Mc Goldrick و Lynch بانها " الصحافة الدقيقة" و"صحافة حل النزاع" و يعرفانها بانها صحافة نوعية تستعمل مجموعة من الادوات المبدعة لتوفير تغطية اعمق و اوسع للاخبار.[2]

يعرف Thomas Hanitzsch " صحافة السلام" بانها برنامج و اطار لتغطية الاخبار الصحفية التي تساهم في عملية صنع و حفظ السلام احتراما للتسوية السلمية للنزاعات.[3]

وصفتها Mc Goldrick بانها شكلا جديدا من الصحافة الذي يستكشف كيف يمكن ان يكون الصحفيون جزءا من الحل بدلا من ان يكونوا جزءا من المشكلة.[4]

- **المطلب الثاني : وسائل الاعلام و العملية السلمية غير الرسمية في قبرص :**

نحاول في هذا المطلب، تحليل دور وسائل الاعلام القبرصية في الجانبين، و طرق تعاطيها مع النشاطات الثنائية غير الرسمية انطلاقا من الوظائف المحتملة لوسائل الاعلام في حل النزاع/بناء السلام.

بعد فحص مواقف وسائل الاعلام القبرصية تجاه نشاطات الحركة الاجتماعية السلمية، وجدنا ان هذه المواقف قد تطورت عبر مرحلتين تبعا لتطور النشاطات الثنائية في الجزيرة :

خلال المراحل الاولى للجهود الثنائية، حاولت وسائل الاعلام المتعددة في قبرص تصوير النشاطات الثنائية غير الرسمية (لقاءات، ورشات، حوارات.....) و الاشخاص المشاركين فيها بشكل سلبي.

هاجمت الجرائد، المجلات، المعلقون في الراديو و التلفزيون الافراد المشاركين في مثل هذه النشاطات، ويتم عادة تشويه نواياهم و سمعتهم.

---

[1] Ibid, pp. 251-255.

[2] Metin Ersoy, " ***Peace Journalism and News Coverage on Cyprus Conflict in Cyprus Newspapers***, Occasional Paper, Faculty of Communication and Media Studies. Eastern Mediterranean University at Famagusta-North Cyprus , 2007.

[3] Thomas Hanitzsch, op.cit, p. 484.

[4] Ibid, p. 485.

عندما اطلقت "مبادرة المواطن" Citizen's Initiative عام 1989، تعرضت للهجوم من طرف صحفيي الجرائد في كلا الطائفتين. عانى المشاركون الذين عادوا من ورشة حل النزاعات التي نظمت في اكسفورد (انجلترا) عام 1993، من نفس القدر خاصة في الصحافة القبرصية اليونانية.[1]

في عام 1993، بعد مجموعة من اللقاءات الثنائية، بثت محطة تلفزيونية قبرصية يونانية (Antenna 6 تقريرا سلبيا جدا حول هذه اللقاءات الثنائية و اتهمت المشاركين بتقديم تنازلات سياسية و اجراء مفاوضات سرية.[2]

كما انتقدت وسائل الاعلام القبرصية التركية بقوة المشاركين في ملتقيات حل النزاعات عام 1994 . وخلال نشاطات عام 1996، اصدرت العديد من اشهر المجلات القبرصية اليونانية و التركية مقالات للاستهزاء بالمشاركين في الورشات الثنائية لتشويه طبيعة النشاطات و رسم صورة غير دقيقة و كارثية للنشاطات السلمية الثنائية.[3]

يعتبر النقاش في وسائل الاعلام حول مسالة " الاتصالات الثنائية" ، سواء في الشمال او في الجنوب، قيام هؤلاء المواطنين بعبور خط التقسيم للقاء مع الطرف الاخر ارتكابا للخيانة، و عندما يعقدون لقاءات في مؤسسات شمالية، يثير ذلك المخاوف من خطر الاعتراف " بالجمهورية الشمالية غير الشرعية" . فالاعلام الجنوبي يحكمه عامل الخوف من الاعتراف بالجمهورية التركية في الشمال (TRNC) و هو ما اصلح عليه "برانويا الاعتراف" Recognition Paranoia، اما الاعلام الشمالي فيسعى جاهدا لانتزاع الاعتراف بالجمهورية الشمالية و هو ما اصطلح عليه ب "هوس الاعتراف Recognition Mania .[4]

يؤثر هذان العاملان الحاسمان في السياسات الاعلامية القبرصية، بشكل سلبي، على النقاشات حول النشاطات الثنائية غير الرسمية في الجزيرة، و هو ما يعمق خطوط الانقسام و يقلل من احتمالات التفاهم المشترك.

بالنسبة لوسائل الاعلام الجنوبية، فهي عادة ما تتهم المشاركين الشماليين بانهم ارسلوا من طرف السلطات الشمالية لعرض الرؤى الرسمية. و تصور الاتصالات الثنائية على اتها تخدم " هؤلاء الذين يرغبون في تصنيف النزاع على انه نزاع طائفي و ينسون انه مشكلة غزو، احتلال و انتهاك لحقوق

[1] Benjamin Broome, op.cit, p. 43.

[2] Oliver Wolleh, op.cit, p. 9.

[3] Benjamin Broome,op.cit, p. 44.

[4] Maria Hadjipavlou, op.cit, p. 13.

الانسان.[1] كما ينظر بعض الصحفيين القوميين الجنوبيين لتدخل الاطراف الخارجيين كمسهلين في عملية الاتصالات الثنائية، الحواراتو الورشات نظرة شك و ريبة. فهم يشيرون الى ان هذه المبادرات تتم عادة تحت رعاية السفارات الاجنبية. و بالتالي، عادة ما يصفونها بانها " تحركات مشبوهة" لذلك يطالبون الافراد الخارجيين باعلام جمهورية قبرص عن طبيعة النشاطات التي ينوون القيام بها.[2]

اما وسائل الاعلام الشمالية، فعادة ما تتهم المشاركين القبارصة اليونانيين بانهم يستغلون اللقاءات الثنائية لتوفير حجة سياسية بوجود انسجام طائفي. كما صرحت الصحف القبرصية التركية بان هذه اللقاءات بعثت الرسالة الخطأ حول حاجة الطائفتين للعيش بصورة انفرادية. و تحدثت عن خطر ان ينجذب المشاركون القبارصة الاتراك الى اليونانيين و ينسون الجرائم التي ارتكبت ضدهم في السابق. [3]

يعود سبب المواقف السلبية لوسائل الاعلام القبرصية تجاه الاتصالات الثنائية غير الرسمية لارتباط التغطية الاعلامية للاحداث الثنائية بالمواقف الرسمية من الاخيرة و بحالة العملية السلمية الرسمية. فعندما تسير المفاوضات الرسمية بشكل جيد تكون مواقف المسؤولين ايجابية. [4] وهو ما يوضح ارتباط دور وسائل الاعلام بالمسار الاول الرسمي.

بالتالي، لم تقم وسائل الاعلام القبرصية، في الجانبين باي من الوظائف المحتملة لبناء السلام في قبرص من خلال تبني خطاب اعلامي يفضل العمل السلمي، القيام بنشاطات اعلامية مشتركة لترسيخ قيم السلام و التعايش بين الطائفتين او القيام بادوار الوساطة و التسهيل في النشاطات الثنائية غير الرسمية. بل نجد ان دورها قد انحصر في العمل الاعلامي التقليدي (صحافة حرب لا صحافة سلام).

نتجت عن هذا الموقف السلبي لوسائل الاعلام صعوبات لايصال النشاطات الثنائية الى المستوى الجماهيري ، اضافة الى غياب الجرائد ، المجلات، قنوات تلفزيونية و اذاعات ثنائية الطائفة التي يمكن ان تلعب دورا ايجابيا. ففي هذه المرحلة، لم تصدر اعمال اعلامية مشتركة سوى عمل واحد تمثل في تاسيس، في جانفي 1998، مجلة ثنائية الطائفة: Hade . في عددها الاول ، الصادر في جانفي 1998 ، ناقش الكتاب العديد من المواضيع المرتبطة بجهود بناء السلام في قبرص، اخبار المجموعات الثنائية، الاحداث الثنائية، و عن تجارب المواطنين الذين زاروا اماكن في الجانب الاخر لاول مرة . تضمن العدد ايضا قصائد شعرية و مراجعات كتب حول السلام.

---

[1] Benjamin Broome,op.cit, p. 44.

[2] Maria Hadji pavlou, op.cit, p. 13.

[3] Benjamin Broome, op.cit, p. 44.

[4] Ibid, p. 45.

للاسف، ادى النزاع الداخلي و الصعوبات المرتبطة بالعمل عبر الخط الاخضر الى ايقاف اصدار المجلة و لم يصدر بعد ذلك اي عدد.[1]

ابتداءا من عام 2000، تحسنت التغطية الاعلامية للنشاطات الثنائية رغم استمرار بث تقارير صحفية سلبية تشوه الصورة العامة لجهود التقارب. و تحسنت الامور اكثر منذ الانفتاح في افريل 2003.

في هذه المرحلة و لمواجهة الدور السلبي لوسائل الاعلام القبرصية، سعت المجموعات الثنائية الى القيام بالوظائف الاعلامية لبناء السلام و دعم نشاطاتها من خلال الاعتماد على امكانياتها الخاصة، التعامل مع شركاء اعلاميين دوليين و استغلال موارد الانترنيت لتعويض وسائل الاعلام التقليدية.

ففي بداية عام 2000، انتجت مجموعة " شباب ترقية السلام " (Y2P) فيلما ثنائيا يحمل عنوان " ظلال حلم" Skies Onirou بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP. كما قامت باستثمار لانتاج سلسلة من البرامج التلفزيونية في المملكة المتحدة سميت GIMME6 لتعليم التعايش في الاوساط المتعددة الاعراق و الثقافات. و تم بث هذه السلسلة في القنوات التفزيونية في شطري الجزيرة.[2]

بين عامي 2001 و 2004، تم اطلاق مشاريع ثنائية للاعلام الالكتروني شملت بوابة tech 4 Peace ، منتدى E-Voices Cyprus و الجريدة الالكترونية الثنائية Cyprus Media net .

زود مشروع tech 4 Peace المجموعات الثنائية بادوات الاعلام و التكنولوجيا التي استغلوها في نشاطاتهم السلمية. وفر القائمون على البوابة تدريبا مجانيا للعديد من المنظمات غير الحكومية من اجل دعم نشاطاتها باستخدام تكنولوجيا الاعلام. تقدم البوابة الاخبار باللغات الثلاث : اليونانية، التركية و الانجليزية. تعرضت البوابة للقرصنة عدة مرات و لهجمات اعلامية متتالية من طرف الاعلام القومي في الجزيرة و في تركيا و اليونان.

E-voices Cyprus هو منتدى انترنيت ثنائي الطائفة يعتمد اللغات اليونانية، التركية و الانجليزية في عمله من اجل " التعبير و المشاركة الشعبية" ، يحث الراي العام و يشجع الحوار و النقاش البناء الديمقراطي. Cyprus Media net، هو موقع على الانترنيت يهتم بتوفير و انتقاء المقالات من وسائل الاعلام المطبوعة عبر جزيرة قبرص مترجمة الى اللغات الثلاث بهدف تشجيع، فهم متبادل افضل وتحسين دور الصحافة، ساند الموقع بقوة خطة عنان عام 2003، يزوره يوميا الالاف من المواطنين القبارصة اليونانيين و الاتراك.

---

[1] Benjamin Broome, op.cit, p. 45.

[2] Yiannis Laouris and others , op.cit, p. 374.

عام 2001، اقام مركز الشباب في الشمال و المعهد التكنولوجي في الجنوب مشروعا للصحفيين الشباب. تمت استضافة عشرة صحفيين شباب (خمسة من كل طرف) من طرف عائلات في واشنطن. خلال برنامج تدريبهم، حضروا ملتقيات خاصة حول الواجبات، الاحترافية و الموضوعية. كانت لهم ايضا الفرصة لزيارة عدة مكتبات حيث قاموا بعدة بحوث لتطوير قدراتهم الصحفية. عند عودتهم للجزيرة، تعاونوا مع بعضهم البعض في عدة مشاريع اعلامية سلمية.

عُقد في صيف عام 2002 ، مؤتمر للصحفيين يهدف الى تحليل مشكلة دور وسائل الاعلام. تناول المشاركون مواضيع الاخلاق و دور وسائل الاعلام في قبرص. جرى النقاش في اشغال المؤتمر حول السؤالين : هل الصحفيون احرار في تغطية الاخبار ام هم في خدمة من يستخدمهم؟ هل الصحفيون ملزمون بالدفا ع عن العدالة الاجتماعية و احترام حقوق الانسان ام فقط بنقل الاخبار كما هي؟.

في الفترة بين عامي 2003 و 2005، نظم مركز الشباب في الشمال و المعهد التكنولوجي في الجنوب ستة ورشات حول دور وسائل الاعلام.[1]

في مارس 2004، بدا برنامج (Biz-E)، و هو برنامج تلفزيوني يومي يدوم ساعة يُبث على قناة CYBC2. ببث برامجه باللغتين التركية و اليونانية. يهدف البرنامج الى تناول القضايا التي تهم الطائفتين من اجل تعزيز التعاون و الروح الثنائية. تشمل عروضه المقابلات، دعوة ضيوف في الاستوديو، عروض لمواضيع معينة، تحقيقات و انتاج افلام في كلا الطائفتين.

عام 2005، شُرع في بث برنامج اذاعي ثنائي مباشر سمي "حديث الجزيرة" Talk of The Island ، باللغات الثلاث. و في عام 2006، تم تزويده بخطوط هاتفية تسمح باستعمال اي استوديو و السماح للقبارصة من الجانبين بالاتصال كما لو كان الاستوديو موجودا في منطقتهم.

في صيف 2006، تم تنظيم مخبر مشترك سمي " احياء السلم". ركز على مسالة الدور السلبي لوسائل الاعلام في عملية السلام، اقترح المخبر :

- توفير وسائل اعلام اكثر ايجابية و استقلالية في كلا الجانبين.
- التركيز على مظاهر التشابه بين الطائفتين عبر وسائل الاعلام خاصة التلفزيون.
- التاثير في وسائل اعلام الطرف الاخر.

[1] Yannis laouris and others , op.cit, pp. 374-375.

- خلق بيئة للصحفيين للتعاون من خلال تاسيس قنوات تلفزيونية و اذاعية و جرائد جديدة و كذلك بالاعتماد على الوسائل الجديدة.
- جعل الناس يدركون انه تم التلاعب بهم و تغليطهم .

في عام 2007، تعاونت منظمات اعلامية من الجانبين لتاسيس مشروع " منظر جديد للاعلام الان! " . وافق الاطراف على التعاون معا لترقية التعاون في قبرص بهدف جمع الصحفيين من كلا الجانبين، لانتاج رؤية قوية و جديدة للاعلام الذي يجب ان يكون اداة للتغيير.[1]

رغم هذا التطور في دور وسائل الاعلام القبرصية تجاه مسالة الاتصالات الثنائية و بناء السلام في قبرص، الا انه و بشكل عام، لم ترق وسائل الاعلام الى قدرتها كاداة قوية لتحقيق السلام.

"رغم ان الامور تتحسن اكثر فاكثر، الا ان المشاركين لا يجدون بعد التشجيع اللازم عبر وسائل الاعلام المتعددة". [2]

حسب دراسة قام بها معهد اوسلو لبحوث السلام (PRIO ) حول دور وسائل الاعلام القبرصية، رسخت هذه الاخيرة " فكرة ان المشكلة الحقيقية تتمثل في الاخر، مادام هذا العدو يشكل تهديدا و له نوايا سيئة، فانه لن يحدث تغيير في المواقف و ستبقى المشاكل دون حل الى الابد". [3]

خلصت دراسة اخرى قام بها متين ارسوي Metin Ersoy (جامعة شرق المتوسط فاماغوستا- شمال قبرص) حول طرق تعاطي الصحف القبرصية في الجانبين للمسالة القبرصية، الى ان الطريق لا يزال طويلا امام " صحافة السلام " لتحقيق اهدافها و وظائفها في قبرص. اذ لا يزال الصحفيين القبارصة في الجانبين " تهيمن عليهم الممارسات الصحفية التقليدية ". فبالنسبة للصحف القبرصية اليونانية خلصت الدراسة الى ان 3.6 % فقط من اخبارها حول النزاع كانت ايجابية مقابل 31.1 % سلبية و 65.4 % اخبار محايدة. اما الصحف القبرصية التركية 2.9 % ايجابية ، 24.9 % سلبية، 72.1 % محايدة.[4]

---

[1] Christophoros Christophorou, Sahin Sanem and Cynthia Pavlou, "***Media Narratives, Politics and the Cyprus Problem.*** ( Oslo: PRIO Report 1/2010) , pp. 169-181.

[2] Metin Ersoy, op.cit, p. 18.

[3] Yiannis laouris and others,op.cit, p. 375.

[4] Benjamin Broome, op.cit, p. 45

**استنتاجات الفصل :**

بعد وصف اهم نشاطات المجموعات الثنائية كفاعلين محليين خلال مرحلتي التطور و الانتشار و فحص بنية و صعوبات هذه المجموعات و عملية الحوار فيها، خلصنا الى الاستنتاجات التالية :

- **البعد الشعبي و الجماهيري للعملية السليمة :**

مقارنة مع جهود كل من الدبلوماسية الرسمية و"المسار الثاني"، نجد أن جهود الفاعلين الاجتماعيين أكثر عددا و تتزايد بشكل مستمر. كما تضم نشاطاتها الآلاف من المواطنين من كل الشرائح و القطاعات الاجتماعية و تأخذ أشكالا متعددة : اللقاءات، الاجتماعات، الملتقيات، الورشات، المعارض، الحفلات، الزيارات و الخرجات السياحية. و هو ما يضفي بعدا جماهيريا للعملية السلمية يتفق مع ما تنشده مناهج حل النزاعات التي تسعى الى توفير "بنى تحتية" للسلام في مجتمعات النزاع من شانها تدعيم العملية السلمية على المستوى الرسمي.

- **صنع السلام/ بناء السلام :**

من خلال فحصنا لعمل و نشاطات الفاعلين الاجتماعيين، وقفنا على وجود علاقة تأثير و تأثر بين صنع السلام و بناء السلام في قبرص أي بين "المسار الأول " و "المسار الثالث".

فعلى غرار " المسار الثاني" ، تتأثر جهود الحركة الاجتماعية و فواعلها بالظروف السياسية للنزاع. فتصعيد النزاع قد يؤدي الى حظر جميع أشكال الاتصال بين المجموعات الثنائية، كما تحدث أثناء أزمة صيف 1996 . كما كشفنا من خلال المبحث السابق، عن تاثير بنية النزاع على بنية المجموعات ونشاطاتها.

من جهة أخرى، رغم أن نشاطات الفاعلين الاجتماعيين قليلا ما تستهدف الأشخاص المؤثرين والقريبين من الأوساط السياسية، خلافا مع تدخلات الاكاديميين في إطار " المسار الثاني". إلا إنهم يحاولون التأثير على المسار الرسمي في العملية السلمية الرسمية من خلال المطالبة والاقتراح، من أمثلة ذلك:

- كان من نتائج مؤتمر "مجموعة النساء" الذي انعقد في شهر مارس 2001، تنظيم مظاهرات إنسانية في كلا شطري الجزيرة للمطالبة بإحياء المحادثات الرسمية بين الحكومتين القبرصيتين ولإعلان دعمهن لاستمرار المحادثات الرسمية بين كليردس ودنكتاش.
- في سبتمبر 1997، سلمت الاتحادات التجارية الثنائية إعلانا مشتركا لمكتب الأمم المتحدة في قبرص يحث المجتمع الدولي والحكومتين القبرصيتين على العمل على تحقيق السلام في الجزيرة.
- سنة 2002، دعت "وثيقة الرؤية المشتركة" (وقعتها ستة وثمانون منظمة محلية) قادة الطرفين القبرصيين إلى إجراء مفاوضات لحل النزاع، واقترحت خيارات وإجراءات لهذه المفاوضات. في نفس السنة، نظمت مظاهرات لتأييد خطة كوفي عنان للسلام في قبرص.

- **التعامل مع الأسباب العميقة للنزاع:**

ادى البعد الشعبي والجماهيري للمجموعات الثنائية واتساعها للعديد من الشرائح والقطاعات الاجتماعية الى تعاطي هذه المجموعات مع القضايا الأساسية التي تهم هذه الشرائح الاجتماعية. وبالتالي، التعامل مع الأسباب العميقة للنزاع. ومن هذا المنظور، فهي تتفق والنظريات البنيوية Structural Theories التي تسعى إلى تفسير أسباب النزاعات بالتركيز على العوامل البنيوية: السيكولوجية، الاجتماعية والاقتصادية. على خلاف النظريات الاستيراتيجية Strategic Theories التي تركز على العوامل المرتبطة بسلوك الدول. لذلك ، عادة ما تهمل عمليات التفاوض و الوساطة الرسمية هذه الأبعاد العميقة للنزاع. من هذا المنظور أيضا، يمكن أن تكون حوارات "المسار الثالث" اثراءا و تغطية لفجوات الأجندات التفاوضية الرسمية نظرا لقدرتها على الكشف عن المواضيع العميقة التي تمثل الحاجات الأساسية لمجتمعات أطراف النزاع. " يُعتقد أن هذه اللقاءات غير الرسمية من شانها تسهيل تحقيق بعض التقدم الذي لا تسمح به المفاوضات الرسمية. تسمح هذه المرونة نظريا بتناول الصعوبات الأكثر عمقا و حساسية، جذور المشكلة و استكشاف الحلول الممكنة بعيدا عن الرؤى الرسمية من خلال الحوار المباشر". [1] " يتفق اغلب المتخصصين والممارسين ان النزاعات المزمنة لا يمكن حلها فعليا إلا من

[1] Jean luc Marret, op.cit, p. 39.

خلال التعرض للأسباب البنيوية و المظاهر السياسية المهمة للنزاع، إضافة إلى الأبعاد السيكولوجية، المآسي و مواضيع العلاقات بين الأطراف.[1]

- **دور الطرف الثالث في إطار " المسار الثالث" :**

الملاحظ في نشاطات الفاعلين المحليين ان الطرف الثالث (مجموعة التدريب) ، التي تقوم بعملية الإشراف و تسهيل حوارات المجموعات الثنائية، تنتمي إلى طرفي النزاع. فأعضاء مجموعة التدريب ينتمون إلى الطائفتين. و هو ما يُناقض مبدأ عدم تحيز الوسيط آو الطرف الثالث Impartiality ، إذ يجب ان يبقى هذا الأخير محايدا في العملية التفاوضية و ألّا ينحاز إلى طرف دون آخر. إلا أن بعض الباحثين على غرار وليم زرتمان و سعدية توفال، يعارضون هذه المسالة و يعتبرون ان تمتع الوسيط بعلاقة وثيقة بأطراف النزاع أو بأحدهم قد يساعده على التأثير بشكل جيد عليهم و دفعهم نحو الاتفاق.[2]

- **توقيت تدخل الطرف الثالث :**

رغم ان المجموعات الثنائية تضع لنفسها برنامج عمل طويل المدى و مستقل عن الأحداث السياسية في الجزيرة، إلا انه يمكننا ملاحظة أن اغلب مبادرات الفواعل الاجتماعيين تزداد أكثر عقب فشل المحادثات الرسمية بين حكومتي طرفي النزاع، كما هو الشأن بالنسبة لمبادرات "المسار الثاني" كما لاحظنا ذلك في الفصل السابق. فمثلا، على اثر فشل خطة عنان سنة 2004 بعد التصويت السلبي من جانب القبارصة اليونانيين، أطلقت مجموعة من نشطاء السلام مبادرة لإعادة تنشيط حوار المجتمع المدني في صيف سنة 2006.[3]

- **دوافع الطرف الثالث :**

نلاحظ أن الطرف الثالث في إطار "المسار الثالث" تحركه دوافع تعبر عن الاهتمامات السيكولوجية والاجتماعية و الاقتصادية. فمبادرات مجموعة التدريب ،التي تنتمي أعضاءها إلى الطائفتين

---

[1] Norbert Ropers, op.cit, p. 2.

[2] William Zartman and Saadia Touval, op.cit, p. 452.

[3] Yannis Laouris and others, « Exploring options for Enhancement of Social Dialogue between the Turkish and Greek Communities in Cyprus using the Structured Design Process » **Syst. Pract. Action Res** (N22, 2009), p. 262.

القبرصيتين، تعبر عن رغبات القطاعات الشعبية في إيجاد حل للمشكلة القبرصية . و هو ما يختلف عن دوافع الطرف الثالث في اطار " المسار الثاني " حيث تعكس اهتمامات اكاديمية و بحثية و عن دوافع الطرف الثالث الرسمي التي تعبر عن اهتمامات استيراتيجية تعكس مصالح السياسة الخارجية للدولة.

- **منهج و وظائف الطرف الثالث :**

بشكل عام، نجد في نشاطات الطرف الثالث الاجتماعي (مجموعة التدريب) نفس الوظائف التي يقوم بها الطرف الثالث الأكاديمي في إطار "المسار الثاني" و هي التدريب، الحوار و التسهيل.

غير ان الحوار الذي تجريه مجموعة التدريب و المجموعات التابعة لها هو أكثر عمقا من الحوار الذي يقيمه العلماء و المتخصصون لأنه يمس المواضيع العميقة و المباشرة التي تهم أطراف النزاع. فأعضاء مجموعة التدريب، وهم مواطنون قبارصة، يخوضون في ادق تفاصيل المواضيع التي تمس الابعاد السيكولوجية و الاجتماعية للنزاع من خلال عرضهم لتجاربهم الشخصية في ظروف النزاع. وهو ما يعرف في هذه الحوارات بـ "الحوار العميق" الذي يقوم على خطوات الاستماع ، الفهم ، الاعتراف ، تعبر كل خطوة عن الأبعاد السيكولوجية و الاجتماعية للنزاع.

بالنسبة لمنهج الطرف الثالث الاجتماعي، فقد تاثر بشكل كبير بمنهج الطرف الثالث الأكاديمي. حيث يركز على التفاعل الشخصي بين أطراف النزاع و هي الطريقة الأساسية لمنهج الحل التفاعلي للنزاعات (ICR) عند ممارسي "المسار الثاني"، و هو منهج اجتماعي، سيكولوجي. إلا أن تعدد الفواعل الاجتماعيين أدى إلى تطوير أساليب خاصة بهم لا سيما في مجال الحوار حيث تم وضع مراحل و خطوات مختلفة.

- **حول فاعلية مشاريع الحوار كعملية تحضيرية للمفاوضات :**

انطلاقا من المعايير التي حددها كريستوفر ميتشل للحكم على مدى نجاح مشاريع الحوار كعملية تحضيرية للمفاوضات، يمكن الحديث في بعض ملامح نجاح هذه المشاريع من زاوية كون نتائجها كانت جد مهمة في تغيير إدراكات المشاركين فيها.[1] كما يمكن الحديث عن ناتج لهذه المشاريع يتمثل في الأفكار، المقترحات و الإجراءات العملية التي أفضت إليها رغم انه من الصعب الحكم على التأثيرالعام لهذه المشاريع على عامة المجتمع.

[1] Ben jamin Broome, op.cit, p. 20.

# الفصل الخامس:

# المنظمات الدولية غير الحكومية و حل النزاع في قبرص

**مقدمة الفصل:**

بعد تحليلنا، في الفصل السابق، لجهود و مبادرات المنظمات الاجتماعية غير الحكومية في مجال حل النزاع القبرصي، حيث ركزنا على المنظمات المحلية التي تتمثل في المجموعات الثنائية القبرصية. نقوم في هذا الفصل، بفحص و تحليل جهود و مبادرات المنظمات الدولية غير الحكومية.

وفقا لنموذج ماكدونالد و دايموند، الذي يجعل من نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية جزءا من "المسار الثالث" إلى جانب المنظمات المحلية و وسائل الإعلام، و طبقا للإطار النظري الذي اعتمدنا عليه في بداية الفصل السابق حول المنظمات غير الحكومية و وظائفها في عملية حل النزاع/ بناء السلام، سيتم تحليل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في نفس الإطار باعتبار أن الاستخدام النظري لدور المنظمات غير الحكومية يشير أيضا إلى نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية (تعريف مارشيتي و توتشي).

غير انه، إضافة إلى الوظائف التي تلعبها المنظمات غير الحكومية في عملية حل النزاع/ بناء السلام، مثل الحوار و تنظيم ورشات التدريب و التأهيل، كشفت بعض الدراسات (نعتمد على بعض منها في هذا الفصل) حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المجال عن وظائف أخرى تلعبها هذه الفواعل بالنظر إلى خصوصيتها و مستوى إمكانياتها بالمقارنة مع المنظمات المحلية. لذلك، من المفيد إلقاء نظرة على بعض الإسهامات النظرية في هذه المسالة قبل فحص النشاطات السلمية لهذه المنظمات الدولية في قبرص.

**المبحث الاول : تبلور دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية :**

أدت نهاية الحرب الباردة و تطور ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية إلى زيادة الاهتمام بدراسة العلاقات العابرة للقومية Transnational و تأثير الفواعل غير الدول Non-State Actors او الفواعل غير الحكوميين Non – Governmental Actors (NGAS) على "السياسة العالمية" (Koehane and Nye 1979,2002 ). يتحدث بعض المختصين عن تبلور "مجتمع مدني عالمي" بسبب زيادة عدد و دور المنظمات الدولية غير الحكومية و تأثيرها على العلاقات بين الدول. وبالتالي، حسب رأيهم، لا يمكن تحليل العلاقات الدولية و التنظير للنظام الدولي المعاصر دون الأخذ في الحسبان تأثير هذه الفواعل الجديدة.

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية، تدريجيا، تعتبر كفواعل مهمة في العلاقات الدولية. فعلى المستوى الدولي، زاد اتجاه هذه المنظمات للعمل خاصة في مجالات مثل التنمية، البيئة، نزع السلام، المساعدات الإنسانية، حقوق الإنسان، و ترقية الديمقراطية في العديد من البلدان. و مؤخرا، ارتفع عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مجال الوقاية و حل النزاعات.[1]

بسبب نقائص الدبلوماسية التقليدية " المسار الأول " في مجال حل النزاعات (كما أسلفنا في الفصلين السابقين)، زادت أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية نظرا لتمتعها ببعض الخصائص التي تؤهلها للعب دور ايجابي و مفيد في عملية حل النزاعات :

---

1 Connie Peck, ***Sustainable Peace ,The Role of the UN and Regional Organizations in Preventing Conflict***(New York: Rowman & Littlefield Publishers, 1998) , p. 185.

- امتلاكها لإمكانيات مادية معتبرة (ميزانيات مهمة، تنظيم بيروقراطي ملائم) و بشرية ( خبراء و طاقم فني عالي المستوى) بالمقارنة مع المنظمات المحلية.
- العلاقات الوثيقة التي تربطها بالأطراف المحليين في مناطق النزاع مما يجعلها على دراية واسعة بظروف النزاع.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، برزت أوضاع معقدة جديدة تمثلت في تدمير الاقتصاد الوطني للدول خاصة الأنظمة النقدية و البنكية، غياب الأمن الغذائي و فساد جهاز الدولة. زاد الخطر الذي يمثله هذا النوع من الانهيار المجتمعي مع بروز كيانات محلية و جهوية عنيفة تسعى الى منافسة الدولة التي تواجه أصلا مشكلات معقدة.[1]

تفرض هذه الأوضاع صعوبات على عملية صنع السلام بسبب وجود فواعل محليين غير معروفين و غير مستقرين، مما يجعل عملية المفاوضات و الوساطة أكثر تعقيدا.

في هذه الظروف الجديدة، يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تقدم أكثر من المساعدة الإنسانية التقليدية. فمعرفتها بميدان النزاع و بالفواعل المحليين يجعل منها وسطاء محتملين بين أطراف النزاع. في البلدان التي انهارت فيها الدول، تصبح المنظمات الدولية غير الحكومية، إلى جانب السلطات الدينية وممثلي المنظمات الدولية، عناصر السلام المنظمة الوحيدة التي يمكنها أن توفر النظام.[2]

- **المبحث الثاني : وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاعات/ بناء السلام :**

[1] Jean Luc Marret, op. cit, p. 100.

[2] Ibid, p. 100.

ان تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في نشاطات حل النزاع ليس مسالة تقليدية. يوجد اتفاق على وجوب أن تتدخل هذه الفواعل أكثر في هذه النشاطات، سواء من خلال تدريب المنظمات المحلية، الدفاع عن قضايا السلام أو الضغط و التربية. [1]

كما أسلفنا في الفصل السابق، تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بوظائف مجتمعات أطراف النزاع على غرار المنظمات غير الحكومية المحلية. حسب جان لوك ماري، يمكن أن تبادر المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التعامل مع مشاكل عملية مثل نزع الألغام، عودة اللاجئين، إعادة تنظيم توزيع الأملاك العمومية الجماعية مثل الماء أو الكهرباء، النظام الصحي أو تصريف المياه المستعملة، إعادة تأهيل الإنتاج الزراعي....[2]

و لاحظ نيك ليور Nick Lewer أن هذه المنظمات قد عملت لعدة سنوات في مناطق الكوارث الطبيعية و النزاع العنيف في تقديم المساعدات الإنسانية و العمل من اجل إعادة التأهيل و التنمية المستديمة.[3]

أما في مجال حل النزاعات، يحدد ليور ان وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية تمثل في :

- تسهيل الاتصال، التفاهم و بناء الثقة بين أطراف النزاع.
- بناء الاتصال و استراتيجيات منسجمة بين الجماعات.

---

[1] Paul Van Tongeren, "Local Capacity for Peacemaking : Exploring the NGO Role » in ***GIVE and TAKE***, A Journal on Civil Society in Eurasia .(Vol2, Issue1,Spring 2000), p. 14.

[2] Jean Luc Marret, op.cit, p. 101.

[3] Nick Lewer, ***" International Non-Government Organisations and Peacebuilding , Perspectives from Peace Studies and Conflict Resolution".*** Working Paper 3, Center for Conflict Resolution, Department of Peace Studies, University of Bradford,October 1999, p. 1.

- ضمان الاتصال و التفاهم بين المنظمات المحلية، الحكومة المضيفة و السكان.[1]

بالنسبة لديفيد بهرفار David Baharvar، يجب ان تركز المنظمات الدولية غير الحكومية جهودها على :

- التأهيل و بناء قدرات المنظمات المحلية Capacity-Building
- التدريب على تقنيات حل النزاعات للأفراد من كل أطراف النزاع.
- للمشاورات و الحوار.[2]

غير أن هؤلاء الباحثين و غيرهم، يعتقدون أن المنظمات الدولية، بسبب خصوصيتها و مستوى إمكانياتها مقارنة مع المنظمات المحلية، يمكن أن تلعب وظائفا أخرى في مجال حل النزاعات/بناء السلام. تتمثل هذه الوظائف في :

- وظيفة الإنذار المبكر Early Warning Function، بسبب علاقاتها الوثيقة مع الفاعلين المحليين. تتواجد المنظمات الدولية غير الحكومية في موقع ملائم لممارسة وظيفة الإنذار المبكر، من خلال إعلام المجتمع الدولي باحتمالات التوتر و النزاع في بلد ما. [3] حيث يسمح تواجد هذه المنظمات في مناطق النزاع و معرفتها لظروفها بإثارة انتباه أعضاء المجتمع الدولي بخطورة الوضع في هذه المناطق و بضرورة بذل جهود وساطة لتجنب تصعيد النزاع. كما يمكنها أيضا أن تقوم بتوفير المعلومات و المعطيات للوسطاء حول النزاع.

---

[1] Ibid, p. 17.

[2] David Baharvar, "Beyond Mediation, The integral Role of Non Govermental Approches to Resolvring Protracted Ethnic Conflicts in Lesser-Developped Countries", ***Journal of Peace and Conflict Resolution*** , issue 4. 1, 2001. p. 35.

[3] Paul Van Tongeren, op.cit, p. 13.

في هذا السياق أيضا، تستطيع المنظمات الدولية أن تلعب دورا مهما في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، إذ يمكنها توثيق الأحداث التي يمكن أن تقود إلى نشوب نزاع عنيف من خلال جمع معلومات في مناطق التوتر. [1]

- ممارسة الضغوط على الحكومات Lobbying، تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية ممارسة ضغوط على عملية إصدار القوانين بما يخدم النشاطات السلمية في منطقة النزاع.[2]
- الوساطة Mediation ، تعد إحدى الوظائف التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية. حسب جان لوك ماري، يتخذ منهج الوساطة لدى هذه المنظمات أشكالا متعددة :

- يمكنها أن تنشئ منتديات نقاش و تعبير يتحاور فيها الأطراف بشكل غير رسمي حول وسائل تخفيض التوترات.
- تنظيم حملات تربوية لفائدة المواطنين في بلدان النزاع حول مبادئ السلام، الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- يمكنها أيضا استخدام نماذج حل النزاعات لتحقيق السلام من خلال الوساطة أو المفاوضات

لا تطور العديد من هذه المنظمات بالضرورة مثل هذا المنهج بالمعنى الرسمي لكنها تحاول تقديم حلول مناسبة لمشاكل آنية.[3]

- المصالحة Reconciliation، بالنسبة لبهرفار، تتمثل المهمة الأساسية للمنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حل النزاعات، في تغيير طريقة تعامل المجتمعات مع النزاع وتحسين

---

[1] Ibid, P. 14.

[2] Jean Luc Marret ,op.cit, p. 99.

[3] Paul Van Tongeren, op.cit, p. 13.

عملية المصالحة[1]. يتعدى منهج المصالحة مناهج حل النزاعات و بناء السلام إذ لا يكتفي فقط بالتعاطي مع الأسباب العميقة للنزاعات، و القيام بإجراءات و نشاطات لتحقيق السلام داخل المجتمع بل يسعى إلى إحداث تغييرات أساسية في إدراك الأطراف و في البنى الاجتماعية و الثقافية لمجتمع النزاع (منهج تحويل النزاع Conflict Transformation).

في الأخير ، يقدم نيك ليور إطارا عمليا لدور المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاع/ بناء السلام. حسب رأيه، يجب أن تشكل هذه المنظمات فرقا متعددة الاختصاصات تنسق بينها، وتضم خبراء في مجالات المساعدات الاقتصادية، التنمية، و دراسات السلام و النزاع :

- فريق السياسة العامة : يقوم بصياغة المناهج العامة للمنظمة، السياسة و الاستراتيجيات المرتبطة ببناء السلام في سياق العمل الإنساني.

- فريق العمل داخل البلدان : يقوم بتحليل النزاع، تحديد المواضيع و الشركاء المحتملين، استشارة مراكز البحوث العلمية و المنظمات الدولية و المحلية العاملة في المنطقة.

- فريق العمل على مستوى الجماعات السكانية : يعمل على مستوى الجماعات الاثنية والطوائف المحلية لتحديد الحاجات الحقيقية لها، و النشاطات السلمية الملائمة لهذا المستوى. يصمم و يطبق المشاريع، و يقوم بعملية التقييم و الرقابة.

- فريق العمل متعدد المستويات داخل البلد، لضمان المساءلة، التكامل و الشفافية. و هو منتدى يضم الفاعلين الرسميين و غير الرسميين.[2]

**المبحث الثالث : المنظمات الدولية غير الحكومية و العملية السلمية الثنائية في قبرص :**

[1] David Baharvar, op.cit, p. 36.

[2] Nick Lewer, op.cit, p. 22.

بينت الأزمات التي واجهتها المجموعات الثنائية، خاصة أزمة أوت 1996، انه لا يمكن الاعتماد على الأطراف المحليين وحدهم، بسبب استحالة تحقيق اتصال مباشر بين أعضاء المجموعات الثنائية. ففي هذه الأحداث لم يتحقق الاتصال إلا من خلال الفاعلين الدوليين مثل لجنة فولبرايت، معهم الدبلوماسية متعددة المسارات و منظمة مخابر التدريب الوطنية. حيث تدخلت هذه الأطراف الخارجية من اجل رفع السلطات القبرصية الشمالية الحصار على النشاطات الثنائية.

لقد تأثر تطور مجموعة التدريب الثنائية و المجموعات الفرعية التابعة لها بالعمل الذي قام به الفاعلون الخارجيون : أفراد، مؤسسات و منظمات دولية غير حكومية. فقد كان تأسيس و تطور هذه المجموعة ثمرة للجهود التي قام بها بعض الاكاديميين الأجانب على غرار بيرتون، بروم و فيشر (دبلوماسية " المسار الثاني"، الفصل الثالث)، وكذلك بعض المنظمات الخارجية مثل معهد الدبلوماسية متعددة المسارات، منظمة مخابر التدريب الوطنية، مجموعة ادراة الأزمات و مؤسسة السلام العالمي.

أقامت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية عدة نشاطات سلمية في جزيرة قبرص لفائدة المواطنين القبارصة و المجموعات الثنائية. تمثلت هذه النشاطات في تنظيم ورشات حوار و برامج تدريب واسعة.

من خلال مراجعة نشاطات الأطراف الخارجية في قبرص، نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي مارست وظائفا في مجال حل النزاع/ بناء السلام في الجزيرة قد تمثلت في :

- رابطة قبرص The Cyprus Consortium و هي شبكة من المنظمات الدولية غير الحكومية تضم معهد الدبلماسية متعددة المسارات Institute of MultiTrack(IMTD) Diplomacy ، منظمة مخابر التدريب الوطنية National Training(NTL) Laboratories، مجموعة ادارة الأزمات Conflict Management Group(CMG)

ومؤسسة السلام العالمي (World Peace Foundation (WPF. و هي اولى المنظمات التي عملت في قبرص، تستحوذ نشاطاتها على جزء مهم من العملية السلمية غير الرسمية في الجزيرة.

- معهد أوسلو لبحوث السلام Peace Research Institute of OSLO(PRIO)، من اهم المنظمات الدولية الخارجية ، بعد شبكة رابطة قبرص، التي قامت بمبادرات سلام في قبرص.
- منظمات أخرى :

- البرنامج ثنائي الطائفة للتنمية BDP)
- الشبكة الأوروبية لخدمات السلم المدني European Network for Civil Peace (ENCPS) Services.
- مؤسسة برغهوف من اجل دعم السلام Berghof Foundation for Peace Support
- أمديست America- Mideast Educational and Training Services (AMIDEAST)

نحاول في هذا الفصل، تحليل جهود اهم المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في قبرص، تحديدا رابطة قبرص و معهد أوسلو لدراسات السلام، و نكتفي بذكر و وصف نشاطات باقي المنظمات الدولية.

- **المطلب الاول : جهود رابطة قبرص في مجال حل النزاع/بناء السلام**

في سنوات التسعينات، وفرت سلسلة من المبادرات الأمريكية فرصا للتدريب حول تقنيات حل النزاعات لمشاركين من الطائفتين القبرصيتين. كما وفرت منتدى للحوار غير الرسمي، تحليل النزاع و بناء السلام. تم الشروع في هذا العمل عام 1991 من طرف لويز دايموند بدعم من منظمة مخابر التدريب

الوطنية، معهد العلوم السلوكية التطبيقية و معهد الدبلوماسية متعددة المسارات التي أسسته دايموند بالاشتراك مع جون ماكدونالد. أجريت المراحل الأولى بالتعاون مع مشروع ورشة نظمها معهد الدبلوماسية متعدد المسارات سنة1991 و ضمت عددا من المشاركين و الوسطاء الذين قاموا بدور التسهيل و أفضى إلى إنشاء لجنة توجيهية ثنائية الأطراف.[1]

تأسست اللجنة التوجيهية الثنائية لحل النزاع Bicommunal Steering Commission(BSC) عام 1992 كنتيجة مباشرة لأول ورشة تدريب ثنائية نظمها معهد الدبلوماسية متعددة المسارات. ضمت اللجنة التوجيهية، في البداية، ستة قبارصة أتراك و ستة يونانيين حملوا على عاتقهم مسؤولية ادماج مشاركين جدد في ورشات حل النزاع التي ينظمها المدربون التابعون لمنظمات رابطة قبرص[2] .

- في صيف عام 1993، نظر معهد الدبلوماسية متعددة المسارات و منظمة مخابر التدريب الوطنية ورشة تدريب حول حل النزاعات دامت عشرة أيام في اكسفورد (بريطانيا). برزت أهمية هذه الورشة في أنها خلقت علاقات شخصية وثيقة بين المشاركين العشرين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "مجموعة اكسفورد". و بعد عودتهم الى قبرص شرعوا في سلسلة من اللقاءات في المنطقة العازلة. [3]

- عام 1994، التحقت مجموعة إدارة النزاعات (CMG) بمنظمة مخابر التدريب الوطنية و معهد الدبلماسية متعددة المسارات لتشكيل " رابطة قبرص" التي خلال فترة خمسة سنوات، نظمت

---

[1] Ronald Fisher, Failure of Mediation , op.cit, p. 320.

[2] Helen Barnes and Christina Demetriades , " Dialogue in Cyprus " in ***Democratic Dialogue,*** (UNDP, 2005) .p. 13.

[3] Oliver Wolleh, op.cit, p. 8.

عدة ورشات تدريبية لقطاعات اجتماعية واسعة من الطائفتين القبرصيتين، شملت مربين، طلبة التدرج، مدربين، قادة سياسيين و مواطنين آخرين لبناء السلام.[1]

إن إنشاء رابطة قبرص يعبر عن حاجة المنظمات المنخرطة فيها الى التنسيق بين نشاطاتها، و رغبتها في ضمان التمويل و دعم مشاريع التدريب.

- عام 1994، أقامت رابطة قبرص ثمانية دورات تدريبية لحوالي مائتي مشارك. كانت إحدى الورشات لفائدة طلبة قبارصة يشاركون في البرنامج التعليمي القبرصي الأمريكي (CASP)، ورشتان للقادة السياسيين المنخرطين في النشاطات الثنائية، ورشة لفائدة أربعين قائدا جماهيريا عقدت في كولفنت Coolfont ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

- عام 1995، استطاعت رابطة قبرص تدريب خمسين مدربا من الطائفتين، و ابتداء من نفس السنة، شرع المدربون المحليون في إطلاق مشاريع خاصة بهم و تأسيس مجموعات ثنائية تابعة لهم مثل مكتب " المصالحة الثنائية و تدعيم المجتمع المدني".[3] و العديد من المجموعات التي ذكرناها في الفصل السابق.

- في أكتوبر عام 1997، عقدت رابطة قبرص ورشة " تدريب المدربين" ضمت خمسة و عشرين شخصا. جرى تنظيم هذه الورشة لمواجهة الحاجة إلى المدربين بسبب تزايد المجموعات الثنائية. ففي خلال هذه السنة، شاركت خمسة و عشرين مجموعة و ألف و خمسمائة موطن قبرصي في النشاطات السلمية الثنائية. [4]

---

[1] Ronald Fisher, Failure of Mediation, op.cit, p. 320.

[2] Oliver Wolleh, op.cit, p. 9.

[3] Helen Barnes and Christina Demetriades, op. cit, p. 15.

[4] Oliver wolleh,op.cit, p. 10.

- غير أن أهم نشاط قامت به الرابطة تتمثل في مشروع عام 1997 حول استعصاء النزاع القبرصي على الحل The Cyprus Conflict Intractability. استهدف المشروع تحليل أسباب مقاومة النزاع لمحاولات التسوية و الحل لمدة طويلة.

تجسد مشروع رابطة قبرص في ورشة عقدت في Ledra Palace و دامت أسبوعا. جمعت الورشة أربعين شخصا من الطائفتين ( أساتذة، محامون، موظفون، فنانون، نشطاء سلام...)، وكانت جزءا من مشروع اوسع للرابطة استهدف مساعدة الطائفتين و القادة السياسيين من الجانبين لإيجاد طرق تسوية النزاع.

استهدفت الورشة تحليل أهداف الأطراف، تحديد الأهداف المشتركة، الأهداف الأحادية لكل طرف و الأهداف المتناقضة. تم تصميم عملية تستجيب قدر الإمكان لأهداف و توجهات الأطراف و تصميم معالم لاتفاقات محتملة.[1]

من اجل تحديد معايير داخلية لتقييم نجاح الورشة، كان من الضروري تطوير في البداية، إطارا لأهداف المشاركين و المتدخلين، ما هي أهدافهم العامة و الخاصة للمشاركة في حل النزاع خاصة في هذه الورشة، ؟ ماذا يفكر مختلف الأطراف حول أهدافهم؟ و إلى أي مدى يمكنهم تغيير أهدافهم بعد مضي شهور من انعقاد الورشة.؟ [2]

بالنسبة لأهداف المدربين، فقد عقد قبل الورشة اجتماع للعديد من الوسطاء والباحثين في واشنطن لوضع أجندة عمل مشتركة لتجاوز الاختلاف في طرق العمل بين المنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة

[1] Jay Rothman , Articulating Goals ,op.cit, pp. 6-12.

[2] Ibid, pp. 6-12.

والمنخرطة في رابطة قبرص. حيث تم تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بين هذه المنظمات و تم الاتفاق على تحقيق الأهداف التالية :

- تحسين مواهب المشاركين في حل النزاعات/ بناء السلام، تأهيلهم لإحداث التغيير، تقبل الاختلافات، الشروع في الحوار مع الطرف الأخر و خلق شريحة واسعة من الطائفتين لممارسة وظائف السلام.[1]

في إطار نشاطات رابطة قبرص، كان مشروع معهد الدبلوماسية متعددة المسارات (IMTD) في قبرص سنة 1991 أطول مشروع للمنظمة أكثر من أي منطقة أخرى ( تنشط المنظمة في العديد من مناطق النزاع).

بدأ المعهد في بناء علاقات بين المواطنين و البحث عن سبل التعامل مع الأحقاد المزمنة في النزاع القبرصي و بناء الثقة بين الأطراف. قرر المعهد الاتصال بالأفراد المؤثرين من كل طرف وتحصل على تراخيص من منظمة الأمم المتحدة للدخول و الخروج عبر الخط الأخضر.

انتقل معهد الدبلوماسية متعددة المسارات للتعامل مع المسؤواين السياسيين بهدف تحقيق الشفافية و اتقاء الشبهات. حيث التقى مسؤولو المنظمة مع رئيس جمهورية شمال قبرص، مع رئيس جمهورية قبرص وممثلين عن وزارة الخارجية الأمريكية.

جمع المعهد عدة مسارات لادماج مشاركين مؤثرين من قطاع الأعمال، الصحافة، التربية و تدريبهم على مواهب حل النزاعات. كان الهدف انه، في حالة توقيع اتفاق على المستوى الرسمي، يمكن لشريحة

[1] Ibid, pp. 6-12.

واسعة من القبارصة الضغط باتجاه تحقيق السلام، و في حالة تصعيد النزاع، يمكنهم منع نشوب العنف.[1]

في ماي 2000، تم تنظيم لقاءات جمعت حوالي ألفين و خمسمائة مواطن قبرصي، تم تدريب خمسين مدربا قبرصيا (خمسة و عشرون من كل جانب) استمروا في التأهيل و التدريب حتى بعد نهاية نشاط معهد الدبلوماسية متعددة المسارات.[2]

مارس المعهد، في هذا المشروع، ثلاثة أنواع من نشاطات التدخل في النزاعات :

- بناء الجسور Building Bridges، كان أول نشاط للمعهد في قبرص. في بداية المشروع بين عامي1991– 1993، قام المعهد بعدة عمليات تدريب للقبارصة من الجانبين داخل و خارج الجزيرة. كانت اغلب اللقاءات، في هذه المرحلة، تتم مع كل طائفة على حدى ثم عقدت لقاءات بصورة ثنائية منها برنامج تدريب اقامي لمدة تسعة أيام لفائدة عشرين قبرصيا تركيا و يونانيا في اكسفورد شهر اوت1993. استهدف المشروع، في هذه المرحلة، بناء جسور على الهوة الموجودة بين الطائفتين من خلال عمليات تسهيل، بناء و ضمان الاتصال.
- تاهيل الأطراف، تدريب المشاركين على طرق الاتصال و تقنيات حل النزاعات.
- بناء المؤسسات، لا يمكن أن تدوم جهود بناء السلام إلا من خلال وضع مؤسسات لدعم هذه الجهود.[3]

---

[1] David Baharvar, op.cit, p. 42.

[2] Ibid, p. 44.

[3] James Notter and Louise Diamond, ***" Building Peace and Transforming Conflict : Multi-Track Diplomacy in Practice",*** Occasional paper N°7,October 1996, Institute of Multi-track Diplomacy, October1996, pp. 14-17.

قام مشروع معهد الدبلوماسية متعددة المسارات على نظرية الحاجات الإنسانية التي تم تبنيها لتناسب نزاع يحدث بين جماعات تتمثل حاجاتها في الهوية و الأمن.[1]

كان هؤلاء الذين شاركوا في الورشة قادرين على تغيير رؤيتهم للنزاع و للطرف الأخر و الحفاظ على ادراكاتهم الجديدة رغم الظغوط الاجتماعية المتكررة.[2]

أصبح العديد ممن شاركوا في مشروع المعهد منخرطين في المسار الأول الرسمي. خاصة في جوان 2000، عندما اجتمع قائدي الشمال و الجنوب في محادثات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة.[3]

فيما بعد، انضمت مؤسسة السلام العالمي (WPF) الى معهد الدبلوماسية متعددة المسارات و مجموعة إدارة النزاعات لتوسيع رابطة قبرص من اجل البدء في مشروع يهدف إلى التعامل مع معوقات المفاوضات. اجتمعت مجموعة دراسية تتكون من مجموعة من الأشخاص المؤثرين من الطائفتين، يملك بعضهم علاقات مباشرة مع قادتهم، يملك بعضهم علاقات مباشرة بقادتهم، في سلسلة من الدورات المشتركة تقودها أطراف ثالثة تقوم بعملية التسهيل.

خلال عامي 1999 و 2000، نظمت هذه المجموعات لقاءات متعددة خارج الجزيرة لخلق أفكار مبدعة حول تحسين العملية التفاوضية، وحول تحقيق تسوية مقبولة من الجانبين. [4]

في شهر ماي 1998، نظمت مجموعة هارفرد الدراسية Harvard Study Group، التابعة لمؤسسة السلام العالمي، عملية حوار في كامبريدج ماساشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية، ضمت ستة قبارصة يونانيين و سبعة أتراك. استهدف الحوار خلق أفكار مبدعة و مناسبة لإيجاد حل للمشكلة

---

[1] Ibid, p7

[2] Ibid,p7

[3] David baharvar,op.cit, p. 43.

[4] Ronald Fisher, Failure of Mediation , op.cit, p. 321.

القبرصية. استمر الحوار عبر ستة اجتماعات و شارك فيها قادة قبارصة و سياسيين من الطائفتين، وزير خارجية تركي سابق، مستشارين مهمين في وزارة الخارجية لجمهورية قبرص (الجنوب)، و دبلوماسيين و مستشارين من الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية و منظمة الأمم المتحدة. عمل أيضا المشاركون مع بعضهم البعض من خلال البريد الالكتروني في الفترات ما بين الاجتماعات.

كان من نتائج هذه العملية، ان لعبت المنظمة دورا مهما عام 1998 عندما حظرت السلطات القبرصية التركية كل النشاطات الثنائية معرقلة جهود الحوار. حيث ساعدت هذه المبادرة على إحياء ثقة القبارصة في إمكانية الاتصال و الحوار بين الطائفتين. كما زاد إقحام سلسلة كاملة من المشاركين تضم مندوبين رسميين أتراك و يونانيين و مندوبين عن الفواعل الدوليين المهمين من أهمية و مصداقية الحوار.

ساعد انتقاء المشاركين على تسهيل و دفع عملية الحوار و تأثيرها على فهم المشاركين و التقرب لبعضهم البعض للمساهمة في الجهود الرسمية. و تجسد ذلك خاصة عندما أصبح عضوين قبرصيين في منظمة مؤسسة السلام العالمي أصبحا لاحقا عضوين في الحكومة.

و عند نهاية الحوار، أصبح مشاركون قبارصة أتراك أطرافا في العملية السلمية الرسمية.[1]

- **المطلب الثاني : معهد أوسلو لبحوث السلام و عملية حل النزاع/ بناء السلام في قبرص**

يعتبر معهد أوسلو لبحوث السلام (PRIO) منظمة دولية غير حكومية، مقرها الرئيسي أوسلو بالنرويج. يعمل المعهد في مجال بناء السلام من خلال إصدار البحوث و الدراسات حول مواضيع مهمة في النزاعات و تحديد دقيق لقضايا النزاع، و يقوم بتقديمها إلى الفاعلين في مجتمعات أطراف النزاع. ويجعل

[1] Helen Barnes and Christina Demetriades, op.cit, p. 17.

بالتالي السياسيين و باقي أعضاء المجتمع واعين بمختلف المشاكل المرتبطة بالنزاع و دفعهم إلى إثارة النقاش حولها.

على سبيل المثال، كانت الكتب المدرسية في قبرص تعكس بشدة النزاع بين الطائفتين. ففي الجنوب كانت الكتب المقررة في المدارس قديمة و لا تزال تصور الشماليين بشكل سلبي وتمجد الجنوبيين. فقام معهد أوسلو ببحث حول هذه المسالة : " تاريخ التربية في قبرص المقسمة :مقارنة بين الكتب المدرسية القبرصية اليونانية و التركية حول تاريخ قبرص". أثار البحث الانتباه للمشكلة و خلق نقاشا واسعا في قبرص.[1]

كما يقوم المعهد بنشاطات في مجال بناء السلام في مناطق نزاعية متعددة من العالم، حيث يقوم بتقديم المساعدة للعمليات السلمية في هذه المناطق، من خلال تنظيم عمليات حوار بين أطراف النزاع في شكل ورشات، منتديات و ملتقيات.

افتتح معهد أوسلو مكتبا له في نيقوسيا عام2005 ، لكنه بدا العمل في قبرص قبل ذلك من خلال تنصيب أحد أعضائها في نيقوسيا للمساعدة على مراقبة نشاطات و حاجات السلام في الجزيرة.[2]

بدأ تدخل معهم أوسلو في قبرص عامم 1997 بمبادرة أطلق عليها "منتدى الأعمال" لتسهيل الاجتماع والاتصال بين مجموعة من القادة الاقتصاديين و رجال الأعمال للبحث على إمكانيات التعاون المشترك بين الشركات في الجانبين القبرصيين. قامت هذه المبادرة على فكرة مفادها أن الأعمال التجارية يمكنها أن تلعب دور قوة توحيد و تنشيط العلاقات التجارية الرسمين بين الطرفين.

[1] Linda Frostrom, op.cit, p. 20.

[2] Zeliha Khashman, op.cit, p. 19.

خلال السداسي الثاني من عام 1998، نظم المعهد ورشة تدريب حول بناء السلام في قبرص، شارك فيها اثنان و خمسون قبرصيا ينتمون إلى الطائفتين.

تم اختيار مدينة أوسلو للاجتماع بسبب الوضعية السياسية المتدهورة في قبرص التي منعت القبارصة الأتراك و اليونانيين من اللقاء في الجزيرة.[1]

استغرقت عملية التدريب ثلاثة أيام ثم يومين للمداولات، التي تم فيها تحليل أفكار المشاركين حول مسالة تحقيق حل للمشكلة القبرصية من خلال إقامة فدرالية ثنائية الطائفة.

خلال هذه المداولات، حددت المجموعة ثلاثين موضوعا محتملا للمداولات. و قرر المشاركون ان ستة من هذه المواضيع يجب أن تنال عناية خاصة و التطوير اللازم : الحركة الاجتماعية الثنائية، بنية الحكومة، الأمن، حقوق الإنسان، المسائل الاجتماعية و المسائل الاقتصادية.

بعد عملية اختيار القضايا ، قام المشاركون بانتخاب لجنة توجيهية ثنائية تضم خمسة أعضاء من كل طائفة إضافة إلى ممثلين عن معهد أوسلو.[2]

اختتم هذا الاجتماع، الذي سمي "اوسلو 1"، أعماله بإصدار إعلان من طرف المجموعة حول رؤاهم بخصوص المسالة القبرصية، و رغبتهم في المساهمة في تحقيق حل سلمي في الجزيرة. عقب عودتهم الى قبرص، انقسم المشاركون الاثنان و الخمسون إلى ستة مجموعات تابعة. تضم كل مجموعة تابعة فرعين يمثل كل واحد منهما إحدى الطائفتين. يترأس كل فرع عضو من اللجنة التوجيهية من الطائفة المعنية.[3]

---

[1] Marco Turk, op.cit, p. 224.

[2] Ibid, p. 224.

[3] Zeliha Khashman, op.cit, p. 21.

تمثلت مهمة كل فرع في التعامل مع إحدى المسائل الستة التي حددتها المجموعة في اجتماع أوسلو. وكلف كل فرع بصياغة مسودة حول الموضوع المحدد تحت إشراف المجموعة التي يتبعها.

شهريا من جويلية إلى ديسمبر 1998، اجتمع أعضاء اللجنة التوجيهية في الجزيرة بهدف تبادل المسودات مع نظرائهم من المجموعات التابعة حول القضايا المحددة. و استمروا في العمل حول المسودات النهائية التي تم تبادلها، توحيدها و تحضيرها لعرضها في اجتماع لاحق للمجموعة العامة في أوسلو. تحت رعاية المعهد، عاد واحد و ثلاثون عضوا من المجموعة إلى أوسلو، في 7-11 ديسمبر 1998، لمناقشة و تبني العمل النهائي المفصل حول القضايا الستة.[1]

استكمالا لمشروعهم، استدعى المعهد المشاركين إلى اجتماع ثان في مقره الرئيسي في أوسلو سمي "اوسلو 2"، من اجل مشاهدة شريط حوار (مدته ساعة) أجرته محطة CNN مع الحائزين لجائزة نوبل للسلام عام 1998. ركز هذا الحوار على قيم التسامح، المصالحة في ايرلندا الشمالية، و تجربة هذه الأخيرة في مجال التسوية السلمية للنزاع. بعد مشاهدة شريط الحوار، أجرى المشاركون نقاشا حول مجموعة من الاقتراحات تخص مسائل العمل الثنائي المشترك و مسالة إقامة فدرالية ثنائية الطائفة. استغرق النقاش ساعتين، اعترف فيه المشاركون بحاجات بعضهم البعض و ضرورة إيجاد حل دائم للمشكلة القبرصية.[2]

في شهر جانفي سنة 2000، نظم المعهد اجتماعا في أوسلو ضم ثمانية قبارصة أتراك و ثمانية قبارصة يونانيين أطلق عليه "منتدى الحوار" Dialogue Forum.

[1] Marco Turk, op.cit, pp. 225-226.

[2] Ibid, pp. 226-227.

بعد مناقشات أولية حول المشكلة القبرصية، قام بتنظيمها مدير المنظمة دان سميث Dan Smith، انتقل المشاركون لتحديد الترتيبات الدستورية انطلاقا من تجارب دول أخرى. شملت المبادرة أيضا تنظيم رحلات تربوية الى بروكسل من اجل التعلم من النموذج الفدرالي البلجيكي.

ما يمكن ملاحظته في هذه المبادرة هو أن المشاركين فيها قد تم اختيارهم بعناية من طرف مكتب المنظمة في قبرص خلال فترة دامت ستة أسابيع، من اجل عرض سلسلة واسعة من الرؤى. حيث مثل المشاركون اتجاهات سياسية مختلفة. كما كان المشاركون من الأشخاص المؤثرين في طوائفهم، و قد تم ادماجهم في المبادرة بهدف ضمان تأثير اكبر و أوسع للمشروع على المسار السياسي الرسمي.

عقد المشاركون اجتماعا أخر في بلفاست Belfast بايرلندا الشمالية، لدراسة عمل الاستفتاء في ايرلندا الشمالية الذي أقرته اتفاقية " الجمعة العظيمة" The Good Friday Agreement بتاريخ 10 افريل 1998. و تم توسيع العضوية لتشمل ممثلين عن الأحزاب السياسية القبرصية بما فيها الأحزاب المعارضة لمشروع الحوار.

لعل أهم نتيجة لهذه العملية أنها أظهرت بنجاح للمشاركين و للطائفتين أن الأفراد المدربين يمكنهم أن يقوموا بنقاش عالي المستوى حول القضايا الشائكة و بناء علاقات جيدة بينهم. استمرت المجموعة في اللقاء منذ سنة 2003 لمناقشة القضايا السياسية في الجزيرة.[1]

من خلال أعمال ورشة " استعصاء النزاع القبرصي" لعام 1997 و النشاطات الأخرى لرابطة قبرص و المنظمات المنخرطة فيها، يمكننا تسجيل بعض الملاحظات :

[1] Jay Rothman , Articulating Goals , op.cit, pp. 6-12

- إن الرابطة قد مارست وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حل النزاع/ بناء السلام خاصة الحوار، التأهيل، تسهيل الاتصال و تحسينه و التدريب. غير أننا نلاحظ أن منهج الرابطة يركز بدرجة اكبر على وظيفة التدريب على مواهب الحوار، حل النزاعات و بناء نماذج تعاونية لحل المشكلات. و هو ما يميز منهج المنظمات الدولية غير الحكومية بالمقارنة مع أساليب المنظمات المحلية. تمثل هذه الميزة جوهر تدخل الأطراف الخارجيين لان (كما أسلفنا في الفصل السابق) مناهج حل النزاعات تستهدف قطاعات أوسع من مجتمعات النزاع من خلال وظيفة التدريب من اجل اذماجها في العملية السلمية غير الرسمية. في هذا السياق ، تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا أساسيا بسبب القدرات والإمكانيات التي تمتلكها على خلاف المنظمات المحلية. إضافة إلى أن الهدف العام لتدخلات التدريب هو زيادة قدرة المشاركين على حل المشكلات و حل النزاع، و هو الهدف المنشود من خلال إحدى أهم وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية : تأهيل الأطراف Capacity- Building.

- فيما يخص علاقة نشاطات الرابطة بالمسار الرسمي، " فلم يكن في نية رابطة قبرص مخالفة جهود الدبولماسية الرسمية، بل فضلت خلق عملية اجتماعية لبناء السلام مكملة للجهود الرسمية، و تكون جزءا من عملية حل النزاع. في نفس الوقت، كان العديد من المشاركين خاصة في ورشات القادة السياسيين، من اللاعبين السياسيين المؤثرين، و يمكن الافتراض أن الأفكار و التقنيات التي تعلموها في الورشات قد انتقلت إلى المسار الرسمي".[1]

بالفعل فمن خلال فحص تركيبة اغلب مشاريع الورشات و الحوار التي قامت بها الرابطة و المنظمات الأخرى، نجد تركيزا على الأشخاص المؤثرين سياسيا. بل يجري تفصيل هذا القطاع من المشاركين على

[1] Ronald Fisher, Failure of Mediation . op.cit, p. 20.

المواطنين العاديين، و هو ما لا نجده في نشاطات المنظمات المحلية التي قلما تركز على الطبقة السياسية، و نجده بدرجة اقل في نشاطات الأكاديميين و المتخصصين ( المسار الثاني).

كان من نتائج نشاطات الرابطة في قبرص، أن أصبح رئيس الجمهورية التركية في شمال قبرص (TRNC) محمد علي طلات، في 11 افريل 1998، أول رئيس شمالي يعبر الخط الأخضر. حيث قام بزيارة العديد من المحلات اليونانية في شارع التسوق التاريخي[1]

من ايجابيات تدخل رابطة قبرص من خلال المنظمات المنخرطة فيها، ان توقيته كان مناسبا فقد أطلق خلال الجمود الذي ميز المفاوضات الرسمية في تلك المرحلة.[2]

و هي نفس الملاحظة التي توصلنا إليها سابقا في تحليلنا للجهود غير الرسمية الأخرى (الفصلين السابقين).

من ايجابيات تدخل الرابطة أيضا أنها ساعدت على تجاوز العقبات العملية مثل تامين التراخيص للقبارصة الأتراك من اجل العبور إلى المنطقة العازلة و المشاركة في النشاطات الثنائية. و هي إحدى أهم الصعوبات التي واجهت هذه الأخيرة. كذلك مساعدة القبارصة اليونانيين على المرور على نقاط التفتيش دون إمضاء شخصي.[3]

و هو ما يترجم إحدى الوظائف التي تختص بها المنظمات الدولية غير الحكومية و هي ممارسة الضغوط على حكومات أطراف النزاع LOBBYING .

**- المبحث الرابع : نشاطات منظمات دولية غير حكومية أخرى**

**- المطلب الأول : البرنامج ثنائي الطائفة للتنمية (BDP)**

---

[1] Zeliha khashman, op. cit, p. 18.

[2] Helen Barnes and Christina Demetriades, op.cit, pp. 18-19.

[3] Ibid, p. 19.

يهتم بتمويل و تنفيذ مشاريع الصالح المشترك بين الطائفتين، عمل، في الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2005 مع حولي 300 منظمة قبرصية مختلفة و دعم حوالي 220 مشروعا شمل :

- نقاش عام مفتوح حول قبرص،من تنظيم " الجمعية من اجل الاصلاح الاجتماعي" (OPEK) بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني.

- مشروع " فهم الادراكات و المواقف الثنائية بالتعاون مع The Peace Center.

- مشروع المواقف الطائفية من خطة كوفي عنان مع الجمعية السوسيولوجية القبرصية.

- المشروع الاعلامي، جدول مناقشات و تدريب مع المعهد الدولي لبحوث السلام (PRIO).

- مجموعة هارفرد الدراسية: مجموعة حوار ثنائية الطائفة، بالتعاون مع جامعة هارفرد.

- مشروع " شباب لترقية السلام" : نشاطات سلمية ثنائية للشباب، بالتعاون مع مجموعة " شباب ترقية السلام".

- دعم مراكز المنظمات غير الحكومية من خلال برامج تدريبية، بالتعاون مع جمعية الدراسات الادارية، الجمعية القبرصية التركية للادارة.

- تأسيس مراكز للوساطة ، بالتعاون مع الجمعية القبرصية اليونانية للوساطة و الجمعية الشمال قبرصية للوساطة.

- محاضرة حول النظم الفدرالية و نشرها مع مركز دراسة الفدرالية و الحكم الذاتي.

- تأسيس مركز تربوي و تنيم محاضرات مع الجمعية الطبية القبرصية التركية .

- البرنامج الثنائي للمدارس الصيفية، بالتعاون مع الاتحاد الجامعي العالمي ( قبرص ).

- مشروع التربية من أجل السلام: دراسة الصور النمطية في كتب التاريخ و العلوم الاجتماعية، بالتعاون مع منظمات AKTI, POST.[1]

---

[1] Maria Hadjipavlou and Bülent Kanol, « The Impacts of Peacebuilding Work on the Cyprus Conflict. » http://www.cdacollaborative.org/media/53258/The-Impacts-of-Peacebuilding-Work-on-the-Cyprus-Conflict.pdf

- انتاج الأفلام الوثائقية: انتاج وثائقي حول العائلات القبرصية التركية و اليونانية، مع مؤسسة " Artimages" .
- مسلسلات تلفزيونية ثنائية للأطفال (Gimme6): خلق تسامح و تفاهم متبادل بواسطة وسائل الاعلام، بالتعاون مع منظمة Search for Common Ground.
- مسلسلات كوميدية ثنائية مع مؤسسات Tariman Productions, Camera-Stylo
- مهرجان للرقص الفولكلوري القبرصي.
- التحضير لاصدار أول مجلة فنية مزدوجة اللغة ( تركية/يونانية).
- انتاج مسرحيات ثنائية.
- مؤتمر ثنائي حول " استشراف قبرص الموحدة ".
- احتفالات ثنائية بعيد العمال في ليماسول.
- احتفالات ثنائية باليوم العالمي للسلام في ليماسول.
- مهرجان حول السلام.
- رحلات بحرية ثنائية للشباب.
- ترجمة كتاب حول القضايا السياسية و الاجتماعية لفائدة معهد العمل القبرصي.
- مخيمات ثنائية للاطفال في Ayios.
- تأسيس برلمان للاطفال.
- مؤتمر حول الطفولة في شطري الجزيرة.
- مهرجان موسيقي ثنائي.
- مؤتمر ثنائي حول النوع Gender في منطقة البحر الابيض المتوسط.
- إحياء اليوم العالمي للمرأة.
- ورشة للنساء: تمكين النساء لتحقيق النجاح.
- منتدى انترنت للتعبير المدني.
- التحضير لمؤتمر في العاصمة الصينية حول المنظمات غير الحكومية.
- أيام دراسية حول المبادرات المشتركة للمجتمع المدني.
- تنظيم المؤتمر الرابع عشر " تحالف الجامعات من أجل الديمقراطية".[1]

---

[1] BDP, "Cyprus Bi-communal Development Program Evaluation" , Final Report. May 25, 2004. « http://www.makarios.eu/upload/20041102/1099351622-02594.pdf »

- **المطلب الثاني: الشبكة الأوروبية لخدمات السلم المدني (ENCPS)**

هي شبكة تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية من كل دول أوروبا. تهتم بالسلام و تقوم بنشاطات وجهود لتوفير بدائل للنزاع، و تدعيم دور المجتمع المدني في بناء السلام في العديد من مناطق النزاعات.

في بداية شهر مارس سنة 2003، بعد أربعة عشر شهرا من المفاوضات المكثفة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، فشلت الجهود الدبلوماسية الرسمية التي سعت إلى تحقيق تسوية سلمية و توحيد موقفي الحكومتين القبرصيتين من معاهدة الانضمام للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى استمرار الانقسام السياسي في الجزيرة.

في ظل هذه الظروف، أطلقت الشبكة الأوروبية برنامجها لدعم المبادرات القبرصية في جهودها للتسوية السلمية للنزاع. نجح هذا البرنامج في الحفاظ على العملية الاتصالية بين القادة السياسيين للطائفتين لأنه ضم أشخاص مؤثرين و قادة سياسيين منخرطين في العملية الرسمية، مما ساعد على استمرار اهتمام الطبقة السياسية بالعملية السلمية.[1]

أرسلت الشبكة فريقا دوليا يتكون من سبعة وسطاء سلام ينتمون إلى عدة بلدان أوروبية. أقام الفريق مدة سنتين في قبرص للقيام بمهمة تقديم الدعم للمجموعات المحلية فيما يخص التدريب و ورشات الحوار. تمثل الهدف العام للبرنامج في دعم الحوار، التفاهم و التعاون بين الطائفتين القبرصيتين.

---

[1] Tilman Evers, **Multinational Civil Peace Service Project in Cyprus .**
ww.4u2.ch/EN.CPS/Background/cyprus1.doc

تحضيرا للمشروع، قام ممثلون عن الشبكة بزيارة قبرص مرتين للقيام بدراسات جدوى حول إمكانيات العمل السلمي في الجزيرة. و في اجتماع لها عقد في في مارس2003، عينت الشبكة لجنة توجيهية لتحضير انطلاق المشروع مع بداية سنة 2004.

وفرت الزيارتين التحضيريتين الفرصة لمحاورة سبعة و اربعين قبرصيا من الطائفتين، اغلبهم نشطاء سلام، أكاديميون و قادة سياسيون. إضافة إلى إجراء محادثات مع أربعة و عشرين خبيرا قبرصيا و مندوبين عن المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية العاملة في قبرص.

في هذا البرنامج، تم اختبار مناهج التسهيل عند "الطرف الثالث" . و تمثلت وظيفته الأساسية في إقامة حوار و تعاون بين الأطراف المتنازعة. و في المدى المتوسط، المساعدة على خلق بنى للمجتمع المدني من اجل مأسسة الحوار و التعاون.[1]

- **المطلب الثالث: مؤسسة برغهوف لدعم السلام :**

هي منظمة دولية غير حكومية تتبع مركز برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات The Berghof Center for Constructive Conflict Management، يوجد مقرها بمدينة بون الألمانية.

اقامت هذه المنظمة مشروعا سلميا في قبرص انطلاقا من تجربتها التي دامت سبعة سنوات كطرف منظم و مسهل للحوار غير الرسمي في النزاع الجورجي– الابخازي. أطلق على المشروع اسم "عملية برغهوف" The Berghof Process. قام بعملية التسهيل في المشروع كل من اولفر وولا Oliver Wolleh، و لفرام زيمزر Wolfram Zimzer من المؤسسة و لويس بيرال Luis Peral من معهد طوليدو الدولي للسلام بمدريد.

[1] Ibid.

تجسد المشروع من خلال سلسلة من اللقاءات حول النزاع و السلام في قبرص. توجت هذه اللقاءات بتنظيم ورشة في نيوقوسيا من 21 إلى 25 ماي 2004، و ضمت أفرادا رسميين، سياسيين و أشخاص مؤثرين من كلا الطائفتين القبرصيتين.

في المرحلة الأولى من أعمال الورشة، التقى المشاركون بسياسيين قبارصة، اكاديميين و نشطاء مدنيين من الطائفتين. تمثل السياسيون في ممثلين عن الأحزاب السياسية الحاكمة و المعارضة في كلا الجانبين. ركز المشاركون على مناقشة خطة عنان للسلام في قبرص.

ركزت مرحلة الحوار على قضايا النزاع القبرصي، خاصة مسائل الأمن، الديموغرافيا و الاختلاف الثقافي.

**- المطلب الرابع: أمديست** America- Mideast Educational and Training Services (AMIDEAST)

هي منظمة غير ربحية بارزة عاملة في أنشطة دولية في التعليم والتدريب والتطوير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تأسست في العام 1951.

ركزت أمديست، التي ، في سنواتها الأولى على تعزيز الدراسة الأميركية للطلاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإدارة المنح الدراسية الأميركية وعمليات التبادل، مثل البرنامج التعليمي الرئيسي وهو برنامج فولبرايت للطلاب الأجانب. غير أنها، فيما بعد، أصبحت تقوم بنشاطات سلمية في مناطق النزاع في الشرق الأوسط.

يعقد البرنامج العلمي الأمريكي القبرصي (CASP) سنويا برنامجا صيفيا مكثفا لمدة أسبوعين

في شكل ورشات بناء الثقة تتبعها منح دراسية و دورات تدريبية في الولايات المتحدة.

قامت أمديست بإدارة برامج المنح الدراسية لما يقرب من 2,000 قبرصي التحقوا في برامج أميركية للمستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا من خلال برنامج قبرص – أميركا للمنح الدراسية.

قامت أمديست بالتخطيط لبرامج تدريبية فردية قصيرة الأجل في مؤسسات أميركية لعدة مئات من المهنيين الذين وصلوا منتصف حياتهم المهنية.

تعلم المئات من الشباب القبارصة دروساً قيّمة تهدف إلى تحسين التعاون والتفاهم في مخيمات صيفية لحل النزاعات في الولايات المتحدة منذ عام 1998.

منذ عام 1981 قام برنامج قبرص- أميركا للمنح الدراسية بجلب الآلاف من الطلاب والمهنيين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك إلى الولايات المتحدة للالتحاق ببرامج الحصول على شهادات وتدريب متخصص في مجالات تعتبر حيوية بالنسبة لاحتياجات البلد، في الوقت الذي يسعى فيه كذلك إلى تعزيز تحسين مهارات الاتصال والثقة وحسن الظن بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين من خلال أنشطة خاصة مشتركة بين الطائفتين. وتسعى المبادرة الممولة من قِبل وزارة الخارجية الأميركية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لقبرص من خلال التعليم العالي.

توسيع قدرة الموارد البشرية لقبرص من خلال توفير فرص للدراسة في الولايات المتحدة في المستوى الجامعي، وفي الماضي، في مستوى الدراسات العليا؛ وتدريب مهني قصير الأجل؛

تعزيز التفاهم بين الطائفتين من خلال ورش عمل في حل النزاعات، وأنشطة معدَّة خصيصاً تعمل على بناء الثقة وحسن الظن بين أفراد من مجتمعي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.[1]

---

[1] www.amideast.org/ar/our-work/academic-and-cultural-exchange/expanding-global-understanding/2361.html

**إستنتاجات الفصل :**

بعد تحليل جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية حل النزاع/ بناء السلام في قبرص من خلال فحص دور منظمات رابطة قبرص، معهد أوسلو لبحوث السلام ومنظمات أخرى، خلصنا إلى الإستنتاجات التالية :

**1- المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف ثالث :**

- **توقيت التدخل :**

لاحظنا أن نشاطات رابطة قبرص والمنظمات المنخرطة فيها وكذلك المنظمات الأخرى قد انطلقت في فترات كانت العملية السلمية الرسمية (المفاوضات بين الحكومتين القبرصيتين) تعاني الجمود والفشل. فعلى سبيل المثال، لم يكن في الإمكان دفع العملية السلمية، بعد أزمة أوت 1996، إلا من خلال تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية. وكذلك عام 1998، كان تدخل رابطة قبرص مفيدا في إحياء العملية السلمية الرسمية. وجاءت مبادرة الشبكة الأوربية لخدمات السلم المدني، في شهر مارس 2003، بعد فشل المفاوضات الرسمية بين الحكومتين القبرصيتين في تحقيق تسوية سلمية للنزاع وتوحيد موقفها من مسألة الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي. وهو نفس توقيت جهود الفواعل غير الرسميين في "المسار الثاني" و "المسار الثالث" وهو يختلف عن تدخل الدول كطرف ثالث في النزاعات، الذي يتم عادة في مراحل إدارة النزاع وقبل بلوغ التسوية السلمية (ظروف "المأزق الضار"، أنظر الفصل الثالث) يعكس توقيت تدخل هذه المنظمات في عملية حل النزاع وظيفة أساسية من وظائفها وهي تحقيق الإتصال عندما يتعذر بسبب الجمود والتوقف الذي تشهده العمليات السليمة الرسمية، ثم العمل على تحسينه من خلال النشاطات السلمية.

- **دوافعها كطرف ثالث :**

حسب زرتمان وتوفال[1] ، تتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية حل النزاع، بسبب رغبتها في ربط علاقات مع القادة السياسيين في مناطق النزاع. ومن أجل تسهيل القيام بنشاطاتها في مجالات التنمية وحقوق الإنسان. قد يبين تركيزها على القادة السياسيين في مبادراتها هذا الإتجاه. غير أنه، إذا نظرنا إلى هذه الفواعل كمنظمات أفراد وخبراء غير رسميين، فقد تشمل دوافعها الرغبة في المساهمة في إيجاد حل سلمي للمشكلة على غرار المنظمات المحلية.

[1] Wiliam Zartman and Saadia Touval, op.cit, p. 451.

كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية، عادة، ما تضم خبراء في العديد من المجالات :حل النزاعات، التنمية، الديمقراطية وحقوق الإنسان.... وهو ما قد يوفر لها دوافعا أخرى مثل الرغبة في تطبيق وإختبار النظريات في تلك المجالات في العملية السلمية في قبرص على غرار جهود الأكاديميين (المسار الثاني).

**2- منهج ووظائف المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف ثالث :**

من خلال فحصنا لنشاطات هذه الفواعل ودورها في العملية السلمية في قبرص، لاحظنا ما يلي :

- **أنها تمارس نفس وظائف الأكاديميين والمنظمات المحلية** (المسار الثاني والثالث) في مجال حل النزاعات/بناء السلام. فهي تضطلع بالوظائف الأساسية للطرف الثالث غير الرسمي، وهي (التسهيل، الإتصال) تسهيل إتصال ونشاطات أطراف النزاع، تدريب المشاركين في النشاطات السلمية على تقنيات حل النزاعات ومواهب الحوار، على غرار الفاعلين غير الرسميين الآخرين. تنظيم عمليات حوار في شكل ورشات، منتديات وملتقيات بين أطراف النزاع. بالنسبة للوظيفة الأخيرة، نجد أن هذه الفواعل تتبنى بنفس منهج المنظمات المحلية، والذي يعرف "بالحوار العميق" حيث تركز عمليات الحوار التي تجريها على القضايا البنيوية العميقة التي تعبر عن إهتمامات قطاعات إجتماعية واسعة من مجتمعات أطراف النزاع. يختلف ذلك عن الحوار الرسمي في مفاوضات "المسار الأول" التي تركز على المسائل التي تعطس مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية.غير أن المقارنة بين منهج المنظمات الدولية غير الحكومية ومناهج الفاعلين غير الرسميين الآخرين، تجعلنا نقف عند خصائص تميز منهجها :

- **التركيز على وظيفة التدريب :**

تبين نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية في قبرص أن التدريب هو الوظيفة التي تحظى باهتمام أكبر لأعضاء هذه المنظمات باعتبارها فواعلا خارجية. حيث تسعى، من خلال هذه الوظيفة، إلى خلق قطاعات واسعة مؤهلة ومدربة داخل مجتمعات أطراف النزاع كي تتحمل مسؤولية حل النزاع. لذلك، نجد أن كثيرا من أعضاء هذه المنظمات هم من الخبراء في العديد من المجالات. فالمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى الأكاديميين ومراكز البحوث، كان لها الفضل في إيجاد أفراد ومجموعات مؤهلة ومدربة للقيام، بمفردها، بنشاطات حل النزاع/بناء السلام (المجموعات الثنائية في قبرص).

- **إستهداف التأثير على المسار الرسمي :**

عادة، يستهدف الفاعلون غير الرسميون، من خلال نشاطاتهم، التأثير على العمليات السلمية الرسمية، خاصة المفاوضات بين القادة السياسيين، وقد وجدنا هذا الإتجاه عند ممارسي "المسار الثاني" من الدبلوماسية غير الرسمية. إلا أننا لاحظنا أن هذه النزعة تهيمن أكثر على نشاطات المنظمات الدولية غير

الحكومية في قبرص. فلا يكاد يخلو أي نشاط، خاصة عمليات الحوار في إطار الورشات، من مشاركين رسميين. قادة سياسيين أعضاء في الحكومة أو في الأحزاب السياسية أو أشخاص مؤثرين في طوائفهم. وهو ما يعكس هدفا عاما لهذه المنظمات يتمثل في محاولة التأثير على العملية السلمية الرسمية من خلال إقحام المنخرطين في المفاوضات الرسمية في نشاطاتها، والعمل على جعل المشاركين في ورشاتها يلتحقون بالحكومات والإنخراط في العمليات السلمية الرسمية (انظر مثلا ورشة ماي 1998 التي نظمتها مجموعة هارفرد الدراسية).

- **المأْسسة Institutionalisation**

من وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حل النزاعات/بناء السلام، تحقيق الإتصال وضمانه. لا يتحقق ذلك إلا من خلال تدعيم نشاطاتها بمؤسسات دائمة تضمن بقاء جهودها في مناطق النزاع واستمرار الإتصال بين أطراف النزاع. يتضح هذا الإتجاه أولا من خلال قيام هذه الفواعل بفتح مكاتب وفروع لها في بلدان النزاع (مكاتب منظمات رابطة قبرص ومعهد أوسلو في نيقوسيا)، ثم من خلال بناء مؤسسات ولجان عمل مشتركة وإقامة مراكز بحوث.

- **نزعة تكوين شبكات Networking**

لاحظنا في عمل هذه الفواعل في قبرص ميْلها إلى تنسيق جهودها والانتظام في شكل شبكات من المنظمات : رابطة قبرص، الشبكة الأوربية لخدمات السلم المدني. وهي ظاهرة تميز عمل المنظمات الدولية الحكومية في مناطق النزاعات. يدفع تعقد الأزمات الإنسانية والنزاعات داخل الدول المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التعاون وتنسيق جهودها. فقد انتظمت العديد من هذه المنظمات تدريجيا في شبكات، اتحاديات وتحالفات تعكس وتمثل مصالح أعضائها." تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال تكوين شبكات، إلى تحقيق عدة فوائد: توفير معلومات أكثر، شفافية أكبر حول واقع الميدان وحول مظاهر قوة وضعف هذه المنظمات والفاعلين الآخرين، زيادة مستوى تعبئتها، مواردها وامكانياتها"[1] وهو ما يساهم في زيادة قدرتها على العمل والقيام بوظائفها في مجال حل النزاع/بناء السلام خاصة قدرتها على الضغط على الحكومات . ينعكس ذلك، بالتالي، على زيادة فاعلية منهجها بشكل عام. وصف أوليفر وولا شبكة رابطة قبرص بأنها «أظهرت تعاونا ممتازا إتسم بتنسيق لا يخضع لمبدأ الهراركية وقلة حالات التنافس والتناقض بين أعضاءها » .[1]

[1] Jean Luc Marret, op.cit, p. 110.

**3- ايجابيات منهج المنظمات الدولية غير الحكومية :**

يعتبر منهج هذه الفواعل منهجا أكثر عملية بالمقارنة مع مناهج الفواعل غير الرسميين الآخرين، لأنه لا يقتصر فقط على القيام بوظائف الحوار والتدريب. فبالإضافة إلى إنشاء مؤسسات لتدعيم مبادرات السلام، تقوم هذه المنظمات بتذليل العقبات الميدانية التي تعرقل النشاطات السلمية. ففي قبرص، تدخلت منظمات رابطة قبرص وغيرها عدة مرات لتسهيل نشاطات المجموعات الثنائية، من خلال تأمين تراخيص عبور الخط الأخضر ومرافقة أعضاء هذه المجموعات في مراكز التفتيش عند المنطقة العازلة.

يسمح تواجد المنظمات الدولية غير الحكومية وقيامها بنشاطات في مناطق النزاع، إضافة إلى معرفتها بأطراف وظروف النزاع، بممارستها للوقاية من النزاعات Conflict Prevention حيث تقوم عادة بلفت إنتباه المجتمع الدولي باحتمالات نشوب العنف في مناطق النزاع، وتوفر المعلومات لجهود الوساطة الدولية.

**4- الصعوبات التي تواجه دور المنظمات الدولية غير الحكومية:**

**- آثار سلبية محتملة لتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية:**

بالرغم أن المنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بنشاطات تستهدف تحقيق السلام في مناطق النزاع، إلا أن تدخلها قد يثير النزاع بشكل سلبي. حسب جان لوك ماري، يمكن أن تؤثر هذه الفواعل، بعدة طرق، على مسار نزاع محلي :

يمكن أن تخل هذه المنظمات بمبدأ الحياد من خلال دعم بعض أعضائها لطرف من النزاع دون الآخرين، مما يؤثر على مصداقية المنظمة.

يمكن أن يزيد وصول هبات ومساعدات إنسانية(مواد غذائية، أدوية، ألبسة... ) إلى مكان تسوده الندرة، من إحتمالات لجوء الفاعلين المحليين إلى العنف. قد يستفيد طرف دون آخر من هذه المساعدات مما يدعم مركزه في مواجهة الطرف الآخر. فتزيد، بالتالي، إحتمالات العنف.

[1] Oliver Wolleh, op.cit, p 13.

قد تدفع الأجور التي توفرها المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة الغربيةمنها، ببعض الموظفين المحليين للإستقالة والإلتحاق بالمنظمات مما يزيد من صعوبة التنظيم في الدولة المحلية.[1]

- **العلاقات مع الدول**: من الصعوبات التي تواجهها المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء قيامها بوظائفها في مناطق النزاع نجد إشكالية العلاقة مع الدول المضيفة. عادة، لا تتقبل الدول نشاطات هذه الفواعل الدولية على أراضيها. فحتى الدول الديمقراطية يمكنها أن تؤثر على دور هذه المنظمات وتحديد قواعد اللعبة من خلال فرض إجراءات إدارية (تأشيرات، إجراءات إستقبال المتطوعين الأجانب...). في مناطق النزاع، يمكن للإطراف المتنازعة أن تعيق نشاطات هذه المنظمات (حظر نشاطاتها، الإستيلاء على الأملاك...). [2]

- **مسألة تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية :**

لاحظنا، عند فحص نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية في قبرص، أنه يتم تمويل مبادراتها (ورشات، مؤتمرات، دراسات...) من طرف جهات حكومية، سواء كانت دول (الولايات المتحدة الأمريكية) أو منظمات دولية حكومية (منظمة الأمم المتحدة، الإتحاد الأوربي).

من المعروف أن الدول المانحة، عادة ما تضغط على المنظمات الدولية غير الحكومية للتأثير على برامج عملها. يعني ذلك أن سياسات هذه المنظمات قد ترتبط بأهداف ومصالح السياسات الخارجية للدول الممولة، فإذا تغيرت هذه الأهداف والمصالح في منطقة نزاعية ما قد تتأثر جهود المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل سلبي. مع ذلك، يبقى لهذه الفواعل غير الحكومية دورا مهما في مجال حل النزاعات/بناء السلام خاصة من خلال قيامها بتوفير الظروف الملائمة للعملية السلمية : تحقيق ودعم الإتصال بين أطراف النزاع، التدريب على مواهب الحوار وحل النزاعات، نشر ثقافة السلام والمصالحة.

---

[1] Jean Luc Marret, op.cit, p. 102.

2 ibid, p. 99.

# خاتمة:

حاول الباحث، في هذه الدراسة، استكشاف مختلف مظاهر دور المبادرات غير الرسمية في تسوية النزاعات الدولية. توجد إسهامات نظرية متعددة تركز على مختلف مظاهر النشاطات و المبادرات غير الرسمية التي تشكل طبيعة الفاعلين غير الرسميين وظائفهم و مناهجهم.

حاولنا، في هذا البحث، اختبار هذه المساهمات النظرية من خلال دراسة واقع نزاعي يتمثل في النزاع في قبرص خلال فترة 1960- 2004 . من جهة أخرى، انطلاقا من السؤال المركزي في هذا البحث حول قدرة هؤلاء الفاعلين غير الرسميين على التعاطي مع الظاهرة النزاعية، قمنا بتحليل نشاطات الفاعلين غير الرسميين انطلاقا من اعتبارهم "طرفا ثالثا " في عملية حل النزاع و هو ما جعلنا نستخدم الأدوات النظرية لتحليل الوسيط و الطرف الثالث في حل النزاعات الدولية : دوافع الطرف الثالث ، وظائفه ، منهجه و توقيت تدخله.

و لاستكمال التحليل لجأنا إلى مقارنة دور الفاعلين غير الرسميين بدور الفاعل الرسمي في مجال حل النزاعات الدولية من خلال الأدوات النظرية و العناصر التحليلية السابقة.

في نهاية هذا البحث خلصنا إلى النتائج التالية:

**1- إسهامات جديدة للمبادرات غير الرسمية في مجال حل النزاعات:**

**أ- رؤية ذاتية للنزاع**

ساهم تطور دور المبادرات غير الرسمية في حل النزاعات في تأكيد التصور الذاتي النزاعات الدولية حيث لم يتوقف نشاط الفاعلين غير الرسميين عند حد إدارة النزاع و احتواء العنف بل امتد إلى محاولة إيجاد بدائل حلول للنزاع ( نتائج و توصيات ورشات الحوار) و بالتالي تطور و زيادة التعريفات Definitions التي تعكس و تكرس التصور الذاتي الذي يميز الدراسات الراهنة للظاهرة النزاعية على خلاف الدراسات التقليدية التي كانت تتضمن تعريفات وتصورات موضوعية للنزاعات فركزت بالتالي على إدارة النزاعات (بالمعنى التقليدي ) دون البحث في بدائل الحل.( انظر الفصل الأول : مفهوم النزاع الدولي).

**ب- رؤية جديدة لإدارة النزاعات:**

تهتم إدارة النزاعات (بالمعنى التقليدي ) بتحليل مختلف أنماط السلوك النزاعي لدى أطراف النزاع و القواعد التي تحكم هذا السلوك بهدف احتواء النزاع و تجنب تصعيده . تقليديا قامت إدارة النزاعات على دراسة أنماط سلوك و استراتيجيات "الفاعل العقلاني" أي سلوك الدولة القائم على حسابات الربح و الخسارة عند تحديد خياراتها الإستراتيجية ، لكن تطور دور الفاعلين غير الدولة في مجال حل النزاعات كشف عن مضمون جديد للإدارة التقليدية للنزاعات .

**- تبلور نمط تفاعلي جديد :**

أصبح الأفراد الفاعل الأساسي في عمليات السلام خصوصا في ورشات الحوار الاجتماعي و ذلك على أسس اجتماعية و سيكولوجية وهو ما انعكس على تحليل النزاعات في المرحلة الراهنة حيث يجري التركيز عند دراسة السلوك النزاعي على التفاعلات الاجتماعية و السيكولوجية بين أطراف النزاع :الأفراد و الجماعات داخل الدول( انظر خاتمة الفصل الثالث)

**- البعد الجماهيري**

مقارنة بجهود الدول، نجد إن جهود الفاعلين الاجتماعيين أكثر عددا و تزداد بشكل مستمر كما تضم نشاطاتها الآلاف من المواطنين من كل الشرائح و القطاعات الاجتماعية و تأخذ أشكالا متعددة:
الحوارات ن الملتقيات، الاجتماعات، التدخل وقت النزاع المسلح، تقديم المساعدات للأهالي... يمكن أن توفر هذه النشاطات قواعد جديدة لإدارة النزاعات لاحتواء العنف و عدم تصعيد النزاع وهي تختلف عن القواعد التقليدية لإدارة النزاعات : المساومة ، الردع و التحالفات .

**ج - التعامل مع الأسباب العميقة للنزاعات و تجنب أسباب فشل الدبلوماسية الرسمية:**

ساهم تطور البعد الشعبي و الجماهيري للمبادرات غير الرسمية و اتساعها إلى العديد من الشرائح و القطاعات الاجتماعية في تركيز هذه المبادرات على القضايا الأساسية التي تهم هذه الشرائح الاجتماعية و بالتالي التعامل مع الأسباب العميقة للنزاع. و قد اتضح هذا المنحى في محاولة هذه المبادرات تجنب أسباب فشل الجهود الرسمية (الرجوع إلى أعمال ورشة كلمان عام 1984 على سبيل المثال ).

يجعل هذا الاتجاه المبادرات غير الرسمية في حل النزاعات تقترب أكثر من منهج بناء السلام Peacebuilding في نظريات حل النزاع الذي تطور على خلفية نقد لمنهج صنع السلام

Peacemaking الذي يهتم بتحقيق الاتفاقات بين الدول على حساب التعاطي مع الأسباب العميقة للنزاع.

**د- رؤية جيدة للمفاوضات :**

تعتبر المفاوضات Negotiation إحدى الوسائل المعروفة و التقليدية في حل النزاعات و قد ارتبطت هذه الوسيلة بمنهج صنع السلام التقليدي الذي يشير إلى دور الدولة في حل النزاعات من خلال الوسائل السياسية، الدبلوماسية و القانونية.

غير ان تطور دور المبادرات غير الرسمية في حل النزاعات و تحقيق الاتصال بين أطراف النزاع لفت الانتباه الى شكل جديد من المفاوضات تمثلت في "ورشات الحوار" التي تتميز ب:

- لا يمثل فيها المشاركون (المتفاوضون) الدول .
- وهو ما يوفر ظروف ملائمة و مريحة للمفاوضين على خلاف المفاوضات الرسمية حيث يلزم المفاوضون (ممثلو الدول) بتنفيذ سياسات بلدانهم.
- نظرا لمعالجتها للأسباب العميقة للنزاع و قدرتها على الكشف على المواضيع التي تمثل الحاجات الأساسية لمجتمعات أطراف النزاع يمكن للمفاوضات غير الرسمية (الحوارات) تناول القضايا الأكثر صعوبة و حساسية ، و بالتالي يمكن أن تكون اثراءا و تغطية لفجوات الأجندات التفاوضية الرسمية (راجع خاتمة الفصل الثالث).

**-إدارة المفاوضات:**

تعنى إدارة المفاوضات بتحليل السلوك التفاوضي للأطراف من خلال دراسة الاستراتيجيات التفاوضية Negotiation Strategies التي يلجأ إليها كل طرف لتحقيق النتائج. *

في الحوارات غير الرسمية، يلجأ المشاركون (المفاوضون) إلى البحث عن سبل للتعاون و الفهم المشترك بدلا من التنافس ، البحث عن أفكار مشتركة جديدة ، عدم استخدام الإقناع ، الضغط و التهديد . وهي عناصر لا تتوفر عادة في سلوك المفاوضين الرسميين .

---

*Dean Pruitt, "Strategic Choice in Negotiation," in **Negotiation Theory and Practice,** eds. J. William Breslin and Jeffery Z. Rubin, (Cambridge: The Program on Negotiation at Harvard Law School, 1991), pp. 27-46.

**- تدعيم المفاوضات :**

حسب المختصين في مفاوضات حل النزاعات ( Pruitt, 1994, Fisher, Ury, 1983) من بين شروط نجاح المفاوضات تدعيمها بإجراءات واقعية تسمح بزيادة الثقة بين المتفاوضين و رغبتهم في التعاون و الاتجاه معا نحو الحل. وجدنا هذه المسالة في و رشات الحوار حيث عادة ما يشجع الطرف الثالث المشاركين على التخطيط للقيام بإجراءات واقعية و تجسيد الاقتراحات و الأفكار ميدانيا. تمثلت هذه الإجراءات خاصة في القيام بزيارات عبر الحدود للاتصال مع الطرف الأخر للوقوف على معاناته و اهتماماته الوقوف على إمكانيات تحقيق بعض الاقتراحات على ارض الواقع.

**- الطرف الثالث غير الرسمي :**

تعتبر دراسة الطرف الثالث Third Party في المفاوضات أهم المجالات البحثية في نظريات حل النزاعات الدولية. حيث يعتبر تدخل الطرف الثالث و خاصة الوسيط Mediator أكثر وسائل حل النزاعات فاعلية.

دفعنا اعتبار مبادرات الفاعلين غير الرسميين تدخلا لطرف ثالث A third party intervention الى فحص دور الفاعلين غير الرسميين اعتمادا على الادوات النظرية الخاصة بتحليل دور الوسيط و الطرف الثالث في مفاوضات حل النزاعات و مقارنته بدور الدول كطرف ثالث في حل النزاعات.

- طبيعة الطرف الثالث غير الرسمي:

في العمليات السلمية الرسمية ، يكون الطرف الثالث او الوسيط عادة طرفا خارجيا. غبرانه ، في المبادرات غير الرسمية خاصة نشاطات المنظمات المحلية ، نجده طرفا محليا ، وهو ما يسمح بصياغة مواضيع تفاوضية تعبر اكثر عن طموحات اطراف النزاع . (كان عدم اشراك الاطراف في صياغة الاتفاق احد اسباب فشل مبادرة عنان سنة 2004).

-دوافع الفاعلين غير الرسميين:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن الفاعلين عير الرسميين كطرف ثالث تحركهم دوافع و اهتمامات أكاديمية، الرغبة في المساعدة على إيجاد حل للنزاع ، اهتمامات سيكولوجية ، اجتماعية و اقتصادية . وهو ما يختلف عن دوافع الطرف الثالث الرسمي التي تعبر عن اهتمامات إستراتيجية تعكس مصالح السياسة الخارجية للدولة.

- توقيت تدخل الطرف الثالث غير الرسمي:

لاحظنا في النزاع القبرصي أن الفاعلين غير الرسميين يتدخلون عادة عقب فشل و تعثر المحادثات الرسمية بين أطراف النزاع، وهو ما يساهم في توفير قنوات اتصال جديدة. كما انه عندما تنجح المحادثات غير الرسمية قد تؤدي إلى استئنافها على المستوى الرسمي . **و هو ما يؤكد الفرضية الرئيسية للبحث: كلما تعثرت الجهود الدبلوماسية الرسمية ، كلما زادت الحاجة الى اللجوء الى القنوات غير الرسمية لتحقيق التقدم نحو إيجاد حل للنزاع .**

- وظائف جديدة للطرف الثالث غير الرسمي :

بعد تحليل وظائف الفاعلين غير الرسميين في عملية حل النزاعات في مختلف "المسارات" و مقارنتها بوظائف الطرف الثالث الرسمي توصلنا إلى أن هؤلاء الفاعلين يمارسون وظائف أخرى الى جانب الوظائف التقليدية للطرف الثالث الرسمي : تحقيق الاتصال ، صياغة المفاوضات تتمثل في: التدريب ، التسهيل و الحوار. كما أنهم لا يميلون إلى اللجوء إلى التقنيات التي يستخدمها الطرف الثالث الرسمي لممارسة وظائفه خاصة التلاعب ، الضغط و التهديد.( انظر خاتمة الفصل الثالث ).

- مناهج جديدة:

على خلاف الطرف الثالث الرسمي الذي يلجأ الى وسائل التلاعب و الضغط من اجل تحقيق النتائج ، يلجأ الفاعلون غير الرسميون الى تطبيق مناهج اجتماعية-سيكولوجية تقوم على التفاعل المباشر بين افراد ينتمون الى اطراف النزاع. يتم التركيز في هذه المناهج على تحقيق الاتصال و تسهيله وتغيير ادراكات المشاركين. اتخذت هذه المناهج عدة نماذج: نموذج " الدبلوماسية متعددة المسارات" ، " الحل التفاعلي" و " الادارة التفاعلية".

من جهة اخرى، تتميز مناهج الفاعلين غير الرسميين عن المناهج الرسمية ببعدها العملي حيث لا تقتصر على تحقيق الاتصال ، التدريب و الحوار ، بل تسعى الى تكريس اجراءات واقعية لتجسيد مقترحات و افكار الورشات . وهو ما يزيد، كما اسلفنا، من الثقة بين الاطراف. اما الاتفاقات الرسمية فأحد اسباب فشلها عادة عدم ربطها باجراءات واقعية تمكن من تجسيد هذه الاتفاقات.

كما يتضح البعد العملي ، ايضا ، في :

- اتجاه الفاعلين غير الرسميين نحو مأسسة نشاطاتهم عبر فتح مكاتب و فروع لها في مناطق النزاع مما يسمح لهم بالاشرلف المباشر على وظائفهم و خاصة عملية تحقيق و تسهيل الاتصال بين اطراف النزاع .

- نزعة الفاعلين غير الرسميين نحو تكوين شبكات بهدف زيادة درجة التنسيق بينهم ورفع قدراتهم و امكانياتهم في حل النزاعات . قد يقلل هذا الاتجاه من حدة الفروق بين هؤلاء الفاعلين و الدول من ناحية مستوى الامكانيات.

**2- نقائص المبادرات غير الرسمية**

رغم تسجيلنا للعديد من المظاهر الايجابية لتدخل و دور المبادرات غير الرسمية في ميدان حل النزاعات ( التي تم ذكرها في العناصر السابقة ) ، توصلنا الى مجموعة من النقائص التي تحد من فاعلية هذا الدور:

**أ- التأثر بالظروف النزاعية**

من خلال النزاع في قبرص، تبين لنا ان جهود الفاعلين غير الرسميين تتأثر بالظروف السياسية المحيطة بها . فقد تواجه هذه الجهود الجمود و التوقف حين يتم تصعيد Escalation النزاع بين الأطراف ، ولا تستأنف إلا عند تراجع النزاع De – escalation . وهو ما بينته أعمال العديد من ورشات الحوار في النزاع القبرصي ، حيث يؤثر تصعيد النزاع بشكل سلبي على قدرة الفاعلين غير الرسميين على ممارسة اهم وظائفهم : تحقيق الاتصال .

من جهة اخرى، تبين لنا ايضا ان الظروف السياسية تؤثر بشكل كبير على نشاطات الفاعلين غير الرسميين. فتدهور العلاقات بين أطراف النزاع قد يعرقل النشاطات غير الرسمية من خلال غلق الحدود، وقف تسليم التراخيص ، حظر الاجتماعات... . وقد توصلنا ايضا من خلال النزاع القبرصي الى ان الظروف السياسية تؤثر حتى على بنية الفاعلين انفسهم ( راجع المبحث من الفصل الثالث ).

وهو ما يعني ان النشاطات غير الرسمية تتطلب توفر حد ادنى من الحريات السياسية ، و هو ما يصعب تحقيقه في النظم السياسية غير الديمقراطية .

ب. **مشكلة التمويل**

لاحظنا ، عند فحص نشاطات الفاعلين غير الرسميين المحليين و الدوليين في قبرص ، انه يتم تمويل هذه النشاطات ( ورشات ، مؤتمرات ، دراسات...) من طرف جهات حكومية أجنبية سواء كانت دول أو منظمات حكومية دولية . مما يعني أن النشاطات غير الرسمية قد ترتبط بأهداف و مصالح السياسات الخارجية للدول الممولة ، فإذا تغيرت هذه الأهداف و المصالح في منطقة نزاعية ما قد تتأثر جهود الفاعلين غير الرسميين بشكل سلبي.

### 3- التكامل مع الدبلوماسية الرسمية

خلصنا، من خلال النزاع في قبرص، إلى وجود علاقة تكامل بين الجهود الرسمية و غير الرسمية في حل النزاعات. فمن جهة، تسعى المبادرات غير الرسمية إلى:

- التأثير على العمليات السلمية الرسمية من خلال المطالبة و الاقتراح و استهداف الأشخاص المؤثرين القريبين من الأوساط السياسية .

- بعد تعثر العمليات السلمية الرسمية تستطيع المبادرات غير الرسمية إعادة تنشيط هذه الأخيرة و فتح قنوات اتصال جديدة.

- يمكن ان تكون مشاريع الحوار تحضيرا للمفاوضات الرسمية من خلال اقتراح أفكار و إجراءات عملية من شانها تدعيم و إثراء الأجندات التفاوضية الرسمية بمواضيع تعبر عن الأسباب العميقة للنزاعات .

- بسبب انتشارها الواسع بين مختلف الشرائح و القطاعات الاجتماعية يمكن للمبادرات و الفاعلين غير الرسميين توفير أرضية خصبة لتحقيق السلام . فعادة ما تواجه اتفاقات السلام الرسمية صعوبات لتطبيقها ترجع أساسا للعوامل الداخلية ( معارضة الأطراف الداخليين ) إلا انه كلما زاد انتشار المبادرات غير الرسمية كلما ساهم ذلك في استقرار و قبول هذه الاتفاقات ( فكرة البنى التحتية للسلام راجع الإطار النظري).

- في حالات تصعيد النزاع و انتشار العنف ، عادة ما يفشل الأطراف الرسميون في احتواء العنف بسبب انعدام أو صعوبة الاتصال. في مثل هذه الظروف، يلعب الفاعلون غير الرسميين دورا مهما في تحقيق الاتصال و القيام بنشاطات مفيدة لوقف العنف و تقديم المساعدة للأهالي.

من جهة أخرى، لا يستطيع الفاعلون غير الرسميون القيام بنشاطاتهم أو إضفاء الفاعلية على مبادراتهم بسبب النقائص التي أتينا على على ذكرها . و يمكن أن نضيف:

- رغم نزوعها نحو المأسسة و تكوين شبكات من اجل تعظيم إمكانياتها ، فإنها لا تزال تفتقر إلى الإمكانيات المادية و القانونية اللازمة لتفعيل عملياتها السلمية ، فهي تعتمد على السلطات السياسية في تمويل و تنظيم نشاطاتها و توفير الإطار القانوني لها.

- رغم قدرتها على بعث عمليات سلمية، إلا أنها لا تستطيع تتويجها باتفاقيات قانونية و سياسية ملزمة للأطراف . ففي النهاية ، تبقى أهلية إبرام الاتفاقات من صلاحيات الدول كشخص قانوني دولي.

## 4- نتيجة عامة:

بناءا على النتائج السابقة،خلصنا الى نتيجة عامة تمثل إجابة عن اشكالية البحث و الفرضية الرئيسية له:

**إذا كانت المبادرات غير الرسمية لا تصنع السلام ، بمعنى التوصل إلى اتفاقات ، إلا أنها تملك قدرة على بعث و تنشيط الجهود الرسمية بعد جمود أو تعثر هذه الأخيرة ، وعندما تنجح المحادثات غير الرسمية قد تدفع إلى استئناف المحادثات الرسمية .**

**كما يمكنها، في ظروف التصعيد، أن تلعب دور التهدئة و احتواء النزاع المسلح، و دور إنساني يتمثل في توفير الموارد الضرورية للسكان المتضررين من النزاع المسلح .**

**ربما تختلف النتائج بين المبادرات الرسمية و غير الرسمية، فإذا كان نجاح الأولى يتمثل في تحقيق اتفاقات، فان نجاح الثانية يتجسّد في ثلاثة مظاهر :**

**- بعث و تنشيط العمليات السلمية الرسمية .**

**- الوقاية من النزاع/احتواء العنف .**

**- الدور الإنساني.**

**إذًا، لا تستطيع المبادرات غير الرسمية حل النزاعات لكنها تستطيع، بالمقابل، إدارتها بشكل فعّال.**

## 5- حدود النتائج :

مما لا شك فيه ان هذه النتائج التى توصلنا اليها محدودة ولا يمكن ان تجسد كل ما يمكن استكشافه في دراسة موضوع الدبلوماسية غير الرسمية. فالنتائج ترتبط بطبيعة الاشكالية ، الفرضيات المحددة، الاسئلة المطروحة و المفاهيم ، المتغيرات و المناهج المستخدمة.

وعليه، فان دراسات اخرى لنفس الموضوع باستخدام اشكاليات ، فرضيات ، مفاهيم ومناهج مختلفة من شأنها ان تفضي الى نتائج اخرى.

## 6- افاق البحث:

ذكرنا في المقدمة أننا لا نستهدف من خلال هذا البحث النزاع في قبرص بحد ذاته بقدر ما يهمنا منه كونه حالة مناسبة لاستخلاص النتائج الخاصة بدور المبادرات غير الرسمية في ميدان حل النزاعات الدولية .

وقد بينت النتائج التي توصلنا إليها، بعد دراسة هذا النزاع، قدرة الفاعلين غير الرسميين على إدارة النزاع و احتواء العنف. و على هذا الأساس ، يمكن الاستفادة من هذه النتائج لتطوير آليات و بدائل لإدارة النزاعات التي تقع في منطقتنا خاصة النزاع في الصحراء الغربية و حتى النزاعات الاجتماعية داخل دول المغرب العربي عامة و الجزائر بصفة خاصة .

- تشجيع تأسيس المنظمات الاجتماعية المهتمة بحل وإدارة النزاعات .

- نشر ثقافة السلام داخل وبين بلدان المغرب العربي .

- تشجيع المبادلات الثقافية داخل وبين بلدان المغرب العربي.

- تنظيم دورات تدريبية حول تقنيات حل وإدارة النزاعات لفائدة قطاعات واسعة من المجتمع( الطلبة، الشباب، النساء، أصحاب المهن، أرباب العمل...).

ختاما، يمكن أن نقول أن موضوع دور المبادرات غير الرسمية في حل النزاعات الدولية يحتاج إلى بحوث أكثر دقة من اجل تسليط الضوء على الفوائد التي يمكن جنيها من ايجابيات هذا الدور بهدف تحسين أداء المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية في مجتمعات بلداننا .

# ملاحق

**ملحق رقم 1**

**تطور المشاريع و المبادرات السلمية غير الرسمية في قبرص 1980- 2007.**

| المرحلة | المشاريع و المبادرات |
|---|---|
| **سنوات الثمانينيات** | |
| - بداية الثمانينيات | - دورات تدريبية عقدها الاستاذ ليوناردو دوب :" تدريب حول الحساسيات السيكولوجية". |
| - 1985 | - لقاء " المجموعة المثقفة" التي تضم 7 قبارصة يونانيين و 7 قبارصة اتراك استغرق ثلاثة اشهر في Ledra Palace ، تحت ملاحظة مبعوث أممي ( السيد هولغر) و اشراف الاستاذ دوب. |
| - 1986 | - تشكيل اتحادات ثنائية الطائفة تجارية ، سياسية و مهنية استهدفت صياغة فهم مشترك للاهتمامات و خلق تعاون من اجل بلوغ حل في المستقبل.<br><br>- نظم الاستاذ هربرت كلمان مجموعة من ورشات الحل التفاعلي ضمت مثقفين من كلا الطائفتين يعيشون في الولايات المتحدة الامريكية ، بتمويل من معهد شؤون الشرق الاوسط بواشنطن.<br><br>- نظم رونالد فيشر بمقر المعهد الكندي للسلام الدولي مجموعة من ورشات تحليل النزاعات التي ركزت على النظام التربوي بين طرفي |

| | |
|---|---|
| **سنوات الثمانينيات** | النزاع . تم نشر النتائج في شكل تقارير و مقالات اكاديمية.<br><br>- تنظيم ندوة لمناقشة دورالتربية في الدولة الفدرالية المحتملة من طرف لجنة " الاصدقاء البريطانيون لقبرص" . تم ارسال تقرير الى الساسة يركز على الحاجة لادراج دور التربية في محادثات السلام الرسمية.<br><br>- دعا المعهد التربوي للديمقراطية و الحفاظ على البيئة عشرين قبرصيا لمباشرة حوار مفتوح لمدة اربعة ايام في برلين من اجل مناقشة الوضع السياسي الراهن وكيفية أثر على العلاقات بين الطائفتين . |
| **سنوات التسعينات** | - تشكيل اول حركة اجتماعية ثنائية الطائفة : انضم مواطنون قبارصة للحركة من اجل قبرص فدرالية و ديمقراطية . نظمت الحركة سلسلة من النشاطات الى غاية بداية سنة 1991 عندما اوقفت السلطات الشمالية تسليم التراخيص بذريعة الانتخابات في الجمهورية الشمالية .<br><br>- زيارة لويز دياموند لقبرص من اجل |

| | |
|---|---|
| | استكشاف امكانات تنظيم نشاطات حل النزاع في الجزيرة.<br><br>- انطلاق نشاطات حل النزاع من طرف اللجنة التوجيهية ثنائية الطائفة التي ضمت اربعة قبارصة يونانيين و اربعة اتراك.<br><br>- تأسيس مركز قبرص للسلام كمنظمة غير حكومية . يقدم المركز دورات حول حل النزاعات من خلال نشاطات ثنائية. |
| **سنوات التسعينات** | - نظمت لويز دياموند ورشتي حل النزاعات ، و رشة لكل طائفة.<br><br>- ملتقى حول مساهمة الجهود غير الرسمية في المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية.<br><br>- تنظيم ورشة اكسفورد لحل النزاع ضمت 10 افراد من كل طائفة بينهم ابناء دنكتاش و كليريدس. قام بعملية التسهيل كل من فيشر و دياموند.<br><br>- أول ورشة حل النزاع في بوسطن لفائدة طلبة مجموعة البرنامج العلمي الامريكي القبرصي CASP.<br><br>- بداية تمويل الوكالة الامريكية للتنمية USAID ورشات رابطة قبرص للتدريب على |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | تقنيات المفاوضات و حل النزاعات. استمرت هذه الورشات الى سنة 1997.<br><br>- استفادت أكثر من 60 مجموعة ثنائية عمليات تدريب على مواهب حل النزاعات، الاتصال،الحوار، الوساطة، المفاوضات، وتقنيات الادارة التفاعلية.<br><br>- لقاء بين المجموعات الثنائية ومجموعة خبراء لمناقشة مختلف اشكال الفدرالية كنظام حكم في قبرص، تنظيم برامج تبادلية و زيارة بعض البلدان التي تتبنى النظام الفدرالي.<br><br>- أقامت الحركة من اجل الديمقراطية و الفدرالية في قبرص نقاشات عامة بين المواطنين الاتراك و اليونانيين من اجل تقاسم الافكار، الاهداف و المواقف السياسية في كلا الطائفتين. كذلك، نظم السفراء الأجانب في قبرص الذين تعتمد بلدانهم النظام الفدرالي لقاءات لمناقشة و تحليل هذا النوع من الانظمة السياسية. كما قاموا بتمويل نشاطات ثقافية بين الطائفتين.<br><br>- قام معهد PRIO والبرنامج الدولي لحل النزاعات التابع لجامعة كولومبيا الامريكية بتسهيل لقاءات بين منتدى الاعمال القبرصي ومبعوث الرئاسة الامريكية ريتشارد |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | هولبروك.<br><br>- استمرار ورشات رابطة قبرص: Project Leaders 1 (Cyprus), Project Leaders 2 (Cyprus), Conflict Resolution CASP Students (Boston), VIPS-Coolfont USA, Training of Trainers (Cyprus), CASP Alumni 1,2,3 (Cyprus).<br><br>- ملتقى حول حقوق الملكية الفكرية.<br><br>- ورشات بنجمين بروم حول تحديد المشكلة مع رجال الاعمال.<br><br>- انطلاق نشاطات جامعة هارفرد.<br><br>- مؤتمر جامعة هارفرد حول قبرص ( الولايات المتحدة).<br><br>- برنامج التدريب على الكمبيوتر(كونكتكت، الولايات المتحدة).<br><br>- لقاء مجموعة قادة الاحزاب السياسية الشباب .<br><br>- عملية ادارة تفاعلية قام بروم بتسهيلها لفائدة 15 مشاركا من كل طائفة، استهدفت تطوير استراتيجية لبناء السلام على مدى تسعة اشهر. استمروا في اللقاء كل نهاية اسبوع ، وتطورت العملية الى 12 مشروعا ضم 300 مشارك. |

| | |
|---|---|
| | - تنظيم ورشات لرجال الاعمال الشباب من طرف معهد التنمية الدولية التابع لجامعة Pittsburgh وتمويل لجنة فولبرايت . ادت هذه الورشة الى تأسيس مركزين للادارة التنموية في شطري الجزيرة.<br>- نظم بروم ورشة تحديد المشكلة لفائدة القادة الشباب.<br><br>- نظم بروم ورشات تحديد المشكلة لفائدة القادة الشباب، رجال الاعمال الشباب و مجموعات النساء. |
| **سنوات التسعينات** | - ورشات لفائدة المعلمين ، ادت الورشة الثانية سنة 1996 الى تكوين مجموعة لدراسة النظم التعليمية في قبرص.<br><br>- نظم بروم ورشات " تدريب المدربين" و "تدريب المسهلين" ادت الى تكوين مجموعة من المدربين المحليين حول منهجية الادارة التفاعلية.<br><br>- انعقاد مهرجان للسلام.<br><br>- دعوة مجموعة رجال الاعمال الشباب الى بروكسل لعرض وجهات نظر الطائفتين حول انضمام قبرص الى الاتحاد الافريقي.<br><br>- استمرار ورشات رابطة قبرص:<br>Advanced training of trainers (Cyprus), Conflict Resolution CASP Students (yearly in |

| | |
|---|---|
| | Boston), VIPs (Airlie, USA), Educators (Boston), Youth Camp (USA), Project Management (Cyprus), Mediation (Cyprus).<br><br>- تشكيل مجموعة نساء ثنائية ، حاولت فهم العوامل السيكولوجية، البنيوية، التاريخية و السياسية التي ادت الى " الالم و المعاناة " في قبرص.<br><br>- - تنظيم ورشة ضمت اعضاء من الحكومتين القبرصيتين من طرف معهد التنمية الدولية التابع لجامعة Pittsburgh. |
| **سنوات التسعينات** | - لقاء مجموعة من مسيري الشركات شهري فيفري و اكتوبر في قبرص برعاية معهد التنمية الدولية التابع لجامعة Pittsburgh.<br><br>- اجتماعات الورشة الثنائية للمدربين لمدة تسعة اشهر من اجل تحديد المخاوف، الاهتمامات و العوائق في سبيل تحقيق الحل. تم تحديد 12 صنفا من العوائق ، وتم وضع خارطة طريق لتوجيه ورشات حل النزاع و لتجاوز العقبات المحددة .<br><br>- يعقد البرنامج العلمي الامريكي القبرصي (CASP) سنويا برنامجا صيفيا مكثفا لمدة اسبوعين في شكل ورشات بناء الثقة تتبعها منح دراسية و دورات تدريبية في الولايات المتحدة.<br><br>- ملتقى لمدة ستة اسابيع لمناقشة مسائل الهوية و |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | القضايا الثقافية لقبرص.<br><br>- انعقاد ورشة لناشري الصحف في واشنطن.<br>- ورشة حول الانترنت في قبرص<br><br>- تشكيل مجموعة لكبار رجال الاعمال.<br><br>- استمرار مخيمات مجموعات الشباب للسلام.<br><br>- انعقاد ورشات لمسيري الشركات شهر فيفري، مارس و اكتوبر في قبرص برعاية معهد التنمية الدولية التابع لجامعة Pittsburgh.<br><br>- تشكيل مجموعة بروكسل للنساء.<br><br>- تشكيل منتدى اعمال ثنائي استجابة لموضوع بروكسل:" التعاون الاقتصادي يحقق مكاسبا مشتركة". ركز المنتدى على التنمية الاقتصادية وحدد عددا من الاختلالات الاقتصادية الموجودة.<br><br>- تشكيل مجموعة لقاءات الشباب من اجل السلام (YEP) .<br><br>- استمرار ورشات الادارة التفاعلية بين مجموعات الطلبة و مجموعات المواطنين .<br><br>- استمرار ورشات " تدريب المدربين" حول مواهب الادارة التفاعلية. |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | - انعقاد اول ورشة رباعية الاطراف (زائد تركيا و اليونان) للادارة التفاعلية في Le Diableret, بسويسرا.<br><br>- انطلاق مشاريع مشتركة لمجموعة القرويين الثنائية Group of Co Villagers<br><br>- استمرار ورشات بناء الثقة .<br><br>- مؤتمر حول التربية المدنية و دور المنظمات غير الحكومية.<br><br>- نظم خبراء لجنة فولبرايت (Carley and Sisk) برنامجا تدريبيا حول موضوع المفاوضات و الوساطة في النزاعات المزمنة .<br><br>- انعقاد ورشة للصحفيين العاملين في واشنطن.<br><br>- ورشة تسهيل حل النزاع في واشنطن.<br><br>- ورشة حول النظام الفدرالي في فيلادلفيا.<br><br>- انعقاد ورشات لرجال الاجهزة الامنية. في واشنطن و ميامي .<br><br>- ورشة قادة الاتحادات العمالية.<br><br>- ورشة الحكم المحلي في اطار النظام |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | الفدرالي.<br><br>- زيادة و انتشار المجموعات و النشاطات الثنائية : الفنانون، ملتقى حول الهوية، تاسيس مجلة HADE ، مجموعة الفدرالية، مجموعة الانترنت، لقاءات الشباب من اجل السلام، المجموعات البيئية، مجموعة الطلبة، القرويين و المحامين.<br><br>- ورشات الوساطة و ادارة النزاع تحت اشراف الاستاذ ماركو تورك.<br><br>- ورشة لمستخدمي قطاع العدالة تحت اشراف الاستاذ ماركو تورك.<br><br>- نظمت رابطة قبرص اربعة ورشات ثنائية لتحليل اسباب النواعات المستعصية.<br><br>- نظم الاستاذ ماركو تورك ورشة تدريب على تقنيات الوساطة لفائدة المحامين.<br><br>- ورشة صنع السلام / ماركو تورك .<br><br>- ورشة حل الخلافات / ماركو تورك لفائدة مستخدمي القطاع الصحي.<br><br>- تدريب للمختصين النفسانيين من طرف ماركو تورك. |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | - تـدريب لافـراد مـن الشـرطة القبرصـية مـن طرف ماركو تورك.<br>- ورشـــة مـــاركو تـــورك حـــول الوســـاطة الانسانية.<br>- ورشـــة مـــاركو تـــورك حـــول الوســـاطة للمراهقين.<br>- محاضـرة مـاركو تـورك حـول الوسـاطة فـي المدارس.<br>- تـــدريب حـــول تقنيـــات الادارة الانســـانية للنزاعات من طرف ماركو تورك.<br>- ورشـة مـاركو تـورك حـول الوسـاطة لفائـدة نساء الحركة من اجل السلام و الديمقراطية.<br>- ورشـة مـاركو تـورك حـول الوسـاطة لفائـدة نساء محموعة بروكسل.<br>- ورشـة مـاركو تـورك حـول الوسـاطة لفائـدة مجموعة المواطنين.<br>- ورشـة مـاركو تـورك حـول الوسـاطة لفائـدة الزيجات المختلطة.<br>- تأسيس موقع Tech 4 Peace . |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | - أرسلت 41 منظمة جماهيرية رسالة الى منظمة الامم المتحدة تطالب فيها بايجاد حل سريع للنزاع القبرصي.<br><br>- ورشة حول التلوث البيئي .<br><br>- ورشة حول البنوك في النظام الفدرالي.<br><br>- مؤتمر في الولايات المتحدة ( مؤسسة السلام العالمي) :" قبرص 2000، الفدرالية ام التقسيم؟".<br><br>- ورشة لشبكة القادة الشباب نشطها الاستاذ بروم.<br><br>- مؤتمر الفدرالية و بناء السلام.<br><br>- ورشات الفدرالية و صنع السلام نشطها Dr. Elazar.<br><br>- مؤتمر لشبكة القادة الشباب في القاهرة.<br><br>- تنظيم مخيمات الشباب بتمويل من منظمة "بذور السلام ".<br><br>- ورشة للتدريب على تقنيات بناء السلام في اوسلو(Oslo I) . |

| | |
|---|---|
| **سنوات التسعينات** | - ورشة للتدريب على تقنيات بناء السلام في اوسلو.(Oslo II) .<br><br>- البرنامج ثنائي الطائفة للتنمية (BDP)، الذي يهتم بتمويل و تنفيذ مشاريع الصالح المشترك بين الطائفتين، عمل مع حوالي 300 منظمة قبرصية مختلفة و دعم حوالي 220 مشروع.<br><br>- جمعت محموعة هارفرد الدراسية عددا من الافراد المؤثرين من الطائفتين من اجل اجراء نقاش مباشر حول القضايا الاساسية للنزاع واقتراح خيارات الحل.<br><br>- نظم ماركو تورك ورشة تدريب متقدم حول تقنيات الوساطة لفائدة الشرطة القبرصية.<br><br>- تنظيم ورشات حول دور المنظمات غير الحكومية من طرف علماء من البرنامج العلمي القبرصي الامريكي.<br><br>- مؤتمر حول المدن التاريخية .<br><br>- ورشة حل النزاع من طرف علماء من البرنامج العلمي القبرصي الامريكي بجامعة Duquesne.<br><br>- محاضرات حول الحكم المحلي في النظام |

| | |
|---|---|
| | الفدرالي ، القاء Dr. Kinkaid.<br><br>- مخيم صيفي من تنظيم منظمة بذور السلام.<br>- مؤتمر لمجموعة النساء من اجل السلام.<br><br>- القاء محاضرة حول السلام في قبرص من طرف Robert Rotberg من جامعة هارفرد.<br><br>- تظاهرة فنية للشباب القبرصي في قرية Pergamos المختلطة. |
| **<u>سنوات ال2000</u>** | - نظمت مجموعة لقاءات الشباب من اجل السلام اجتماعا في بلدة Pyla . كان اول ورشة بناء سلام محلية دون تدخل طرف ثالث ، وحضره مئات من القبارصة من مختلف الشرائح الاجتماعية .<br><br>- اقام "مركز الديمقراطية و المصالحة في جنوب شرق اوربا" ورشات حول كتب و مقررات تدريس التاريخ ، بمشاركة اكاديميين من الطائفتين.<br><br>- ورشة حل النزاع للبرنامج العلمي القبرصي الامريكي شهر ماي لفائدة الطلبة.<br><br>- ورشة حل النزاع لنساء الاعمال شهر جوان. |

| | |
|---|---|
| **سنوات ال2000** | - ورشة حول العنف الاهلي شهر جويلية.<br><br>- نظمت ثلاثة مخيمات صيفية للشباب.<br><br>- ورشة خاصة بالنظام التربوي شهر جويلية.<br><br>- ورشة حول تقنيات حل النزاعات لفائدة المعلمين شهر اوت.<br><br>- ورشة حول الادارة التربوية شهر سبتمبر.<br><br>- ورشة حول تأسيس مركز صحي لفائدة ضحايا العنف الاهلي. شهر نوفمبر.<br><br>- تأسيس مركزين: مركز ادارة النزاع و مركز دعم المنظمات غير الحكومية من اجل تدعيم المجتمع المدني و نشاطات المصالحة.<br><br>- محاضرات Dr. David Schnall حول المنظمات غير الحكومية.<br><br>- ورشة حل النزاع لطلبة CASP.<br><br>- ورشة بناء السلام لطلبة CASP.<br><br>- برنامج " فن الاطفال من اجل السلام". |

| | |
|---|---|
| **سنوات ال2000** | - ورشة حول تكنولوجيا الاعلام وحل النزاعات.<br><br>- انطلاق برنامج " البحث عن ارضية مشتركة".<br><br>- تشكيل منظمة غير حكومية ثنائية للنساء: "Hands Across the Divide " للقيام بنشاطات سلمية.<br><br>- تأسيس جمعية " الحوار و البحث التاريخي" للعمل على مشاريع تربوية و توفير عمليات تدريب لفائدة المعلمين.<br><br>- مخيم شباب لبرنامج الدعم الثنائي لتمكين 30 شابا قبرصيا كل سنة من خبرة 21 يوما من تجربة التعرف على الطرف الاخر وانهاء الصور النمطية.<br><br>- ورشة حل النزاع لطلبة CASP.<br><br>- ورشة بناء السلام لطلبة CASP.<br><br>- مخيمات للشباب.<br><br>- اطلاق البرناج الانمائي للامم المتحدة UNDP مبادرة " العمل من اجل التعاون و |

| | |
|---|---|
| **سنوات ال2000** | الثقة" (ACT)،شهر اكتوبر لتدعيم التعاون بين الطائفتين و تنفيذ مشاريع انمائية بينهما. موّل البرنامج حوالي 100 مشروع.<br><br>- اقام "مركز الديمقراطية و المصالحة في جنوب شرق اوربا" ورشات أخرى حول كتب و مقررات تدريس التاريخ ، بمشاركة اكاديميين من الطائفتين.<br><br>- اطلاق مشروع حوار الشباب.<br><br>- منتدى حول القضايا البيئية من اجل وضع ارضية ثنائية مشتركة.<br><br>- مخيمات من تنظيم " حركة الحمائم الاولمبية" لفائدة 100 طفل.<br><br>- نشاطات برنامج تدعيم المجتمع المدني القبرصي بتمويل و اشراف UNDP-ACT.<br><br>- ورشة حل النزاع لطلبة CASP.<br><br>- ورشة بناء السلام لطلبة CASP.<br><br>- تأسيس منظمة شبابية:" لنوحّد جزيرتنا الجميلة" .<br><br>- ثمانية مخيمات للشباب بتمويل UNDP-ACT. |

**ملحق رقم 2**

**المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال السلام في قبرص**

- American Friends Service Committee (AFSC).

- Berghof Research Center for Constuctive Conflict Management.

- CARNEGIE COMMISSION ON PREVENTING DEADLY CONFLICT

- CENTER FOR APPLIED STUDIES IN INTERNATIONAL

NEGOTIATIONS (CASIN)

- CENTER FOR INTERNATIONAL STRATEGY, TECHNOLOGY, AND POLICY (CISTP)

-CENTER FOR PREVENTIVE ACTION (CPA)

-CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES - PROGRAM ON PREVENTIVE DIPLOMACY (CSIS)

- CENTER FOR WAR, PEACE, AND THE NEWS MEDIA

- CENTRE FOR PEACE AND CONFLICT RESEARCH

- COMMUNICATIONS/DECISIONS/RESULTS (CDR) ASSOCIATES

- CONCILIATION RESOURCES (CR)

- CONFLICT MANAGEMENT GROUP (CMG)

- CONFLICT PARTNERSHIP CENTER

- CONFLICT RESEARCH CONSORTIUM

- CONFLICT RESOLUTION CENTER INTERNATIONAL (CRCI)

- INSTITUTE FOR APPLIED SOCIAL SCIENCE (FAFO)

- FOUNDATION ON INTER-ETHNIC RELATIONS

- GLOBAL FUTURELINKS

- GLOBAL PEACE AND CONFLICT STUDIES

- GLOBAL SECURITY FELLOWS INITIATIVE (GSFI)

- INSTITUTE FOR CONFLICT ANALYSIS AND RESOLUTION (ICAR)

- INSTITUTE FOR CONFLICT STUDIES AND PEACEBUILDING (ICSP)

- INSTITUTE FOR MULTI-TRACK DIPLOMACY (IMTD)

- INTERNATIONAL ALERT (IA)

- INTERNATIONAL CRISIS GROUP (ICG).

- INTERNATIONAL FEDERATION FOR THE PROTECTION OF THE RIGHTS OF ETHNIC,

RELIGIOUS, LINGUISTIC, AND OTHER MINORITIES.

- INTERNATIONAL FELLOWSHIP OF RECONCILIATION (IFOR)

- INTERNATIONAL NEGOTIATION NETWORK (INN): THE CARTER CENTER

- INTERNATIONAL PEACE ACADEMY (IPA)

- INTERNATIONAL PEACE BUREAU (IPB)

- LIFE AND PEACE INSTITUTE (LPI)

- LUTHERAN WORLD RELIEF (LWR)

- MENNONITE CENTRAL COMMITTEE (MCC)

- MINORITY RIGHTS GROUP

- NATIONAL COMMITTEE FOR INTERNATIONAL COOPERATION AND SUSTAINABLE

  DEVELOPMENT (NCDO).

- NATIONAL PEACE FOUNDATION

- NETHERLANDS INSTITUTE OF INTERNATIONAL RELATIONS (THE

  CLINGENDAEL INSTITUTE)

- NONVIOLENCE INTERNATIONAL

- PEACEWORKERS

- PROGRAM FOR INTERNATIONAL DISPUTE RESOLUTION AND

  GLOBAL DEVELOPMENT.

- PROGRAM ON THE ANALYSIS AND RESOLUTION OF CONFLICTS

- SEARCH FOR COMMON GROUND

- Transnational Foundation for Peace and Future Research (TFF)

- World PeaceMakers.

- Peace Players International (PPI)

- National Training Laboratories (NTL)

- World Peace Foundation (WPF)

- Peace Research Institute (PRIO)

- European Network for Civil Peace Services (ENCPS)

- International Training and Research Center (INTRAC)

- World Vision International (WVI)

- Center for Preventive Action (CPA)

- American Friends Service Committee (AFSC)

- Life and Peace Institute (LPI)

- Transnational Perspectives

- Institute for Conflict Studies and Peacebuilding (ICSP)

- INTERTECT Relief and Reconstruction Corporation

- Conflict Resolution Center International (CRCI)

- Conflict Resolution Network (CRN)

- Education for Public Inquiry and International Citizenship (EPIIC)

- Center for Conflict Resolution (CENCOR)

- Centre for Peace and Conflict Research (CPCR)

- Foundation for Human Rights Initiative (FHRI)

- Peace Studies Network (PSN).

# المصادر والمراجع

## أولا، باللغة العربية

### أ- وثائق رسمية

1- قرار مجلس الأمن 15/510 جوان 1982.

### ب - كتب

2- بدوي، محمد طه. **المدخل الى علم العلاقات الدولية.** بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1972 .

3- بوتول، غاسون. **هذه هي الحرب**. ترجمة محمد قنواتي، الطبعة الأولى، بيروت : منشورات عويدات،1981.

4- بوقارة، حسين . **تحليل النزاعات الدولية : مقاربة نظرية** . الجزائر : دار هومة ، 2008 .

5 - توفلر ألفين وهايدي . **الحرب و ضد الحرب**. ترجمة محمد عبد الحليم ابو غزالة. بيروت: دار المعارف، 2000 .

6- حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**. الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

7- دنكتاش، رؤوف. **رسائل قبرص**. ترجمة عدنان قطيط، بيروت: مكتبة الإسكندرية، 1999.

8 - دورتي، جيمس وروبرت بفالتسغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي ،الكويت :شركة كاظمة للنشروالتوزيع ،1985.

9 - مقلد، إسماعيل صبري . **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**. الطبعة الرابعة، الكويت : منشورات ذات السلاسل، 1985 .

10- ميرل، مارسيل. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة حسن نافعة، الطبعة الأولى، القاهرة : دار المستقبل العربي،1996.

10- عبد الحي، وليد. **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية.** الطبعة الأولى، الجزائر : مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

11- ـــــــــــــــ وآخرون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 2002.

12- قربان، ملحم. **الواقعية السياسية**. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1971.

**ج - دوريات**

13- ماهر، أحمد محمود. "قبرص بين عضوية الإتحاد الأوروبي وفشل الوحدة." **السياسية الدولية**: العدد 152، أفريل 2003.

# ثانيا، باللغة الأجنبية

## A-Reports

15 - BDP, "Cyprus Bi-communal Development Program Evaluation" , Final Report. May 25, 2004. http://www.makarios.eu/upload/20041102/109935 1622-02594.pdf

16- DOC, s/15502, 1December 1982, PARA 47 and s/15149, 1june 1982, PARA, 45.

17 - EEC opinion paper, 30 june 1993, para 47

18 - UCDP, 2005. The Uppsala Conflict Database. Web-based dataset, Uppsala Conflict Data Program, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University (http://www pcr.uu.se/database/index.php).

19- UN DOC.s/6228,11 march 1965, para.17

20 - UN DOC. A/38/586 and s/16148, 16 November 1983, appendicess B and C .

21- UN DOC . 16 November 1983, appendix 4

## B-Books

22- Aall, Pamela. "Nongovernmental Organizations and Peacemaking." in, Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall (eds.), **Managing**

**Global Chaos.** Washington,DC: US institute for Peace Press, 1996.

23- Aron, Raymond. **Etudes Politiques**. Paris : Editions Gallimard, 1972.

24- **——————** . **Paix et guerre entre les nations**.6éme édition, Paris : Calman-levy édition.1968.

25- Babbit, Eileen F. " Contributions of Training." in, William Zartman and Lewis Rasmussen (eds.), **Peace Making in International Conflict.** Washington, DC : United States Institute of Peace,1997 .

26- Barréa, Jean. **Théories des Relations Internationales**. Paris : Ciaco Editeur,1978.

27- Bavly, Michael. **Second Track Diplomacy**. New York: Harper and Row 1999.

28- Berkovitch, Jacob and Allison Houston. "The Study of International Mediation". In, Jacob Berkovitch, (ed.), **Resolving international Conflicts**. London : Rienner Publishers, 1996.

29- Borowiec , Andrew. **Cyprus, a troubled island.** Westport, Connecticut: Praeger, 2000.

30- Broome, Benjamin J. ***Building Bridges Across lines , A Guide to Inter Cultural Communication in Cyprus***. Nicosia : UNPA , 2005.

31 - Burton, John. **Deviance, terrorism, and war.** Oxford : Martin Robertston Company, 1997.

32- Buzan, Barry. **The level of Analysis Problem Reconsidered**. In, Ken Booth and Steve Smith , **International Relations Theory today.** Pensylvania: State University Press, 1997.

33- Chautard, Sophie. **L'indispensable des Conflits du XXème Siècle**. Paris: Jeunes édition-Studyrama, 2003.

34- Dougherty, James and Robert Pfaltsgraff. **American Foreign policy: FDR to Reagan** . New York. Harper and Raw,1986.

35- Fisher, Ronald. **Interactive Conflict Resolution** . Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1996.

36- Francis, Diana and Nobert Ropers. "The Hurting Stalemate and beyond*". in* Paul Stern and Daniel Druckman (eds.), ***Conflict Resolution after the Cold War.*** Washington, DC: National Academy Press 2000.

37- Galtung, Johan. " Three Approaches to Peace : Peacekeeping, Peacemaking and Peacebuilding." In, J.Galtung (ed.), **Peace, War and Defense : essay in Peace Research** . Copenhaguen : Christian Ejlers , 1976.

38- Gilboa, Eythan. **Media and international conflict** . The Sage Handbook of Conflict Communication.2006. Sage publication. http://www.sage-ereference.com/hdb-conflict comm/article_N22. html

39- Hampson, Fen Osler. **Nurturing peace**. Washington DC : United States Institute for Peace Press, 1996.

40- Kelman, Herbert. The Problem Solving Workshop in Conflict Resolution . in, R.L.Merritt (ed.) , **Communication and International Politics**. Urbana: University of Illinois Press 1972.

41- ——————. Informal Mediation By The Scholar/ Practitioner. In, Jacob Berkovitch and Jeffrey Rubin (eds.), **Mediation in International Relations.** New York : ST.Martin's press.1992.

42- ——————. « Social psychological Dimensions of International Conflict. » in, William Zartman (ed.), Peacemaking in International Conflict : Methods & Techniques. Washington, DC : U.S Institute of Peace, 2007.

43- Kriesberg, Louis. « Conflict : Phases » . in, Nigel Young (ed.), **The Oxford International Encyclopedia of Peace** . Oxford : Oxford University Press, 2010.

44- ——————. **Constructive Conflicts: from Escalation to Resolution,** Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield, 1998.

45- Lederach, Jean Paul. **Building Peace : Sustainable Reconciliation in divided Societies.** Washington, D.C : United States Institute of Peace Press, 1997.

46- Lynch, Jack and Annabel Mc Goldrick, *« Peace Journalism* » in, Charles Webel and Johan Galtung (eds.), **Handbook of Peace and Conflict Studies**, London: Routledge, 2007.

47- Marret, Jean-Luc. La fabrication de la Paix, Nouveaux Conflits, Nouveaux Acteurs, Nouvelles Méthodes. Paris : F.R.S./Ellipses, Mars 2001.

48- Mc Donald, John W and Louise Diamond. **Multi track Diplomacy : A System Guide And Analysis**. Grinnel, Iowa: Iowa Peace Institute, 1991.

49- McDonald, John. " Further exploration of Track Two Diplomacy. " in, Louis Kriesberg and Stuart Thorson (eds.), **Timing the De-escalation of International Conflicts**. Syracuse, NY : Syracuse University Press, 1999.

50- Melone, Sandra, Georgios Terzis, and Ozsel Beleli. "Using the Media for Conflict Transformation: The Common Ground Experience." In *Berghoff Handbook for Conflict Transformation*, edited by Martina Fischer et al. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2003.

51- Montville, Joseph V. "The Arrow and the Olive Branch : A case for Track Two Diplomacy" in, John W. McDonald and Diane Ben Dahmane (eds.), **Conflict Resolution: Track Two Diplomacy**. Washington, D.C : Foreign Service Institute, 1987.

52- Moore, Christopher. **The mediation process, Practical Strategies for Resolving Conflict.** 2nd Ed., San Francisco: Jossey- Basse Publishers, 1996.

53- Nicholson, Michael. **Conflict Analysis**. London: The English Universities Press LTD, 1970.

54- Peck, Connie. **Sustainable Peace ,The Role of the UN and Regional Organizations in Preventing Conflict**. New York : Rowman & Littlefield Publishers, 1998.

55- Pruitt, Dean G. and Jeffrey Z Rubin . **Social conflict: Escalation, Stalemate and Settlement.** New York : Random House , 1986.

56 - ——————. "Strategic Choice in Negotiation," in, William Breslin and Jeffery Z. Rubin (eds.), ***Negotiation, Theory and Practice*.** Cambridge: The Program on Negotiation at Harvard Law School, 1991.

57 - Rabie, Mohamed. **Conflict Resolution and Ethnicity.** (Westport, Connecticut : Praeger, 1994.

58- Ramsbotham, Oliver, Tom Woodhouse and Hugh Miall. **Contemporary Conflict Resolution .** Third edition . London : Polity 2011.

59- Ropers, Norbert. "From Resolution to Transformation : The Role of Dialogue Projects*".*in, Alex Austin, Martina Fischer and Norbert Ropers (eds.), **Transforming Ethnopolitical Conflicts.** The Berghof Handbook, Wiesbaden: VS Verlag, 2004.

60- Rothman, Jay. « Articulating Goals and Monitoring Progress in a Cyprus Conflict Resolution Training Workshop. » in, Marc Ross and Jay Rothman (eds.), **Theory and Practice in Ethnic Conflict Management: Theorizing Success and Failure**. London: Macmillan Press, 1999.

61- Schelling, Thomas. **Stratégie du conflit**. Traduit par Raymond Manicacci. Paris : Presse Universitaire de France, Première édition.1980.

62- Scherrer, Christian P. "Toward Comprehensive Analysis of Ethnicity and Mass Violence: Types, Dynamics and Trends." In, Hakan Wiberg and Christian P Scherrer (eds) **, Ethnicity and Interstate Conflict**. (Aldershot: Ashgate Publishing. LTD, 1999.

63- Small, Melvin and J.David Singer. **Resort to arms : International and civil war, 1816-1980.** Beverly Hills : Sage,1982.

64- Smith, Dan. **Trends and Causes of Armed Conflicts** . Berghof Handbook for Conflict Transformation . Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management , 2001.

65- Taylor, Trevor. (ed.), **Approach and theory in International Relations**. New York: The annals of American Academy of Political and Social Science,1972.

66- Wedge, Bryant. " Mediating Intergroups Conflict". In, John McDonald and Diane Bendahmane (eds), ***Conflict Resolution: Track two Diplomacy.*** Washington, D.C: Foreign Service Institute,1987.

67- Wight, Martin. **Power politics**. Edited by Hedley Bull and Carsten Holbroad, London: Penguin Books, 1978.

68- Wolsfeld, Gadi. ***Media and the Path to Peace***. New York : Cambridge University Press, 2004.

69- Zartman, William. “Ripeness : The Hurting Stalemate and beyond ”. In, Paul Stern and Daniel Druckman (eds.), **Conflict Resolution after the Cold War.** Washington, D.C: National Academy Press, 2000.

70- Zartman, William and Saadia Touval. **International Mediation in the Post Cold War.** Washington, DC: UN Institute of Peace, 1996.

## C-Periodicals

71- Aall, Pamela. “Nongovernmental Organizations and Peacemaking.” in, Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall (eds.), **Managing global chaos.** Washington, DC: US Institute for Peace Press, 1996.

72- Baharvar, David. “ Beyond Mediation, the integral Role of Non Govermental Approaches to Resolvring Protracted Ethnic Conflicts in lesser- developped countries.” **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution:** vol, 4, no. 1, 2001. http://www.trinstitute.org/ojpcr/.com

73- Barker, Henri. “Cyprus between Ankara and a hard place.” **The Brown Journal of World Affairs**: Summer/ Fall 2003, vol X, issue 1.

74- Barnes, Helen and Christina Demetriades. “ Dialogue in Cyprus.” **Cyprus Monthly**: no. 56, August 2004.

75- Basak, Cengiz. “The Policies of the Major Powers towards Cyprus Crisis and United Nations operations in Cyprus between the years of 1964-1974.”

**Foreign Policy:** no. 2, 1998.

76- Brademas, John. "The Cyprus Problem: US Foreign Policy and the Congress." **Greek-American**: issue 18, October 1997. http://www.mjourney.com/news/nat/wac/amcyp.htm.

77- Broom, Benjamin. "Overview of Conflict Resolution Activities in Cyprus: their Contributions to Peace Process." **The Cyprus Review:** no. 10, 1998.

78- Drevet, Jean François. "Chypre et la pratique européenne", **Politique Internationale**, Hiver 2007-2008.

79- Duroselle, Jean Baptiste. « La stratégie des conflits internationaux. » **Revue française de science politique :** volume 10, issue 2, 1960.

80- Ertugruloglu, Tashin. «Recent Developments in the Cyprus issue: A realistic, Appraisal." **The Brown Journal of World Affairs**: vol X, issue 1. Summer/ Fall 2003.

81- Evers, Tilman. "Unofficial Diplomacy : A Paradigm Shift in Conflict Resolution ?." **International studies**: vol XI , no. 67, July 2008.

82- Fisher, Ronald. "Cyprus: The Failure of Mediation and the Escalation of an identity- based Conflict to an Adversial impasse ," **Journal of Peace Research**: vol 38 , no.3, 2001.

83- Guney, Aylin. “The USA’s Role in Mediating the Cyprus Conflict, a story of Success or Failure?.” **Security Dialogue**: vol 25, no. 1, March, 2004.

84- Hanitzsch, Thomas. “Journalists as Peace keeping force? , Peace Journalism and Mass Communication Theory.” **Journalism Studies**: vol5, no. 4, 2004.

85- Hansjork, Brey. " Turkey and the Cyprus question," **International Spectator,** no. 1, vol XXXXIV, 1999.

86- Hatzivassiliou, Evanthis. "The Cyprus Question, 1878-1960: The Constitutional Aspect." **The Cyprus Review**: vol 17, Spring 2005.

87- Kadritzke, Niels. "Le plan des Nations Unies rejeté au Sud, occasion perdue pour les chypriotes." **Le Monde Diplomatique** : Mai 2004.

88- Kadritzke, Niels, “Avant l’élargissement de l’union européenne, ultimes tractations à Chypre. " **Le Monde Diplomatique** : Avril 2002.

89- Kavalosky, Vincent . “Transnational Citizen Peacemaking as Non violent Action » **Peace and change**: vol 15, no. 2, April 1990.

90- Khashman, Zeliha. “Creating Conditions for Peacemaking : The Cyprus case.” **Perceptions**, Journal of International Affairs (Turkish Ministry of Foreign Affairs). http://www.mfa.gov.tr/

91- Kelman, Herbert C. “ Evaluating the Contributions of Interactive Problem

Solving to the Resolution of Ethno national Conflicts." **Peace and Conflict:** No. 14, 2008.

92- ——————. "The Role of the Schollar- practionner in International Conflict Resolution". **International Studies Perspective :** no.1, 2000.

93- laouris, Yannis and others. " Exploring options for Enhancement of Social Dialogue between the Turkish and Greek Communities in Cyprus using the Structured Design Process. " **Systemic Practice and Action Research**: Issue 5, no. 22, 2009.

94- ——————————. " Cypriot Accession to the EU and the Solution to the Cyprus Problem." **Brown Journal of World Affairs**: issue1, Summer/Fall 2003.

95- Lillikas, Georges. "Chypre et l'éxemple européen." **Politique Internationale** : Hiver 2007-2008.

96- Mallinson, William. "Cyprus: A Modern History." ***The Cyprus Review***: Vol 18, no. 1, Spring 2006. (Emilios Solomou).

97- Manoff, Robert. "Potential Media Roles in Conflict Prevention and Management." **track two**: vol7, no. 4, 1998.

98- Marchetti, Raffaele and Nathalie Tocci. "Conflict Society: Understanding the Role of Civil Society in Conflict." **Global Change, Peace and Security:** Vol 21, no. 2, June 2009.

99- Muftuler-Bac, Meltem and Aylin Guney, "The European Union and the Cyprus problem 1961-2003." **Middle Eastern Studies** : vol41, no. 2, March, 2005.

100- Nicolet, Claude. "United States Policy towards Cyprus, 1954 – 1974, Removing the Greek- Turkishbone of Contention." **The Cyprus Review**: vol14, no. 4, Spring, 2002. (Peter Loisos)

101- Palley, Claire. "Au dela du plan Annan." **Politique International**: Hiver 2007-2008.

102- Sarkees, Meredith Reid, J.David Singer and Frank Wayman. "Inter-state, Intra-state and Extra-state Wars: A Comprehensive look at their distribution over time, 1816-1997." **International studies quarterly:** no. 47, 2003.

103- Seminatore, Irnerio. « Les Relations Internationales de l'après-guerre froide : une mutation globale. » **Revue Etudes Internationales** : volume XXVII, no. 3, Septembre 1996.

104- Singer, J David. " The level of Analysis Problem in International Relations." **World politics:** volume 14, issue 1, October 1961.

105- Sozen, Ahmet and Kudret Ozersay. "The Annan plan: State Succession or Continuity?" **Middle Eastern Studies**: vol 43, no. 1, Jannuary 2007.

106- Tocci, Nathalie. « Towards Peace in Cyprus : incentives and

disincentives » **The Brown Journal of World Affairs**:
Summer/ Fall 2003, vol X, issue 1.

107- Thomas Homer-dixon."Environnemental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases. " **International Security**. vol 19.no. 1. pp. 5- 40.

108- Turk, Marco. "Rethining the Cyprus Problem." **Loyola Los Angeles International and Comparative Law Review**: vol 14, no. 134, 2005.

109- Turk, Marco. "Cyprus Reunification is long overdue : The time is right for trak III diplomacy as the best Approach for Successful Negotiation of this Ethnic Conflict." **Loyola Los Angeles International and Comparative Law Review**: Vol 28, no. 205, 2006.

110- Van Tongeren, Paul. " Local Capacity for Peacemaking : Exploring the NGO Role." **GIVE and TAKE** (A Journal on Civil Society in Eurasia) : vol. issue1,Spring 2000.

111- Vassiliou, George. " Cypriot Accession to the EU and the Solution to the Cyprus Problem », **Brown Journal of World Affairs**:
issue1,Summer/Fall, 2003.

112- Zartman, William. Solving Regional Conflicts. ***Topics*** (Washington, D.C: U.S. Information Agency)***:*** Issue 203, 1994.

113- Zervakis, Peter A. "Cyprus in Europe: Solving the Cyprus problem by europeanizing it?." **The Quarterly Journal**: vol III, no. 1, March 2004.

## D-Working papers


114- Angelica, Marion Peters. "Evaluation of Conflict Resolution Training Efforts Sponsored by the Cyprus Fulbright Commission 1993-1998." Working Paper, **The Cyprus Fulbright Commission,** Nicosia: July 1999. http://www.cyprus-conflict.net/angelica%20rpt%20-%202.html

115- Bertrand, Gilles." *Les mobilisations des acteurs sociaux en faveur d'une réconciliation à chypre face à l'impasse des négociations officielles*". In, Etienne Copeaux (sous la dir. de) **Recherches en cours sur la question chypriote.** Cahiers de Recherche (Remo : Group de Recherche et d'Etudes sur la méditerrané et le moyen orient), $N^0$ 9, 2001.

116- Bratic, Vladimir and Lisa Schirch. "*Why and when to use Media for Conflict Prevention and Peacebuilding.*" Working paper 6, **European Center for Conflict Prevention,** December, 2007.

117- Chigas, Diana. "Track III (Citizen) Diplomacy". http:/www.beyond intractability.org/essay/track 2_diplomacy.html.

118- Christophoros, Christophorou, Sahin Sanem and Cynthia Pavlou, " Media Narratives, Politics and the Cyprus Problem." Working paper 1/2010, **PRIO,** Oslo: 2010.

119- Crocker, Chester A. "Peacemaking and Mediation: Dynamics of a Changing field." Working paper no. 13, **International Peace Academy (IPA),** March, 2007.

120- Diez, Thomas. "Last exit to paradise?: The E.U, the Cyprus Conflict and the Problematic of "Catalyctic Effect". Working paper, Copenhagen Peace Research Institute, June 2000.

121- Fisher, Ronald J. "Complementarity Between Unofficial And Official Tracks : The potential of Transfer From Interactive Conflict Resolution. A paper presented at the **Conference of the International Studies Association.** New Orleans: March, 2002.

122- Maria Hadjipavlou, *"Developments in the Cyprus Conflict*: *A Conflict Resolution Perspective."*. Published by Buro Fur Sicheitspolitik, (working paper series, No.13, 2002

123- ——————— and Bülent Kanol. « The Impacts of Peacebuilding Work on the Cyprus Conflict. » **CDA-Collaborative Learning Projects**, **February 2008.** http://www.cdacollaborative.org/media/53258/The-Impacts-of-Peacebuilding-Work-on-the-Cyprus-Conflict.pdf

124- Joseph, Joseph s. "Can the EU succeed where the UNO failed?, The Continuing Search for a Settlement on Cyprus". Working paper, **International Studies Association,** 41st Annual Convention, Los Angeles, CA: March 14-18, 2000. http://www.ciaonet.org/isa/isa.

125- Ker-lindsay, James. "From Uthant to Kofi Annan : UN Peacemaking in Cyprus, 1964-2004," Working Paper no. 5/05, **European Studies Center**, St.Anthony's College, University of Oxford, October 2005.

126- Lewer, Nick. “International Non-government Organisations and Peacebuilding, Perspectives from Peace Studies and Conflict Resolution”. Working Paper no 3, **Center for Conflict Resolution**, Department of Peace Studies, University of Bradford, October 1999.

127- Moller, Bjorn. “Conflict Theory.” Working paper no. 122, **Research Center on Development and International Relations**. Denmark : Aalborg University, 2003.

128- Notter, James and Louise Diamond. “building Peace and Transforming Conflict : Multi-track Diplomacy in Practice.” Working paper no. 7, **The Institute of Multi-Track Diplomacy,** October 1996.

129- Richmond, Oliver. “Implications for Making peace: Building Negotiating positions during the Cyprus conflict.” **ACGTA (Association for Cypriot, Greek and Turkish Affairs) Seminar.** London : 5 June 1998. http://aspects.duckdns.org/aspects-tv/cyprus/apfc/Richmond.doc

130- Sarkees, Meredith Reid and J David Singer. “The Correlates of War warsets: the fatality of War.” Paper Presented at **the annual meeting of the International Studies Association.** Chicago: 21-24 February 2001.

131- Sozen, Ahmet. “The Cyprus Negotiations: From the 1963 Inter-communal Conflict to the Annan Plan”, Working paper, **The Sixth Global Leadership Forum**. Istanbul: June 24-27, 2004.

132- Wolleh, Oliver. “Citizen’s Rapprochement by the Local Peace

Constituencies, Bicommunal Conflict Resolution Trainer Group in Cyprus". Berghof Working Paper no. 8, **Berghof Research Centre for Constructive Conflict Management,** March 2001, http://www.berghof-centre.de/

## E- Internet Sites

133- http://www.lib.utexas.edu/maps/map_sites/country_sites/cyprus.html

134- http:// www.amideast.org/ar/our-work/academic-and-cultural-exchange/expanding-global-understanding/2361.html

135 - http://www.unficyp.org//histbackground.htm.

136- http://www.4u2.ch/EN.CPS/Background/cyprus1.doc

137- http://www.worldatlas.com/webimage/countrys/europe/cy.htm

138- The Institute for Multi-Track Diplomacy, http://www.imtd.org.

# فهارس الأشكال، الجداول و الخرائط

## أ- فهرس الأشكال


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | دورة النزاع حسب بيورن مولر | 27 |
| 2 | نموذج الساعة الرملية | 29 |
| 4 | نموذج الدبلوماسية متعددة المسارات | 38 |
| 5 | مواقف المواطنين القبارصة من الاتصالات الثنائية | 150 |


## ب- فهرس الجداول


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تفسير النزاعات | 20-19 |
| 2 | المواقف التفاوضية الرسمية لأطراف النزاع في قبرص | 73 |
| 3 | تطور التدخلات الرسمية لحل النزاع في قبرص | 96 |
| 4 | دور الطرف الثالث في النزاع. المسار الأول / المسار الثاني | 122 |
| 5 | تصنيف بول ليدراك لفواعل العملية السلمية | |

## ج- فهرس الخرائط


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | موقع جزيرة قبرص | 4 |
| 2 | تقسيم جزيرة قبرص | 7 |


## د- فهرس الملاحق


| الرقم | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | تطور المشاريع و المبادرات السلمية غير الرسمية في قبرص 1980- 2007. | 206 |
| 2 | المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال السلام في قبرص | 223 |

# الفهرس

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.....11
المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي.....12
المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي.....12
المطلب الثاني: الفرق بين النزاع الدولي ومفاهيم الحرب والتوتر والأزمة.....14
المبحث الثاني: تفسير النزاعات الدولية.....16
المطلب الأول: التفسير السيكولوجي للنزاعات الدولية.....18
المطلب الثاني: التفسير السوسيولوجي لنزاعات الدولية.....20
المطلب الثالث: الدولة كوحدة لتفسير النزاعات.....26
المطلب الرابع: تفسير النزاعات بطبيعة النظام الدولي.....28
المبحث الثالث: تصنيف النزاعات.....30
المبحث الرابع: مراحل النزاعات.....35
المبحث الخامس: مفاهيم أساسية في مجال حل النزاعات.....41
المطلب الأول: صنع السلام / حفظ السلام / بناء السلام.....43
المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية.....45
الفرع الاول : مناهج و نشاطات الدبلوماسية غير الرسمية.....50
الفرع الثاني: مراحل التدخل في إطار الدبلوماسية متعددة المسارات.....55
الفرع الثالث: الأفراد الممارسون للدبلوماسية غير الرسمية.....57
المطلب الثالث: الوساطة في الدبلوماسية غير الرسمية.....58
الفصل الثاني: الجهود الدبلوماسية الرسمية لحل النزاع في قبرص.....63

مقدمة الفصل.....64
المبحث الأول : المسألة القبرصية: الخلفية التاريخية وأسباب النزاع.....65
المطلب الأول: الخلفية التاريخية.....65
المطلب الثاني: أسباب النزاع.....70
المبحث الثاني : دور منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع.....76
المطلب الأول: من الاستقلال حتى عام 1964.....77
المطلب الثاني: من 1965 إلى أزمة 1974.....80
المطلب الثالث: من سنة 1974 حتى سنة 1986.....,.....82
المطلب الرابع : من 1990 حتى جويلية 2003.....85
المبحث الثالث: دور الاتحاد الأوروبي في تسوية النزاع القبرصي.....89
المطلب الأول: جويلية 1990- جوان 1994.....90
المطلب الثاني: جوان 1994- جويلية 1997.....92
المطلب الثالث: جويلية 1997-ديسمبر 1999.....93
المطلب الرابع : ديسمبر 1990- ديسمبر 2001.....94
المطلب الخامس: ديسمبر 2001-أفريل 2003.....95
المطلب السادس: أفريل 2003- ماي 2004.....97
المطلب السابع: ماي 2004 إلى الان.....98
المبحث الرابع : دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية النزاع.....99
المطلب الأول: الولايات المتحدة وأزمة الوساطة في قبرص خلال الحرب الباردة.....100
المطلب الثاني: الولايات المتحدة والمأزق القبرصي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.....106
المطلب الثالث: عضوية قبرص في الإتحاد الأوروبي والوساطة الأمريكية.....108
إستنتاجات الفصل.....110
الفصل الثالث: " دبلوماسية المسار الثاني " و المشكلة القبرصية.....113

مقدمة الفصل.....114
المبحث الأول : منهج دبلوماسية المسار الثاني.....115
المطلب الأول: المشاورات..... 115
المطلب الثاني: الحوار .....117
المطلب الثالث: التدريب.....117
المبحث الثاني : جهود دبلوماسية المسار الثاني ما بين 1966-1974.....118
المبحث الثالث: جهود ديبلوماسية المسار الثاني ما بين 1974-1990 .....123
المبحث الرابع : جهود "دبلوماسية المسار الثاني" 1990-2000.....126
المبحث الخامس : جهود دبلوماسية المسار الثاني 2000-2004.....132
استنتاجات الفصل.....133

الفصل الرابع: الحركة الاجتماعية ، وسائل الإعلام و السلام في قبرص.....140
مقدمة الفصل.....141
المبحث الاول : وظائف المنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام.....143
المبحث الثاني : الحوار في إطار جهود المسار الثالث.....148
المبحث الثالث : تبلور الحركة الاجتماعية من أجل السلام في قبرص.....152
المبحث الرابع : تطور وإنتشار التنظيمات الاجتماعية كفاعلين محليين في قبرص .....154
المبحث الخامس : الحوار في المجموعات الثنائية.....163
المبحث السادس : بنية وصعوبات المجموعات الثنائية.....165
المبحث السابع : دور وسائل الإعلام في حل النزاع القبرصي.....168
المطلب الاول : وسائل الإعلام و حل النزاع/بناء السلام.....168
المطلب الثاني : وسائل الاعلام و العملية السلمية غير الرسمية في قبرص.....174
استنتاجات الفصل .....180
الفصل الخامس: المنظمات الدولية غير الحكومية و حل النزاع في قبرص.....184

مقدمة الفصل.....185
المبحث الاول : تبلور دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية.....186
المبحث الثاني : وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاعات/ بناء السلام.....187
المبحث الثالث : المنظمات الدولية غير الحكومية و العملية السلمية الثنائية في قبرص..... 191
المطلب الاول : جهود رابطة قبرص في مجال حل النزاع/بناء السلام.....193
المطلب الثاني : معهد أوسلو لبحوث السلام و عملية حل النزاع/ بناء السلام في قبرص.....200
المبحث الرابع : نشاطات منظمات دولية غير حكومية أخرى.....206
المطلب الأول : البرنامج ثنائي الطائفة للتنمية.....206
المطلب الثاني: الشبكة الأوروبية لخدمات السلم المدني.....209
المطلب الثالث: مؤسسة برغهوف لدعم السلام..... 210
المطلب الرابع: أمديست AMIDEAST .....211
**خاتمة.....218**
**ملاحق.....227**
**المصادروالمراجع.....249**
**فهارس الاشكال و الجداول و الخرائط.....268**
**الفهرس.....270**